جامعة سعد دحلب البليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

رسالة دكتوراه

في علم الاجتماع

أثر التغير الاجتماعي و الاقتصادي على التغير الأسري في الجزائر

من طرف

إبراهيم عطاري

أمام اللجنة المشكلة من:

الفضيل رتيمي	أستاذ محاضر ،جامعة البليدة	رئيسا
جمال معتوق	أستاذ التعليم العالي ،جامعة البليدة	مشرفا و مقررا
مقران الها شمي	أستاذ التعليم العالي ،جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
نور الدين زمام	أستاذ التعليم العالي ،جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
رابح درواش	أستاذ محاضر ،جامعة البليدة	عضوا مناقشا
رابح بودبا بة	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

البليدة، نوفبر 2011

بسم الله الرحمان الرحيم

يقول الله تعالى:

إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ.

سورة الرّعد:الآية- 11 –

الإهـــــــداء

أهدي هذه الأطروحـــة،

إلى روح والدي الكريم،

إليك يا من سقيتني من معين حبك الزلال...

إليك يا من دثرتني بدثار الحنان...

إليك يا من ألهمت أناملي عشق القلم...

و الاحتراق بلذة حبره...

إليك يا من ربيتني فأحسنت تربيتي...

إليك و إليك وحدك- تغمدك الله برحمته-

أهدي هذا العمل المتواضع...

كما أهديه إلى والدتي العزيزة التي ربّتني وسهرت علي الليالي، حفظها الله ،وأهديه إلى أمي الجوهر- رحمها الله - .

و أهديه إلى زوجتي الفاضلة التي لم تألُ جهداً في تشجيعي، وإلى قرة العين...إلى فلذة الكبد: تسنيم و آسية.

وأهديه إلى جميع أفراد أسرتي وأخص بالذكر أخي الأكبر محمد.

وأهديه إلى صهري وأفراد أسرته لا سيما خال بنتيّ محمد.

شكـــر وتقديـــــــر

وفقتني ربِّ لإنجاز هذا العمل المتواضع، فلك الحمد والشكر والثناء والمنة...

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور جمال معتوق على تفضله بالإشراف على أطروحتي وحسن وجميل توجيهه العلمي والأدبي.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السادة المشرفين على دراسة ومناقشة الأطروحة.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا الجهد المتواضع.

ملـخــص

الأسرة هي ذلك المكان المفضل والأمثل للإنتاج الاجتماعي ، فهي بذلك تمد المجتمع بمدخلات أساسية لا يمكن البتة الاستغناء عنها ، كما تعتبر الأسرة كيانا حيا ينشأ وينمو ويموت ، وعلى غرار ذلك تتأثر بالوسط الذي تنشأ فيه وتؤثر فيه .

والأسرة هي ذلك المكان المفضل والأمثل للإنتاج الاجتماعي وإحدى الشروط الأساسية لتراكم الثروة الاقتصادية والثقافية، وللأسرة دور مهم في الحفاظ على النسق الاجتماعي والتكاثر البيولوجي و الاجتماعي.

ومما لا شك فيه أن الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر عبر العالم بصفة عامة وبلدان العالم العربي بصفة خاصة شهدت تغيرات وتطورات ملموسة بفعل التغيرات العالمية التي حدثت ، وأهمها نيل الكثير من الدول المستعمرة استقلالها ودخولها في مرحلة التنمية الشاملة التي تركزت أساسا على التصنيع والتحديث والتمدن الذي هو نتيجة طبيعية لعملية التصنيع والاتصال الحضاري بالمجتمعات المتقدمة بفعل التقدم الملحوظ في وسائل الإعلام والاتصالات الرقمية .

ولقد عرفت الأسرة الجزائرية كباقي الأسر تغيرا في بنيتها من حيث الدور والحجم والوظيفة نتيجة لتغير العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، وسنحاول في دراستنا هذه معالجة التطور التاريخي الذي عرفته الأسرة الجزائرية.

إن دراسة الاتجاهات الديمغرافية له أهمية كبيرة في عصرنا الراهن ، إذ تولى الدول وبالأخص منها المتقدمة وزناً معتبراً لهذا النوع من الدراسات الإنسانية ، ذلك أنه تتخذ القرارات الهامة فيما يتعلق بالتخطيط العام و الاستثمار الكلي ووضع الإستراتيجيات العامة لفترة زمنية متوسطة أو طويلة المدى بناءً على هذه الدراسات.

و انطلاقا من ذلك أحاول في هذا البحث المتواضع دراسة الاتجاهات الديمغرافية الحديثة للجزائر مركزاً على أهمها و التي تتمثل على سبيل المثال في النمو السكاني والخصوبة و الولادات والوفيات و الزاوجية ، و هذا طبعا حسب توفر المعطيات الإحصائية. كما أقوم بتناول الانتقال الديمغرافي الذي عرفته الجزائر و تحديد المرحلة الديمغرافية التي هي عليها و هذا طبقاً لنظرية الانتقال الديمغرافي.

وسأحاول في هذا الموضوع أن أبين التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية في النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي كان نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها البلاد والتي يمكن إدراجها كعوامل مستقلة ومدى انعكاسها على الأسرة باعتبارها العامل التابع أو النتيجة، حيث أحاول التركيز على أهم هذه العوامل نظرا لعدم وجود معطيات إحصائية واقعية في هذا المجال

ولعل أهم هذه العوامل سياسة التصنيع المصنعة ، والتمدن ، والتعديل الهيكلي والشغل والبطالة والسكن ورفاهية المسكن.

Résumé :

La famille est le lieu privilégié de la reproduction sociale est l'une des conditions majeures de l'accumulation de la richesse économique et culturelle.

Ainsi la famille joue un rôle important dans le maintien de l'ordre social dans la reproduction biologique et sociale.

La famille Algérienne comme toutes les familles a connu un changement dans sa structure (le rôle, la taille, la fonction, …etc.) à cause des changements socio-économiques qu'a connu l'Algérie.

Notre sujet d'étude se base sur l'évolution historique qu'a connu la famille Algérienne et l'impact du changement socio-économique qu'a connu l'Algérie sur le changement famili

قائمة الجـــداول

الرقم		الصفحة
01	الجدول رقم (01): الحركات الديمغرافية المقارنة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية	138
02	الجدول رقم (02): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة(ISF) في البلدان الإفريقية الشبه الصحراوية من خلال المسحين EMF و EDS	141
03	الجدول رقم(03): تطور معدل الخصوبة في الصين بين سنوات 1960 و2008	144
04	الجدول رقم (4): نسبة النساء العازبات و من بينهن اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 40 سنة خلال الفترة 1956 و 2005 (%) بالنسبة لليابان	147
05	الجدول رقم (5): تطور أمل الحياة عند الزيادة في اليابان عند النساء و الرجال ما بين 1950 و 2007 (بالسنين)	147
06	الجدول رقم(6): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في البرازيل	149
07	الجدول رقم (7): نسبة النساء المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة و يستعملن طرق حديثة لمنع الحمل حسب منطقة الإقامة و المستوى التعليمي (%)	157
08	الجدول رقم (8): تطور معدل أمل الحياة عند الولادة من 1950 إلى 2004 بالسنين	158
09	الجدول رقم (9): تطور نسبة التحضر خلال الفترة (1950-2000) و آفاقها خلال 2025 مقدرة بـ(%)	159
10	الجدول رقم (10): مؤشرات خاصة بوضع المرأة في البلدان العربية	160

11	الجدول رقم 11: تطور ملكية الأوروبيين في الجزائر خلال الفترة (1830-1951)	165
12	الجدول رقم (12): السن المتوسط عند الزواج الأول للرجال و النساء حسب منطقة السكن من 1956 و 1998 في الجزائر	175
13	الجدول رقم (13): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة خلال الفترة (1950-2004) في الجزائر.	176
14	الجدول رقم (14): بنية السكان حسب الفئات العمرية و الجنس للجزائر حسب التعداد العام للسكان و السكن (1998).	185
15	الجدول رقم (15): نسبة الذكور على الإناث و نسبة السن حسب الجنس وحساب المؤشر التركيبي للأمم المتحدة للجزائر حسب تعداد 1998	186
16	الجدول رقم (16): بنية السكان حسب الفئات العمرية وحسب الجنس بالجزائر حسب التعداد العام السكاني والسكن (2008)	188
17	الجدول رقم (17) :بنية السكان حسب السن والجنس للتعدادات السكانية التالية :1966، 1977، 1987 مقدرة بـ 10.000 ساكن	190
18	الجدول رقم (18) : مقارنة التركيبة السكانية حسب السن بالنسب المئوية بين الجزائر وفرنسا	191
19	الجدول رقم (19) : عدد السكان الجزائر من 1856 إلى 1998 (يقصد بعدد السكان الجزائر قبل 1962 بالسكان المسلمين الجزائريين فقط)	194
20	الجدول رقم (20) : المعدل الخام للولايات والمعدل الخام للوفيات ومعدل النمو الطبيعي من 1900 إلى 2008	195
21	الجدول رقم (21) : الحركة الطبيعية للسكان خلال الفترة (1990-2008)	197
22	الجدول رقم (22): تطور مؤشر التركيبي للخصوبة (I S F) في الجزائر	202
23	الجدول رقم (23): تطور الخصوبة العامة حسب الفئات العمرية ما بين 1980 و1996 مقدرة بـ1000	204

24	الجدول رقم (24):تطور معدلات وفيات الأطفال حسب الجنس خلال الفترة (1990-2008) (في الألف ولادة حية)	207
25	الجدول رقم (25):تطور حجم السكان وعدد الزواج المسجل والمعدل الخام للزواج خلال الفترة (1990-2008)	209
26	الجدول رقم (26): تطور نسبة استعمال وسائل منع الحمل حسب النوع خلال السنوات (1986-1992-1995)	210
27	الجدول رقم (27) : تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر خلال الفترة (1950-2008) لكلا الجنسين	214
28	الجدول رقم (28) : تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر خلال الفترة (1998-2008) حسب الجنسين بالسنين	215
29	الجدول رقم (29): تطور عدد السكان النشطين حسب الجنسين في سنوات 1966، 1977، 1987، 1998	219
30	الجدول رقم (30): تطور معدلات الأمية حسب الجنسين في السنوات :1966، 1977، 1987، 1998 ،2008مقدرة بـ100	221
31	الجدول رقم (31): تطور نسب تمدرس الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 6 و14 سنة حسب الجنسين في السنوات :1966، 1977، 1981،1998،2008 مقدرة بـ100	221
32	الجدول رقم (32): الفئة السكانية الأمية ومعدل الأمية حسب الفئة العمرية وحسب الجنس حسب تعداد 2008	223
33	الجدول رقم (33) :تطور وضعية السكن في السنوات 1966، 1977، 1987، 1998،2008	226
34	الجدول رقم (34): تطور بنية الأسر من خلال معطيات التعدادات التالية: 1966، 1977، 1987، 1998(مقدرة بـ%)	240
35	الجدول رقم (35): تطور بنية الحالة الزواجية للسكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة حسب الجنس	245
36	الجدول رقم (36): بنية السكان المقيمين للأسر العادية و الجماعية حسب فئات السن خلال 2008	246

37	الجدول رقم (37): بنية الحظيرة السكنية المشغولة حسب عدد الغرف و منطقة السكن	248
38	الجدول رقم (38) : بنية الأسر حسب امتلاكها التجهيزات و منطقة السكن خلال العام 2008	250
39	الجدول رقم (39) :توزيع اليد العاملة حسب مختلف القطاعات خلال الفترة (1966- 1977)	261
40	الجدول رقم (40) :يبين تقليل الأسر لشراء بعض السلع أو عدم شرائها تماما	264
41	الجدول رقم (41) : تطور السن المتوسط عند الزواج الأول حسب الجنس	273
42	الجدول رقم (42) :تطور الفئة السكانية المتدرسة الي تفوق أعمارها 06 سنوات	277
43	الجدول رقم (43) :بنية السكان المتمدرسين اللذين تفوق أعمارهم 06 سنوات حسب المستوى الدراسي و الجنس و منطقة السكن (مقدرة بـ 100)	278

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	الشكل رقم (01): تطور مستوى الخصوبة في الصين بين 1960و2008	145
02	الشكل رقم (2): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في البرازيل خلال الفترة (1965-1996).	149
03	الشكل رقم (03): الهرم السكاني للسكان الجزائريين حسب الجنس من خلال التعدادين العامين للسكان والسكن (1998) و (2008)	189
04	الشكل رقم (4): تطور المعدلات الخامة للمواليد والوفيات وتطور معدل النمو الطبيعي من 1900 إلى 1998	196
05	الشكل رقم (5): منحنى تطور معدل النمو الطبيعي خلال الفترة (1990-2008)	298
06	الشكل رقم (6): تطور الولادات الحية والوفيات خلال الفترة (1990-2008)	298
07	الشكل رقم (7): تطور حجم الولادات الحية خلال الفترة (1990-2008)	200
08	الشكل رقم (8): منحنى تطور المعدل الخام للولادات خلال الفترة (1990-2008)	200
09	الشكل رقم (9): منحنى تطور المؤشر التركيبي للخصوبة ما بين 1964 و1996	202
10	الشكل رقم(10): تطور معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1980-1996)	205
11	الشكل رقم (11): تطور حجم الوفيات خلال الفترة (1990-2008)	205
12	الشكل رقم (12): تطور معدل الوفيات خلال الفترة (1990-2008)	205
13	الشكل رقم (13) : منحنى تطور وفيات الأطفال خلال الفترة (1990-1998)	208
14	الشكل رقم (14): منحنى تطور المعدل الخام للزواج	210
15	الشكل رقم (15): منحنى تطور نسبة استعمال موانع الحمل	211

16	الشكل رقم (16): استعمال وسائل منع الحمل حسب النوع بين سنوات: 1986، 1992، 1995	213
17	الشكل رقم(17): تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر خلال الفترة (1950-2008) لكلا الجنسين بالسنين	215
18	الشكل رقم (18):تطور عدد السكان الناشطين في سنوات :1966، 1977،1987،1998، 2008	219
19	الشكل رقم (19): تطور معدلات الأمية حسب الجنسين (1966-2008)	221
20	الشكل رقم (20): منحنى تطور نسب التمدرس حسب الجنسين (1966-2008)	222
21	الشكل رقم (21) : تطور المستوى التعليمي للسكان الذين يفوق سنهم 06 سنوات	224
22	الشكل رقم (22): توزيع الأسر حسب النمط	239
23	الشكل رقم (23): توزيع الأسر حسب البنية الأسرية	241
24	الشكل رقم (24): تطور بنية الحالة الزواجية للسكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة حسب الجنس حسب التعددات: 1977، 1987، 1998، 2008	245
25	الشكل رقم (25): بنية الأسر حسب امتلاكها التجهيزات و منطقة السكن من خلال تعداد 2008	251
26	الشكل رقم (26): تطور نسب امتلاك الأسر للتجهيزات حسب منطقة السكن بين تعدادي 1998 و 2008	251
27	الشكل رقم (27) :آراء الأسر الجزائرية حسب بنيتها حول تمدرس البنات	255
28	الشكل رقم (28) :آراء الأسر حسب البنية حول خروج المرأة للعمل	258
29	الشكل رقم (29) :حالات التسرب المدرسي حسب الجنس	265
30	الشكل رقم (30) : تطور معدل البطالة خلال الفترة (1966 و 2000)	268

الفهرس

شكر
ملخص
الفهرس
مقدمــة..... 17
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة
مقدمة الفصل.....21
1-1 أسباب اختيار الموضوع.....21
2-1 الهدف من البحث.....22
3-1 إشكاليـة الدراسـة.....22
4-1 فرضيات الدراسة.....28
5-1 الدراسات السابقة..... 29
الدراسة الأولى: البنى الأسرية و التغيرات الأسرية (1988).....30
الدراسة الثانية:علم اجتماع الأسرة،علم اجتماع السكن:إرتباط،إعادة النظر فيه
(1997)..... 32
الدراسة الثالثة :الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (1999) 34
الدراسة الرابعة : دراسة التغيرات في الأسرة العربية (2003)..... ... .38
الدراسة الخامسة : دراسة مصطفى بوتفنوشت : العائلة الجزائرية، التطور والخصائص
الحديثة..... 43
الدراسة السادسة : دراسة عي قواوسي : " أسر، نساء و منع الحمل "..... 45
1-6 تحديد المفاهيم..... 46
1-7 المناهج المتبعة..... 50
1-8 مجال الدراسة..... 52
1-9 المصادر الإحصائية..... 52
الفصل الثاني: المقاربة النظرية للأسرة
مقدمة الفصل..... 54
2-1 الاتجاهات القديمة في دراسة الأسرة..... 54
2-1-1 حكماء مصر القديمة..... 55

2-1-2 الأسرة في الفكر الهندي القديم..... 56
3-1-2 الأسرة في الفكر الصيني القديم..... 56
4-1-2 الأسرة في اليونان القديمة..... 57
5-1-2 الأسرة عند الرومان..... 60
2-2 التطور التاريخي للدراسات الأسرية..... 61
3-2 تعريف الأسرة..... 64
4-2 خصائص الأسرة..... 67
5-2 أشكال الأسرة و الزواج..... 69
1-5-2 أشكال الأسرة..... 69
2-5-2 ماهية و أشكال الزواج..... 74
3-5-2 أنساق النسب في الأسرة.....80
6-2 وظائف الأسرة..... 80
7-2 مشاكل الأسرة..... ...86
خاتمة الفصل..... 87
الفصل الثالث:المقاربة النظرية للتغير
مقدمة الفصل..... 89
1-3 مفهوم التغير..... 89
1-1-3 الخلفية التاريخية لمفهوم التغير.....90
2-1-3 تعريف التغير الاجتماعي.....93
3-1-3 المفاهيم المصاحبة للتغير.....96
2-3 عوامل التغير الاجتماعي.....99
1-2-3 العوامل الخارجية.....99
2-2-3 العوامل الداخلية..... 103
3-3 عمليات التغير الاجتماعي.....106
1-3-3 عمليــة التحضـر.....107
2-3-3 عملية التحديث.....108
3-3-3 عمليـة التصنيـع.....111
4-3 النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي.....117

3-4-1 النظرية الحتميــة.....117
3-4-2 النظرية التطورية.....120
3-4-3 النظريات البنائية- الوظيفية.....124
3-4-4 النظرية الماركسيـة.....126
3-4-5 النظريات السيكولوجية- الاجتماعية.....127
3-5 النظريات المفسرة للتغير الأسري.....130
3-5-1 النظرية التطورية.....130
3-5-2 النظرية البنائية الوظيفية.....132
3-5-3 نظرية الصـراع.....133
خاتمــة الفصل.....135
الفصل الرابع : التطور التاريخي للأسرة
مقدمة الفصل.....137
4-1 الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا.....137
4-2 اتجاهات التغير الأسري في إفريقيا.....139
4-3 التغير الأسري في الصين.....142
4-4 اتجاهات و تطور الأسرة في اليابان.....145
4-5 تغيرات الأسرة في البرازيل.....148
4-6 التطور التاريخي للأسرة العربية.....151
4-6-1 معالم الأسرة العربية قبل التغير.....151
4-6-2 مظاهر التغير في بناء الأسرة العربية.....154
4-6-3 مظاهر التغير في وظائف الأسرة العربية.....161
4-7 التطور التاريخي للأسرة الجزائرية.....162
4-7-1 المجتمع الجزائري قبل فترة الاستقلال.....163
4-7-2 الأسرة الجزائرية قبل التغير.....167
4-7-3 مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية.....174
خاتمـة الفصـل.....180

الفصل الخامس : الخصائص الديمغرافية للجزائر وتطور أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فيها

مقدمة الفصل.....183
5-1 الإطار الجغرافي للجزائر.....183
5-2 بنية السكان حسب السن والجنس.....184
5-3 النمو السكاني في الجزائر 191
5-4 الاتجاهات الديمغرافية خلال الفترة (1990-2008).....197
5-4-1 النمو الطبيعي.....197
5-4-2 الولادات..... ..199
5-4-3 الخصوبة.....201
5-4-4 الوفيات.....203
5-4-5 وفيات الأطفال.....206
5-4-6 الزواجية.....208
5-4-7 استعمال وسائل منع الحمل.....210
5-4-8 تطور أمل الحياة عند الولادة.....214
5-5 الانتقال الديمغرافي في الجزائر.....215
5-6 تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.....217
5-6-1 تطور النشاط المهني..... ...217
5-6-2 تطور مستوى التعليم والأمية.....219
5-6-3 تطور وضعية السكن.....224
5-6-4 تطو أهم المؤشرات التنموية.....227
خاتمة الفصل.....228

الفصل السادس:أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة المتغيرة في الجزائر

مقدمـة الفصـل.....230
6-1 خصائص الأسرة الجزائرية المتغيرة.....231
6-1-1 ماهية الأسرة الجزائرية.....231
6-1-2 نمـط الأسـرة.....234

3-1-6 الخصائص البنيوية للأسرة..... 241.
4-1-6 خصائص بنية الحالة الزواجية.....242
5-1-6 الخصائص الاجتماعية للأسرة.....246
6-1-6 الخصائص الاقتصادية للأسرة.....247
2-6 سلوكيات و مواقف الأسرة الجزائرية المتغيرة.....252
1-2-6 التجمع الأسري.....253
2-2-6 تمدرس البنات.....254
3-2-6 خروج المرأة للعمل.....256
4-2-6 اتخاذ القرار داخل الأسرة.....259
3-6 أثرالعوامل الاقتصادية على التغير الأسري.....259
1-3-6 سياسة التصنيع و التحديث.....260
2-3-6 برنامج إعادة التصحيح الهيكلي.....263
3-3-6 الشغل و البطالـة.....266
4-3-6 السكن و رفاهية المسكن.....269
5-3-6 التمدن.....270
4-6 أثر العوامل الديمغرافية و الاجتماعية على تغير الأسرة.....272
1-4-6 تأخر سن الزواج.....272
2-4-6 استعمال موانع الحمل.....274
3-4-6 الخصوبة.....275
4-4-6 التمدرس المتزايد.....276
5-4-6 خروج المرأة للعمـل.....280
خاتمـة الفصل.....283
النتائج العامة للدراسة.....285
خاتمــة.....290
قائمة المراجع.....293
قائمة الملاحق.....306

مـقدمـــة

الأسرة هي ذلك المكان المفضل للإنتاج الاجتماعي و ذلك النظام الأساسي الذي يبنى عليه المجتمع، فهي الخلية الأساسية في المجتمع مهما اختلف الزمان و المكان، و لها أهمية كبيرة في كل المجتمعات، لذا لقيت اهتماما كبيرا من قبل المفكرين و الفلاسفة و السياسيين ورجال الدين في الماضي و الحاضر.

كانت الأسرة و مازالت ميدان بحث و اهتمام الكثير في مختلف مجالات العلوم الإنسانية نظرا لأهميتها باعتبارها الخلية الأولى و الرئيسة التي يتكون منها المجتمع، لذلك عكفوا على دراستها كل منهم بحسب اختصاصه؛ فالسياسي اهتم بدراسة الأسرة نظرا لكونها المسؤولة عن إنجاب الأطفال و تحقيق الاستقرار و الأمان ، ففي العام 1974 صرح الرئيس الفرنسي آنذاك بأن على الكل أن يعمل و يجتهد من أجل أن يولد و يكبر أبناء بلده في أسر متينة وموحدة [79ص،9]، فالأسرة من خلال ظروفها المادية و الاجتماعية و من خلال مواقفها و قيمها الحياتية، تستطيع أن تمنح أفرادها التربية و التنشئة الجيدتين و تدفعهم نحو الرقي، مما يساعد على رفع نوعية السكان و تطور المجتمع في شتى المجالات و الميادين، و حقيقة مثل هذه يرتاح لها الحاكم، لأنها تتيح رفع قيمة المجتمع الذي يسوسه؛ حتى أكبر منظمة سياسية عالمية تولي اهتماما للأسرة، فهيئة الأمم المتحدة اعتبرت سنة1994 <<السنة العالمية للأسرة>>[79ص،9].

و يهتم عالم الاقتصاد بالأسرة باعتبارها المؤسسة التي تمد المجتمع بالموارد البشرية التي تتولى مهمة تحويل الموارد الطبيعية من شكلها الخام غير النافع إلى شكلها المنتج النافع، و في الأخير أفراد الأسرة هم من يستهلكون هذا المنتج.

و عالم السكان يركز اهتمامه على الأسرة باعتبارها المسؤولة عن كمية السكان، فالأسرة من خلال نظام الزواج و السلوك الإنجابي تكون مسؤولة عن رفع أو خفض حجم السكان.

و يهتم عالـم الدين بالأسرة نظرا لكونها المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها لأنها تشارك مشاركة فعالـة في زرع القيم الدينية و الروحية الإيجابية في نفوس أفرادها، و تدفعهم منذ الصغر نحو التمسك بالمبادئ و القيم الدينية، و تحتم عليهم الذهاب إلى المؤسسات الدينية كالمساجد و الكنائس لأداء الواجبات الدينية.

و يركز عالـم التربية على الأسرة باعتبارها الوعـاء التربوي الذي تتشكل داخله شخصية الطفل تشكيلا فرديا و اجتماعيا، و هي بذلك تمارس عملية تربوية هادفة لتحقيق نمو الفرد و المجتمع.

أما عالم الاجتماع فقد اهتم بموضوع الأسرة بسبب كونها إحدى المؤسسات الاجتماعية الأولى التي سايرت إلى حد كبير تطور المجتمعات الإنسانية، و التي تعتبرها بدورها إحدى الركائز الأساسية

في بناء المجتمع الذي يتكون من مجموعة أسر و كل أسرة تعتبر الخلية البنائية للتركيب الاجتماعي و الأفراد الذين يشغلون أدوارا اجتماعية مختلفة ينتمون إلى أسر المجتمع، و انتماؤهم إلى هذه الأسرة لابد أن يؤثر في طبيعة مؤسساتهم الوظيفية التي يعملون فيها و يتفاعلون معها، إلا أن موضوع الأسرة بوصفه مادة للبحث المتخصص انحصر في نطاق علم الاجتماع منذ أواخر القرن التاسع عشر و ظل ينمو و يتطور إلى أن ظهر علم الاجتماع الأسري الذي يعتبر من أحدث فروع علم الاجتماع التي تبلورت موضوعاته و مناهجه، و هو يعد في الوقت نفسه من أخصب فروع علم الاجتماع من حيث المشكلات المهمة و القضايا التي تتحدد أهميتها، و هو في العموم يدرس الأسرة بوصفها هيئة في ذاتها، حيث يدرسها دراسة علمية تحليلية للوقوف على طبيعتها و عناصرها و العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر و الوظائف التي تؤديها، ثم الوقوف على المشكلات التي تواجهها، و رسم أفضل الطرق المؤدية إلى حل هذه المشكلات إبقاء على كيان الأسرة، و ضمان لاستقرار الحياة فيها.

و الأسرة باعتبارها جماعة اجتماعية أساسية و دائمة و نظاما اجتماعيا رئيسيا كانت من بين اهتمامات علماء الاجتماع، و ظل موضوع الأسرة ينمو و يتطور حتى أصبح مركز اهتمامات عديدة على المستويين النظري و التطبيقي[29ص،37].

إن الاهتمام الشديد الملاحظ عند علماء الاجتماع بالأسرة يرجع إلى التغيرات الواضحة التي طرأت على طبيعة الأسرة و أهدافها و الأزمات و التحديات التي تواجهها نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، و لقد أدرك الكثير ممن يعملون في حقل العلم و السياسة أن الاهتمام بقضايا الأسرة أمر لا مفر منه ما دامت الأسرة هي صاحبة الدور الحيوي في تشكيل الشخصية و في بناء قيم و اتجاهات الإنسان المعاصر.

من بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بموضوع الأسرة نجد بياربورديو (Pierre Bourdieu) الذي اعتبر الأسرة بأنها ذلك الناتج لأي عمل مؤسس يهدف بصفة دائمة إلى تكوين عواطف أصيلة لجميع عناصر الوحدة المؤسسة (المكونة) تضمن الاندماج داخل هذه الوحدة و الذي يعتبر شرطا أساسيا في وجودها، و بذلك تعتبر الأسرة ذلك المكان المفضل والأمثل للإنتاج الاجتماعي و إحدى الشروط الأساسية لتراكم الثروة الاقتصادية و الثقافية، كما تقوم الأسرة بدور مهم و محدد في الحفاظ على النسق الاجتماعي و التكاثر البيولوجي و الاجتماعي[85ص،34].

عرفت الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر عبر العالم تغيرات في بنيتها و وظيفتها وعلاقاتها، فالأسرة الممتدة و المعروفة بالعائلة الكبيرة حلت محلها و بصفة تدريجية الأسرة النووية أو الأسرة الزواجية، فهذه التغيرات كانت نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري.

على الرغم من وجود اهتمام من قبل الدارسين بالأسرة الجزائرية إلا أنه تبقى الدراسات حولها قليلة، كما أن البحوث الأكاديمية في حقل الأسرة على مستوى الدكتوراه لم تولي فيها للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية وزنا مهما باعتبارها عوامل ذات أهمية في تأثيرها على التغير الحادث للأسرة الجزائرية.

و انطلاقا من ذلك سنتناول في بحثنا المتواضع أثر التغير الاقتصادي و الاجتماعي على التغير الأسري في الجزائر، و هذا ما جعلنا نقسم بحثنا إلى ستة فصول.

الفصل الأول و نتناول فيه الإطار المنهجي للدراسة و نقوم فيه بتقديم أسباب اختيار الموضوع و الأهداف المتوخاة من البحث و إشكالية الدراسة و فروض البحث و تحديد المفاهيم و المناهج المتبعة و المصادر الإحصائية المعتمدة.

أما الفصل الثاني المعنون بالمقاربة النظرية للأسرة نتطرق من خلالـه إلى الاتجاهات القديمة المتعلقة بدراسـة الأسرة، ثم نتناول التطـور التاريخي للدراسات الأسرية و نعرج بعـد ذلك إلى أهـم التعاريف المتعلقة بالأسرة، ثم يلي ذلك مبحث خاص بخصائص الأسرة و أشكالها و أشكال الزواج و في الأخير وظائف الأسرة و مشاكلها.

و الفصل الثالث المتعلق بالمقاربة النظرية للتغير يتناول مفهوم التغير بصفة شاملة، و هذا من خلال ما تطرق إليه المفكرون و العلماء بداية من الفكر القديم إلى الفكر المعاصر، ثم نتناول أهم التعاريف المتعلقة بالتغير، و بعدها نقوم بتقديم المفاهيم المصاحبة للتغير، ثم نقوم بتناول أهم العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي، و نعالج بعد ذلك عمليات التغير الاجتماعي، ثم نقوم بمعالجة أهم النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي، و في الأخير نتعرض لأهم النظريات المفسرة للتغير الأسري.

و في الفصل الرابع المعنون بالتطور التاريخي للأسرة، نتعرض إلى التطور الذي عرفته الأسرة عبر العالـم و الذي نركز فيه على الأسرة الأوروبية و الأمريكية و الأسرة الإفريقية و الأسرة الصينية و الأسرة اليابانية و الأسرة البرازيلية و الأسرة العربية، و أخيرا نتطرق إلى التطور الذي عرفته الأسرة الجزائرية عبر تاريخها الحديث.

أما الفصل الخامس فيهتم بدراسة الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية للجزائر و الانتقال الديمغرافي الذي عرفته الجزائر في الآونة الأخيرة و تطور أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.

و أخيرا يهتم الفصل السادس بدراسة التغير الحادث على الأسرة الجزائرية، و ذلك من خلال معالجة خصائص الأسرة الاقتصادية و الاجتماعية الحديثة و معالجة أهم العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي أثرت على التغير الذي حدث في الأسرة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة الفصل:

يعتبر الإطار المنهجي للدراسة العمود الفقري لأي بحث علمي و عليه تتحدد المعالم الكبرى لموضوع البحث، و على ضوء ذلك فإننا نتطرق من خلال هذا الفصل إلى أسباب اختيار الموضوع و الهدف من البحث، ثم نطرح إشكالية الدراسة.

وبعدها نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية بصياغة الفرضيات، و كمرحلة أخرى نعالج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ثم نقوم بتحديد المفاهيم، ثم نقوم بعرض المناهج المتبعة و مجال الدراسة، و أخيرا نتطرق إلى المصادر الإحصائية التي اعتمدناها في دراستنا.

1-1 أسباب اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي دفعت بالباحث إلى تناول موضوع التغير الأسري من خلال العوامل الاقتصادية و الاجتماعية تنقسم إلى قسمين:

أ- أسباب ذاتية:

1- تعلق الباحث بالأسرة كونها النواة الأولى للمجتمع إذا صلحت صلح المجتمع و إذا فسدت فسد المجتمع كله.

2- ميل الباحث إلى هذا النوع من البحوث المتعلقة بعلم اجتماع الأسرة و الديمغرافيا و علم الاقتصاد.

3- التخصص مستقبلا في مجال الأسرة و النواحي المتعلقة بها.

ب- أسباب موضوعية:

1. التغير السريع الذي عرفه المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة و علاقته المباشرة بالتغير الأسري.
2. إهمال العديد من الدارسين في مجال الأسرة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و انعكاساتها على الأسرة و التي تعتبر عواملا أساسية في تغير الأسرة من حيث البناء و الوظيفة و الشكل، لذا حاول الباحث أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار و الانطلاق منها لفهم مدى تأثيرها في تغير الأسرة الجزائرية.
3. عدم إعطاء أهمية كبيرة للتغير الحادث على مستوى الأسرة من قبل المعنيين بها.

2-1 الهدف من البحث:

يكمن الهدف من وراء البحث فيما يلي:

أ) الوصول إلى الكشف عن مستوى التغيرات التي طرأت على الأسرة في الجزائر من سنة 1962 إلى 2008، و هذا من خلال التعدادت العامة للسكان و السكن، و معطيات الديوان الوطني للإحصاء السنوية و المسوح التي قام بها كل من الديوان المشار إليه و المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة التخطيط (CENEAP)، و ذلك باتباع طريقة المقارنة.

ب) تحيد العوامل المؤثرة في تغير الأسرة و أخذها بعين الاعتبار، كمحاولة لتطبيق سياسة سكانية رشيدة تتماشى و إمكانيات الجزائر الاقتصادية.

ج) محاولة إيضاح دور التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في تغير الأسرة من حيث الشكل و الحجم و البناء و الوظيفة.

د) تمكين المهتمين بشؤون الأسرة من التحكم في العوامل التي تؤدي بالأسرة إلى التغير غير المحبذ في مجتمعنا العربي الإسلامي كالتغير الذي عرفته المجتمعات الغربية، و هذا من خلال تسطير سياسة محكمة تحمي الأسرة من التفكك و حماية أعضائها خاصة منهم الصغار و المرأة و المسنين.

ه) إثراء المكتبة العربية بهذا النوع من البحوث.

3-1 إشكاليـة الدراسـة:

إن التغير في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون و شؤون الحيـاة المختلفة، و قديما قال الفيلسوف اليوناني "هيراقليطس Hericalitus" أن التغير قانون الوجود و الاستقرار موت و عدم، كما عبر عن التغير في قوله الشهير" أنك لا تنزل البحر مرتين فإن مياه جديدة تجري من حولك أبدا"[34،ص305]، و ظاهرة التغير موجودة في كل مناحي الحياة الاجتماعية و هذا ما أدى ببعض المفكرين إلى القول بأنه لا توجد مجتمعات، و لكن الموجود تفاعلات و العمليات الاجتماعية في تغير دائم و تفاعل مستمر[23،ص19].

إن الأسرة باعتبارها نظام اجتماعي كبقية النظم الاجتماعية الأخرى عرفت هي الأخرى تغيرا على مستوى التركيبة البنائية و الوظيفية، و معظم الدراسات السابقة حول الأسرة أكدت بأن الأسرة

في أنحاء العالم انتقلت من الأسرة الممتدة الأبوية و التي يصفها البعض بالأسرة التقليدية، إلى الأسرة النووية أو الأسرة الزواجية و التي توصف بالأسرة الحديثة.

إن هذا التغير في البناء الأسري عرف في القرنين الأخيرين داخل المجتمعات الغربية نتيجة التصنيع الحديث، و التحضر السريع، و الهجرة الزائدة الداخلية من الريف إلى المدينة أو الهجرة الخارجية و بالأخص الهجرة إلى العالم الجديد؛ هذا التغير يراه الكثير من علماء الاجتماع أنه سيمس جميع المجتمعات التقليدية في البلدان النامية التي تتجه نحو التصنيع والتحديث، ففي هذا الصدد يرى "جود(GOOD) أن نسق الأسرة النواتية أو الزواجية سوف ينتشر في المجتمعات التقليدية التي تنشأ فيها الصناعة و تشيع فيها الحياة الحضرية العصرية، و يعتقد أن إيديولوجية هذا الشق تقوم على علاقة متوازنة و محدودة بين أقارب الزوج و الزوجة، و على سلطة محدودة نسبيا للآباء على الأبناء و للأزواج على الزوجات، كما يرى أن ثمة ميلا إلى المساواة بين الجنسين في كل المجالات الخارجية حتى ما تعلق منها بالميراث و انتهاء بعض التقاليد الخاصة بالزواج كمسائل المهور و الزواج بين أبناء العمومة و الأقارب، و يحل محله نمط الزواج الذي يقوم على أساس الحب و الاختيار الحر المباشر[48].

هناك دراسة غربية حول التغير الأسري قام بها الباحث موريسون (Maurisson Barrere) [132] عالج فيها موضوع توزيع الأدوار داخل الأسرة و علاقته بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأوروبي عموما و المجتمع الفرنسي على وجه الخصوص، حيث تبين من خلال دراسته أن عمل المرأة يتوزع بين أداء المهام المنزلية و مهام أخرى اقتصادية خارج البيت، و لقيت الدراسة تعزيزا من طرف عالمة الاجتماع الكندية ريني داندیرون (Renée dandurant) خلال العام 1992في دراستها المتعلقة بالمظاهر الجديدة التي ظهرت في الأسرة الحديثة في إقليم كيبك (Québec) الكندي[97،ص357-383].

كما أظهرت دراستها أن أهم العوامل التي ساهمت في التغير الأسري الحاصل كانت اقتصادية و ديمغرافية و اجتماعية و تمثلت في ارتفاع أمل الحياة عند الولادة و الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل و تزايد تمدرس الأطفال و الشباب و اتساع دور الدولة في كثير من الوظائف التي كانت على عاتق الأسرة كالتربية و التعليم و الصحة، بالإضافة إلى توفير السوق المتطور لكل السلع و الخدمات، و بزيادة مفرطة.

ومن بين الدراسات الغربية الحديثة هناك دراسة قامت بها الباحثة الفرنسية سيلين كليمون (Céline Clement) [91] خلال العام 2002 و التي حاولت من خلالها إيجاد العلاقة بين دور الأم العاملة و مستقبل أولادها، و تبين من خلال دراستها أن عمل المرأة العاملة خارج البيت و مهما كانت مدته يؤثر على السلوك الوظيفي للأبناء و البنات . كما يختار أبناؤها النساء العاملات للزواج.

و لقد قامت مجموعة من الباحثين تحت إشراف الأستاذ الباحث جاك فيرون (Jacques veron) [111] بإعداد دراسة حديثة حول ما آلت إليه الأسرة في الدول المتقدمة نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية التي عرفتها هذه الدول، فلوحظ من خلال هذه الدراسة أن التحولات المشار إليها متداخلة فيما بينهما، و ثمة علاقات متينة بينها، و اعتبر كل متغير من هذه المتغيرات تابع للآخر، و في الأخير توصلت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن الأسرة في الدول المتقدمة تغيرت بشكل عميق، و من مظاهر هذا التغير تراجع نسبة الزواج و نمو التعايش غير الشرعي و ارتفاع عدد الولادات من خارج الزواج و تضاعف حالات الطلاق و تصاعد عدد الأسر.

من بين الدراسات العربية حول تغير الأسر نجد دراسة فادية عمر الجولاني خلال العام (1993) [45] و التي حاولت من خلالها معالجة القضايا المتعلقة بتطور نظام الأسرة و تغير وظائفها في المجتمع، و تطور نظام السلطة الأسرية و ملامح تغيره، و مظاهر تغير عادات الزواج في الثقافة التقليدية، و ملامح تغير اتجاهات أجيال الأسرة نحو عادات المهور في الثقافات التقليدية المتغيرة، نتيجة الاحتكاك و الاتصال الثقافي و الحضاري المستمر بين المجتمعات العربية و غيرها من المجتمعات الغربية، و كان أهم مظهر في ذلك احتلال الأجانب لدول المجتمع العربي، و أهم ما توصلت إليه الباحثة في دراستها أن ذلك الاحتكاك و الاتصال الثقافي و الحضاري أثرا نسبيا على تماسك الأسر العربية و على نمطها و نسق العلاقات الداخلية و نسق السلطة و توزيع الأدوار بين أفرادها، فضلا عن تغير اتجاهاتها نحو بعض العادات المتبعة في الزواج، بالإضافة إلى ذلك بينت الدراسة أن العوامل الثقافية و الاجتماعية و الشخصية التي نبعت من واقع و ظروف المجتمعات العربية أثرت هي الأخرى على بناء الأسرة العربية و توزيع أدوارها و تغير اهتمامات أعضائها نحو العادات الاجتماعية الراسخة في مناسبات الزواج.

و ثمة دراسة عربية أخرى حول التغير الأسري قام بها الباحث فهد الثاقب حول الأسرة في المجتمع الكويتي خلال العام (1986) [45،ص277] و التي هدفت إلى تبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة و وظائفها، حيث أكدت هذه الدراسة أن هناك اتجاه قوي لدى الأسرة الكويتية نحو التحول إلى الأسرة النووية، إذ تبين أن 50% من مجموع الأسر الكويتية نووية، كما تبين أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأسرة و المستوى التعليمي لرب الأسرة، ولوحظ على الرغم من هذا الاتجاه القوي نحو التغير في الأسرة من حيث الشكل و طبيعة العلاقات أن هناك مؤشرات قوية تدل على استمرار الروابط التقليدية داخل الأسرة الكويتية.

كما نجد أيضا من بين الدراسات العربية حول التغير الأسري دراسة فاروق الأمين حول الأسرة في البحرين خلال العام (1983) [57،ص621] و التي توصلت إلى نتيجة مؤداها أن مجتمع ما قبل النفط كانت الأسرة فيه وحدة إنتاجية و كان التقسيم العشائري هو الغالب، و لذلك كانت الأسرة الممتدة

أوسع انتشارا، و أدى التغير الذي أصاب المجتمع بعد النفط و ما ترتب عنه من انتقال الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث، إلى التقليل من الانتساب إلى العائلات الكبيرة، الأمر الذي فسح المجال أمام نمو الأسر النووية، و صاحب ذلك تغير في نمط السلطة داخل الأسرة فتحولت من سلطة مطلقة و متمركزة كلها في يد الجد و الأب إلى سلطة نسبية تتوزع فيها المسؤوليات على أفرادها كل حسب أهميته.

إن الأسرة الجزائرية عرفت هي الأخرى هذا التغير الذي مس تقريبا كافة الأسر على الصعيد العالمي،فمن خلال الدراسة التي قام بها مصطفى بوتنفوشت حول الأسرة الجزائرية في تطورها و خصائصها و التي كانت حول 121 أسرة داخل ثلاثة مدن جزائرية كبرى، تبين أنه و على الرغم من الوتيرة البطيئة لعملية تطوير البنية الأسرية خلال ثلاث مراحل تاريخية تمثل ثلاثة أجيال مختلفة، فإن البنية الأسرية المركبة في طريقها إلى الاختفاء من جيل إلى الآخر بنسبة 10%، في حين أن نسبة العائلة البسيطة تنمو بنفس النسبة[86،ص13-14].

إن هذا الاتجاه المتزايد لمنحنى الأسرة الزواجية تدعمه المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتعدادين العامين للسكان و السكن خلال العامين 1977 و 1987، حيث انتقلت نسبتها من 63,4% إلى 67% أي: بحوالي 04 نقاط؛ بينما الأسرة المركبة من أسرتين زواجيتين فأكثر لا تمثل سوى خمس المجموع أي: بنسبة 19,9% خلال العام 1987 [82،ص13-14].

إن هذا التغير الملحوظ في الأسرة الجزائرية كان على ما يبدو نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها الجزائر و خاصة في الفترة التي كانت غداة الاستقلال إلى بداية الألفية الثالثة.

و الجزائر كباقي الدول النامية عرفت خلال السبعينيات تنمية اقتصادية و أخرى اجتماعية نتيجة إنتاجها لسياسة التصنيع المصنعة، حيث أنشأت مركبات صناعية ضخمة على مستوى الشمال الجزائري،مما أدى بكثير من السكان التوجه إلى العمل في المصانع و ترك النشاط الزراعي الذي قدرت نسبة العاملين فيه سنة 1964 بـ 66%، ثم انخفضت هذه النسبة سنة 1970 بـ 10 نقاط مئوية و أصبحت 56%، و وصلت إلى 50% سنة 1978، بالتوازي مع هذا بلغ معدل الزيادة الطبيعي خلال هذه الفترة 3,4%[121،ص330].

إن التحول من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي أدى بالعديد من السكان الهجرة من الريف إلى المدن، و هذا ما نتج عنه اكتظاظ سكاني في المدن الكبرى بسبب هذا النزوح الريفي، حيث بلغت نسبة التمدن سنة 1977 بـ 40,6%، و ارتفعت هذه النسبة إلى 50% حسب تعداد 1987، ليزداد هذا الارتفاع إلى 60,5% حسب تعداد 1998.

كما أدت التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر إلى الارتفاع في المستوى المعيشي و كذا نسبة التمدرس و الوعي و تحسين مستوى الصحة و وجود كثير من المراكز الصحية، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد الوفيات و عدد المواليد، حيث دخلت الجزائر في المرحلة الثانية من نظرية التحول الديمغرافي (انخفاض مستمر في معدل الوفيات مع انخفاض في معدل الولادات بوتيرة أسرع من الأول)، فالمؤشر التركيبي للخصوبة حسب معطيات الدراسة الوطنية للسكان (ENSP) 1970، قدر بـ 8,36 طفل لكل امرأة لينخفض إلى 5,36 طفل لكل امرأة حسب معطيات المسح الوطني الجزائري الخاص بالخصوبة (ENAF) 1986، ليصل حسب معطيات المسح الجزائري الخاص بصحة الأم و الطفل (EASME) 1992 إلى 4,4 طفل لكل امرأة و إلى 2,3 طفل لكل امرأة حسب معطيات الأمم المتحدة لسنة 2008.

نلاحظ حسب ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة أن الاهتمام بإنجاب الأولاد بدأ يقل لدى سلوك الجزائريين و الجزائريات، فحسب دراسة كالدوال (CALDWEL) الذي يرجع إنجاب العديد من الأطفال في نظرية **"تدفق الثروة"** إلى البنية الاقتصادية القائمة على الزراعة، أي للأطفال دور مهم في مساعدة الآباء على العمل الزراعي، و أن انخفاض الخصوبة راجع إلى تحول تدفقات الثروة من الأطفال إلى الآباء بدرجة أقل و من الآباء إلى الأطفال بدرجة أكبر، أي بمعنى تزايد نسبة تكلفة الطفل عن نسبة إيراده، كما يشير أن ارتفاع تكاليف تمدرس الأطفال يعتبر العامل الرئيسي في الانخفاض السريع للخصوبة في أستراليا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر[88،ص186].

إن تزايد نسبة ظاهرة العنوسة يؤدي حتما إلى انخفاض الخصوبة، فحسب تعداد 1966 نلاحظ أن 13% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة كن عازبات، وبعد 20 سنة من ذلك ارتفعت إلى 50 % (حسب تعداد 1987) ، غير أن هذه النسبة ارتفعت بكثير حسب المسح الجزائري الخاص بصحة الأم و الطفل (EASME) سنة 1992 إلى 70 % في نفس الفئة العمرية، ثم ازدادت هذه النسبة ارتفاعا بـ 7,4% حسب التعداد ما قبل الأخير للسكان و السكن سنة 1998، و يرجع هذا الارتفاع في نسبة العازبات إلى تمديد فترة التمدرس بالنسبة للإناث و تفاقم أزمتي البطالة و السكن بالنسبة للذكور.

أحست الجزائر منذ سنة 1980 بمشكل النمو السريع للسكان، و بدأت تفكر في وضع برنامج وطني خاص بتنظيم النسل بعدما تبين في التقرير العام للمخطط الخماسي بأن عملية التخفيض الفعلي لمعدل الولادات أصبح شرطا ضروريا لتحسين فعالية اقتصادنا قصد الاستجابة لكل المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان بصفة مرضية و مستمرة[118،ص41].

بعد إحساس الجزائر بمشكل النمو السريع للسكان انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة تهدف إلى تنظيم الأسرة و التحكم في النمو الديمغرافي من خلال البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي

(PNMCD) خلال العام 1983، و لقد عرفت الجزائر تطبيق برامج التخطيط العائلي بداية من سنة 1984، و لقد لوحظ من طرف المختصين أنه بعد هذه السنة سجل انخفاض محسوس في مستوى التركيبة الأسرية من حيث الحجم.

عرفت الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر عبر العالم بصفة عامة و بلدان العالم الثالث بصفة خاصة و بالأخص الدول التي تعرضت للاحتلال الخارجي تغيرات و تطورات ملموسة و خاصة في فترة ما بعد الاحتلال الفرنسي، رغم أن هذا الأخير كان له دور في التغير الذي مس المجتمع الجزائري بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة، لكن على ما يبدو أن ذلك التغير لم يكن بالحجم المعتبر، فالأسرة الجزائرية عرفت التغير بصفة سريعة و متزايدة في فترة الاستقلال، حيث بقيت متمسكة إبان الاحتلال بتقاليدها العربية و الإسلامية للتميز عن الأسرة الأوروبية، لأن الأسرة بالنسبة للجزائريين كانت و مازالت ذلك المكان المقدس[138،ص539-545] الذي لا يمكن المساس به شأنه شأن المسجد، و لعل خير دليل على ذلك أن الإدارة الفرنسية أبقت على قانون الأسرة المستمد من روح الشريعة الإسلامية (على طريقة المذهب المالكي) على حاله.

و مما لا شك فيه أن الأسرة الجزائرية تغيرت بفعل تغير المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى بفعل التغيرات العالمية التي حدثت و أهمها نيل الكثير من الدول المستعمرة استقلالها و دخولها في مرحلة التنمية الشاملة التي تركزت أساسا على التصنيع و التحديث و التمدن الذي هو نتيجة طبيعية لعملية التصنيع، و الاتصال الحضاري بالمجتمعات المتقدمة و على رأسها فرنسا بفعل الهجرات المتتالية نحوها، و ذلك بفعل التقدم الملحوظ في وسائل الإعلام و الاتصال الرقمية.

إن الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر عبر العالم عرفت تغيرات و تطورات عبر الزمن و بشكل سريع و ملفت للانتباه، فمادامت الأسرة الجزائرية موجودة في وسط مجتمع متغير و المجتمع المتغير المحيط بها لابد أن يؤثر فيها تأثيرا واضحا من شأنه أن يغير تركيبتها و بناءها و حجمها و وظائفها و علاقاتها و أدوارها، فضلا عن الآثار التي يتركها في قيمها و أساليب حياتها و طرق تفكيرها و مركز الطفل و مكانة المرأة فيها باعتبار أن المرأة تشغل الدور الأساسي في واقع الأسرة و توجهاتها و فاعليتها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

تتعرض الأسرة الجزائرية للعديد من العوامل التي قد تؤدي إلى تغيرها، و يمكن أن نجمل أهمها في التصنيع و التحديث و التمدن و الهجرة والانتقال من اقتصاد اشتراكي مخطط إلى اقتصاد ليبرالي حر، فضلا عن أزمتي السكن و البطالة و التزايد المستمر للتمدرس، و خروج المرأة للعمل، دون أن نغفل ذلك التحول السياسي الذي ألقى بظلاله على كافة مناحي الحياة؛ كل ذلك من شأنه أن يحول الأسرة الجزائرية من أسرة ممتدة كبيرة الحجم إلى أسرة نووية أو زواجية صغيرة الحجم أو من أسرة

مركبة إلى أسرة بسيطة، كما من شأنه أن يؤثر في سلوك الأسرة و يحولها من أسرة منتجة إلى أسرة مستهلكة.

انطلاقا مما سبق فإنني أحاول من خلال بحثي الإجابة عن جملة من التساؤلات و على رأسها التساؤل الرئيس التالي: ما مدى مساهمة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر في التغير الذي حدث في الأسرة؟

إن هذا التساؤل الرئيس انبثقت عنه تساؤلات فرعية أخرى كانت على النحو التالي:

- هل لعامل التمدن السريع أثر في تغير سلوك الأسرة؟
- أي نمط من الأسر تتجه نحوه الأسرة الجزائرية؟
- هل للأزمة الاقتصادية و على رأسها أزمة السكن و البطالة، و برنامج إعادة التصحيح الهيكلي دور في التغير الحادث للأسرة؟
- هل لعاملي التحضر و الاستقلال السكني دور في وجود الأسرة النووية؟
- هل للعوامل التالية : تأخر سن الزواج، و انخفاض مستوى الخصوبة، و خروج المرأة للعمل، و تطور مستوى التعليم لكلا الجنسين و بالأخص تمدرس البنات، أدت إلى حدوث التغير الأسري من حيث البنيـة و الوظيفـة و الأدوار ؟
- هل لسياسة التنظيم الأسري المنتهجة من طرف الدولة بداية من سنة 1984 دور في هذا التغير؟
- هل لسياسة التصنيع المصنعة انعكاس على التغير الذي طرأ على المجتمع الجزائري؟

4-1 فرضيات الدراسة:

و للإجابة عن التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

أ) **الفرضية الرئيسة:** للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحادثة دور كبير في التحول الذي شهدته الأسرة الجزائرية في الآونة الأخيرة من حيث بنائها و وظيفتها و أدوارها و علاقاتها.

ب) **الفرضيات الفرعية**:

- ✓ أدت الأزمة الاقتصادية التي عرفت خلال العام 1986 جراء تدهور أسعار البترول إلى تغير الأسرة من حيث الاستهلاك و الإنفاق و كما لأزمة البطالة و السكن مساهمة في تأخر سن الزواج.
- ✓ برنامج التعديل الهيكلي له دور كذلك في تغيير البنى للأسرة الجزائرية.

- ✓ التحضر و الاستقلال السكني لهما دور بالغ في ظهور الأسرة النووية.
- ✓ إن للسياسة السكنية المنتهجة في الجزائر و خاصة بما يتعلق بالتنظيم الأسري أثر في تغير التركيبة الأسرية.
- ✓ إن للعوامل الاجتماعية التالية: تأخر سن الزواج، و خروج المرأة للعمل، و تطور المستوى التعليمي لكلا الجنسين، و تمديد فترة التمدرس عند الإناث قسط كبير في تغير البناء الأسري و الوظيفة السرية و أدوارها.

لسياسة التصنيع المصنعة انعكاسات ذات أهمية على التغير الحادث في المجتمع الجزائري.

1-5 الدراسات السابقة:

لقيت الأسرة اهتماما بالغا في حياة الإنسان منذ القدم ، هذا الاهتمام لقي تأييدا من طرف كل المجتمعات طوال التاريخ ، و كانت الأسرة موضوعا يجذب اهتمام المفكرين والفلاسفة و الأدباء و رجال السياسة و الدين ، فعبروا عن أرائهم و تصوراتهم كل بطريقته ، كما شكلت الأسرة مجالا واسعا للعديد من البحوث و الدراسات الاجتماعية.

إن الاهتمام الشديد الملاحظ عند علماء الاجتماع بالأسرة قد يكون مرجعه إلى التغيرات التي طرأت عليها من حيث بنائها و وظائفها و أهدافها و إلى المشاكل و الأزمات التي تواجهها نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية التي تشهدها المجتمعات الغربية و الشرقية على حد السواء.

ولأغراض البحث كان من الضروري التطرق إلى بعض الدراسات العلمية السابقة في موضوع الأسرة و التي تبدو أنها ذات علاقة بموضوع دراستنا رغم الزوايا المختلفة التي رأى بها الباحثون السابقون موضوع البحث و كذا الاختلاف في طبيعة المجتمعات من حيث الثقافة و الدين و البنى الاقتصادية و الاجتماعية ، إلاّ أن هذه المواضيع كلها التقت حول موضوع واحد و هو الأسرة و التغيرات التي طرأت عليها ، بحيث أن كل دراسة خرجت بناتج و تفسيرات متنوعة و متعددة.

إن التطرق إلى الدراسات السابقة مرحلة جد هامة في مراحل البحث العلمي ، ومن شأنها أن تمثل إطار نظريا مهما للباحث ، كما تمكنه من الانطلاق في بحثه بصورة جيدة وموجهة ، و كوني باحث في بداية الطريق ، فإن هذه الدراسات ستثري لامحالة موضوع بحثنا و تعطيه قاعدة علمية صلبة.

الدراسة الأولى: البنى الأسرية و التغيرات الأسرية (1988):

هذه الدراسة لـ لوكو تيراز (Locho . Therese) [129،ص441-478] قام بها خلال العام 1988، والتي أراد من خلالها التعرف على التغير الأسري داخل المجتمعات الإفريقية الجنوبية الصحراوية ، و كما أراد التعرف على أهم العوامل التي أدت إلى التغيرات في البنى الأسرية لهذه المجتمعات و علاقة ذلك بالتغيرات الاجتماعية التي عرفتها المنطقة ، و خلصت الدراسة في الأخير أن أهم العوامل التي أدت في تغير البنى الأسرية تمثلت فيما يلي:

1) **انخفاض الوفيات**:

كان لانخفاض الوفيات بصفة عامة أثر في البناء الأسري ، حيث كان في السابق معدل الوفيات العامة مرتفعا عند الرجال ، هذا ما يجعل النساء الأرامل تعيد الزواج و بذلك تتشكل تركيبة أسرية إضافية ويزداد الزواج المتعدد.

و لقد لوحظ هذا بالأخص عندما يموت الأخ فيعوض بأخ له من العائلة نفسها حتى لا تبقى هذه الأرملة دون زوج و يتم الاعتناء بالأيتام من طرف عمهم ، كما بينت الدراسة أن انخفاض وفيات الأطفال لعب دورا كبيرا في هذا التغير، حيث سجلت وفيات الأطفال معدلين مقدرين بـ 1/5 و 1/2 في كل من الحضر و الريف على التوالي، و هذا ما جعل الكثير من الأسر تفكر في تعويض الأطفال المتوفين حتى تبقى الأسر كثيرة العدد ، لكن مع التطور الذي عرفته هذه البلدان في المجال الصحي انخفضت الوفيات تدريجيا و هذا ما جعل حجم الأسر يتقلص، و لعل أهم عامل لعب هذا الدور في تقليص حجم الأسرة هو العامل الديمغرافي المتمثل في الخصوبة التي انخفضت نتيجة انخفاض الوفيات بصفة عامة و وفيات الأطفال بصفة خاصة.

2) **النمط الإنتاجي الجديد**:

إن النمط الإنتاجي القديم يتمثل في الإنتاج العائلي الذي يحقق الاكتفاء الذاتي للاستهلاك العائلي و الذي يغلب عليه الطابع الزراعي يتطلب يداً عاملة غالبا ما تكون من أفراد العائلة حتى تكون التكاليف أقل و يكون العائد أكثر، لذا كانت الوحدة الاقتصادية تمثل في العائلة أو الأسرة حيث كلما كان عدد أفرادها كبيرا كلما كان الإنتاج أكبر ، هذه الوحدة التي يتضامن أفرادها فيما بينهم ، يسيرون تحت أمرة رئيس واحد ، هو من يقوم بتوزيع العائد بينهم ، إذن ما يميز هذا النمط الإنتاج هو التضامن الموجود بين أفراد التنظيم و عدم استقلالية الأفراد ، هذا النمط الإنتاجي التقليدي بدأ يتلاشى شيئا فشيئا ، وحل محله نمط إنتاجي زراعي حديث يعتمد المكننة و الذي لم يعد الإنتاج فيه موجها للاستهلاك الذاتي فقط بل أصبح موجها كذلك للتسويق ، و بالتالي يتحول العائد من عيني إلى نقدي في شكل أجور و أرباح تجارية مما جعل أفراد العائلة و أفراد القبيلة يستقلون شيئا عن ذويهم من

الأرباب ، و جعل ذلك التضامن السائد يزول تدريجيا ، و دخلت المرأة عالم الشغل و بالأخص في قطاع الخدمات ، و أصبح الأبناء يهجرون الأراضي الزراعية ، هذا كله أثر في الأسرة من حيث وظائفها و أدوار كل فرد داخلها.

3) **الهجرة و التمدن**:

إن الهجرة من المناطق الريفية إلى المدينة التي كانت غالبا بسبب البحث عن فرص العمل غيرت من طباع أفراد الأسرة المتنقلة برمتها مع رب الأسرة ، هذه الطباع بعدما كانت تقليدية تحولت إلى الطباع التي تتميز بها المدينة، فظهر هذا النوع من العائلات النووية ، كما أن السلوك الإنجابي للمرأة بدأ يتغير نحو الانخفاض ، كما بينت الدراسة أنه رغم الهجرة التي عرفتها هذه المجتمعات إلاّ أن التضامن الأسري و حتى القبلي بقي قائما ، فعلى سبيل المثال لوحظ أن الفرد المهاجر كان يعيل و يأوي عددا كبيرا من أفراد أسرته أو قبيلته الذي يحلون بالمدينة حديثا ، كما تبين أن الأسر في الريف كانت تقوم بإرسال المؤونة إلى الأفراد المهاجرين نحو المدينة الذين لم يتمكنوا بعد من الحصول على فرصة عمل.

4) **التمدرس المتزايد**:

إن الهجرة من الريف نحو المدينة أو ما يسمى بالنزوح الريفي كان سببا رئيسا في تمدرس أبناء المهاجرين ، هذا ما جعل معدل التمدرس في تنامي مستمر ، و الذي بدوره كان له آثار على البنى الأسرية من حيث توزيع مدا خيل الأسر التي أصبحت تخصص جزءً لتمدرس أبنائهم على الرغم من قلة الدخل ، لأن التمدرس ليس في متناول الجميع ، كما بينت الدراسة إن هذا الإرتفاع في نسبة التمدرس خاصة تمدرس الإناث كان له الأثر في تخفيض الخصوبة كما كان لهذا التمدرس أثرا في تخفيض معدل الزواج بسبب تأخير سن الزواج سواء بالنسبة للذكور أو الإناث لأن كلا الجنسين يحبذ تمديد سن الزواج من أجل إكمال مشواره الدراسي ، كما بينت الدراسة أن التعليم أثر على سلوك المرأة الإفريقية التقليدي ولوحظ هذا التغير كثيرا عند النساء ذات المستوى العالي.

5) **الأنماط الأسرية الجديدة**:

بينت الدراسة ذاتها أن هناك تغيراً من الأسرة الممتدة نحو الأسرة النووية ، على الرغم من قلتها داخل المجتمع الإفريقي المدروس، و لعل أهم العوامل التي أدت إلى هذا التغير وسائل التأثير المختلفة من تلفزة و سينما و مسرح و أغاني ، لكن ما لوحظ أن هذا التغير من الفئة القليلة مقدرة بـ 20 % فقط ، فـ 80 % من الأسر الإفريقية مازالت تعيش في الوسط الريفي الذي يعتمد على الإنتاج الموجه للاستهلاك الذاتي ، كما بينت الدراسة نفسها أن بعض الأسر أصبحت تطبق برامج التخطيط العائلي بغية تنظيم نسلها أو التحديد منه و أنه طهرت علاقات جديدة بين الأزواج لم تكن موجودة في السابق لكن هذه العلاقة الجديدة طهرت في الأحياء الراقية داخل المدن.

و في الأخير خلصت الدراسة إلى أنّ البنى الأسرية الإفريقية في تغير مستمر لأنها وببساطة تتكيف مع التحولات الاقتصادية و الديمغرافية و الاجتماعية التي تعرفها القارة الإفريقية ، هذا ما يجعل هذه الأسر تتخلى شيئا فشيئا عن بعض القيم السائدة في السابق ، فعلى سبيل المثال تشكلت أنماط جديدة من التجمعات البشرية، كما بينت الدراسة ذاتها أنه على الرغم من الانفتاح الذي عرفته هذه المجتمعات على وسائل الإعلام و الثقافة الحديثة كالسينما والمسرح و التلفزة ، و على الرغم من التطور الذي عرفته على مستوى التعليم و القراءة والإطلاع على مستوى المدارس و الجامعات أو التدين* الذي عرفته حديثا، إلاّ أن هذه الأسر لم تتغير وفق النموذجي الغربي الذي يعتبر نموذجا مستوردا بالنسبة لها ، فكثير من أسر هذه المجتمعات بقيت على أصالتها و تكيفت مع الظروف الجديدة التي عرفت في هذه القارة كالدراسة الحديثة ، التشغيل ، نمط الإنتاج الجديد ، الهجرة من الريف إلى المدينة.

الدراسة الثانية:علم اجتماع الأسرة ،علم اجتماع السكن: ارتباط إعادة النظر (1997):

هذه الدراسة لـ كاترين بونفالي (CATHERINE BONAVALET)[90،ص25-44]، و التي أرادت من خلالها الوصول إلى نتائج مفادها أنه لا يمكن دراسة الأسرة و تغيراتها من خلال علم اجتماع الأسرة دون التطرق إلى دراسة علم اجتماع السكن ، حيث يعتبر المساكن أو المسكن بصفة فردية أهم عامل في تغير الأسرة الحديثة ، فالفرضية الأساسية التي انطلقت منها الباحثة تمثلت في أن هناك علاقة جد ضيقة بين الأسرة و السكن ، و لعل أهم المبررات الأساسية التي جعلتها تقوم بطرح هذا الفرض تلك الدراسات السابقة بداية من الخمسينات إلى أواخر الثمانينات و التي تناولت مواضيع الأسرة الفرنسية و علاقاتها بالسكن.

كانت الدراسة التي قامت بها الباحثة امتدادا لسابقيها من الدراسيين في هذا المجال حيث شملت دراستها أغلب الأسر و السكنات في التراب الفرنسي انطلاقا من معطيات التعدادات العامة و بعض معطيات الدراسات السابقة حول نفس الموضوع ، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج التحليلي الكمي من أجل تحليل المعطيات الإحصائية الكمية حول الأسرة و السكن ، كما اعتمدت على المنهج المقارن بغية المقارنة بين الفترات بداية من الخمسينات و هذا من أجل الوصول إلى مدى التغير الذي عرفته الأسرة الفرنسية ، و في هذا الصدد قامت بتحديد وصفي و دقيق للحظيرة الوطنية للسكنات و علاقتها بالبنى الديمغرافية و الاجتماعية و متابعة التطور الذي حدث بين العلاقتين عبر

* يقصد هنا بالتدين اعتناق الدين المسيحي.

الزمن من خلال معطيات التعدادات المتتالية ، و هذا من اجل الوقوف على خصائص السكن كخطوة أولى من حيث الملكية و كذا دراسة أنماط الاستهلاك و تجهيزات السكن و أنواع الترقية ومن حيث المتغيرات التالية : الجنس و السن والانتماء الاجتماعي و المهني للفرد ، أما الخطوة الثانية التي أرادت الباحثة الوقوف عليها تمثلت في وصف أنماط الأسرة و أشكالها من خلال نفس المعطيات.

إن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمحورت حول النقاط التالية:

- بينت الباحثة في دراستها انه ليس بالإمكان تعريف الأسرة انطلاقا من وحدة السكن فقط ، لان الأسرة لها مفهوم أشمل و أوسع من ذلك المفهوم الضيق للعائلة (Ménage) و الذي يعرف بدوره على انه مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد و يشتركون في دخل أو دخول متعددة ، لأن هذا الأخير ما هو إلا مفهوم اقتصادي فقط و يعتمد عليه الاقتصاديون و الإحصائيون كمؤشر للاستهلاك، أما مفهوم الأسرة (Famille) يمتد إلى علاقات أوسع من علاقة الزوج و الزوجة و الآباء و الأبناء ، فهناك روابط دموية و روابط مصاهرة بين أفراد الأسرة ؛ أي لا يجب ربط مفهوم الأسرة بالوحدة الإحصائيـة.
- أوضحت الدراسة أن هناك تغيراً في الأسرة الفرنسية من حيث البناء؛ فحجم الأسرة انخفض تدريجيا و عدد الأسر عرف هو الآخر تناقصا ملحوظا . كما عرفت الأسرة تغيرا في نمطها من أسرة نووية إلى أسرة زواجية و أخيرا إلى أسرة أحادية الأبوة.
- إن العلاقة الأسرية البينية تغيرت هي الأخرى إلى الفردانية بعدما كانت ممتدة و هذا بسبب النظرة الحالية إلى الأسرة.
- إن الحصول على وحدة سكنية مؤجرة أو خاصة أو اجتماعية يتطلب غالبا تدخل الجماعة الأسرية في ذلك.
- إن ملكية السكن لدى الفرنسيين لها قيمة معنوية ، لذلك فهم ينظرون إلى أصحاب السكنات من حيث نوع الملكية لها [ملكية خاصة، مسكن في وسط المدينة، سكن مؤجر (**HLM**)] نظرة اجتماعية رتبيه، فالنوع الأول و الثاني في قمة الرتبة، بينما النوع الثالث في الرتبة الدنيا. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن الارتباط بين الأسرة و السكن ارتباط ضيق و وثيق؛ فالسكن يعتبر عاملا مهما في الأسرة من حيث البناء، والوظيفة، والأدوار، العلاقات، فضلاً عن اعتباره عاملا تحليليا في الدراسات الاجتماعية ذات الرهانات التالية:
  - رهانات اقتصادية تتعلق بتراكم العقار و توزيعه بين الأجيال.
  - رهانات اجتماعية تتعلق بالروابط الأسرية.
  - رهانات تتعلق بنوع السكن من حيث تملكه أو السكن في إقامة ثانوية.

- رهانات تتعلق بالأزواج من حيث كيفية الحصول على سكن و مكان الإقامة و نوعية السكن.
- رهان اجتماعي يتعلق بقياس المكانة الاجتماعية للأفراد و علاقة ذلك بنوع السكن.

الدراسة الثالثة:الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (1999):

قام بهذه الدراسة الدكتور عبد القادر القصير(1999) [35] محاولة منه لمعرفة مدى التغير الذي عرفته الأسرة العربية في مجتمع المدينة ، و هي دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري ، حيث قسمت إلى ثلاثة فصول رئيسة، شكل الفصل الأول مدخلا نظريا إلى دراسة الأسرة استعرض فيه المؤلف مراحل دراسته ، ثم عرّفها و درسها على أنها نظام اجتماعي، ثم عرض النظريات الرئيسية التي تصدت لموضوع الأسرة ، و قام بعدها بدراسة تاريخية لتطورها و تطور أنماطها ، كما تطرق إلى خصائص الأسرة ووظائفها، ثم قام بتحليل تغير الأسرة و تنظيم النسل و مشكلاتها ، و ختم هذا الفصل بالتطرق إلى الخدمة الاجتماعية للأسرة.

أما الفصل الثاني فتضمن عرضا لنتائج الدراسات الميدانية التي قام بها طلابه تحت إشرافه في أحياء مدينة طرابلس اللبنانية الشعبية و الحديثة الراقية ، و قد اعتمد على معطيات إحصائية تتعلق بظروف الزواج و حجم الأسرة و ظروف السكن و العلاقات الجوارية و شبكة العلاقات القرابية و أسلوب تربية الأطفال و العلاقات الاجتماعية الأسرية و قضاء أوقات الفراغ ، وفي الفصل الأخير قام بعرض النتائج العامة للدراسة الميدانية.

أ) **المنهج المستعمل في الدراسة**:

استخدم الباحث في دراسته هذه جملة من المناهج و هي:

1. المنهج المونوغرافي أو منهج دراسة الحالة ، و هذا من أجل دراسة مفصلة للكشف عن جوانب الدراسة.
2. منهج المسح الاجتماعي في سبيل جمع المعلومات عن اسر العينة.
3. المنهج التاريخي من أجل دراسة تطور أوضاع الأسرة و ربط ماضيها بحاضرها.

ب) **عينة الدراسة**:

عينة الدراسة ضمت حوالي 450 أسرة ، حيث كانت هذه العينة عشوائية بسيطة، تم جمع معطيات هذه العينة من خلال استعمال أسلوبي المقابلة و الاستبانة.

ج) **فرضيات الدراسة**:

لتحقيق الأهداف الرئيسة للدراسة و التي تمثلت أولا في الكشف عن التغيرات التي طرأت على أوضاع الأسرة في مجتمع المدينة العربية و ثانيا في توعية المجتمع العربي بشأن أوضاع الأسرة العربية الحضرية و تقويم ما طرأ عليها من تغيرات بتأثير المدينة الحديثة حاول الباحث اختبار الفرض الرئيسي الآتي : " إن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي عرفها المجتمع العربي خلال تاريخه الطويل قد تركت آثارها المهمة في تركيب الأسرة ووظائفها و في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أعضائها، و هذه التغيرات كانت نتيجة حتمية لآثار التصنيع و التحضر و التحديث و التعليم" أما الفروض الفرعية فقد تم تحديدها على النحو الآتي:

01. لقد ضعف نظام الزواج الداخلي الذي كان يرتب من قبل الأهل دون الرجوع إلى الأبناء و تزايدت حرية الفرد في انتقاء شريك حياته من خارج جماعته القرابية.
02. ارتفاع سن الزواج عند الرجل و المرأة و شيوع الزواج الأحادي و اعتماد الرجل على نفسه في توفير المهر و تأثيث بيت الزوجية.
03. تقلص حجم الأسرة بسبب استخدام وسائل منع الحمل و الارتباط العكسي بين الوضع الاقتصادي أو الطبقي و الثقافي و حجم الأسرة.
04. يميل أفراد الطبقتين العليا و الوسطى إلى الاستقلال السكني عن الأهل أكثر من أبناء الطبقة العمالية، حيث يضطر بعضهم إلى السكن مع الأهل نظرا لقصورهم المادي.
05. إن مستويات تجهيز المسكن و فرشه بالأثاث تختلف من حيث الكم و الكيف باختلاف المركز الاقتصادي للأسرة.
06. إن أكثر الأسر لا تربطها بجيرانها أي صلة قرابة، كما أن علاقات الجوار بين الأسرة الحضرية هي في العموم جيدة، إلاّ أنها تتفاوت من حيث الدرجة حسب المستوى الاقتصادي و الثقافي للأسرة.
07. ضعف العلاقات الاجتماعية القرابية عما كانت عليه في السابق و ميل الأسرة الحضرية إلى الانفتاح.
08. تختلف الأسر الحضرية في أساليب تربية أطفالها و ذلك تبعا لمستوياتهم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.
09. إن أكثر الأزواج هم على علاقة حميمية مع زوجاتهم .
10. يقبل الأزواج حاليا على مساعدة زوجاتهم في الأعمال المنزلية .
11. إن أكثر الزوجات الآن يخرجن من منازلهن من غير استئذان.
12. لا تخلو الأسرة خلال دورة حياتها من الصراع و الخلافات.

13. يميل الآباء إلى معاملة أبنائهم الذكور و الإناث على قدم المساواة ، إلاّ أنهم يستثنون الابن الأكبر.
14. كلما ارتفع المستوى الثقافي و الاقتصادي لأرباب الأسر مالوا إلى عدم السماح لابنهم البكر بالتسلط على إخوته.
15. يعتمد الأولاد على الأم و على الإخوة الكبار في سبيل مساعدتهم في واجباتهم المدرسية.
16. يحرص الآباء على إعطاء أبنائهم الذكور و الإناث الحرية المطلقة في اختيار شركاء حياتهم.
17. تقوم العلاقة بين الإخوة في الأسرة الحضرية الحالية على أساس المحبة و التفاهم والاحترام و التعاون.
18. يمارس أفراد الأسرة أنواعا متباينة من النشاطات الترويحية حسب النماذج المتوفرة.

د) النتائج العامة للدراســة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

01. لقد ضعف نظام الزواج الداخلي عما كان عليه في السابق في مجتمع المدينة العربية، إلاّ أن الفئات العمالية لا تزال تعمل به، نظرا لمحافظتها على العادات والتقاليد.

02. كلما ارتفع المستوى المادي للأفراد الراغبين في الزواج قلت حاجتهم إلى أهلهم في طلب المساعدة في سبيل توفير المهر و تأسيس بيت الزوجية.

03. إن استعمال وسائل منع الحمل أكثر انتشارا في الفئتين العليا و الوسطى اللتين تقطنان الأحياء الحديثة الراقية ، أما أسر الفئة الدنيا تعزف عن استعمال هذه الوسائل لأنها تفضل الأسرة الكبير حجمها و تقدس قيمة الأبناء و خاصة الذكور منهم .

04. كلما انخفض مستوى الأسرة الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ارتفعت درجة تزاحم الوحدة السكنية لهذه الأسرة.

05. إن مستويات تجهيز المسكن و فرشه بالأثاث تختلف من حيث الكم و الكيف باختلاف المركز الاقتصادي للأسرة ، و أن الرضا عن المسكن يتناسب مع جملة من الأمور منها موقع المسكن و مستوى الحي ، و مستوى تجهيز المسكن.

06. إن علاقات الجوار في العموم جيدة بين الأسر الحضرية، إلاّ أنها تتفاوت من حيث الدرجة حسب المستوى الاقتصادي و الثقافي للأسرة.

07. ميل العلاقات الاجتماعية القرابية إلى الضعف عما كانت عليه في السابق و ميل الأسرة الحضرية النووية إلى الانفتاح الذي لا يقتصر على الأهل و الأقرباء فقط، بل يشمل الأصدقاء أيضا و كلما ارتفع المستوى الاقتصادي و الثقافي للأسرة، كانت أكثر استعدادا لتوسيع شبكة علاقاتها الاجتماعية.

08. غالبا ما تقوم الزوجة وحدها بالإشراف المباشر على تربية أولادها و ذلك بسبب تغيب الرجل عن المنزل بداعي العمل.
09. إن علاقة الأزواج البينية حميمة تقوم على أساس الاحترام و التفاهم و تبادل الرأي، و إن قرار البث بشأن تدبير موازنة الأسرة و توزيعها لم تعد بيد الزوج وحده.
10. إن نسبة الزوجات اللواتي يتحملن مسؤولية إدارة المنزل أثناء غياب الزوج في تزايد.
11. إن النسبة الغالبة من أسر العينة بينت أن الزوجات يستأذن أزواجهن عند الخروج، وفي العموم فإن نسبة النساء المحجبات تتناقص كلما ارتفع المستوى التعليمي و الاقتصادي للأسر.
12. إن أرباب الأسر يتخاصمون مع زوجاتهم لأسباب كثيرة، و لعلّ أبرزها الخلاف في أساليب تربية الأولاد و الصعوبات المادية و تغيّب رب الأسرة عن المنزل وكثرة انشغاله في العمل.
13. إن أكثر الأسر تعامل ابنها البكر معاملة خاصة و تزداد هذه المعاملة كلما ارتفع المستوى الثقافي و الاقتصادي.
14. كلما ارتفع المستوى الثقافي و الاقتصادي لأرباب الأسر مال هؤلاء الآخرون إلى عدم السماح لابنهم البكر بالتسلط على إخوته.
15. إن الأولاد يعتمدون على الأم و على الإخوة الكبار في سبيل مساعدتهم في واجباتهم المدرسية ، و في حالة نشوب بعض الخلافات بين الأولاد فإنهم يلجئون إلى الأم و الأب لفض هذه الخلافات.
16. إن غالبية أرباب الأسر وافقوا على إعطاء الحرية المطلقة لأولادهم في اختيار شركاء حياتهم.
17. تقوم العلاقة في الأسرة الحضرية بين الإخوة على أساس المحبة و التفاهم و الاحترام والتعاون.
18. إن أفراد الأسرة يمارسون أنواعا متباينة من النشاطات الترويحية المتوفرة و الإمكانات المادية.

خلاصــة الدراســة:

من خلال دراسة الباحث و عرضه للنتائج العامة تبين للباحث أن هذه الدراسة الميدانية جاءت مؤيدة لأكثر عناصر الفرض الرئيس العام الذي ينص على أن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية التي عرفها المجتمع العربي خلال تاريخه الطويل قد تركت آثارها المهمة في تركيب الأسرة و وظائفها و طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أعضائها .

فلقد تغيرت الأسرة العربية الحضرية من حيث تركيبتها و وظائفها و علاقاتها الأسرية و القرابية و نظام زواجها و استقرارها البيئي و علاقتها الجوارية و أسلوب تربية الأطفال و قضاء أوقات الفراغ ، و هذه التغيرات كانت نتيجة حتمية لأثار التحضر و التصنيع و التحديث و التعليم.

الدراسة الرابعة: دراسة التغيرات في الأسرة العربية (2003):

قام بهذه الدراسة الأستاذان محمد أحمد بيومي (أستاذ بقسم علم الاجتماع) ، و عفاف عبد العليم ناصر (أستاذ بمعهد دراسات البحر المتوسط) من جامعة الإسكندرية (2003) [53]، من أجل الوقوف على العلاقة بين التنمية الثقافية و التغيرات النظامية في الأسرة ، وبعبارة أكثر تحديدا حسب الباحثين، فإن البحث يهدف إلى دراسة أثر التنمية الثقافية (كمتغير مستقل) على التغيرات النظامية في الأسرة (كمتغير تابع) في مجتمعات حوض البحر المتوسط ، و ذلك من أجل دراسة أنماط التفاعل و التداخل الثقافي بين القيم التقليدية و القيم المستحدثة في نموذجين من التنظيم الاجتماعي (الريفي و الحضري) على الرغم مما يوجد بين هذه المجتمعات من فروق في البناء الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و المهني.

أ) **أهـداف الدراسة:**

و يمكن حسب الباحثين تحديد الهدف الرئيسي للبحث و المتمثل في البحث عن الآثار التي تترتب عن استخدام التنمية الثقافية في التغير بصفة عامة ، و إنشاء القيم بصفة خاصة، وانعكاس ذلك على الأسرة بناءً و وظائفَ و أدوارا، و لتحقيق هذا الهدف يتعين حسب الباحثين التوصل إلى إنجاز الأهداف الفرعية التالية:

- ♦ دراسة البناء القيمي للمجتمع محل الدراسة من حيث خصائص هذا البناء و التغيرات القيمية التي حدثت.
- ♦ دراسة القيم المرتبطة بالأسر و الزواج من حيث اختيار الزوج و النظرة إلى المرأة، وأدوار الزوج و الزوجة، و النظرة للأبناء، تقسيم العمل في الأسرة، أساليب التنشئة الاجتماعية و السلوك الإنجابي و السلوك الإنفاقي و الادخاري و استغلال أوقات الفراغ و الترويح.

ب) **مجال الدراسة**:

حددت الدراسة المجال البشري ليشمل عينتن لكل منهما 20 فرد ، حيث تتعلق الأولى بالسكان الريفيين من أرباب الأسر و الذين لديهم أطفال ، أما العينة الثانية فتتعلق بسكان المدن من أرباب

الأسر و الذين لديهم أطفال ، مع مراعاة أن يكون أفراد العينة من السكان الأصليين للمدينة أو الذين أقاموا بها منذ مدة تفوق عشر سنوات.

ج) **فرضيات الدراسة**:

انطلق الباحثان في دراستهما من مجموعة الفروض الموجهة والتي تتناول العلاقة بين التنمية الثقافية و التغيرات النظامية في الأسرة في كلا المجتمعين موضوع البحث من حيث ما يلي:

أولا: بالنسبة للتنمية الثقافية:

1) كافتراض عام موجه للبحث افترض الباحثان أن التنمية الثقافية أدت إلى تغيرات في بناء الأسرة و تغير وظائفها.
2) إن غياب التنمية الثقافية المتكاملة يؤدي إلى ظهور الظواهر الانحرافية مثل الجريمة والانحراف و التطرق و العنف و التشرد و زيادة معدلات الطلاق.
3) إن زيادة معدلات الاحتكاك الثقافي يؤدي إلى الصراعات القيمية على مستوى المجتمع والأسرة و على المستوى الشخصي خاصة فيما يتعلق بقيم الانفتاح أو الانغلاق ، كما افترض الباحثان أن هناك قدرا من التماسك الداخلي و المظهري بالنسبة للقيم الدينية مع وجود اتجاه آخر رافض للقيم السائدة في المجتمع المصري و المطالب بالعودة للقيم الإسلامية.

ثانيا: بالنسبة للأسرة:

افترض الباحثان ما يلي:

1) إن التنمية الثقافية تؤدي إلى الانفتاح على العالم الخارجي.
2) هناك تغير ملحوظ في قيم التعليم و اختيار الزوج و خروج المرأة للعمل و تنشئة الأطفال.
3) هناك لظهور الصراع القيمي بين الأجيال داخل الأسرة و ضعف التماسك الأسري وتدهور سلطة الأب أثر في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.
4) هناك تصاعد في القيم و السلوك الاستهلاكي داخل الأسرة و الرغبة في الهجرة، و انعكس ذلك على التغيرات البنائية و الوظيفية للأدوار داخل الأسرة .

و من ناحية أخرى وضعت الدراسة الميدانية فرضيتين أساسيتين هما:

1) توجد علاقة بين التنمية الثقافية و التغيرات في الأسرة من حيث حجمها و بنائها و الوعي بالتنمية و الوعي الثقافي و السلوك الإنجابي و تنظيم الأسرة والأساليب المتغيرة في تربية الأطفال و المشاكل الأسرية و أساليب مواجهتها و تغير الأدوار.

2)توجد فروق إحصائية بين المحاور السابقة الذكر في الفقرة السابقة و المتغيرات الأساسية للدراسة و هي: الإقامة- التعليم – الجنس- السن.

كما وضعت الدراسة في هذا الصدد فرضية النفي القائلة أنه لا توجد فروق إحصائية بين محل الإقامة في الريف أو الحضر و بين المحاور السابقة الذكر.

د) **المناهج و التقنيات المستعملة في الدراسة**:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة من خلال المعطيات والبيانات المتوفرة حولها ، كما اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بغية تقدير قدر المتغير المستقل في مجتمعي الدراسة.

أما بالنسبة لطرق جمع البيانات فقد استخدمت الدراسة طريقة تحليل المضمون للوثائق والبحوث و الدراسات العالمية و القومية الخاصة بالتغيرات النظامية الأسرية في حوض البحر المتوسط كطريقة أولى، أما الطريقة الثانية فتمثلت في طريقة المسح ، حيث استخدمت هذه الأخيرة من أجل التوصل إلى البيانات الدقيقة حول جمهور البحث في مجتمعي الدراسة، و لجمع البيانات استخدم الباحثان استمارة المقابلة المقننة، حيث صممت هذه الأخيرة لتطبق على عينة البحث بغية التحقق من صحة الفروض بطريقة المقارنة.

ه) **النتائج العامة للدراسة**:

لقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن التجارب التنموية المطبقة في العالم الثالث قد فشلت بالنهوض بالدول المتخلفة من دائرة التخلف و السير بها نحو التقدم ، و قد يرجع ذلك حسب الباحثين إلى غياب البعد الثقافي في هذه التجارب التنموية التي استبعدت عامل الوعي الثقافي ، و هو المسلمة الأولى اللازمة لأي عملية تنموية.

لقد أكدت الدراسة أن التغيرات التي أصابت العالم كان لها صداها على الأسرة في حوض البحر المتوسط، و أن هذه التغيرات جاءت نتيجة للقيم الثقافية الجديدة و التي تدعو إلى الاستقلالية و التحرر و المساواة و غيرها من المساواة الجديدة.

كما بينت الدراسة أن الوعي التنموي المغترب أدى إلى تكريس التخلف ، و ساهم بشكل مباشر في تكثيف التبعية الثقافية و تزييف وعي الجماهير ، كما بينت الدراسة أن مظاهر الفشل في الخطط التنموية قد انعكست سلبا على الأسرة.

و لقد خلصت الدراسة إلى أن التنمية الثقافية هي غاية التنمية المتكاملة ، حيث أصبحت التنمية الثقافية بمثابة الاهتمام الرئيس لكل المنظمات العالمية المهتمة بمشاريع التنمية، وحسب الدراسة نفسها فإن غايات التنمية الثقافية هي ضمان التنمية المتوازنة و التي يمكن أن تتدخل فيها جميع العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية مع مراعاة الهوية الثقافية ، ودائما حسب الدراسة نفسها

تبين أن عوامل النمو الاقتصادي لا يكفي أن يكون عاملا وحيدا في التنمية رغم أنه جد أساســـــي، فالاختيارات الثقافية هي التي تحدد اتجاهات هذا النمو بهدف تحقيق التوازن النفسي و الاجتماعـي و الاقتصـادي و الثقافي للأفراد و المجتمع.

أما النتائج الخاصة بالتغيرات النظامية في الأسرة تبين فيها من خلال الدراسة نفسها أن الأسرة في الغرب قد تقطعت أوصالها و تفككت مقوماتها، و أن نموذج الأسرة الزواجية مهدد في الشكل و الجوهر ، و ذلك بسبب تغير القيم الثقافية و التقدم التكنولوجي و المتغيرات الدولية و السياسية.

كما بينت الدراسة أن أهم تغير في القيم الثقافية المتعلقة بالأسرة يتمثل في زيادة عدد الأطفال غير الشرعيين و زيادة عدد العلاقات غير الشرعية بين الجنسين بشكل فيه رضاء للطرفين، و بروز العلاقة الجديدة بين الرجل و المرأة أخذت بعدا جديدا يتجاوز مسألة التحرر السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة ، كما بينت الدراسة أن هناك نماذج كثيرة و متنوعة لأنماط الأسرة في حوض البحر المتوسط ، فالنموذج الشمالي من مجتمعات البحر المتوسط يتميز بالنموذج الغربي من شكل و نمط للأسرة الحديثة بكل وظائفها و مشاكلها، أما النموذج الشرقي و الجنوبي يتميز بشكل الأسرة الممتدة إلى جانب الأسرة النووية ، فتأثرت هذه الأسر بنوعيها بنموذج التحديث الغربي، فالأسرة التي تعيش في المناطق الحضرية مرت بتحولات متنوعة و سريعة في بنائها ووظائفها و أدوارها وعلاقاتها مع البيئة الخارجية.

فحسب الدراسة ذاتها وعلى الرغم من هذه التغيرات التي مست الأسرة في الجهة الجنوبية لحوض البحر المتوسط ، إلا أن هناك رغبة في المحافظة على الشخصية الثقافية والدور الذي تلعبه الأسرة في حماية الميراث الثقافي في مواجهة الاتجاه نحو الغرب.

فيما يتعلق بنتائج الواقع الميداني جاءت نتائج الدراسة بوجه عام مشيرة إلى تأكيدها على صحة الفرض الأول و الذي يقرر وجود علاقة بين التنمية الثقافية و التغيرات النظامية في الأسرة المصرية بوجه عام ، و أهم النتائج الميدانية التي جاءت بها الدراسة نوردها فيما يلي:

1. عدم وجود اختلاف في حجم الأسرة بين الريف و الحضر، و قد يرجع ذلك إلى أن مفهوم الأسرة الريفية و حجمها بدأ يتغير و يتقلص ، و ذلك نتيجة عدة أمور من بينها على سبيل المثال قلة الأراضي الزراعية المملوكة لكل أسرة.
2. هناك فروق جوهرية بين الريف و الحضر فيما يتعلق بالوعي بالتنمية و محدداته، و لعلّ أهم عامل في ذلك خطط التنمية للمدينة و متغير التعليم الذي له الدور الكبير في وجود هذه الفروق.

3. لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة بين الريف و الحضر في مستوى الوعي الثقافي، ويرجع هذا إلى ارتباط درجة الوعي الثقافي للفرد بالتعليم و إلى الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى نتيجة السفر للخارج.
4. هناك اختلاف جوهري ذو دلالة بين الأفراد حسب محل إقامتهم في الريف أو في الحضر فيما يتعلق ببناء الأسرة ، حيث كان للطابع الجمعي الذي يغلب على الحياة الريفية دور كبير في وجود هذه الفروق، و كان لوسائل الإعلام خاصة المرئية من خلال تأثيرها في وجود حالات من الاستقلالية في السكن و الرغبة في تكوين أسرة صغيرة بعيدة عن الأسرة الكبيرة.
5. هناك وجود اختلافات ذات دلالة بين الريف و الحضر فيما يتعلق بالسلوك الإنجابي وتنظيم الأسرة ، و قد يرجع ذلك إلى القيم الثقافية الريفية السائدة و إلى ميل سكان الحضر إلى تنظيم الأسرة عكس سكان الريف ، و يعود السبب في ذلك إلى الحياة المكلفة بالمدينة مقارنة بالحياة في الريف ، كما بينت الدراسة أن الذكور في الريف أو الحضر هم أصحاب القرار في عملية تنظيم الأسرة ، و ذلك لتحملهم جزء كبير من المسؤولية الاقتصادية للأسرة.
6. هناك فروق جوهرية ذات دلالة بين سكان الريف و الحضر فيما يرتبط بأساليب تربية الأطفال ، و يرتبط تغير أساليب التربية للأطفال بمستوى و درجة تعلم الفرد، فالنساء الريفيات لم يغيرن أساليب التربية ، لأنهن غير متعلمات مما يجعل مسؤولية التربية و اتخاذ القرار من شأن الأب وحده.
7. هناك فروق جوهرية ذات دلالة بين الريف و الحضر فيما يتعلق بتغيير الأدوار، و يرجع هذا إلى درجة تعليم الفرد، فالتعليم في المدينة أعطى للمرأة قدرا من الاستقلال الاقتصادي بعدما منحها فرصا العمل ، كما أصبحت المرأة تشارك زوجها قراراته الخاصة في تربية الأبناء عكس ما هو سائد في الريف ، و يعود هذا إلى تطور مستوى التعليم.
8. هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة بين الأسرة في الريف و الحضر في نوعية المشاكل التي تواجهها من حيث طبيعتها و أساليب مواجهتها.
9. هناك وجود فروق إحصائية ذات دلالة بين الريف و الحضر في مدى تفهم سياسات الدولة الخاصة بالأسرة.

الدراسة الخامسة: دراسة مصطفى بوتفنوشت: "العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة":

استهدف الباحث مصطفى بوتفنوشت[86] في دراسته التطور الذي عرفته العائلة الجزائرية و علاقة ذلك بنسق التغير السريع و الشامل للقطاعات الاجتماعية و الاقتصادية التي حددها التخطيط الوطني، كما حاول الكشف عن مدى تطور العائلة الحضرية وانفصالها عن البنى التقليدية لها، و لتحقيق أهداف الدراسة صاغ الفرضية العامة التالية:

إن تطور العائلة الجزائرية لا يمر بالضرورة من العائلة الأبوية إلى العائلة الزواجية، فالقطيعة الحادة بين الأخيرتين يتطلب عمليا تدخلا لقانون أسري يكون موجها بدوره نحو العائلة الزواجية و بصفة إرغامية ، كما أن هناك نوع من التطور المنطقي سيجعل العائلة تقترب من نمط العائلة الأبوية يكون فيها الأب مهيمنا، و لكن مع وجود حقوق مدنية واسعة، عليه أن يعترف بها لصالح المرأة (الأم ، الزوجة ، البنت).

أما الفرضيات الجزئية صيغت على النحو التالي:

1) **الفرضية الأولى:**

العائلة الجزائرية التقليدية هي عائلة ذات بنى بطريقة قرابية عصبية أولا ، غير منقسمة ثانيا، و يميل عدم الانقسام بعد ذلك إلى الاختفاء قبل الخصائص الأخرى.

2) **الفرضية الثانية**:

العائلة الأبوية الجزائرية تتجه نحو شكل من أشكال العائلة الأبوية العربية (فهي تتميز عن العائلة الأبوية الجرمانية حسب ما رسمها دوركايم)، و المؤسسة على الأقل في قيمها الإجمالية على تركيبة العائلة الأبوية.

3) **الفرضية الثالثة**:

تتطور العائلة الأبوية من خلال تأثير قوة داخلية ذاتية، هذه القوة مستوحاة من التطور الاجتماعي المحاط بظروف اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية جديدة .

4) **الفرضية الرابعة**:

تتطور العائلة الأبوية تحت تأثير عوامل خارجية ثلاثة، تتمثل في العامل السياسي المميز بالجدلية (الاستعمارية و التحرر)، و في العامل الاقتصادي المميز بالجدلية (نزع الملكية و إعادة التملك)، و في العامل الثقافي المميز بالجدلية (الأمية و التعليم)، هذا النظام الجدلي في العوامل الثلاثة كفيل بإبراز نمط عائلي جديد.

تم اختبار هذه الفرضيات ميدانيا في ثلاث مدن جزائرية و هي : الجزائر، عنابة، وهران، حيث شملت عينة الدراسة 121 فردا تم استجوابهم حول مراحل اجتماعية تاريخية ثلاث (1945،1962،1918)، و ذلك بغرض توضيح التطور العائلي من مرحلة لأخرى، إلى جانب هذه الاستجوابات التي استعملها الباحث كوسيلة لجمع المعطيات، فقد أثريت الدراسة بعدة معطيات إحصائية مستمدة من التعدادين العامين للسكان و السكن لسنتي 1966 و 1977 و معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

توصلت الدراسة في الأخير أن البنية العائلية الجزائرية تطورت مما كان تقليديا إلى ما هو معاصر، أي بعبارة أخرى تطورت من البنية التقليدية إلى البنية المعاصرة، و ظهرت بنية عائلية زواجية كثيرة الأطفال، و الأسرة و البنية تسيران وفقا للقيم التقليدية، فالتطور يتم بالتكيف مع طرف اجتماعي شامل و ليس بإحداث قطيعة بين النظام السابق و النظام الحالي.

كما بينت الدراسة أن الأشكال الجديدة للعائلة الحالية في الجزائر في الوسط المدني تتميز بما يلي :

- يحتفظ الأب بموقع متميز و مسيطر، ويعتبر حارس القيم الموروثة من الأجداد. كما يحظى و باستمرار باحترام مطلق، إلا أنه يلعب دورا اقتصاديا أقل أهمية من الدور الذي كان يؤديه في البنية الاقتصادية غير المنقسمة.
- تزداد أهمية الأم في تسيير شؤون المنزل، لكنها تبقى في نظر الأبناء ضعيفة مقارنة بالأب ما عدا حالة غياب الزواج فإنها تحل محله.
- تربية الأبناء تقترب أكثر من النموذج الديمقراطي ، إلا أن ضعف العائلة قد يؤدي إلى إحداث فوضى في البنية العائلية.
- تعليم الأبناء و التحاقهم بسوق العمل يحقق لهم الاستقلال عن ذويهم .
- في ظل الأسرة الحديثة تعرف البنت ارتقاء اجتماعيا سريعا و تأخذ بزمام أمرها في الزواج من حيث استشارتها و حقها في القبول أو الرفض.
- لا زال الأقارب يحظون بنوع من الاحترام و التقدير، و لكن تدخلهم في حياة العائلة المتحولة أصبح أقل مما كان عليه في السابق، و بذلك فهم أقل تأثيرا على العائلة.

و نظرا للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية فإن شكل العائلة يأخذ الطابع الأبوي ، إلا أن البنية العائلية الأبوية قد انحلت إلى شكل بسيط (الأب، الأطفال المباشرون) ، و يعود هذا إلى طبيعة النظام الاقتصادي المبني على الأجر الفردي عكس ما كان مبنيا على عدم الانقسام القائم على وحدة ملكية الأرض.

و في الأخير بينت الدراسة من خلال المسح الذي أجري في المدن الثلاث السابقة الذكر أن العائلة الجزائرية تطورت من خلال مسار مركب ، و هذا التطور يتخذ وتيرة بطيئة ، كما يسجل

تراجعا في الشكل التقليدي المتمثل في الطابع الأبوي عبر الأجيال الثلاثة المحددين في الدراسة بنسبة 10 % لصالح العائلة الزواجية التي تتقوى من جيل إلى جيل بنفس النسبة.

الدراسة السادسة : دراسة علي قواوسي : " أسر، نساء و منع الحمل "

تهدف هذه الدراسة التي قام بها الباحث[119] خلال العام 1992 إلى تحليل الظواهر الأساسية المتعلقة بالنمو السكاني للجزائر، و دراسة تاريخ الأسرة الجزائرية و تغيرها واستشراف مستقبلها، حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثمانية (08) فصول رئيسية : عالج الفصل الأول النمو الديمغرافي، حيث وضح فيه مصادر المعطيات الأساسية للتحليل الديمغرافي والمتمثلة في الحالة المدنية، التعدادات السكانية و المسحين الوطنيين المتعلقين بالخصوبة، كما قام بتحليل ظاهرة الوفيات و الزواج و الولادات في الجزائر،أما الفصل الثاني تطرق فيه الباحث إلى التطور الذي عرفته خصوبة الأزواج بين سنتي 1970 و 1986 ، و في الفصل الثالث تناول أنماط الأسرة الجزائرية من حيث حجمها و علاقتها بوسائل منع الحمل ، و في الفصل الرابع تناول موضوع الزواج في الجزائر من خلا ل التطرق إلى أنواعه و خصائصه و سن الزواج بالنسبة للمرأة و الرجل و علاقة الزواج بالمستوى التعليمي و التدين لكلا الجنسين ، كما تناول في الفصل الخامس الهجرات الداخلية و علاقتها بحجم الأسرة و استعمال وسائل منع الحمل ، و تناول في الفصل السادس علاقة الأسر بالخصوبة ، و في الفصل السابع تناول أنماط الخصوبة و هذا من خلال التطرق إلى أهم العوامل المحددة لخصوبة النساء كاستعمال وسائل منع الحمل، النشاط المهني للمرأة و المستوى التعليمي للمرأة ، ومحل الإقامة و سن الزواج،أما الفصل الأخير درس فيه العلاقة بين تدين النساء و علاقته باستعمال موانع الحمل.

أ) **المنهج و التقنيات المتبعة في الدراسة:**

اعتمد الباحث كثيرا على منهج التحليل الكمي للمعطيات الإحصائية الرسمية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS) من خلال معطيات النشرة الرسمية السنوية لذات الديوان، أو معطيات التعدادات العامة للسكان و السكن للسنوات الثلاث التالية : (1966 – 1977 – 1987) أو لمعطيات الدراستين الوطنيتين الجزائريتين المتعلقتين بالخصوبة (ENSP 1970)، (1986 ENAF) ، كما استعمل تقنيات المعايرة لتحليل الظواهر السكانية و خاصة ظاهرة الخصوبة التي من خلالها يمكن تحديد حجم الأسرة.

ب) **النتائج العامة للدراسة**:

إن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته تمثلت فيما يلي:

1- تبحث العائلة لابنها عن زوج قريب للأهل، و هذا بغية الحفاظ على التوالد و محاولة التقليل من آثار التغيرات الأسرية السريعة، لكن هناك عامل مهم يساهم في تغيير هذا النمط و يتمثل في الهجرة و التي تؤدي بدورها إلى تغيير سلوك المرأة المهاجرة تجاه الزوج و الخصوبة.
2- رغم كثرة زواج الأقارب و خاصة زواج المرأة بابن العم، إلا أن المرأة المتعلمة لا تتزوج أي أحد بل تختار الزوج المناسب.
3- تتكيف المرأة بتفاعل أكثر مع آثار التغير الاجتماعي، و على الخصوص فان النساء اللواتي هاجرن إلى المدينة اظهرن قدرة كبيرة على التكيف مع قيم المدينة.
4- على الرغم من التعايش السكني الذي يكون في الغالب أمرا حتميا مع أهل الرجل، فقد أظهرت المرأة نجاحا في تغيير سلوكها المتعلق بالرضاعة و منع الحمل.
5- يمكن للنساء و العائلات الاحتكاك و الالتقاء فيما يخص التكاثر البيولوجي والمعنوي، و إن منع الحمل هو في الوقت نفسه رهان و كفاح بالنسبة للمرأة.
6- إن وزن المرأة في اتخاذ القرار داخل الأسرة مؤثر على مكانتها، و يرجع هذا إلى التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع.
7- تتعلق درجة الاتصال بين الزوجين بالمستوى التعليمي كما أن لهذا العامل علاقة مباشرة بمكانة المرأة داخل الأسرة.
8- إن مكانة المرأة تكبر و تزداد كلما قلت الاتصالات مع أهل الزوج أو أهلها.
9- إن الوفيات الزائدة بالنسبة للنساء حديثات السن قد تكون بصفة نهائية منعدمة.
10- إن الأمية للمرأة في تناقص مستمر.

6-1 تحديد المفاهيم:

بعد اختيار موضوع البحث و تحديد مشكلته تأتي مرحلة منهجية أساسية ترتبط بإشكالية البحث و فروضه و تتمثل في تحديد المفاهيم، و عملية تحديد المفاهيم ليست بالأمر الهين لأن هناك كثير من المفاهيم يصعب تحديدها تحديدا دقيقا و واضحا، و على الرغم من ذلك تبقى هذه العملية أمرا ضروريا لكل بحث علمي، ذلك أن الكثير من المفاهيم تحمل معان مختلفة تختلف من باحث لآخر، و تعد حالات الاتفاق حول تعريف موحد بين معظم الباحثين من الحالات القليلة و كذلك لعدم توفر تعاريف دقيقة و قاطعة، و في النهاية يبقى على الباحث أن يحدد المفاهيم التي يستعمله[33،ص75].

1- الأســرة:

حسب الديوان الوطني للإحصاء و من خلال التعداد العام للسكن و السكان لسنة 2008 فإن الأسرة هي مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المسكن، و يحضرون و يتناولون معا أهم الوجبات، و يكونون تحت مسؤولية رب الأسرة، و غالبا ما يربط هؤلاء الأشخاص قرابة دم أو زواج أو مصاهرة، و قد تكون المجموعة مكونة من طرف شخص واحد، و بذلك يمكن لشخص واحد أن يكون أسرة،واصطلاحا يطلق على الأسرة اسم الأسرة العادية [24،ص9].

2- المسكــن:

حسب الديوان المذكور، سلفا فإن المسكن هو كل مكان مغلق و مغطى، و يتألف من غرفة واحدة أو أكثر، بحيث يقيم فيه شخص أو أكثر، و يمكن أن يكون مسكونا أو شاغرا[24،ص8].

3- التمــدن:

التمدن أو التحضر هو ظاهرة اجتماعية لها علاقة بالتغير الاجتماعي تتبعها زيادة في سكان المدن عن طريق هجرة سكان الريف إلى المدن و توزيعهم و إقامتهم فيها، فالتمدن هوعملية انتقال اجتماعي من حالة الريف إلى حالة الحضر بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع و عادات سكان الريف، حتى يتكيفوا مع العيش في المدن[44،ص115].

و يعني المعنى العام للتحضر بأنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و يتكيفون بعد انتقالهم تدريجيا مع طرق الحياة و أنماط المعيشة الموجودة في المدن، و يعني أيضا تمركز السكان في المدن بحيث يؤدي ذلك إلى تغير اجتماعي و ثقافي و تدعيم روح الفردانية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية[49،ص156].

4- الخصوبة:

الخصوبة هي عبارة عن ظاهرة تبين العلاقة بين الولادات الحية من جهة، وبين امرأة في سن الإنجاب أو الزوجين معا، أو الرجل كاستثناء من جهة أخرى، كما يضيف رولان بريسا (Roland Pressat) أنّ الخصوبة هي تأكيد الإخصاب و الذي يعرفه بالقدرة على الإنجاب[145،ص75]، وقد تكون الخصوبة طبيعية أو موجهة.

5-الخصوبة الطبيعية:

الخصوبة الطبيعية هي خصوبة المرأة المتزوجة في غياب استعمال وسائل منع الحمل أو بالإجهاض العمدي، أي بمعنى آخر هي سلوك المرأة الإنجابي دون اللجوء إلى أية وسيلة غير طبيعية تحاول من خلالها تباعد ولادتها أو الحد من نسلها[45،ص78].

6-الخصوبة العامة:

الخصوبة العامة هي خصوبة كل النساء في سن الإنجاب دون التمييز بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات[45،ص77]، وتشمل كل من الخصوبة الشرعية وغير الشرعية.

7-سن الإنجاب:

سن الإنجاب هو الفترة التي تكون فيها المرأة قادرة على الإنجاب، تبدأ هذه الفترة عموما من سن الخامسة عشر إلى غاية سن التاسعة والأربعين (15 – 49 سنة)[45،ص3].

وتبدأ هذه الفترة أصلا من سن البلوغ الذي يكون ما بين السن الحادي عشر والسن الخامس عشر للمرأة، وذلك حسب طبيعة كل امرأة وطبيعة التضاريس والمناخ، وتنتهي هذه الفترة عند سن اليأس الذي يكون عادة في سن الخامسة والأربعين على الأقل، وقد يمتد إلى سن الرابع والخمسين على الأكثر، وذلك حسب طبيعة كل امرأة، وحسب نمط معيشتها كالنمط الغذائي الجيد والغني.

8- مدة الزواج:

مدة الزواج هي المدة التي تقضيها المرأة بداية من زواجها إلى غاية نهاية فترة الزواج، وتسمى أيضا بمدة الاقتران.

9- محل الإقامة:

وهو الوسط الذي ينتمي إليه الأفراد سواء كان ذلك الوسط ريفيا أو حضريا.

10-المستوى التعليمي:

يقصد بالمستوى التعليمي المستوى الدراسي أو انعدامه لدى المرأة أو الرجل، وينقسم إلى ما يلي: (منعدم ،ابتدائي ، متوسط ، ثانوي فما فوق ، أو مستوى عالي).

11-النشاط المهني:

يقصد بالنشاط المهني للمرأة إن كانت هذه الأخيرة تشتغل أم لا، أي بمعنى تعمل خارج البيت وتتقاضى أجرا معينا، وتدخل ضمن الطبقة الشغيلة، ويقصد بالنشاط المهني للرجل انتماؤه الوظيفي حسب القطاعات الاقتصادية (فلاحي، تجاري وصناعي، مهن حرة ، إطار ...).

12-الولادة الحية:

تعرف المنظمة العالمية للصحة (OMS) الولادة الحية بأنّه الخروج التام والكامل للمولود من جسم أمه بعد عملية الانفصال عن طريق قطع الحبل السري، ويعطى هذا المولود إشارات توحي بالحياة كنبضات القلب أو تحرك أحد العضلات [106،ص268].

13-معدل الخصوبة:

معدل الخصوبة هو العلاقة بين عدد الولادات الحية وفئة النساء عند سن الإنجاب خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة [45،ص254].

معدل الخصوبة العام حسب السن الأول للزواج:

يقصد بهذا المعدل العلاقة بين عدد الولادات الحية للنساء المتزوجات اللائي لديهن فترة زواج معينة وفئة المتزوجين ذوي نفس فترة الزواج خلال سنة[45،ص255].

14-المؤشر التركيبي للخصوبة:

يعبّر عن المؤشر التركيبي للخصوبة (I S F) بمجموع معدلات الخصوبة العامة حسب السن خلال فترة زمنية.

15-المعدل الخام للوفيات:

$$\frac{\text{عدد الوفيات خلال سنة محددة}}{\text{عدد السكان في منتصف تلك السنة}} \times 1000$$

16-المعدل الخام للولادات: يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{م خ و ل} = \frac{\text{مجموع المواليد في عام معين}}{\text{مجموع السكان في منتصف ذلك العام}} \times 1000$$

إنّ الفرق بين هذين المعدلين يعطينا معدل النمو السكاني الطبيعي.

17-متوسط عدد الأطفال لكل امرأة:

هو عبارة عن قسمة العدد الإجمالي للأطفال سواء الأحياء منهم أو الأموات على فئة النساء عند سن الإنجاب.

1-7 المناهج المتبعة:

اتبعنا في بحثنا المتواضع ثلاثة مناهج بدت أنها ضرورية و أساسية، و على ما أظن أن طبيعة البحوث و أنواعها هي من تحدد أنواع المناهج التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى أهداف البحث.

أ) المنهـج الوصفـي:

المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة أو سكان معنيين[43،ص139].

و يعتبر هذا المنهج أسلوبا من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة[25،ص176].

كما يهدف هذا المنهج إلى وصف الظواهر في زمن الحاضر، حيث يقوم بوصف ما هو موجود، و يهتم بتحديد الظروف و العلاقات القائمة بين الوقائع أو الظواهر[20،ص120].

و اتبعت في دراستي هذا المنهج من أجل وصف التغير الحادث في الأسرة الجزائرية في الآونة الأخيرة - كما هي عليه في الواقع - واصفا إياها بالأرقام الإحصائية الدالة عن خصائصها و حجم التطور الذي عرفته خلال ذات الفترة، و الوقوف عند التغير الحادث ومدى ارتباطه بالتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت و تحليله.

ب) منهج تحليل المضمون:

يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، إذ يفيد الباحث في التعرف على عوامل التغير الاجتماعي[43،ص156].

وبشكل عام يمتاز هذا المنهج باعتماده على الدارسات الميدانية و الوثائق و الإحصائيات الرسمية و مختلف وسائل الإعلام للوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث، و هو ذو فائدة كبيرة لتحديد العوامل المؤثرة في ظاهرة ما في مجتمع دون غيره من المجتمعات، ذلك أنه يأخذ كافة أفراد مجتمع الدراسة أو عينة شاملة.

ويرى إحسان محمد الحسن أن منهج تحليل المضمون يستخدم في الدراسات الإعلامية و التربوية و النفسية و السياسية أكثر مما يستخدم في الدراسات الاجتماعية، لأن هذه الدراسات تعتمد على منهج المسح الميداني و المنهج المقارن ..... أكثر مما تعتمد على منهج تحليل المضمون، و مع

هذا يستخدم هذا المنهج في البحوث و الدراسات الاجتماعية التي يصعب مقابلة وحداتها نظرا لبعدها الجغرافي أو وفاتـها أو غيابها أو صعوبة مقابلتها لسبب أو لآخر، لذا يضطر الباحث الاجتماعي في مثل هذه الحالات استخدام الوثائـق و المستندات و المقالات و الأرشيف و الصحف ... إلخ من أجل التوصل إلى الحقائق و البيانات عن موضوع البحث المزمع إجراؤه[4،ص161-162].

ولقد اتبعت هذا المنهج في دراستي لتحليل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في المجتمع الجزائري في فترة ما قبل الاستقلال و في الفترة التي تليه، و كان الأمر كذلك بالنسبة للأسرة الجزائرية، و لذا اعتمدت على معطيات الديوان الوطني للإحصاء السنوية و معطيات التعدادات العامة للسكان و السكن و معطيات المسوح التي قام بها كل من الديوان السابق ذكره أو المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة التخطيط (CENEAP) أو بعض التقارير المعدة من طرف الهيئات الرسمية بما في ذلك الهيئات الدولية، بالإضافة إلى بعض المقالات العلمية المحكمة و بعض الكتب الموثوق فيها.

ج) المنهج المقـارن:

و يقصد بهذا المنهج الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث الاجتماعي في دراسة الظواهر و العمليات و التفاعلات و المؤسسات الاجتماعية دراسة مقارنة تتخصص بدراسة أوجه الشبه و الاختلاف بين الظواهر و المؤسسات في مجتمعات مختلفة و بيئات متباينة جغرافيا و إقليميا و في مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة[4،ص101].

و كان الغرض من اتباع هذا المنهج في دراستي ، المقارنـة بين الدول المتقدمة و بعض الدول النامية و الدول العربية و الجزائر، في التغير الذي حدث في الأسرة عبر فترات زمنية مختلفة.

و اعتمدت في دراستي على تحليل الإحصائيات كتقنية لغرض الإجابة عن مشكلة البحث، ما دامت كل المعطيات الإحصائية المعتمدة في بحثي رسمية و مجهزة مسبقا.

و تحليل الإحصائيات هو تقنية غير مباشرة تطبق على المواد أو الوثائق المتعلقة بالأفراد كالتعداد العام للسكان أو بالمجموعات كحسابات الهيئات المختلفة و التي يكون محتواها رقميا حيث تسمح بالمعالجة الكمية، و يعتبر التحليل الإحصائي على غرار تحليل المحتوى تقنية تسمح بالاهتمام بمعطيات ثانوية و استعمالها لأغراض خاصة لأنها تحمل الإجابة عن مشكلة البحث[73،ص-223 222].

1-8 مجال الدراسة:

ينقسم مجال دراستنا إلى قسمين و هما:

أ- مجـال بشـري:

يقتصر المجال البشري في دراستنا على فئـة السكان التي تقـل أعمارها عن 06 سنوات، و على الفئة التي تتراوح أعمارهن بين 10 و 60 سنة، و على الفئة التي يفوق سنها 60 سنة، و كلا الجنسين.

ب- مجـال جغرافي:

يقتصر مجال بحثنا على إقليم الدولة الجزائرية.

ج- مجـال زمنـي:

يقتصر المجال الزمني لهذه الدراسة على الفترة الممتدة من 1962 إلى 2008، و ذلك حسب المعطيات الإحصائية المتوفرة لدينا.

1-9 المصادر الإحصائية:

من أهم المصادر الإحصائية في علـم اجتماع الأسـرة و الديمغرافيا الحالـة المدنيـة و التعدادات السكانية و المسوح[114،ص45].

و نعتمد في بحثنا هذا بالدرجة الأولى على معطيات التعدادات العامة للسكن و السكن المنجزة من طرف الجزائر المستقلة، و على معطيات المسح الوطني الخاص بصحة الأسر المعد من طرف وزارة الصحة و السكان خلال العام 2002 (PAP FAM-2002)، و على معطيات المسح الوطني الخاص بالتحولات البنيوية للأسر الجزائرية (MSF-2000) المعد من طرف المركـز الوطني للدراسات و التحليل من أجـل التخطيط خـلال العـام 2000، و معطيات المسح الوطني الخاص بآثار برنامج التعديل الهيكلي المعد من طرف المركز نفسه خلال العام 1998. كما نعتمد على معطيات الديوان الوطني السنوية للحالة المدنية، و معطيات بعض الهيئات الرسمية المحلية و الدولية بدرجة أقل، لنتمكن من تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الجزائرية.

الفصل الثاني

المقاربة النظرية للأسرة

الفصل الثاني: المقاربة النظرية للأسرة

مقدمة الفصل:

تعتبر الأسرة المكان المفضل للإنتاج الاجتماعي و ذلك النظام الأساسي الذي يبنى عليه المجتمع إذ بزواله يزول المجتمع، فالأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع باختلاف الزمان والمكان، و لها أهمية كبيرة في كل مجتمعات العالم، لذلك لقيت اهتماما كبيرا من قبل المفكرين و الفلاسفة و العلماء و السياسيين في شتى المجالات ، فكان لكل منهم مساهمة في الفكر النظري للأسرة، و هو الذي سنتناوله في هذا الفصل المتعلق بالمقاربة النظرية للأسـرة، والذي من خلاله سنتطرق إلى الاتجاهات القديمة المتعلقة بدراسة الأسرة، ثم سنتناول التطور التاريخي للدراسات الأسرية، و نعرج بعد ذلك على أهم التعاريف المتعلقة بالأسرة، و يلي ذلك خصائص الأسرة و أشكالها و أشكال الزواج ، و في الأخير نتناول وظائف الأسرة و مشاكلها.

1-2 الاتجاهات القديمة في دراسة الأسرة:

اهتم المفكرون و الفلاسفة منذ العصور القديمة بدراسة شؤون الأسرة للوقوف على طبيعتها و طبيعة مشاكلها، لكن هذه الدراسات لم تكن مبنية على قواعد عملية متينة، حيث لم يدرس هؤلاء المفكرين شؤون الأسرة لذاتها بصفة مستقلة، لذلك لم تكن دراساتهم قائمة على الوصف و التحليل و الرجوع إلى ميدان المجتمع، و إنما كانت دراسات شفهية نظرية مستمدة من آرائهم الخاصة و أفكارهم الفلسفية، لكن و على الرغم من قصور هذه الدراسات في الكشف عن حقيقة الاجتماع الأسري و في معالجة مشاكله، إلا أنها أفادت ميدان البحث النظري و وضحت جوانب عديدة من الحياة الأسرية، و سنحاول أن نستعرض أهم هذه الدراسات القديمة:

2-1-1 حكماء مصر القديمة[67،ص8-10]:

كان النظام الأسري في مصر القديمة من أكثر النظم الاجتماعية استقرارا و تماسكا بالأرض، و انتظمت الأسرة القديمة في صورة معاشر و بطون و خضعت للسيادة الأبوية ، وهي أول مظهر للسيادة القبلية ثم السيادة السياسية الممثلة في فكرة الدولة.

و كانت الأسرة المصرية خاضعة لنظم و مراسيم دقيقة في شؤون الزواج و الختان والشعائر الجنائزية الواردة بالتفصيل في كتاب الموتى و نصوص الأهرام و التوابيت و ما وصلت من أخبار من تراث حكماء قدامى المصريين، و يمتاز النظام الأسري بميزات ثلاث: السيادة الأبوية، و التربية الأخلاقية و العلمية، و الحرص على أداء العبادات و الطقوس.

و أشادت الكتب القديمة بنظام الأسرة و دعت إلى تقوية أركانه و الحرص على مقوماته، وجاءت هذه الكتب في صورة إرشادات و وصايا و تعاليم، و جاء بعضها في صورة خطرات و تأملات و أسرار، و يعتبر المؤرخون هذه الأفكار من أرقى مظاهر حضارة مصر القديمة، و أبرز هذه الكتابات بالذكر و التنويه: كتاب الموتى، نصوص الأهرام، نصوص التوابيت، تعاليم الوزير بتاح حوتب، تعاليم الموظف الصغير أمنوؤبت، قصة الفلاح المصري.

و كانت الأسرة في العهد المصري القديم وحدة منتجة دائبة العمل يتقاسم فيها كل من رب الأسرة و الأبناء و ربة البيت وظائف العمل في الحقل و المنزل و الصناعة البدائية، و كانت السيادة من حق الزوج، و كانت المرأة تتمتع بقسط كبير من الحرية.

و نصت التعاليم و الوصايا القديمة على تبصير رب الأسرة بشؤون أسرته و بالواجبات الملقاة على عاتقه، و من بين هذه التعاليم و الوصايا:".....يجب أن تعد منزلك و تحب زوجتك، إملأ بطون أفراد أسرتك بالأطعمة و وفر لهم الكساء و الأغطية، و وفر لزوجتك العطور لأنه خير دواء لجسدها، و اجعل قلبها منشرحا طالما حييت لأنها حقل مثمر لك..."، و من هذا النص يفهم أن المرأة كانت في نظر قدماء مصر رمز الإنجاب و متاعا ثمينا منتجا، لذا يجب إسعادها و الاهتمام بها.

و أتيح في الأسرة المصرية القديمة تعدد الزوجات و الطلاق، و أوصت التعاليم خيرا بالأطفال اليتامى و الأرامل و المطلقات، و كثرت حالات تعدد الزوجات و حالات الزواج بين طبقة المحارم و لاسيما بين الملوك و الأمراء، و كان من حق الملوك أن يتزوجوا بأكثر من واحدة، و لم تحدد التقاليد طبقات الزواج، فكان لهم أن يختاروا زوجاتهم من جميع الطبقات، ولكن الزوجة التي تمثل أنقى الفروع و التي تمتاز بالصفة القدسية هي التي تنحدر من أصلاب العائلات الملكية، و كان هذا هو السبب الرئيس في زواج الأخ بأخته الذي لجأ إليه بعض الفراعنة لتدعيم صفة الفرعون القدسية و لغرض آخر يتمثل في التقليل من عدد المتطلعين إلى العرش، و في كثير من الحالات الزواجية

كانت الزوجة الأولى تمثل المكانة القدسية، و تشير الكتابات القدسية إلى التقدير غير العادي و النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به سيدات الأسرة المالكة، فكانت لهن الصدارة و الوصاية و تولي شؤون الحكم، فلم تعد لهن وظيفة الإنجاب... بل أصبحت أكثر من ذلك... ابنة إله و زوجة إله و أم إله، و كانت هذه الأوضاع معترفا بها في نظام الدولة و دساتيرها.

2-1-2 الأسرة في الفكر الهندي القديم:

خصص الفلاسفة الهنود القدامى جانبا كبيرا من تفكيرهم لمعالجة مسائل الأسرة، جاء ذلك في قوانين مانو التي كانت تشيد بفضل الجزاء في حفظ الكيان الاجتماعي و استقرار النظام[70،ص18]، و قد خضعت حدة التشدد و التي بدت في قوانين مانو بظهور الديانة البوذية و هي ديانة ثورية قامت باعتبارها تحديا لسيطرة الطائفة البرهمية[22،ص121].

2-1-3 الأسرة في الفكر الصيني القديم:

عندما نتكلم عن الفكر الصيني القديم نلجأ مباشرة إلى الفيلسوف الصيني "كونفشيوس"،إذ يرجع أول بحث فلسفي منظم إلى هذا الأخير.

لقد لمس كونفشيوس أهمية الأسرة في النظام الاجتماعي، وارتباط التطور الاجتماعي بتطورها وذلك بالحرص على مقوماتها و بلوغ تأديتها لوظيفتها، فدرسها و حلل عناصرها و ركز على وظيفتها الأخلاقية لأن أخلاقية الشعب في نظره هي المطلب الأسمى، لاسيما و أن فلسفته في مجموعها ترتكز على الأخلاق و تستمد منها دعائمها، و كانت هذه الدعوة الأخلاقية من جانب كونفشيوس كرد فعل لضعف البواعث الأخلاقية في زمانه و انتشار الفوضى و التيارات الشكيه التي أضعفت الروابط الاجتماعية و الأسرية و أنذرت المجتمع بالانحلال[30،ص99]، و له مقولة مشهورة تدل على مدى اهتمامه بالأسرة و إعطائها مكانة هامة تلعبها في رقي المجتمع:" إن السعادة تسود المجتمع إذا سلك كل فرد سلوكا صحيحا" كعضو في الأسرة"[67،ص13].

و كان كونفشيوس من أنصار النظرية القائلة:" أن الرقي الذاتي هو أساس التقدم الاجتماعي"; بمعنى أن المجتمع الفاضل يعتمد على الأسرة الفاضلة و الأسرة الفاضلة تعتمد على الفرد الفاضل و فضيلة الفرد تبدو في ثقافته و أخلاقيته و مبلغ إدراكه لحقائق الأمور، فإذا صلح الفرد في ذاته

و أحسن حكم نفسه استقر النظام في الأسرة و سهل حكم الدولة و شقت طريقها إلى التقدم[67،ص13].

و ترتكز الأسرة الفاضلة في نظر كونفشيوس على الدعائم الآتية:

1- التضامن الطبيعي بين عناصرها.

2- الطاعة و يفيد بها طاعة الأبناء للآباء و الزوجات للأزواج.

3- الطهارة و الإخلاص و المعرفة.

4- المشاركات الوجدانية بين عناصرها كالمحبة و الشفقة و العطف.

و يرى أن عدم توفر عنصر من هذه العناصر (الدعائم)السالفة الذكر يهز دعائم الأسرة ويؤدي إلى انحلالها، ولذلك هو يناشد الحكام للعمل على تدعيم هذه العناصر و اتخاذ الوسائل الكفيلة بالحرص عليها و إبعادها عن عوامل الفساد[67،ص14].

و يرى أيضا كونفيشيوس في هذا الصدد أن الإلزام الكلي الذي أودعته العناية الإلهية في الكون ينطوي على تقدير خمسة واجبات و هي: واجبات بين الملك و وزيره، و بين الوالد والابن، و الزوج و الزوجة، و الأخ الأكبر و الأخ الأصغر و العلاقات المتبادلة بين الأصدقاء، و لا تتأتى هذه الواجبات عمليا و بصورة فعلية إلا عن طريق ثلاث فضائل و هي: المعرفة والشهامة (المروءة) و قوة العزيمة[22،ص122].

2-1-4 في اليونان القديمة:

تطرق الفلاسفة اليونانيون القدامى إلى الأسرة بطريقة خيالية كما كان الشأن بالنسبة للمدينة الفاضلة، حيث رسموا لها خطا مثاليا طوباويا (Utopique) و أهم ما جيء فيما يتعلق بالأسرة فلسفات أفلاطون و أرسطو[22،ص123].

أ- أفلاطون:

تكلم أفلاطون عن الأسرة في مظهرين هما:

أولا:الأسرة في طبقات الشعب: وتقوم على نظام وحدانية الزوج والزوجة وترتكز على التقاعد المشروع؛ وفي هذا النظام يباح الطلاق، غير أن أفلاطون حدد الاعتبارات التي تؤدي إلى الطلاق الذي لا يتهدد كيان الاجتماع الأسري، كما حدد النسل وفق حاجات الدولة والقدر الذي تسمح به مواردها[67،ص15].

ثانيا: الأسرة في طبقة الحراس: و هو النظام الذي يشرحه بالتفصيل في كتاب الجمهورية ويعتبره ركنا هاما من أركان المدينة الفاضلة و يقوم على المبادئ التالية:

1- خضوع الأطفال لتربية اجتماعية واحدة.

2- تتولى الدولة أمر تربية الأطفال و الإنفاق عليهم طالما وجدوا في أسرة الجندية.

3- المساواة بين الجنسين في الحقوق و الواجبات و تولي الوظائف العامة.

4- حرمان طبقة الحراس من الملكية و تكوين أسر بالمعنى المعروف.

5- الشيوعية الجنسية في أسرة الجندية، بمعنى أن يكون الحارسون حقا مشاعا للحارسات، غير أن أفلاطون نظم هذه الإتصالات الجنسية و حددها وفقا لاعتبارات يراها أنها هامة، فذهب إلى أن المشرفين على نظام الحراسة يتولون في الأعياد القومية و المناسبات السعيدة صياغة عقود زواجية مؤقتة بين الحارسين و الحارسات قائمة على شرط الكفاءة حتى يضمن نسلا ممتازا من أصلاب ممتازة، و حتى يمكن التحكم في عملية التناسل، فلا يكون إسرافا فيتضخم عدد السكان و لا يكون تزمتا فيقل العدد عن الحد الأنسب و لكن يراعى أن تكون حالات الاتصال الجنسي محققة لحاجات الدولة.

و يرى أفلاطون أن الأم يجب أن تبدأ في الإنجاب منذ سن العشرين و تستمر حتى الأربعين، أما الرجل فيبدأ في سن الخامسة و العشرين و يستمر إلى الخامسة و الخمسين حتى تكون الثمرات قوية.

و يشير في كتابه إلى أن المشرفين على نظام الحراسة، يجب أن يلاحظوا عدم اتصال كل من الرجل و المرأة بأصولهما و فروعهما المباشرة ، و أن يوضع الأطفال في مكان واحد ليرضعن من غير أمهاتهم حتى لا يثقل كاهل الحارسة المثالية بمسؤوليات الطفولة و الرضاعة و العناية، وتحول بذلك عن تأدية وظيفتها القومية المتمثلة في الحراسة فقط، و أن تعرض رقابة فعالة اتخاذ إجراءات صارمة تحول دون معرفة الأمهات لأطفالهن حتى لا تشتغل المرأة بعواطف الأمومة و تحن إليها[22،ص123].

لقد كانت الآراء غريبة على المجتمع اليوناني، فلم يسعها أفراد هذا المجتمع و لم تقع منهم موقع القبول، و لذلك لم تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي و أصبحت مجرد خطرات وتأملات خيالية لا تعبر إلا عن رأي صاحبها[67،ص17].

ب_أرسطو:

يرى أرسطو أن الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة << فمن الضروري أن يجتمع كائنان لا غنى لأحدهما عن الآخر أي اجتماع الجنسين للتناسل، و ليس في هذا شيء من التحكم، ففي الإنسان كما في الحيوان و النبات توجد نزعة طبيعية و هي أن يخلف الكائن الحي بعده موجودا على صورته>>، فالاجتماع الأول و الطبيعي في كل الأزمنة هو العائلة حيث تجتمع عدة عائلات فتنشأ

القرية ثم المدينة فالدولة، و تتألف الأسرة أو العائلة من الزوج و الزوجة و البنين و العبيد، و الطبيعة هي التي عينت المراكز المختلفة لكل هؤلاء، فقد خلقت بعض الكائنات للسيطرة و السيادة، و بعضها للخضوع و الطاعة، فالكائن المزود بالعقل يحكم بوصفه سيدا، و الكائن المزود بالقوة العضلية و الجسمانية ينفذ الأوامر و يخدم كما تخدم الدواب، و في ضوء هذه الاعتبارات يضع أرسطو الرجل على رأس الأسرة فهو سيدها، أما المرأة فأقل عقلا و ذكاء.

و يناقض أرسطو فيما يدعيه أفلاطون من أن الطبيعة هيأت المرأة لمشاركة الرجل في الجندية و شؤون الحكم، و إنما يرى بأن وظيفتها بحكم الطبيعة تتمثل في تربية الأولاد والعناية بشؤون المنزل، و أما العبيد فيقوم بالأعمال الصعبة و منفعته تشبه من كل الوجوه منفعة الحيوانات الأليفة، و على هذا النحو تمتزج مصالح عناصر الأسرة[67،ص17-20].

و يرى أرسطو أن للرجل ثلاثة مظاهر للسلطة و هي [22،ص124] :

1- سلطة السيد: و تتمثل في سلطته على عبيده و يمثلها بالسلطة الدكتاتورية.

2- سلطة الأب: و تتمثل في سلطته على أولاده و يمثلها بالسلطة الملكية.

3- سلطة الزوج: و تتمثل في سلطته على زوجته و يمثلها بالسلطة الجمهورية.

كما يرى أرسطو بأن أهم فضيلة في المرأة هي الطاعة، و أن فضيلة الرجل هي السلطة، وأن يكون السلوك في الأسرة قويما، فصلاحية الدولة تقاس بدرجة أخلاقية عناصر الأسرة،كما ناقش تفصيلات كثيرة تتعلق بالتنظيم الأسري، فتكلم عن سن الزواج و سن الإنجاب و هو ما يناقض في هذا الصدد أفكار أفلاطون، كما تكلم عن سلوك الأمهات أثناء الرضاعة و تكلم في انحلال الأسرة و الخيانة الزوجية التي حرمها على الزوجين[67،ص21].

لقد كان أرسطو يؤيد سياسة تحديد النسل و يرى بأن عملية الإجهاض ضرورية لحفظ الحد الأنسب على قدر حاجة الدولة من السكان.

و لقد تكلم أرسطو عن تربية الأطفال و أولاها مزيدا من العناية و خصص لها فصولا مطولة من دراساته، حيث يرى أن نشأة الطفل تسير في ثلاث مراحل متتالية و هي:

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين الجسماني و البيولوجي.

المرحلة الثانية: يتعلق بنشأة القوى النزوعية و الغضبية.

المرحلة الثالثة: و هي نشأة النفس الناطقة، و هي آخر القوى ظهورا لأنها تتعلق بكمال الإنسان بما هو إنسان.

و لكل مرحلة من هذه المراحل نظام تربوي يتفق معها في طبيعتها و قدراتها، و لذلك قسم التربية إلى ثلاثة أقسام و هي التربية البدنية و الأخلاقية و العقلية، و الغرض الأسمى من التربية الأولى تربية الجسم صحيا و بدنيا، و من الثانية تقويم الطفل و ترويضه على الفضيلة والأخلاق

الحميدة ، و من الثالثة تزويده بالعلوم و المعارف و تعزيز حريته الشخصية و استعمال مقوماته الذاتية حتى يصبح مواطنا حرا فاضلا[22،ص126-127].

5-1-2 الأسرة عند الرومان:

اهتم بعض مفكري الرومان و مشرعيهم بشؤون الأسرة و دراسة مقوماتها، و جاء اهتمامهم هذا نتيجة لاهتمامهم بدراسة القانون الطبيعي و ما ينطوي عليه من مبادئ الحرية والمساواة و العدالة، فكانوا ملزمين بأن يشنوا حربا على نظام الرق و ما يحيطه من ظلامات، و يطالبون بإعادة صياغة القوانين و التشريعات و إرساء القانون الوضعي على أسس من القانون الطبيعي و إلغاء قوانين الإثني عشر و ما تنطوي عليه من مبادئ و إجراءات لا تتفق مع ما وصل إليه الرومان و لاسيما في العصر الإمبراطوري، و كانت دراساتهم لشؤون الأسرة مشبعة بالروح الأخلاقية و الرغبة في السمو بهذا النظام و تطويره و إرسائه على أرسى ما تكون القواعد المستمدة من الفلسفة الطبيعية و القانون الطبيعي.

و كان المشرع "جايوس Gaius" من أبلغ المدافعين عن شؤون الأسرة و من الراغبين في وضع تشريعات جديدة منظمة لمقوماتها و أوضاعها، فلم يكن متفقا مع سلطة رب الأسرة كما تصورها القوانين الرومانية السائدة لأن هذه السلطة كانت تتجاوز المعقول في كثير من التصرفات، و قد غالى أرباب الأسر في هذه التصرفات حتى انعدمت كل مظاهر الوجدانية والعواطف الإنسانية داخل الأسر و أصيبت الحياة فيها بالجفاف و العقم و تقطعت روابط التواصل الاجتماعي، مما انعكس سلبا على حياة المجتمع برمته، فنادى المشرعون و لاسيما "جايوس" بأن السلطة لابد و أن تقوم على حب الخير و لابد أن تكون في نطاق الأسرة سلطة أبوية بما ينطوي عليه معنى الأبوة من اعتبارات، و نادى بضرورة القضاء على النصوص التشريعية القديمة التي تهز دعائم الاجتماع الأسري مثل حق الدائن في الاستيلاء على الأفراد بما في ذلك زوجة المدين و أولاده، و مثل حق الزوج في قتل أولاده أو بيعهم أو وضعهم كرهائن.

و نادى مشرعون كثيرون بالثورة على نظام العبودية بصفة عامة و رق الأسرة بصفة خاصة، و تحرير أفراد الأسرة من القيود التي تغل تصرفاتهم و تجعلهم مجرد آلات حية تخدم كما تخدم الدواب، لأن العبودية ظاهرة غير سوية و الاسترقاق ضد قوانين الطبيعة، و حمل بعض المفكرين على ما جاءت به القوانين الرومانية المتعلقة بشؤون الأسرة، و من جملة ذلك الحملة على التبكير في الزواج، و أن تكون الزوجة من أصل روماني و إلا اعتبر الأولاد من السفاح و حل دمهم.

هذا و قد وضعت التشريعات الرومانية اللبنات الأولى في التنظيم المدني بصفة عامة والتنظيم الأسري بصفة خاصة لأنها كانت الأصول الجامعة التي انبثقت عنها جميع تشريعات الدول الأوروبية[67،ص23-26].

2-2 التطور التاريخي للدراسات الأسرية:

الأسرة هي تلك اللبنة الأولى في بناء المجتمع و هي الخلية الأساسية لهذا الكيان، كما تعتبر المرآة الصادقة التي تعكس صورة المجتمع أمام أعضائه و أجياله المتعاقبة، لذا أهتم الكثير من المفكرين و الفلاسفة بموضوع الأسرة، و لعل علماء الاجتماع أولوا أهمية كثيرة لدراستها كوحدة اجتماعية و كنظام اجتماعي لرصد بناء تلك الوحدة و وظائفها و شبكة الروابط بين أعضائها و توزيع الأدوار بينهم و عوامل تمسكها و تفككها، إلا أن الدراسة العلمية للأسرة لم تبدأ إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر على يد علماء الانتروبولوجيا و علماء الآثار الذين اهتموا بدراسة الأسرة في الثقافات البدائية و في الحضارات القديمة ثم شهدت بعد ذلك تطورات كثيرة[35،ص31].

و حسب الباحثين محمد أحمد بيومي و عفاف عبد العليم ناصر(2004) ليس هناك في الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التي بذلت عبر التاريخ لفهم هذا النظام الإنساني إلا أن هناك خطوط عريضة عرضت في هذا الشأن، نحاول إيجازها فيما يلي: [53،ص15-19].

- عندما كان علم الاجتماع العائلي في مراحه الأولى من أواخر القرن التاسع عشر كانت الأفكار التطورية المتأثرة بالنظرية الداروينية الاجتماعية تسيطر على كل نواحي الاهتمام بموضوع الأسرة، و لذلك كانت أهم مواضيع البحوث تدور حول الإجابة على عدد من الأسئلة مثل: هل المجتمعات الإنسانية من حيث الأصل تأخذ بنظام الوحدانية في الزواج أو بالنظام المختلط؟ و هل الأسرة من حيث النسب أبوية أم أموية؟. و من الطبيعي أن تكون الإجابة على هذه الأسئلة مستندة إلى بعض الأساطير و إلى دراسة الأسرة دراسة مباشرة في المجتمعات التي كانت تبدوا أكثر بدائية كالتي وجدت في استراليا و أدغال الأمازون، لذا ظن هؤلاء الباحثون أن الأنساق الأسرية للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للعصور الأولية للأسرة، وبالتالي فإن دراسة هذه الأسرة يمكن أن يلقي الضوء على أصل الأسرة الإنسانية و نموها.

إن نتيجة الاستقصاءات و المحاولات في مجال أصل الأسرة و تطورها لم تكن منسقة اوشاملة، حيث حاول في هذا الصدد كل من مورجان(Morgan) و إنجلز(Engels) إيجاد أمثلة من الزواج المختلط أو ما يسمى بالشيوعية الجنسية و الزواج الجماعي في المجتمعات البدائية لإثبات نظريتهما،

كما حاول وسترمارك(Wester Marc) أن يقدم أدلة تثبت أن الأسرة البدائية كانت أسرا أحادية و مختلطة، كما جمع هنري مين(Henry.M) عددا كبيرا من الأدلة التي تثبت أن النظام الأبوي كان موجودا في الصور الأولية للأسرة، و لكن باخوفين قدم أدلة تثبت أن النظام الأموي كان هو السباق في جوده داخل المجتمع الإنساني، ونظرا لأن الأدلة التي قدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة ظلت موضوعات حبيسة الاختلافات، و لكن هذه الدراسات لم تذهب سدى، لأن المعلومات التاريخية و الاتنولوجية التي جمعت جعلت الاهتمام أكثر بالأسرة حتى أصبحت هذه الأخيرة موضوعا هاما للبحث العلمي ظل يتطور، حتى أصبح هناك اتفاق على عدد من المفاهيم المتعلقة ببناء الأسرة و وظائفها نقطة التقاء هامة بين علماء الاجتماع اليوم.

تحول الاهتمام في أواخر القرن التاسع عشر إلى دراسة مشاكل الأسرة المعاصرة حينئذ نتيجة للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية السريعة و ما ترتب عنها من تصدعات في عدد كبير من الأسر و وقوع نسبة منها على خط الفقر، و يعتبر لبلاي(Leplay) من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع الأسرة في جانبه الاقتصادي بالأخص، حيث جعل في منهج دراسته مستوى المعيشة مقياسا موضوعيا عن طريقه يمكن كشف بناء الأسرة و وظائفها.

و قد تحول الاهتمام في مطلع القرن العشرين إلى استقصاء مشاكل أخرى تعلقت بالأسرة مثل ازدياد حالات الطلاق و الانفصال كما أجريت عدة دراسات على نسب المواليد و خروج المرأة للعمل و ظهور النزعة الفردية و ما ترتب عن ذلك من آثار على النظام الأسري، حيث استخدم في هذا المجال الإحصاء الرياضي لجمع المعطيات و استقصاء النتائج.

و عندما بدأت دراسة الأسرة تتقدم، بدأ الباحثون يدخلون في الدراسات الأسرية عواملا أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام، و من أهم العوامل الجديدة التي أدخلت، عامل التوافق الذي اعتبر عاملا أساسيا و مهما في ثبات الأسرة و في تكامل أعضائها، كما أصبح من المألوف مناقشة مشاكل التوافق الشخصي و الجنسي و أثره في حياة الأسرة.

كما تعتبر دراسة برجل(Berguell) نقطة تحول في اتجاه البحث الأسري، حيث بدأ هذا التحول يظهر في التقليل من أهمية الأسرة كبناء اجتماعي.

و نتيجة للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي ترتبت عن الحرب العالمية الثانية، بدأ الباحثون بداية من نهاية هذه الحرب في مجال الأسرة الاهتمام بالدراسات المقارنة محاولة منهم الكشف عن أنماط الأسرة المتعددة.

و من أبرز الاتجاهات الحديثة ذلك الاتجاه الذي يهتم بدراسة كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للأسرة، في محاولة لفهم علاقة الأسرة كنسق اجتماعي بالأنساق الأخرى في المجتمع من

الناحيتين البنائية و الوظيفية، كما أن الاهتمام بالفرد في الأسرة أصبح من العلاقات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الباحثين الذين يفضلونه كمدخل أساسي لفهم الأسرة الحديثة.

إن التغير الذي عرفته الأسرة في المجتمع الصناعي و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها مجتمعات العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية أدى بالباحثين في مجال علم الاجتماع إلى الاهتمام أكثر بالأسرة و تحولاتها، حتى ظهر فرع من فروع علم الاجتماع و هو علم اجتماع العائلة أو ما يسمى بعلم الاجتماع الأسري.

لعل من أهم العوامل التي أدت إلى استقلالية علم الاجتماع العائلي نوجزها فيما يلي [5،ص24]:

1- تعاظم أهمية الأسرة في المجتمع الحديث لاسيما المجتمع الصناعي المتحضر.

2- تشابك العلاقات الإنسانية بين الأسرة كمؤسسة و بقية المؤسسات الأخرى كالمؤسسة الاقتصادية و التربوية و الدينية و العسكرية، و مثل هذه العلاقات يمكن هندستها و تنظيمها وتنميتها و تفعيلها من خلال علم اجتماع العائلة.

3- تفاقم المشكلات و التحديات التي تجابه الأسرة في المجتمع الحضري و الصناعي الحديث.

وعلم اجتماع العائلة يمكن أن يساهم في تخفيف حدة هذه المشكلات و إزالة آثارها السلبية، كما يمكن لهذا العلم أن ينمي العائلة و ينظمها تنظيما علميا هادفا، و هكذا يكون هذا العلم أداة من أدوات التنمية و التطوير و مجالا من مجالات التنظيم و الهندسة و الاجتماعية و التي لا يمكن أن يستغني عنها المجتمع المتحضر.

إن علم الاجتماع العائلي هو علم أكاديمي نظري، في نفس الوقت هو علم تجريبي أي يمكن تطبيقه على حياة الأسرة بغية تنميتها و تطويرها.

إن مجالات علم اجتماع العائلة واسعة و متنوعة، فالدارس في هذا الحقل يمكن له أن يتناول موضوع الأسرة و النشأة أو الأسرة و البيئة أو الأسرة و المدرسة أو الأسرة والاستهلاك و الإعلام...الخ من الموضوعات المعاصرة الهامة التي لها علاقة جد وطيدة بالعائلة.

إن علم اجتماع العائلة له علاقة بعدة علوم أخرى، لكن له علاقة جد وثيقة بعلم الديمغرافيا، إذ لا يمكن الفصل بين هذين العلمين و المفاضلة بينهما إذا أراد الباحث الخوض في مجال الأسرة، أي هناك علاقة تكاملية بينهما[119،ص1].

3-2 تعريف الأسرة:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالأسرة بتعدد العلماء و اتجاهاتهم النظرية و الفكرية، كما يعود هذا التعدد إلى التنوع الثقافي و التاريخي للمجتمعات البشرية، لذا لا يوجد مفهوم محدد للأسرة، و قد صرح في هذا الصدد هاريز (C.Haris) [36،ص175] بأنه لا تزال هناك مشكلات قائمة بين الباحثين أو الأفراد العاديين حول تحديد مفهوم الأسرة، و يرجع السبب في ذلك إلى العديد من الاستخدامات الشائعة(العادية) أو الاستخدامات الأكاديمية (العلمية) حول استعمال كلمة "أسرة"، و على الرغم من هذه التنوعات في تحديد مفهوم الأسرة، إلا أن علماء الاجتماع وبالأخص علماء اجتماع العائلة اتفقوا في نقاط كثيرة حول تعريف الأسرة نتج عن ذلك تراث سوسيولوجي يوضح لنا مجموعة من التعاريف المميزة التي ترتبط بالأسرة أو العائلة، سنحاول التطرق إليها بإيجاز.

الأسرة في اللغة هي الدرع الحصينة و أهل الرجل و عشيرته، و تطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك و جمعها أسر [35،ص33] ، و الأسرة مأخوذة من الأسر و هو القوة و الشدة، و لذلك تفسر بأنها الدرع الحصينة، حيث نرى أن أعضاء الأسرة يشد بعضهم أزر البعض، و يعتبر كل منهم درعا للآخر[22،ص21].

أما أهم تعاريف الأسرة فهي كالتالي:

1- يعرف كونت(August compte) الأسرة بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع و النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور و الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد [53،ص20].

2- ويعرف هربرت سبنسر (Spencer) الأسرة بأنها الوحدة البيولوجية و الاجتماعية [53،ص20].

3- و يعرف كل من أوجبرن (Ogburn) و نيمكوف(Nimcoff) الأسرة بأنها رابطة اجتماعية تتألف من زوج و زوجة و أطفالهما أو بدون أطفال، و قد تكون الأسرة أكبر من ذلك بحيث تضم أفرادا آخرين كالأجداد و الأحفاد و بعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة[36،ص176].

4- و يعرف ماكيفر (Maciver) و بيج (Page) الأسرة بأنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات مبنية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال و تقديم الخدمات و الرعاية لهم[36،ص176].

5- أما بل (Bell) و فوجل (Vogel) يعرفان الأسرة بأنها وحدة بنائية مكونة من رجل وإمرأة يرتبطان مع أطفالهما بطريقة منتظمة اجتماعيا سواء أكان هؤلاء الأطفال من صلبهما أو عن طريق التبني[53،ص21].

6- و يتصور لندربرج (Lundberg) الأسرة على أنها النظام الإنساني الأول، و أهم وظائفها هوالإنجاب بغية المحافظة على النوع الإنساني بحيث تستمد جميع النظم الأخرى أصولها من الحياة الأسرية،علاوة على ذلك فإن جميع أنماط السلوك سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، تربوية، وبما في ذلك الضبط الاجتماعي و التنشئة الاجتماعية و الترقية و الدين، ظهرت جميعها داخل الأسرة[36،ص176].

7- بينما يرى كل من بيرجس (Burgess) ولوك (Locke) أن الأسرة هي مجموعة من الأشخاص يرتبطون فيما بينهم بروابط الزواج أو الدم أو التبني، و يعيشون في منزل واحد ويتفاعلون ومعا وفقا لأدوار اجتماعية محددة، و يعملون للمحافظة على نمط ثقافي واحد[36،ص177].

8- و يعرف بورديو (Bourdieu) الأسرة بأنها مجموعة من الأفراد بينهم صلة قرابة سواء عن طريق الزواج أو الامتداد أو التبني يعيشون تحت سقف واحد (بمعنى أنهم يتعايشون فيما بينهم) [85،ص32].

9- و ترى سناء الخولي على الرغم من أن الاختلافات الموجودة بين الأسر في المجتمعات المختلفة إلا أنه تبقى حقيقة هامة مفادها أن كل فرد من بني البشر في أي زمان و مكان قد ولد و تربى في أسرة تتكون في مجموعها من ثلاثة أفراد على الأقل و ينتمون إلى جيلين فقط، جيل الآباء و جيل الأبناء، و يقومون في العادة بالالتزامات الاقتصادية اتجاه الوحدة الأسرية[29،ص33-34].

10- بينما يرى عبد الهادي الجوهري أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي و مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية الكبرى، ففيها نبدأ حياتنا الأولى و نتعود عليها، و هي تضع أولى خبراتنا، و فيها نشكل شخصيتنا، و هي مصدر الأخلاق، و الدعامة الأولى لضبط السلوك، و يلقى فيها الكبار و الصغار مصدر الرخاء[37،ص207].

11- و قد ذهب المفكرون الأمريكيون إلى إطلاق لفظ أسرة على كل وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة أشخاص تكفل لنفسها استقلالا اقتصاديا منزليا سواء انطوت هذه المجموعة على وجود نساء أو أطفال أو اعتمدت على عنصر الرجال فقط، و سواء كانت تربطهم قرابة يقرها و يحددها المجتمع أو لا توجد بينهم هذه القرابة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد حوالي 11% من إجمالي الوحدات العائلية أسر تتكون من شخص واحد، أي: وجود رجل أو إمرة يعيش الواحد منهما مستقلا في بيت خاص و بدخل مستقل، في حين أن نسبة العائلات الأمريكية التي تضم 10 أشخاص أو أكثر نسبتها 1%[22،ص22].

و في ضوء هذا التعريف يعتبر كل فرد مستقل في معيشته أسرة،وكذلك مجموعة الأصدقاء الذين يعيشون في منزل واحد تعتبر أسرة، وينطبق هذا التعريف أيضا على المؤسسات الاجتماعية التي ترعى مئات الأطفال[54،ص447].

12- و لقد لقي تعريف جورج ميردوك (G. Murdock) خلال العام 1949 اتفاقا بين الباحثين حول مفهوم الأسرة على الرغم من الانتقادات التي وجهت له من طرف البعض الآخر، فقد ذهب إلى أن "الأسرة جماعة اجتماعية يقيم أفرادها جميعا في مسكن مشترك ويتعاونون اقتصاديا ويتناسلون"، و ينطبق هذا التعريف على الأسرة في كل المجتمعات، كما يؤكد على أن الأسرة جماعة اجتماعية تتكون من ذكر و أنثى تجمع بينهما علاقة جسدية يقرها المجتمع، تسفر عنها في غالب الأحيان إنجاب الأطفال و تترتب على ذلك حقوق و واجبات ورعاية و تربية للأطفال الذين ولدوا نتيجة لهذه العلاقات، و الأسرة بهذا المعنى تقوم بوظيفة أساسية للمجتمع و هي ضمان استمراره و نموه[22].

من خلال هذه التعاريف السابقة التي وردت نلاحظ أن هناك تعدد في تحديد مفهوم الأسرة، نظرا لتعدد مشارب علماء علم الاجتماع من انتماءات حضارية و ثقافية و دينية، و حتى تعريف الأسرة قد يجد اختلافات حسب اختلاف اللغة، لكن نرى في الأخير أن هناك تقارب في المعنى مؤداه أن الأسرة هي تلك الجماعة الاجتماعية المتكونة من أفراد تربطهم روابط الدم و الزواج و التبني و يعيشون تحت سقف واحد معيشة اجتماعية و اقتصادية غالبا ما تكون واحدة، تترتب على ذلك حقوق و واجبات بين الأفراد كرعاية الأطفال و تربيتهم وطاعة الزوجة و الأبناء للآباء و الاحترام المتبادل بين جميع الأفراد.

لكننا نشير في هذا الصدد أن هناك مفهوم آخر للأسرة ألا و هو العائلة، فهناك من يستعمل هذا المصطلح الأخير في أبحاثه و معناه في اللغة العيلة أي –الحاجة- فأعضاء العائلة يحتاج بعضهم إلى بعض أو يعتمدون في حاجتهم إلى رب العائلة[22،ص26].

فالعائلة في المغرب العربي على سبيل المثال هي الأسرة أو الأسرة الكبيرة و التي لها معنى أوسع و أشمل من مفهوم الأسرة الضيق ، فالأسرة الكبيرة الجزائرية المسماة بالعائلة (العايلة) هي ذلك التجمع القرابي لمجموعة من الأشخاص يعيشون في إقامة واحدة تحت إمرة و مسؤولية واحد يسمى كبير العائلة، و يشمل هذا التجمع عدة أسر زواجية (الأصول الفروع المتزوجون و بعض الأقارب من ذوي الأرحام)، و الرابط الأساسي بين هؤلاء الأفراد تلك الالتزامات التعاضدية[135،ص95].

و حسب الأستاذ إحسان محمد الحسن فالعائلة عبارة عن منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون بروابط اجتماعية و أخلاقية و دموية و روحية، هذه الروابط هي التي جعلت العائلة البشرية تتميز عن العائلة الحيوانية، فهذه الأخيرة عديمة العنصر الروحي و الأخلاقي والاجتماعي و تخضع

لأحكام و دوافع الغرائز و الشهوات غير المهذبة، و تكون درجة نظمها و علاقاتها و سلوكها بسيطة و جامدة و متحجرة، في حين أن العائلة البشرية تتمتع بأنظمة وعلاقات و طقوس سلوكية متطورة يدعمها المجتمع و يبرر وجودها[5].

إن الملاحظ من خلال المصطلحين الأسرة و العائلة أن الاختلاف يتمثل في اللفظ والاصطلاح، لكن المعنى واحد، و المفهوم لكل منهما جد متقارب، وخلاصة القول فإن الأسرة أو العائلة ليس لديهما تعريفا موحدا و معنى واضحا يتفق عليه العلماء، لكن ما يمكن أن نستنتج أن هذا الاختلاف يعود أساسا و كما سبق إلى الاختلاف الأيدلوجي و الثقافي و الديني و الجغرافي لعلماء الاجتماع أنفسهم، كما يمكن القول بأن العائلة أو الأسرة ذلك المكان المفضل لأي فرد بشري يلقى فيه سكينته، و تتشكل الأسرة من مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد و تربطهم قرابة دم و صلة رحم و ينفقون من دخل مشترك، وتؤدي الوحدة الاجتماعية (الأسرة) وظائف عديدة: اقتصادية، ثقافية، اجتماعية.

4-2 خصائص الأسرة:

على الرغم من أن النظام الأسري نظام اجتماعي يختلف من مجتمع لآخر إلا أن هناك عدداً من الخصائص العامة التي تشترك فيها الأنظمة الأسرية[35،ص61] ، حيث يرى بعض العلماء أن ما هو عام في الأسرة الإنسانية يرجع إلى أن بقاء الإنسان ليس مسألة فردية، و إنما هو أمر متصل بالجماعة أشد اتصال، فالعناية بالأطفال و المسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية التي تسبق مولدهم من الأمور التي تخضع للضبط التام في كل الأزمنة و في كل الأمكنة[22،ص27].

إن أهم الخصائص التي تتميز بها الأسرة بصفة عامة تتمثل فيما يلي:

1- الأسرة ظاهرة ذات وجود عالمي، فقد وجدت في جميع المجتمعات و في كل مراحل النمو الاجتماعي، و لذا تعتبر الأسرة أكثر الظواهر اجتماعية و عمومية و انتشارا في المجتمع الإنساني، و لا يخلو منها أي مجتمع، و يكاد كل إنسان أن يكون عضوا في أسرة ما.

2- الأسرة أول خلية يتكون منها البناء الاجتماعي، فمن مجموع الأسر يتكون المجتمع.

3- تقوم الأسرة على أوضاع و مصطلحات يقرها المجتمع، فهي ليست من صنع الفرد، ولاهي خاضعة في تطورها لما يريده القادة و المشرعون أو يرتضيه لها منطق العقل الفردي، بل تنبعث من تلقاء نفسها من العقل الجمعي و اتجاهاته و تخلقها طبيعة الاجتماع و ظروف الحياة، و تتطور وفق نواميس ثابتة لا يستطيع الأفراد تغييرها، و القادة و المشرعون ليسوا في هذه الناحية و غيرها إلا مسجلين لاتجاهات مجتمعاتهم[35،ص161-167].

4- الأسرة محدودة الحجم فهي لا تنمو إلى ما لا نهاية، إذ تتوقف عند حد معين، وهي أصغر الكل إذا قيست بالنظم الأخرى.

5- تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحد تصرفات أفرادها، فهي التي تشكل حياتهم و تضفي عليهم خصائصها و طبيعتها، فإذا كانت قائمة على أسس دينية تشكلت حياة الأفراد بالطابع التقديري و التعاقدي، فالأسرة هي قاطرة الوعي الاجتماعي و التراث القومي و الحضاري، فهي التي تنقل هذا التراث من جيل لآخر، وهي مصدر العادات و التقاليد و قواعد السلوك والآداب العامة، و هي دعامة الدين، و يرجع إليها الفضل الكبير في القيام بأهم وظيفة اجتماعية ألا و هي التنشئة، و في هذا الإطار يقول الرسول صلى الله عليه و سلم:" كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه....الحديث"، و هذا دليل جد قاطع على أن الأسرة هي الأساس في التنشئة و التربية.

6- الأسرة باعتبارها نظاما مفتوحا تؤثر و تتأثر ببقية النظم الاجتماعية الأخرى، فإذا كانت الأسرة في مجتمع ما منحلة و فاسدة كان لهذا الفساد ترددا في الوضع السياسي و الإنتاجي والاقتصادي لهذا المجتمع، كما لهذا التردي في هذه الأوضاع أثرا بالسلب في مستوى معيشة الأسرة و في خلقها و تماسكها، و خير دليل على ذلك ما نلاحظه في الدول التي تولي العناية الكاملة للأسرة.

7- إن النظم الأسرية تختلف في عاداتها و تقاليدها و مراسيمها الخاصة بالزواج و الطلاق ودرجات القرابة و الدفن و الميراث و العلاقات البيئية بين أفرادها من مجتمع إلى آخر، و من زمان إلى آخر في المجتمع الواحد.

8- تضع الأسرة مسؤوليات مستمرة على أعضائها.

9- الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة، يقوم فيها الأب بإعالة زوجته و أبنائه وتقوم الأم بأعمال المنزل، و قد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون من دخل الأسرة.

10- للأسرة طبيعة مزدوجة تتمثل في أن يكون كل من الزوج و الزوجة مرتبطين بأسرتين حيث يكونا في الأولى الابن و البنت، و يكونا في الثانية الأب و الأم.

11- الأسرة دائمة و مؤقتة في نفس الوقت، فهي دائمة من حيث كونها نظاما اجتماعيا في كل مجتمع بشري و في كل زمان و مكان، و هي مؤقتة من حيث أنها تزول و تنحل بموت الزوجين وتحل محلها أسر أخرى.

12- يعيش أعضاء الأسرة تحت سقف واحد، قد يكون خالصا لها، و قد يشاركها فيه أسر أخرى، وقد يكون حجرة صغيرة أو كوخا بسيطا أو شقة فاخرة أو قصرا عظيما، و قد اختلفت المجتمعات في تحديد مكان إقامة الزوجة، فهناك مجتمعات تسكن فيه الزوجة مع أسرة الزوج وهي الغالبة، و هناك مجتمعات تسكن فيه الزوجة مع أسرتها، و هناك من المجتمعات من يترك للأسرة الجديدة حرية السكن مع أسرة الزوج أو أسرة الزوجة، و هناك مجتمعات لا تحدد مكان مسكن الأسرة الجديدة

و إنما يترك ذلك لحريتها تبعا لعوامل معينة كقرب المسكن من عمل الزوج أو الزوجة، و أخيرا فهناك مجتمعات يسكن فيها كل من الزوج و الزوجة في مسكن خاص بهما وهذا مايميز المجتمعات الحديثة.

13- على الرغم من الاختلاف الموجود في الأنظمة الأسرية من مجتمع لآخر فإن الأسرة الحديثة في تكوينها تمر بمراحل أساسية و هي:

أ- المرحلة الأولى: و هي مرحلة التمهيد للزواج كمرحلة الخطوبة عندنا، و هي تسبق الزواج مباشرة و تتسم بالعاطفة المشحونة.

ب- المرحلة الثانية: و تتمثل في مرحلة الزواج المستهلك قبل إنجاب الذرية، و هي المرحلة التي يجتمع فيها الزوج و الزوجة في مسكن واحد و يترقبان نوعا جديدا من الحياة، ويتحملان مسؤولية الأسرة معا.

ج- المرحلة الثالثة: و تسمى بمرحلة الإنجاب، و فيها ينجب الأطفال و يتولى الآباء برعايتهم و تنشئتهم.

د- المرحلة الرابعة: و تدعى مرحلة اكتمال نمو الأولاد، بحيث ينضجون في هذه المرحلة و يستطيعون الاعتماد على أنفسهم و يصبحون مستقلين و يكونون أسر جديدة.

2-5 أشكال الأسرة و الزواج:

تختلف أشكال الأسرة و الزواج باختلاف المجتمعات الإنسانية، إذ لا يوجد مجتمع به نمط واحد من الأسر أو الزواج لا يعرف سواه، بل تتنوع أشكال الأسر و الزواج داخل كل مجتمع حسب المناطق الجغرافية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

2-5-1 أشكال الأسرة:

تتخذ الأسرة أشكالا عديدة في المجتمعات الإنسانية، إذ تتباين في تكوينها و في أصلها ونسبها و في مكانة الإقامة و من حيث نوع السلطة الموجودة و من حيث حجمها و نمطها.

و في العموم أدرج الباحثون تصنيف أشكال الأسرة وفقا لما يلي:

أولا: من حيث الانتساب الشخصي:

و في هذا التصنيف نجد شكلين للأسرة:

1- أسرة التوجيه، و هي التي يولد فيها الإنسان فتقوم بإكسابه العادات و التقاليد و القيم الاجتماعية، و تعمل على إعداده لأداء دوره في المجتمع.

2- أسرة التناسل، وهي التي يكونها الإنسان عن طريق الزواج و الإنجاب[35،ص51].

ثانيا: من حيث الإقامة:

من خلال هذا التصنيف تتشكل أربع أشكال من الأسر و هي[35،ص52]:

أ- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوج أو أهله (patri locale).

ب- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوجة أو أهلها (matri locale).

ج- الأسرة التي تقيم تارة في مسكن أهل الزوج و تارة في مسكن أهل الزوجة (matri bilocale).

د- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان بعيدا عن أهلهما و يتخذان مسكنا مستقلا لهما (néolocale).

و نشير في هذا الصدد بأن النوع الأول و الرابع هما الغالبان في الوجود.

ثالثا: من حيث السلطة في الأسرة:

في هذا التصنيف توجد أربعة أنماط من الأسر[35،ص52-53]:

أ- الأسرة الأبوية (patriarcale) و التي يكون فيها للأب سلطة واسعة على أبنائه و زوجاتهم و أولادهم، و هي الأسرة الأكثر انتشارا خاصة في العالم العربي، وعلى ما يبدو أن هذا النوع بدأ يتناقص، و بدأت السلطة تنحصر على الأبناء فقط.

ب- الأسرة الأموية (matriarcale) و تكون فيها السلطة للأم، و هذا النمط نسبته قليلة، لكن في الآونة الأخيرة أصبح يتزايد و خاصة في الدول الغربية.

ج- الأسرة البنيوية (filiarcale) و التي يسيطر عليها أحد الأبناء و ينشأ هذا النوع من الأسر إذا كان الأب و الأم عاجزين، ولكن أحد الأبناء هو العائل للأسرة، أو تكون مكانته راقية.

د- الأسرة القائمة على الاحترام و المساواة و الديمقراطية (Egalitaine).

رابعا: من حيث الشكل:

تطرق العديد من علماء الاجتماع الأسري و الباحثين في مجال الأسرة إلى تصنيف أشكال الأسرة، فهناك من يرى بأن للأسرة شكلان أو نمطان أساسيان أسرة نووية و أسرة ممتدة، هذه الأخيرة تشكل نمطا شائعا في المجتمعات البدائية و المجتمعات الزراعية، بينما الأسرة النواة فهي حديثة في الوجود،حيث ظهرت بداية في المجتمعات الصناعية الحضرية[53،ص22] ، و هناك من يرى بأن للأسرة أكثر من نوعين، و على ما يبدو أن هذا الاختلاف في الرؤى مرده إلى الاختلاف المنهجي، لأن مع التغيرات السريعة التي عرفتها البشرية مؤخرا و التي سنعرفها لاحقا قد تكون هناك أنواع من الأسر، و على العموم فإن أنواع الأسر من حيث الشكل تتمثل فيما يلي:

أ- الأسرة النووية:

و تسمى كذلك بالأسرة النواة، كما يطلق عليها اسم الأسرة الزواجية (famille conjugale) أو اسم الأسرة البسيطة (famille simple) ، و هي أصغر وحدة قرابية في المجتمع، و تتألف من الزوج و الزوجة و أولادهما غير المتزوجين يقيمون معا في مسكن واحد و تقوم بين أفرادها التزامات متبادلة اقتصادية و اجتماعية و قانونية، و تعتبر الآن الأسرة النووية ظاهرة عالمية، حيث ثبت وجودها في مراحل التطور و تعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر[55،ص23]، و ترجع عالمية الأسرة النووية إلى الوظائف الأساسية التي تؤديها و المشكلات التي قد تترتب عن قيام أي جماعة أخرى بهذه الوظائف، و تتمثل هذه الوظائف التي تقدمها الأسرة النواة للحياة الاجتماعية في أربعة وظائف هي: "جنسية، و اقتصادية، و تناسلية، و تربوية"، كما يمكن التمييز بين الوظائف الاجتماعية و النفسية التي تؤديها الأسرة النووية، فلقد ميز كنجزلي دافيز (K.Davis) بين أربع وظائف اجتماعية أساسية هي: التناسل، و الرعاية للأطفال و الصغار، و الوضع، و التنشئة الاجتماعية، و من بين هذه الوظائف هناك وظيفة لا تحتل أهمية كبيرة في الدور المؤدى أولا و هي وظيفة الوضع التي تعني ربط الفرد بنسق مهني أو تسلسل رئاسي، ذلك كون هذه الوظيفة ليست عالمية بل توجد فقط في المجتمعات الصناعية الحديثة[53،ص23] ، بينما الوظائف الثلاث الأخرى تحتل الأهمية الكبرى، نظرا لطبيعة الوظيفة المؤداة في المجتمع، فالتناسل هو الركيزة الأساسية في حفظ المجتمع من الاندثار، و الرعاية هي التي تحقق الأمان الاجتماعي، و التنشئة الاجتماعية هي الأساس في غرس القيم التربوية و الثقافية للمجتمع، أما الوظائف النفسية للأسرة النووية فتمثل أساسا في إشباع الحاجات الجنسية للزوجين و تحقيق الأمان العاطفي للزوجين و الأطفال.

و تعد الأسرة النووية من الأسر غير المستمرة، فهي لا تستمر عبر الزمن بل تقتصر على جيلين، أما الجيل الثالث فيمكن أن يظهر عندما تتشكل أسر جديدة، و يمكن القول بأن شخص طبيعي راشد ينتمي إلى أسرتين نوويتين على الأقل، أسرة التوجيه التي يولد فيها و يتربى فيها و التي تضم أبويه و إخوته، و أسرة التناسل التي يقيمها بزواجه و التي تشمل زوجته و أولاده.

و من الخصائص الهامة في المجتمعات الصناعية الحديثة للأسرة النووية التي أصبحت ميزة من ميزة التقدم و التحضر، ويعود شيوع هذه الأسرة إلى عدد من العوامل أهمها سيطرة النزعة الفردية التي انعكست على كثير من المظاهر الاجتماعية و الاقتصادية.

ب- الأسرة الممتدة:

هذا الشكل من الأسر هو الذي كان شائعا في الماضي في معظم المجتمعات، و يوجد حاليا في المجتمعات الزراعية الريفية و في المجتمعات العشائرية و في المجتمعات البدوية، و هي أسرة يرتبط

فيها الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد، و تحتوي على نماذج من الأسرة النووية، و قد عرفها روسر (Rosser) و هاريس (Hariss) بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة و التراحم من خلال الزواج و الإنجاب، و هي أوسع من الأسرة النووية، بحيث تمتد لثلاثة أجيال بدءا من الأجداد إلى الأحفاد[22،ص34]، و هؤلاء جميعا يسكنون في منزل واحد أو في شقق ملحقة بالمنزل الأصلي الذي يترأسه رب الأسرة و يدير شؤونه الخاصة و العامة و تقوم بينهم التزامات متبادلة[35،ص55].

تشكل الأسرة الممتدة وحدة اقتصادية تسيطر على الملكية و على الوظائف و الأعمال الاقتصادية التي يزاولها أعضائها، فممتلكات و وسائل إنتاجها هي خالصة لها، و غالبا ما يشترك أفرادها في ممارسة مهنة واحدة، و رب الأسرة سواء كان الأب أو الجد هو الذي يشرف على الملكية و يدير أعمالها الاقتصادية و يوزع الأعمال و الأدوار على أفرادها.

ومن ميزاتها أن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية بين أفرادها متجانسة و متشابهة، و قد تكون لإيديولوجيتهم و معتقداتهم الفكرية الأثر الكبير في تحديد معالم سلوكهم الاجتماعي و تحقيق وحدتهم النفسية و الاجتماعية[2،ص49].

و يرى بعض علماء علم الاجتماع أن هناك نوعا من التعقيد ينشأ في ظل الأسرة الممتدة، يرجع إلى امتداد و اتساع و تعقد علاقة كل من الأب و الابن، بحيث يكون الشخص الواحد ينتمي إلى أسرتين مختلفتين يؤدي في كل منهما دورا مختلفا، و يقوم بوظيفتين متمايزتين، فهو إبن في أسرة أبيه، و أب و زوج في الأسرة التي يؤلفها[35،ص55].

لقد ظهرت الأسرة الممتدة بأشكال مختلفة في كل أرجاء العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية عرف هذا النظام الأسري بين المزارعين المهاجرين في مواقع متفرقة من البلاد، كما أسهمت الظروف الاقتصادية الصعبة في ظهور نمط العائلة الممتدة بالمناطق الحضرية، حيث يميل كبار السن إلى العيش مع أبنائهم المتزوجين بغية توفير المبالغ الضخمة التي يدفعونها سنويا لدور المسنين، و خاصة إذا كان هؤلاء الأبناء هم من يدفعون هذه المبالغ من أموالهم الخاصة، و لقد عرف أيضا هذا النظام الأسري في اليابان في عهد توكوجاوا (Tokugawa) [22،ص36]; و في ظل هذا النظام يكون الابن الأكبر هو الوريث الوحيد لثروة العائلة، ولكن مقابل ذلك يتكفل بتزويج شقيقه و الإنفاق على إخوته الذكور حتى يبلغون أشدهم[22،ص36].

و في مصر بدأ نظام الأسرة الممتدة يظهر في المناطق الحضرية بسبب أزمة الإسكان الخانقة، حيث لا تجد الأسرة مخرجا لأزمة السكن سوى تزويج الابن أو البنت في شقتها إذا كانت نوعا ما واسعة، و من ثم تتحول الشقة إلى مقر لمعيشة أجيال متعاقبة فيها[22،ص36].

ج- الأسرة المركبة:

ترتبط الأسرة المركبة بنظام تعدد الزوجات الذي يوجد في المجتمعات الإسلامية بصفة خاصة، و يتألف هذا النوع من الأسر من الرجل و زوجاته و أطفاله من رحمهن، فالأسرة المركبة هي في الواقع مجموعة من الأسر البسيطة التي ترتبط معا لتؤلف وحدة قرابية نتيجة لوجود الزوج بوصفه عضوا مشتركا يربط بينهما، و تتميز عن الأسرة النووية في نظام الزواج المتعدد، كما تتميز عنها في وجود نوعين من الإخوة الأشقاء الذين يشتركون في الأب و الأم و الإخوة غير الأشقاء الذين ينحدرون من نفس الأب و من أمهات مختلفات، و الزوج في الأسرة المركبة قد ينتمي لأسرتين مختلفتين أو أكثر، و لكنه يؤدي الدور الزوج لأكثر من زوجة و هو دور واحد.

د-الأسرة المشتركة:

و تتكون في الغالب من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط ببعضهما البعض من خلال خط الأب عادة ، وهذه الأسر تقيم في منزل واحد، فالسكن المشترك و الالتزامات المتبادلة تعتبر من الأسس الرئيسية التي تميز هذه الوحدة القرابية.

ه- الأسرة المتحولة:

و هي الأسرة التي طرأ التغيير على ملامحها و لكن بصفة جزئية غير شاملة، فإذا أصاب التغير عنصرها الاقتصادي و استمرت في الاسترشاد بالقيم الموروثة تقليديا و المحافظة على مختلف عاداتها اعتبرت أسرة متحولة، و قد يطرأ التبدل على عنصرها الإيديولوجي و تتبنى قيما معاصرة و مفهومات جديدة، و لكنها تبقى محافظة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، و تعتبر أيضا أسرة متحولة[35،ص56].

و-الأسرة المتعددة:

و يقصد بالتعدد تعدد الأزواج و الزوجات، فمن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها ميردوك(Murdock) على عينة مكونة من 243 مجتمع، لاحظ أن نظام الأسر المتعددة الزوجات هو الأكثر انتشارا والذي يسود كثيرا في المجتمعات الإسلامية و في القارة الإفريقية، و من خلال الدراسة نفسها لاحظ أن الأسرة متعددة الزواج نادرة الوجود، حيث لم تتكرر إلا في مجتمعين فقط، و أشهر أشكال الأسرة متعددة الأزواج: الشكل الأخوي و الشكل غير الأخوي[35،ص57].

ز- أسرة الحمولة أو البدنة:

يتكون هذا النوع من أسر ترتبط فيما بينهما بسلف مشترك حقيقي أبعد من الأب، و تتصف بكبر حجمها، فهي تجمع بين عدد كبير من الأفراد و الأسر الذين ينحدرون من جد واحد أو جدة واحدة، حيث تكون التزامات متبادلة بين هؤلاء الأفراد، و تقوم بين الأسر المكونة للبدنة أو الحمولة بعض

العلاقات القوية في المجالات السياسية و الاقتصادية، و يطلق رداكليف براون (Radcliffe Brown) على خاصة تماسك البدنة اصطلاح << مبدأ وحدة جماعة البدنة>>[35،ص57].

ولا يتأثر قيام البدنة كثيرا بالسكن المشترك أو عدمه، إذ غالبا ما يتوزع أفرادها على عدد من الأحياء أو المدن، و مع ذلك يحافظون على العلاقات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية، و تتميز بعض هذه الأسر بقدرة ملموسة على التكيف مع البيئة الحضرية.

و يلاحظ أنه كثيرا ما يكون الانتماء إلى بدنة معينة عاملا للتفاخر في المجتمع، و لذلك يحتفظ الأفراد في المجتمعات القبلية و شبه القبلية بأنسابهم و يعرفون كل دقائقها وتفاصيلها[32،ص196].

و تجدر الإشارة إلى أنه في بعض البلدان العربية غالبا ما يطلق على الحمولة أو البدنة أسماء معينة مثل "الأولاد" في مصر أو "آل" في بلدان الخليج و "آيت" في المناطق الأمازيغية في دول المغرب.

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك أشكال و أنماط للأسرة مصنفة وفق مناهج الدراسات التي أجريت حول الأسرة، كما نشير بأن هناك من يصنف الأسرة على أساس التطور التاريخي لها، ففي هذا الباب نجد كارل زيمرمان (K. Zimmerman) قد توصل إلى ثلاثة أنماط رئيسية تمر بها الأسرة و هي أسرة الوصاية، الأسرة الممتدة، و الأسرة النووية.

2-5-2 ماهية و أشكال الزواج:

قبل الحديث عن أشكال الزواج يجب أولا الكلام عن معنى الزواج من حيث البعد الاجتماعي و النفسي له، فلا يمكن أن تكون للأسرة قائمة إلا بالزواج، هذا الاقتران المتين والوثيق بين الرجل و المرأة و الذي من خلاله يمكن بناء أسرة بغية العيش في راحة نفسية وأمان عاطفي و إنجاب الأولاد، و هذا سلوك طبيعي في البشر، لكن يجب أن يكون هذا السلوك منظما و مهذبا من خلال الزواج مصداقا لقوله تعالى:" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها و بث منهما رجالا كثيرا و نساء و اتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام إن الله كان عليكم رقيبا" [سورة النساء الآية (1)]، فالزواج هو الأصل في تكوين الأسرة البسيطة منها و النووية و الممتدة... الخ، و من ثم تكوين المجتمع ومنها يكون الإنجاب و تحفظ الأنساب.

لقد حضي موضوع الزواج باهتمام المفكرين و الفلاسفة و علماء الاجتماع و النفس والقانون و الطب و الدين.... الخ من العلماء.

أولا: تعريف الزواج:

ليس هناك تعريفا محددا للزواج يمكن من خلاله تحليل مفهومه الاجتماعي و الأخلاقي وتوضيح أنواعه و تفرعاته و معرفة أسبابه و مضامينه الحضارية و الإنسانية، لكن هناك تقارب إلى حد كبير في معناه و أبعاده بين الدارسين في هذا الحقل، فالمعنى الواسع للزواج هو مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها و أحكامها و قوانينها و قيمها التي تختلف من حضارة إلى أخرى[2،ص47].

يعرف الزواج بوجه عام أنه علاقة جنسية مقررة اجتماعيا بين شخصين أو أكثر من جنس مختلف (رجل و امرأة) و يتوقع أن تستمر لمدة أطول من الوقت الذي تتطلبه عملية حمل وإنجاب الأطفال، و تكاد تكون العلاقات الثابتة هي أهم ما يميز الزواج في مختلف الثقافات، وطالما أنه يستبعد علاقات غير شرعية لا يقرها القانون أو العرف أو الدين[62،ص278].

كما يعرف الزواج بأنه مؤسسة اجتماعية تحدد العلاقة بين رجل و امرأة وفق معايير اجتماعية و يفرض عليهما نسقا من الالتزامات و الحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسر و ضمان أدائها لوظائفها، و يعتبر حفل الزفاف إعلانا يعترف الزوج الجديد بمكانته الجديدة في المجتمع و التي تكتسب من خلال التعاقد الذي يلقى كل التدعيم الاجتماعي[62،ص279].

و يقوم الزواج من الناحية البيولوجية استجابة للحقائق المتعلقة بإنجاب الأطفال و تربيتهم و اعتمادهم لفترات طويلة على والديهم و حاجاتهم إلى العناية الأبوية باستمرار، هذه التربية والعناية تحتاجان إلى جهود كبيرة و وقت طويل، حيث يلعب الوالدان الدور المباشر والأساسي في التربية، إذ يقومان بتدريب أطفالهم على الاقتداء بالسلوك السوي والاعتقاد بالمثل و القيم و الأهداف الكبرى التي يعتقدها المجتمع، فالزواج من الناحية البيولوجية و الاجتماعية هو معاشرة جنسية بين رجل و امرأة تتبعها مسؤوليات أبوية و تربوية تتولاها الأسرة الجديدة بحيث تكون مهيأة للقيام بها، و في هذا الصدد يعتقد وستر مارك (Westermarck) أن الزواج متأصل في الأسرة أكثر من تأصل الأسرة فيه، أي أنه أساس تكوين و نشوء الأسرة، أما المضمون الاجتماعي للزواج يتعلق بالموافقة الاجتماعية التي تكون على شكل عقد شرعي توقعه الأطراف المعنية بالزواج، و هذا الأخير هو الذي يحدد العلاقة الاجتماعية و الجنسية التي تقع بين الزوجين و هو الذي يحدد العلاقة الاجتماعية الروحية التي تقع بين الأبوين و الأبناء[2].

في أغلب الأحيان يكون الزواج مرفوقا بحفلة اجتماعية عامة (أي حفلة للإعلان) تشهد وتؤيد وقوع الزواج بين رجل و امرأة، و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى كون هذه الحفلة أنها اجتماعية فإنها أيضا حفلة دينية و شرعية و قانونية موقرة لها صفاتها الاجتماعية و الأخلاقية التي يقرها المجتمع و يتمسك بها[2].

و يرى سمنر (Sumner) أن الزواج هو ارتباط بين رجل و امرأة للتعاون على تحقيق الضروريات المعيشية و لغرض الإنجاب في نطاق الإطار الاجتماعي طالما كان ارتباطهما قائما و مستمرا، و قد رسمت له المجتمعات قيودا قد تكون في بعضها شديدة، و قد تكون في البعض الآخر أقل شدة و ذلك وفقا للظروف الاجتماعية و استجابة لمصالح المشتركين[67،ص41].

إن مفهوم الزواج يختلف عن مفهوم التزاوج، فالأول مفهوم اجتماعي ، أما الثاني فهو مفهوم بيولوجي، فظاهرة التزاوج عند أنواع أخرى من الكائنات، بينما الزواج نجده مقصورا على البشر فقط، لكن من ناحية أخرى يمكن أن يكون التزاوج على المستوى البشري لكن بصفة شخصية دون أن تكون اجتماعية، و بصفة جزافية و مؤقتة، أما الزواج فهو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار و الامتثال للمعايير الاجتماعية، و الجدير بالذكر في هذا الصدد أن جميع المجتمعات في الماضي و الحاضر تفرض الزواج على غالبية أفرادها حتى و لو كان المجتمع يبيح في كثير من الأحيان علاقات جنسية خارج نطاقه[29،ص43].

يمكن القول أن الزواج هو الشرط الأساسي و الأولي لقيام الأسرة ، و يمكن اعتباره نتاجا للتفاعل الزواجي الذي فطرت عليه البشرية ، فهناك تجاذب طبيعي بين المرأة و الرجل أدى إلى الزواج، و هذا التجاذب ليس مبنيا على العاطفة الجنسية فحسب، بل هو مبني كذلك على روح التعاون و الإبقاء على وجود الذات و حفظ الكيان الاجتماعي.

أما بالنسبة للدراسات الاجتماعية العلمية التي أجريت حول موضوع الزواج فهي قليلة ولا تتناسب مع أهمية الموضوع، فالدراسات الأولى التي أجريت عن هذا الموضوع تركزت حول بناء الأحكام و القوانين النظرية التي تفسر التطور التاريخي للزواج، كما اهتمت بدراسة الفرضيات التي تفسر أصل نشوء الزواج و علاقاته بأصل نشوء الأسرة، حيث كانت تهدف هذه الدراسات و الأبحاث إلى تغيير طبيعة و أصل الزواج المسيحي الذي يقضي بضرورة زواج الرجل من امرأة واحدة، و الدراسات الأخرى التي قام بها العلماء حول الزواج هي عبارة عن محاولة لمقارنة المعاشرة الجنسية بين البشر و الحيوانات و خاصة الحيوانات الراقية و مقارنة نظم الزواج في المجتمعات البدائية البسيطة بنظم الزواج في المجتمعات المتطورة اجتماعيا، فعلى سبيل المثال حاول مورجن (Morgan) وضع نظام تطوري تاريخي للزواج أشار فيه إلى أن الزواج الأموي (mariage matrilinéal) سبق الزواج الأبوي (mariage patrilinéal)، ونظام الزواج الأحادي (monogamg) هو آخر مرحلة شهدها نظام الزواج البشري; أما وستر مارك (Westermark) فقد انتقد نظرية مورجان بشدة، حيث يرى أن الإنسان كان في الأصل أحاديا في زواجه، واعتمد في ذلك على بعض الشواهد و الأدلة التي اختارها من نماذج الزواج الأحادي بين القردة العليا و بعض المجتمعات البدائية التي تعتمد على الصيد في عيشها[62،ص279-280].

أما الدراسات الاجتماعية الحديثة تتركز اهتماماتها بالنواحي المرضية أو المشاكل المتعلقة بالزواج و بالأخص مشاكل الطلاق، و يبدو أن ذلك يرجع إلى أزمة الأسرة المتفاقمة في العالم المعاصر و خاصة في المجتمعات الصناعية و المجتمعات التقليدية التي تأخذ الآن بأسباب التنمية و التحديث[62،ص280].

ثانيا: أشكال الزواج:

هناك أشكال عديدة للزواج تطرق إليها علماء الاجتماع و سنحاول التطرق إلى أهمها:

أ-الزواج التعددي:

و ينقسم هذا الشكل إلى نوعين: نظام تعدد الزوجات (polygamie) ، و معناه أن يحتفظ الرجل بامرأتين على الأقل، و على هذا الأساس تتكون الأسرة من وحدتين بسيطتين (نوويتين) على الأقل، فيقوم الرجل في كل منها بدور الزوج و الأب و هذا النظام أكثر الأشكال الزواجية انتشارا، إذ يوجد في المجتمعات التقليدية و النامية بصفة غالبة، حيث يدل أحيانا هذا الشكل في هذه المجتمعات **على المكانة العالية** و الثراء، و تعود أسباب اتخاذ الرجل لزوجتين على الأقل إلى ظروف و دوافع عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[22،ص37-38]:

1- الرغبة في الذرية إذا كانت الزوجة الأولى عاقرا.

2- الرغبة في إنجاب الذكور إذا كانت الزوجة الأولى لا تنجب إلا الإناث.

3- مرض الزوجة الأولى بمرض مزمن.

4- كثرة الأرامل نتيجة الحروب التي يموت فيها الرجال، أو لتناقصهم نتيجة نفس السبب.

5- المباهاة بكثرة عدد الزوجات كعلامة امتياز بالنسبة لبعض الأغنياء، و إعلان شأن الرجل و إبراز أهميته و ذيوع شهرته و التباهي بكثرة عدد الأولاد، و هذا موجود بكثرة في إفريقيا.

6-رغبة بعض الرجال في التجديد.

7- التكفل بالأرامل و أطفالهم و خاصة إذا كانت الأرملة هي زوجة الأخ المتوفى، و هذا موجود بكثرة في المجتمعات العربية، و نشير في هذا الصدد أن الدين الإسلامي قد أحل هذا النظام، ولكن حدد عدد الزوجات بأربعة; يقول سبحانه و تعالى" فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى و ثلاث و رباع "- سورة النساء الآية (03)-.

أما النوع الثاني من هذا الشكل فهو تعدد الأزواج (polyandrie) و يقوم هذا النظام على زواج المرأة الواحدة بعدد من الرجال، و هذا الشكل من الزواج محدود الانتشار و لا يوجد إلا في بعض القبائل الإفريقية، و في غالبية الأحيان يكون الأزواج من الأشقاء، فالإخوة الصغار يعاشرون زوجة أخيهم الأكبر من أجل التكاثر الجنسي، و يعود هذا النظام إلى ظروف الفقر الشديد، فإن لم تستطع

الأسرة تزويج كل أبنائها، تزوج الابن الأكبر فقط، و هي بذلك تصبح زوجة له و لإخوته الصغار في نفس الوقت[29،ص54]، و هذا النوع من الزواج محرم في الدين الإسلامي.

و قد تبين من عينة عالمية أخذها ميردوك (Murdock) من 445 مجتمع، أن تعدد الزوجات منتشر في 415 مجتمع أي بنسبة(77%)، و يلقى هذا النظام قبولا واسعا و تأثيرا ثقافيا، بينما النوع الثاني والمتعلق بزواج امرأة من عدة رجال وجد قبولا سوى في أربعة مجتمعات، أي: بنسبة تقل عن الواحد بالمائة[29،ص53] ، و هذه النسب خير دليل على أن هذا النوع من الزواج نادر جدا.

ب- الزواج الوحداني:

يعتبر هذا الشكل من الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات، و معناه زواج رجل واحد من امرأة واحدة، و هذا الشكل منتشر على أوسع النطاق عالميا، بل هناك مجتمعات ترفض كل أشكال الزواج عدا الوحداني منه فقط، إلا أن هذا لا يعني أن الزواج لابد و أن يحدث مرة واحدة طوال العمر فقط، بل يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين[29،ص52]،و على سبيل ذلك نجد المجتمعات الغربية كفرنسا و بعض المجتمعات التقليدية النامية التي تريد تقليد الغرب للدلالة على التقدم والتحضر.

ج- الزواج الجماعي:

هناك من يعتقد أن هذا الشكل من الزواج كان سائدا في المجتمعات البدائية في العصور القديمة، إلا أن هذا الاعتقاد لم يتأكد بصورة علمية دقيقة، و يعني هذا النمط زواج عدد محدد من الذكور من عدد مساو لهم من الإناث، و هذا الشكل نادر الحدوث في الوقت الحالي إلا في حالات فردية تعتبر شاذة إلى حد كبير[29،ص54].

د- الزواج الداخلي و الخارجي:

يقوم هذا الشكل إما على زواج داخلي أو خارجي و يستند في ذلك إلى الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل بغية المحافظة على الثروة أو العصبة، أو الرغبة في إنشاء علاقات مع الغير لتوسيع نطاق القرابة أو طلبا لمراكز القوة التي تترتب على الزواج الخارجي[22،ص40].

فالزواج الداخلي يمنع أفراد الجماعة من الزواج بمن لا ينتمون إلى تلك الجماعة، فهي بذلك تحتم على الفرد الزواج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها، و عليه فيكون الأفراد ملزمين بالزواج من داخل طبقتهم (Classe) أو جماعتهم العرقية (Race) أو الإثنية (Ethnic)، أو الدينية، و لقد شوهد أن هناك بعض الأجناس لا توافق على الزواج من أشخاص ينتمون إلى جنس آخر، و يرجع ذلك إلى الزهو العنصري أو الزهو القومي[22،ص40].

و يرجع وستر مارك (Westermarck) الزواج الداخلي إلى قانون التشابه الفسيولوجي الذي يوجب وجود قدر من التشابه بين المتزوجين حتى تتم عملية الإنجاب، و أن الأجناس المختلفة جنسيا

من حيث المظهر تنفر من الاتصال الجنسي بجنس آخر، و يوجد هذا الشعور الغريزي عند أجناس معينة من الحيوانات الأليفة و شبه الأليفة و التي ترفض الاتصال الجنسي إلا مع نظرائها[38،ص65].

و هناك شكل أخر من هذا الزواج يسمى بالإندوجامية الدينية (Endogamie religieuse) و التي تعني عدم الزواج بزوج يدين بديانة مغايرة، فاليهود مثلا لا يشجعون على الزواج من خارج دينهم، و هذا ما تقتضيه تعاليم التلمود، و عند المسحيين يفضل الكاثوليكي الزواج من كاثوليكية على سبيل المثال، أما في الإسلام فزواج المسلم من مشركة حرام إلى أن تسلم، و استثنى الإسلام الزواج من الكتابية فقط، لكن زواج المسلمة بغير المسلم محرم[22،ص41].

أما في الزواج الخارجي يباح للفرد أن يتزوج من خارج الجماعة التي ينتمي إليها، فيكون الأفراد في هذا النظام ملزمين بالزواج من خارج جماعتهم القرابية سواء كانت أسرة نواة أو عشيرة أو قبيلة.

و أكثر قواعد نظام الزواج الخارجي شيوعا هو الذي يقضي بتحريم نكاح المحارم أو معاشرتهم، كما هو موجود بين سكان أستراليا الأصليين حيث يحكم بالقتل على كل من يخرج على هذه القاعدة، و في كثير من قبائل الهند كان يحرم على الرجل الزواج من عشائر أخرى يعتقد أنها تنتسب إليها أمه أو جدته[22،ص41].

ه- الزواج بالخطف:

و يسمى كذلك بالزواج خطفا(Mariage par capture)، و هو نمط يقوم على خطف رجل لفتاة من قبيلة أخرى بغية التزوج منها، و غالبا ما تتم عملية الخطف هذه برضا أهل الفتاة، لكنها تسمح بتوفير من الرسميات و البروتوكولات الطويلة التي تسبق الزواج، فالزواج خطفا يخلق وضعية على الأرض لا يمكن تخطيها، فيتم التعامل معها على أساس أنها نهائية فتغدو المراسيم بعدها مجرد تفاصيل يتم الاتفاق عليها لاحقا.

و في المجتمعات مازال هذا النمط من الزواج موجودا، و هو من مخلفات المجتمع البدوي، فحتى و لو لم تعد عملية الخطف خطفا بالمعنى الحقيقي للكلمة، لا يزال هذا النمط معتمدا[46،ص244].

و- الزواج من الأموات:

لاحظ الأنتربولوجيون هذا النوع من الزواج في أكثر من مجتمع، ففي مجتمعات النوير في السودان يخاف الناس على الذين ماتوا و هم عزاب، فخشية أن تصيب اللعنة الموتى العازبين يقام زواج رمزي في إطار نظام القرابة المعتمد بالنسبة للأحياء، بغية احترام مكانة المتوفى والمحافظة على وضعيته الاجتماعية، فيقوم الأخ الأصغر بالزواج من امرأة يطلق من بعده عليها اسم "زوجة المتوفى" و الأطفال الذين تنجبهم هذه المرأة سيعرفون اجتماعيا بأولاد المتوفى[46،ص225].

2-5-3 أنساق النسب في الأسرة:

من المعروف من الناحية البيولوجيةأن إنجاب طفل يكون محصلة للتفاعل البيولوجي بين الرجل و المرأة، و يطرح السؤال هنا إلى من ينتسب الطفل؟ هل ينتسب إلى أبيه أم إلى أمه؟ و هو ما يعرف بأنساق النسب، فإذا كان النسب للطفل يرجع إلى الأب، فيقال عنه نسب أبوي أو انحدار أبوي (patrilinéal) و لا تكون له صلات نسب بأسرة أمه، و من ثم يحمل الطفل لقب أسرة والده و تنتقل الملكية من خلال خط الأب.

أما إذا كان نسب الطفل يرجع إلى الأم، فيقال عن هذا النسب نسب أموي أو انحدار أموي (Matrilinéal)، و في هذا النوع يأخذ الولد لقب أسرة والدته و يكون عرفيا أكثر ارتباطا بالجماعة الأسرية أو العشيرة التي تنتمي إليها الأم و يكون التوريث من خلال الأم، فعلى سبيل المثال، هذا النظام سائد في شعب النايار بالسودان، إذ يدين الطفل بحاله لا لوالده، و تنتقل الملكية من الخال إلى ابن الأخت.

أما في نسق الأسرة الثنائي (Bilatéral) أو ما يسمى بالانحدار المشترك و الذي يجمع في نسب الطفل بين الأم و الأب في آن واحد، فإنه غالبا ما يأخذ الطفل لقب أسرة أبيه، و تكون صلاته القرابية بكل من أسرة والده و والدته ، و يشاع هذا النظام في المجتمعات المعاصرة المتقدمة[22،ص42].

إن لأنساق النسب دور مهم في الحياة الاجتماعية، فمن خلاله يكون للفرد اسم عائلته، و من خلاله تعرف أحكام الميراث و التتابع و عضوية الجماعة و الزواج.

لقد كان عرب الجاهلية يتفاخرون بأسماء القبائل و كذلك الجهة التي ينتمون إليها، و كان السائد في بلاد الروم أن اسم الشخص لا يذكر إلا إذا كان مقرونا باسم أسرته القديمة، و كانت النظم القانونية تقيم وزنا لهذا الاسم، و لا يزال الناس في المجتمعات الحديثة حريصين على احترام أسماء عائلاتهم و يفتخرون بالأنساب و الألقاب الجمعية التي ينحدرون إليها منذ القدم، ما عدا بعض الألقاب التي فيها نوع من السخرية أو الاشمئزاز كأسماء الحمار و الخنزير.

2-6 وظائف الأسرة:

قبل الحديث عن وظائف الأسرة يجدر بنا أن نتحدث عن وظائف الزواج، لأنه الأخير هو الأساس في تكوين الأسرة، فللزواج وظائف عديدة يستفيد منها الفرد و المجتمع و تختلف وظائف

الزواج باختلاف بنائه، فعندما يكون الزواج من داخل النسق القرابي أو الأسر الممتدة، يصبح الإنجاب و المحافظة على اسم الأسرة وملكيتها من وظائفه الأساسية.

ومن الوظائف الأساسية للزواج النسل و النسب وحفظ النفس من الوقوع في العلاقات الجنسية غير المشروعة، كما للزواج وظائف عديدة أخرى منها: الاستقرار النفسي والاستقلال عن الغير وتأسيس أسرة خاصة و الاعتماد على النفس و تحقيق الأمن الاقتصادي و تحقيق السعادة و الحب و تبادل العواطف الإنسانية و استبعاد مشاعر الوحدة[53،ص26].

و للأسرة وظائف عديدة تختلف من مجتمع لآخر، و من زمن لآخر داخل المجتمع الواحد، و لذلك هناك اختلاف في وظائفها بين الحاضر و الماضي، و لقد تطورت هذه الوظائف في جملتها من الواسع إلى الأوسع ، ثم إلى الضيق فالأضيق، فوظائف الأسرة قديما كانت واسعة و شاملة لمعظم شؤون الحياة الاجتماعية[22،ص45]، و بدأت تتناقص شيئا فشيئا.

لقد كانت الأسرة إلى عهد قريب تقوم بمعظم الوظائف التي يحتاج إليها الإنسان في حياته اليومية، و بمرور الزمن و تقدم المجتمعات و توفر الإمكانيات، ظهرت مؤسسات متخصصة في كثير من الوظائف التي كانت ملقاة على كاهل الأسرة، فتقلص دورها في معظم تلك الوظائف، و أصبحت الأسرة الحديثة لا تقوم إلا بوظائف محدودة ، و يختلف مدى إسهام الأسرة في هذه الوظائف من مجتمع لآخر وفقا لمدى انتشار المؤسسات الحديثة المتخصصة في تلك الوظائف[10،ص49].

و مع كل ما ذكر سابقا تبقى وظائف الأسرة في المجتمع الحديث متعددة و متنوعة، فالدراسات الاجتماعية و الأنتروبولوجية تؤكد على أن طبيعة وجودة الأسرة كنظام اجتماعي له مجموعة من الوظائف التي تؤديها للأفراد حتى تشبع رغباتهم و حاجاتهم الأساسية، و هذا ما جعل جورج ميردوك(G.Murdock) - يقول بأن الأسرة نظام اجتماعي متعدد الوظائف كما أن طبيعة وظائف الأسرة تتعدد حسب شكل الأسرة نووية كانت أو ممتدة أو مركبة-، لكن مجموعة الوظائف التي يصفها علماء الاجتماع المعاصرين تركز على وظائف الأسرة النووية باعتبارها الأسرة العالمية أو الأكثر انتشارا في العالم الحديث[36،ص186].

و في هذا الصدد قام وليام أوجبرن (W. Ogburn) خلال العام 1938 بوضع قائمة بسبع وظائف كانت تقوم بها الأسرة و هي: الوظيفة الجنسية، و الوظيفة الاقتصادية، و وظيفة الحماية، و وظيفة فتح المكانة، و الوظيفة التربوية، و الوظيفة الترويحية، و الوظيفة العاطفية، ولاحظ أن ستا على الأقل من تلك الوظائف السبع قد انخفضت مساهمة الأسرة فيها في الفترة الحديثة و بقيت سوى الوظيفة العاطفية مستمرة في قوتها[10،ص186-187].

كما اعتقد ميردوك (G. Murdock) في الأربعينيات من القرن الماضي أن الأسرة جماعة اجتماعية كونية، و أن كونية الأسرة مرتبطة بأربع وظائف أساسية و هي: الوظيفة الجنسية، والوظيفة الإنجابية، و الوظيفة التربوية، والوظيفة الاقتصادية، و بدون الأولى ، و الثانية ينقرض المجتمع، و بدون الثالثة تنتهي الثقافة، و بدون الرابعة تتوقف الحياة، و أهم ما توصل إليه ميردوك في هذا الموضوع هو أنه و على الرغم من أن إمكانية قيام مؤسسات أخرى ببعض من جوانب الوظائف، فلا يوجد أي مجتمع قد نجح في إيجاد مؤسسة أخرى بديلة تحل محل الأسرة في القيام بكل هذه الوظائف معا، و في رأي ميردوك فإن هذه الوظائف برمتها تعزز بعضها، فأداء الوظيفة الجنسية يقود لإنجاز وظيفة الإنجاب، و من ثم تتم وظيفة التنشئة في أحضان المنجبين، و الأطفال يصبحون فيما بعد مصدر ثروة و قوة اقتصادية للأسرة[10،ص50].

أما إليزابيث ويلكنز (E .Wilkins) تتصور بأن للأسرة أربعة و ظائف و هي: وظيفة الحماية، وظيفة الإنجاب، الوظيفة الدينية، الوظيفة القانونية، بينما كنجزلي دايفيز (K. Davis) يحدد أربع وظائف للأسرة أطلق عليها اسم الوظائف الاجتماعية و هي: الوظيفة التناسلية، وظيفة الرعاية و المحافظة على الأطفال، وظيفة الإنجاب أو الوضع، وظيفة التنشئة الاجتماعية[36،ص186].

نلاحظ من خلال ما سبق أن هناك اختلاف بين علماء الاجتماع في تصنيف وظائف الأسرة، و مع ذلك فتكاد هذه الوظائف أن تكون واحدة في كل المجتمعات، و قد احتفظت الأسرة بعدد من الوظائف الجوهرية، لعل أهمها الوظيفة الجنسية، و وظيفة الإنجاب، و الوظيفة الاقتصادية، و الوظيفة التربوية، و الوظيفة العاطفية، و جميعها وظائف اجتماعية تساهم في بقاء الكيان الاجتماعي، و سنتطرق إلى أهم هذه الوظائف.

أ- وظيفة تنظيم السلوك الجنسي:

تعتبر الأسرة النظام الاجتماعي الرئيس و البيئة المشروعة اجتماعيا و عقائديا ليشبع الفرد غرائزه الجنسية و بصورة يقرها المجتمع و يعترف بثمرات هذا الاتصال، و الذي يكون عن طريق الزواج، والذي يعتبر اتفاقا تعاقديا بين الرجل و المرأة ويعطي للعلاقات الجنسية و الاجتماعية التي تكون الأسرة طابعا شرعيا و رسميا و ثابتا، فالمجتمع لا يسمح بالعلاقات الجنسية من غير زواج، و إن كان ذلك مسموحا في بعض المجتمعات الأخرى، وهذا أمر خارج عن الطبيعة البشرية، و يترتب عن ذلك تداخل في الأنساب و الألقاب، و تكون الذرية غير شرعية، مما يولد عدم الاستقرار في كيان المجتمع.

ب- وظيفة التناسل و التكاثر:

تعتبر وظيفة التناسل أو الإنجاب الوظيفة الأساسية التي تستأثر بها الأسرة في غالبية المجتمعات للمحافظة على النوع الإنساني[28،ص60] ، و هكذا تتيح الأسرة الفرصة للتناسل و التكاثر وإمداد

المجتمع بأفراد جدد، حتى يضمن هذا المجتمع نموه و استمراره، و يقول الله سبحانه وتعالى و هو أصدق القائلين <<و جعل لكم من أزواجكم بنين و حفدة>>(سورة النمل-الآية72) مما يدل على أنه من خلال الزواج يكون التناسل و التكاثر، و بذلك تستمر الحياة، كما يدل على ذلك بأن الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الأسرة يعدون أطفالا غير شرعيين، أما الأطفال الذين تنجبهم الأسرة فهم أطفال شرعيون و يعترف بهم المجتمع.

و على ما يبدو بأنه لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من الاحتفالات و الطقوس التي تجريها الأسر احتفالا بالمولود الجديد، كما تفرض المجتمعات عقابا على الوالدين الذين يقتلون أولادهم[22،ص47] ، و الإسلام يحرم قتل الأولاد مهما كلف الأمر ولو كان الفقر الشديد سببا في ذلك، ويقول عزوجل:"و لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم و إياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا " (الإسراء-الآية 31-).

ج- وظيفة التنشئة الاجتماعية:

تقوم الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية، و ذلك لكونها أول وسط يحيط بالطفل و يقوم بتربيته و التأثير في توجيهه، و يلاحظ أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بعد مولده أكثر من ساعات قليلة من غير مساعدة الآخرين، خلافا على أغلب الحيوانات التي تولد شبه جاهزة أو مستعدة للحياة معتمدة على نفسها بلا مساعدة كبيرة من ذويها[35،ص72].

إن البقاء البيولوجي للإنسان يخضع في جوهره للظروف الاجتماعية التي تضعه و تكيفه، لذلك تعود أهمية الأسرة من حيث كونها الخلفية الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية التي تعني في معناها البسيط اكتساب الفرد شخصيته في المجتمع لمساعدته على تنمية سلوكه الاجتماعي الذي يضمن له القدرة على استجابات الآخرين و إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية، و بذلك يتحقق قدر مناسب لدى الفرد من التجاوب الاجتماعي و النفسي.

و تتخلص أهمية الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية فيما يلي[29،ص240-241]:

1- الأسرة هي البيئة الوحيدة للحضانة و التربية المقصودة المباشرتين، و لا تستطيع أي مؤسسة أن تحل محلها في هذا الصدد.

2- يقع على الأسرة القسط الأكبر من واجب التربية البدنية و الوجدانية و التثقيفية و الخلقية والدينية في جميع مراحل الطفولة و المراحل الموالية لها، و لا شك أن أداء الأسرة لهذه الوظائف مرتبط بمدى تكوين الوالدين و طبيعة الوسط الاجتماعي، و لعل تكوين الأم له الثقل القوي في مدى تأدية الأسرة لوظائفها.

3- تغرس الأسرة في الفرد الاتجاهات اللازمة للحياة المنظمة السوية في المجتمع فينشأ الفرد محبا للنظام، محترما للتنظيم القائم، حريصا على قواعده و أحكامه.

4- الأسرة هي أول وسط يلقن الطفل اللغة، و هي التي تعلم الطفل آداب السلوك و المعاملات و التقاليد و العرف و نقل التراث الاجتماعي و الثقافي.

و ترجع أهمية الأسرة كمؤسسة أولية في عملية التنشئة الاجتماعية إلى أن الطفل في الأسرة لا يكون خاضعا لسلطان جماعة أخرى مع كونه سهل التأثير و الإيحاء عليه، و علاوة على ذلك فإن تلك العملية لا تتم إلا عن طريق التفاعلات و الخبرات التي يحصل عليها الفرد من الجماعة التي ينتمي إليها[28،ص64].

د- الوظيفة الدينية:

الأسرة هي المكان الذي تغرس فيه القيم الدينية، و يبقى التدين مستمرا في حياة الأسرة، ولعلنا نجد كثيرا من الأسر مهما اختلفت دياناتها بقيت محافظة على هذه الوظيفة كصلاة الشكر عند تناول الطعام و ممارسة الطقوس الدينية عند المسيحيين، و الصلاة الجماعية،والصوم الجماعي و تلاوة القرآن عند المسلمين.

ه- وظيفة الحماية:

الأسرة مسؤولة عن حماية أفرادها، فالأب يمنح لأسرته الحماية الجسمانية و الاقتصادية والنفسية، و كذلك يفعل الأبناء لآبائهم عندما يتقدم بهم السن[29،ص58].

و- وظيفة منح المكانة الاجتماعية:

تقوم الأسرة بإعطاء أفرادها المراكز الاجتماعية من اسم و جنسية و وضع طبقي و محل إقامة و ما تقتضيه تلك المراكز من التزامات و حقوق[50،ص449].

ز- وظيفة ممارسة الضبط الاجتماعي:

تقوم الأسرة بالمراقبة الاجتماعية أو الضبط الاجتماعي، و هي النقطة التي يفرق بها الإنسان عن الحيوان[35،ص70].

ح- وظيفة التقارب:

تعمل الأسرة على التقارب بينها و بين الأسر الأخرى، و ذلك عن طريق المصاهرة التي تترتب عنها التزامات و حقوق متبادلة في المجالات الأسرية و الاقتصادية و السياسية وغيرها ومن المجالات الأخرى.

ن- الوظيفة العاطفية:

و تعني هذه الوظيفة ذلك التفاعل العميق بين الزوجين و بين الآباء و الأبناء في منزل مستقل، مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة.

و قد أثبتت الدراسات النفسية المختلفة أن التجاوب العاطفي بين الوالدين و الطفل له أثر كبير في شخصية الطفل و صحته النفسية، و أن الحرمان من العطف و الحب يعتبر من أشد العوامل خطرا

على الأطفال، حيث يؤدي إلى القلق النفسي و فقدان الثقة و الشعور بالتعاسة كما أن الطفل في حاجة للانتماء و المساعدة، إذ تزداد ثقته بنفسه عندما ينتمي إلى جماعة أبوية تتقبله و تقدره و تحقق له مكانته الاجتماعية[28،ص69].

و في هذا الصدد تقول مرجريت ميد (M . Meed): " لقد تبين بصورة واضحة أن الأطفال الذين يوضعون في مؤسسات خاصة عند الولادة تصيبهم مشاكل و أمراضا كثيرة على الرغم من رعايتهم رعاية جسمية جيدة، إذ أن هناك آثار سيئة على الأطفال الذين يفصلون عن أمهاتهم بعد الولادة و من أمثلة ذلك التأخر العقلي، و الإخفاق في تعلم الكلام، والبلادة، و فقدان الإحساس، و أحيانا الموت"[22،ص50].

و يلاحظ أن الإشباع العاطفي لا يقتصر على الأطفال فقط، إذ نجده أيضا عند الكبار فهم يجدون فرحة كبير في مداعبة أطفالهم و في اللعب معهم، كما تثير الأسرة في الأطفال العواطف و الانفعالات الخاصة بالأبوة و الأمومة و الأخوة و الغيرة و ما إلى ذلك.

ق-الوظيفة الاقتصادية:

الأسرة مسؤولة عن توفير الحاجات المادية لأفرادها و إشباع رغباتهم، فهي تطعمهم وتأويهم و تكسوهم و تعلمهم، و لا عجب أن نرى الأب يبقى مسؤولا عن حماية أبنائه وخاصة منهم الإناث و مساعدتهم ماديا حتى في كثير من الأحيان بعد الزواج.

و كانت الأسرة في السابق تمثل وحدة اقتصادية إنتاجية تحقق الاكتفاء الذاتي، فالأفراد يعملون تحت سقف واحد في العمل الزراعي أو الحرفي و يستهلكون معظم ما ينتجونه، ويقومون بمبادلة ما يحتاجونه من الغير، و في عصرنا الحالي أصبحت الأسرة تمثل وحدة **اقتصادية استهلاكية** و خاصة في المجتمعات الصناعية، حيث أصبح لها دور واضح في استهلاك المنتجات الكثيرة التي تنتجها المصانع، و هكذا أصبحت الوحدة الاستهلاكية الأساسية في المجتمع[61،ص14]، و دخلت المرأة ميدان العمل و أصبح لها دخل مستقل، و تشارك الرجل في الكسب، و لم يعد الرجل هو المصدر الوحيد للرزق و الكسب.

من خلال ما ذكرناه سالفا، نلاحظ أن الأسرة من خلال وظائفها العديدة و المتنوعة، هي الوحدة الأساسية أو النواة الأولى في المجتمع، و هي أساس كيانه، كما نلاحظ أن هذه الوظائف ليست متباينة فيما بينها بالنظرة الضيقة، بل هي مكملة لبعضها البعض.

7-2 مشاكل الأسرة:

تعتبر الأسرة ظاهرة اجتماعية أبدية، و لا يوجد مجتمع يخلو من المشاكل الأسرية، كما لا توجد فترة من فترات الحياة الزوجية تخلو من المشاكل و الأزمات الأسرية، فمشاكل الأسرة هي أولا و قبل كل شيء مشكلة اجتماعية و التي تعني "انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح"، و المجتمعات تختلف اختلافا بينيا في طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة و في نظرتها إليها و في طريقة حلها، فهذه المشاكل و الأزمات الأسرية إذا تركت دون مواجهتها فإنها تؤدي إلى التفكك و الانهيار.

إن الأسرة الحديثة تتعرض لعدد من المشاكل نتيجة للتغيرات الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية التي عرفها المجتمع البشري في القرن السابق، و من أهم المشكلات التي تتعرض لها الأسرة نحاول إيجازها فيمايلي:

أ- الطلاق:

يحدث الطلاق نتيجة لتعاظم الخلاف بين الزوجين إلى درجة لا يمكن حله، فيكون السبيل الوحيد لحل الأزمة و الخلاف هو الطلاق، و يلاحظ أن زيادة نسبة الطلاق في المجتمعات الحديثة ترجع أهم أسبابها إلى عدم التوافق الجنسي و اختلاف المستوى الثقافي و الاجتماعي والاقتصادي بين الزوجين، و منها ذلك الحب الرومانسي الذي يسبق الزواج، ثم يصطدم بواقع الحياة، و منها أيضا الخيانة الزوجية و المرض و العقم.

ب- خروج المرأة للعمل:

من مشاكل الأسرة الحديثة خروج المرأة للعمل، فهذه الظاهرة الحديثة و المتمثلة في خروج المرأة للعمل نتجت عنها مشاكل لم تكن موجودة من قبل و أهمها مايلي[53،ص30]:

1- مشكلة تربية الأطفال: فخروج المرأة للعمل جعل الكثير من الأسر لا ترعى أطفالها رعاية كاملة و قلت العناية بهم عما كانت عليه سابقا، و أصبحت الكثير من الأسر التي تكون فيها المرأة عاملة تلجا إلى دور الحضانة بغية العناية بأطفالها بدل الحضانة العائلية.

2- انهيار تقسيم العمل في المنزل:

حيث أصبح الخط التقليدي الذي يميز أعمال الرجل عن أعمال المرأة في المنزل أقل وضوحا كما كان عليه سابقا، فهذا العمل في المنزل أصبح الرجل و في كثير من الأحيان يشارك فيه و خاصة في الدول الغربية، وإذا تمسك الرجل بالمعايير القديمة لتقسيم العمل داخل المنزل أدى ذلك إلى مشاكل أسرية.

ج- انحراف الأحداث:

تعتبر مشكلة انحراف الأحداث من مشكلات المجتمع ككل، لكنها تعتبر من مشكلات الأسرة بصورة خاصة ، و من مشكلات المجتمع بصورة عامة[36،ص189] ،لما تترتب عنها عمليات التفكك في التنظيم الاجتماعي من مشكلات مثل حدوث الطلاق و انهيار الأسرة، وتعرض الأبناء لأزمات نفسية و عاطفية و اقتصادية، فيستحيل على غالبية أبناء الأسر المطلقة أن تتكيف للعيش بصورة سليمة، مما يفرز مشكلات كثيرة من هؤلاء الأبناء في مجال الجريمة والانحراف بصورة عامة.

خاتمـة الفصـل:

ختاما لهذا الفصل الذي تناولنا فيه أهم الاتجاهات القديمة في دراسة الأسرة، و لعل أننا عرضنا أهمها كوجهة نظر حكماء مصر القديمة للأسرة و الفكر الصيني القديم عند كونفيشيوس و نظرة كل من أفلاطون و أرسطو عند اليونانيين القدامى و جايوس بالنسبة للرومان الذي انتقد بدوره تلك النظرة السائدة للأسرة و التي لم تتماشى حسبه و الإمبراطورية الرومانية قدم على إثرها قوانين جديدة للأسرة.

ثم تطرقنا إلى أهم الدراسات العلمية المتعلقة بالأسرة، منها على سبيل المثال دراسة مورجان وويسترمارك و انجلز، و حاولنا بعد ذلك تقديم أهم التعاريف المتعلقة بالأسرة، كتعريف كونت وسبنسر واجبرن و ميردوك، و بعدها تناولنا خصائص الأسرة، و لعلنا أصبنا في تحديد عدد الخصائص التي أشرنا إليها و هي اثنى عشر، و بعد ذلك قمنا بدراسة أشكال الأسرة من حيث الانتساب و الإقامة و السلطة و من حيث النمط، و تناولنا أشكال الزواج القديم و الحديث، ثم تناولنا وظائف الأسرة و حاولنا الإلمام بأهم الوظائف كوظيفة السلوك و التكاثر و الوظيفة الاقتصادية و وظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة الدينية، و في الأخير تطرقنا إلى أهم المشاكل التي تعاني منها الأسرة و لعل أهم المشاكل هو مشكل الطلاق و مشكل جنوح الأحداث.

الفصل الثالث

المقاربة النظرية للتغير

الفصل الثالث:المقاربة النظرية للتغير

مقدمة الفصل:

سنتناول في هذا الفصل المتعلق بالمقاربة النظرية للتغير الاجتماعي و الأسري مفهوم التغير بصفة شاملة، و هذا من خلال ما تطرق إليه أهم المفكرين و العلماء بداية من الفكر القديم إلى الفكر المعاصر; أي بداية من علماء الإغريق و مرورا بالمفكر العربي ابن خلدون إلى مفكري العصر الحديث من أمثال دوركايم و ماكس فيبر ، ثم نحاول التطرق إلى أهم التعاريف المتعلقة بالتغير، و بعدها نقوم بتقديم المفاهيم المصاحبة للتغير، و هذا للتمييز بين هذه المفاهيم التي تبدوا أحيانا مشابهة لمفهوم التطور و النمو و التنمية .....الخ، و مادام للتغير الاجتماعي كظاهرة اجتماعية عوامل أدت إلى حدوثها سنحاول تناول أهم العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي و التي نرى أنها تنقسم إلى عوامل داخلية كالعوامل الديمغرافية وعامل البيئة والعوامل الثقافية، و إلى عوامل خارجية كالنظام السياسي ودور الفرد، وسنعالج بعد ذلك عمليات التغير الاجتماعي و التي يمكن تصنيفها إلى عدة مجموعات، وهذا وفقا لمستويات التحليل كعملية التحضر و التصنيع و التحديث.

و مما لا شك فيه أن هناك اهتمام من قبل علماء الاجتماع بهذه العمليات المتعلقة بالتغير الاجتماعي حاولت إعطاء تفسيرات عملية لها، ولذا سنحاول تقديم أهم النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي و التي هي في متناولنا، حيث سنركز على النظريات الحتمية و النظريات التطورية و النظريات البنائية الوظيفية و النظرية الماركسية و النظريات السيكولوجية الاجتماعية ، و في الأخير و مادام موضوع بحثنا مركز حول التغير الأسري سنحاول جاهدين عرض أهم النظريات المفسرة للتغير الأسري.

1-3 مفهوم التغير:

لقد تناول الكثير من المفكرين و الفلاسفة و الدارسين في شتى حقول المعرفة موضوع التغير أو التطور أو النمو أو سواء تعلق هذا التغير بالظواهر الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، حتى أصبح في عصرنا هذا موضوع التغير الاجتماعي موضوع الساعة.

ولقد تناوله العديد من الباحثين من أجل الوقوف على الأسباب و الأبعاد لهذا التغير السريع الذي حدث في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في المجتمع الغربي المتحضر،

والذي انتقل بدوره إلى المجتمعات الشرقية و العربية، لكن هذا التغير لم يكن وليد العصر الحالي فقط، بل هو قديم قدم الإنسان في المعمورة، لذا ارتأينا تسليط الضوء على الذين تناولوا موضوع التغير قبل مرحلة التصنيع و التحديث، حتى يتبين أن لمفهوم التغير خلفية تاريخية.

3-1-1 الخلفية التاريخية لمفهوم التغير:

على الرغم من أن دراسة التغير الاجتماعي من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع، إلا أن الفلاسفة و المفكرين من العصور السابقة كما ذكرنا سالفا قد لاحظوا التغير و تأملوه وطوروا بشأنه أفكارا لعلها شكلت الرصيد المعرفي الذي تطور من خلاله مفهوم التغير الاجتماعي الحديث ، فالتغير سمة طبيعية في حياة البشر و مبدأ التغير هو أحد المبادئ الأساسية التي ينهض عليها الوجود الاجتماعي ، و عندما أسس الإنسان التجمعات البشرية التي أطلق عليها مسمى مجتمعات لم تكن مشابهة لمجتمعاتنا المعاصرة الأشد تعقيدا ، بل كانت تجمعات بسيطة أقل تعقيدا ، و هذا يعني أنها خضعت لعملية تغير بعيدة المدى و مازالت تتغير كل يوم .

و لعل الأوائل[7،ص14-15] الذين لفتوا الانتباه إلى قوانين التغير العامة هم الفلاسفة اليونانيون و كان أولهم الفيلسوف هيراقليطس (475-540 ق م) الذي أطلق عبارته الشهيرة **"أن الإنسان لا يستطيع أن يضع قدمه في نهر واحد مرتين لأن النهر يكون قد تغير بين الخطوتين "** و يعني هذا أن التغير قانون أساسي من قوانين الوجود و أن هذا الأخير دائم الحركة لا يسكن على حال ولا ينقطع تغيره لحظة من اللحظات ، فالإنسان إذا نزل نهرا و عاود النزول في نفس النهر فإنه لن يكون ذلك الإنسان نفسه ولن يكون ذلك النهر نفسه فقد أصابهما التغير ولم يصبحا كما كانا في السابق فلقد تغير النهر و الإنسان معا و تغير كل شيء من حولهما فأصبح كل شيء جديدا.

إن الفلاسفة اليونانيين اللذين جاؤوا بعد هيراقليطس أكدوا على مبدأ التغيير، فأفلاطون أكد أن المجتمع الذي عاش فيه ظهر نتيجة تطورات سابقة فالمجتمع الأول الذي أسسه الإنسان كان مجتمع بسيطا لا يتجاوز الأسرة الواحدة و هكذا شيئا فشيئا حتى نمت مجتمعات كثيرة و عرفت تغيرا في نظام تقسيم العمل وفقا لتغير الحاجات فظهرت الحرف و الصناعات ، و كلما ظهرت حاجات جديدة و كلما تنوعت مطالب الناس كلما ظهرت الحاجة إلى إحداث تغيرات سريعة[65،ص23]، و لقد ظلت المجتمعات هكذا حتى أصابها الفساد نتيجة ما حدث بها من تغيرات، الأمر الذي جعل أفلاطون يدعو إلى عالم مثالي (عالم اليوتوبيا) و يحاول تجاوز هذه المجتمعات ليؤسس مدينة فاضلة لا يدركها التغير[53،ص15].

كما سار أرسطو على منوال أفلاطون و لكن بفلسفة واقعية أقرب إلى تحليل ما هو كائن دون التحقيق فيما ينبغي أن يكون، لقد قام أرسطو بتوضيح العمليات التي أصابت المجتمعات الصغيرة وحولتها إلى مجتمعات أكثر تعقيدا مثل التعاون و التضامن و تقسيم العمل ، كما قام بتوضيح السلسلة المتصلة عبر التطور الذي تأسست عليه الدولة ، فهذه الأخيرة حسب أرسطو في أصل نشأتها تشكلت من صورة المجتمع الصغير الذي التف حول الأسرة و من هذه الأخيرة ظهرت القبيلة ثم تكونت القرى فالمدن فالمجتمع السياسي الكبير (الدولة) و كانت الحاجة إلى التعاون و التضامن هي الأساس في تعقيد المجتمعات و تغيرها عبر الزمن فأرسطو لفت النظر إلى عنصر هام أصبح جوهريا في دراسات التغير . فهذا الأخير عندما يحدث ، يحدث وفق قانون ثابت و هو قانون الانتقال من البسيط إلى المركب و من المتجانس إلى غير المتجانس، وهكذا تتغير المجتمعات ببطء شديد عبر مراحل طويلة المدى أي أن التغير في بناء المجتمعات يكون تدريجيا تلقائيا ، إلا أنه يمكن أن يظهر تغير مفاجئ ينتج عن التوارث أو الانقلاب و يظهر ذلك عندما تتأسس الدولة على نظام غير عادل[53،ص15].

وفي فكرنا العربي أفصحت نظرية ابن خلدون عن قوانين التغير في العمران البشري ويعتبر ابن خلدون سباقا في الكشف عن قوانين التغير الاجتماعي فالمجتمع عنده أشبه بالكائن الحي يولد طفلا ثم يبلغ مرحلتي شبابه و كهولته و أخيرا يصيبه الهرم و بعدها يفنى و يزول، فالعمران حسب ابن خلدون له عمر محسوس كأعمار البشر و يفنى و يدركه الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات[53،ص15]، وفي دراسته للعمران البشري حاول ابن خلدون الجمع بين الوقائع التاريخية في تطور الحياة الاجتماعية و حالة الظواهر و هي قائمة يشاهدها و يلاحظها ليبني تصورا نظريا حول تطور العمران البشري و أشكال الحياة الاجتماعية و الكشف عن قوانين تطوره في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية و العسكرية ، و يفرق ابن خلدون بين نوعين من العمران[72،ص137-138]:

أ- **العمران البدوي**:

و الذي يمثل بداية كل حياة للمجتمع و عادة ما يتركز هذا النوع من التجمع البشري خارج مناطق المدن و الحضر و يتميز بخصائص مميزة كالقوة و الشجاعة و الميل إلى الحرب.

ب- **العمران الحضري**:

و هو الذي ينشأ في المدينة على أنقاض حياة البداوة فهو تطور طبيعي لحياة البداوة ، وهذا هو عين التغير الاجتماعي و كلا العمرانيين يشكلان الحياة الاجتماعية و يتكاملان فيما بينهما و يعطيان الديناميكية للحياة الاجتماعية داخل المجتمع البشري فيقول ابن خلدون في هذا الصدد " بالأمصار و المدن و القرى و المدائن للاعتصام بها و التحصن بجدرانها .....إن غاية العمران الحضارة

و الترف أو أنه إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد و أخذ في الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانـات ..... "[72] و لقد أدرك ابن خلدون طبيعة التغير في المجتمعات البشرية مما جعله ينشغل بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة ، و من الرئاسة إلى الملك ومن الصنائع البسيطة الضرورية إلى الصنائع الكمالية.

لقد بلغ الاهتمام بالتغير و خاصة التغير الاجتماعي مبلغه في عصر التنوير الأوروبي ، فقد اهتم فلاسفة هذا العصر بالمتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية منذ نشأتها و حتى قيام الدولة المدنية الحديثة ، فقدموا تصورات اعتمدت على نظريات افتراضية لكنها عكست اهتماما كبيرا بالتغير الاجتماعي ، حيث أدركوا أن هذا الأخير له دور كبير في تقدم المجتمعات و أن هذا التغير هو تغير تقدمي ينقل المجتمعات إلى حالة أفضل وإلى نظم سياسي يحقق فيه الأفراد أهدافهم . وفي هذا الصدد أكد توماس هوبز(T.Hobes) (1585 – 1679) على انتقال المجتمعات من حالة الفوضى التي يقتل فيها الأفراد بعضهم البعض أو من حالة الحرب الاجتماعية التي يسود فيها النظام و يتحكم فيها العقل من خلال قوة الدولة التي تلزم الأفراد بالانصياع إلى قانونها العام ، كما أكد جون لوك (J.Look) (1632-1704) على تطور النظام القانوني في المجتمعات البشرية، فهذا النظام ظهر لكي يكمل الحالة الطبيعية للبشر اللذين يعتدون على حرية بعضهم إذا تركوا دون قانون، و تمثل الحكومة هذا النظام القانوني الذي يتطور من خلال وعي الأفراد في المجتمع لضرورة قيامه حماية لمصالحهم .أما روسو(Roussou) (1712-1778) فقد ركز على نمو الروح الجمعية الأخلاقية، فالمجتمعات تطورت من حالة بسيطة يشبع فيها الفرد كل حاجاته على مجتمعات سيطرت فيها بعض الفئات على فئات أخرى و ظهرت فيها أشكال من عدم المساواة،الأمر الذي يتطلب نظاما أخلاقيا جمعيا تمثله الدولة التي تحمي حقوق الأفراد[8،ص49-55].

إن هذا الاهتمام المستمر بدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي فتح آفاقا أمام علماء الاجتماع الأوائل لرصد حركة التغير و تحليلها بشكل علمي ، لكن هؤلاء الرواد الأوائل لم يستخدموا مفهوم التغير الاجتماعي بشكل مباشر بل تطرقوا إليه و أشاروا على أنه تطور من أشكال التطورات التي عرفتها البشرية فكان الرواد الأوائل لعلم الاجتماع اللذين تأثروا بالنظرية الداروينية للتطور و الفلسفة التاريخية كونوا جداول عامة لوصف تطور المجتمعات[92،ص4]، فالمثال النموذجي للمقاربة النظرية للتغير أو للتطور نجدها كتبت في دروس الفلسفة الوضعية لأوجست كونت (Auguste Conte) (1798-1857) و الذي يعتبر بدوره كمؤسس لعلم الاجتماع ، حيث يفصح عن تحليل واسع النطاق للتغيرات الاجتماعية الكبرى التي اعتقد أنها أصابت المجتمعات البشرية من خلال قانون المراحل الثلاث و الذي بمقتضاه تتحول المجتمعات من المرحلة الدينية إلى المرحلة الميتافيزيقية و أخيرا إلى المرحلة الوضعية.

بالنسبة لدوركايم(Durkheim) (1858-1917) الذي كتب عن التغير يعتبر العامل المحدد للتغير الاجتماعي يتمثل في تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وفق مبدأ التباين و التكامل الناتجين عن هذا التقسيم،بينما يرى كارل ماركس(Karl Marx) (1818-1883) أن التغير هو نتيجة الصراع الطبقي بين طبقتين إحداهما مالكة لوسائل الإنتاج و هي المسيطرة والأخرى فاقدة لهذه الوسائل و هي الطبقة الكادحة أو طبقة العمال و هكذا تصبح هذه الأخيرة هي المهيمنة و هكذا فيرى بان التغير هو حتمية تاريخية.

و تعتبر دراسة ماكس فيبر (Max Weber) المتعلقة بالأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية دراسة غير واسعة في مجال التغير فما هي إلا دراسة في الدور الذي لعبته المعتقدات في تغير المجتمع .

كما أن هناك علماء آخرون تناولوا موضوع التغير في دراستهم كسبنسر(Spencer) وباريتو" (Pareto)لكنهم لم يستخدموا مفهوم التغير الاجتماعي قدر استخدامهم لمفاهيم أخرى كالتطور و التقدم.

رغم هذا الاهتمام بالتغير الاجتماعي إلا أن المفهوم لم يظهر بشكل منظم إلا خلال العام 1922 عندما كتب وليام أجبرن (William Ogburn) عن التغير الاجتماعي[52،ص370].

3-1-2 تعريف التغير الاجتماعي:

هناك تعاريف عدة للتغير الاجتماعي رغم وجود مشكلات في تعريف مفهوم التغير الاجتماعي و هذه المشكلات نتجت عن تنوع التعاريف من ناحية و من الطابع المعقد لعملية التغير الاجتماعي من ناحية أخرى ، فالحديث عن التغير الاجتماعي يعني الحديث عن المجتمع برمته في تفاعلاته المعقدة وفي اتساعه في الزمان و المكان ، كما يعني الحديث عن عناصر الثبات و الاستقرار في المجتمع وهو النقيض ، فليس هناك تغير بغير ثبات كما أن التغير عندما يحدث لا يحدث بشكل لامتناهي و إنما يكون له حدود يحدث فيها كما أن الكلام عن التغير الاجتماعي يعني صعوبة القياس صعوبة تثبيت العناصر الأساسية فيه، فالتغيرات الاجتماعية أمور لا يمكن ضبطها و قياسها إلا بصعوبة كما لا يمكن التنبؤ بحدوثها[7،ص18].

يعرف التغير الاجتماعي بأنه كل تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، و مادامت النظم في المجتمع مترابطة

و متداخلة و متكاملة بنائيا و وظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لابد و أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تعيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة[23،ص19].

و يعتبر التغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع سمة من السمات التي لازمت البشرية منذ مهدها إلى عصرنا الحالي لدرجة أصبح التغير لازما لبقاء الجنس البشري و تفاعل أنماط الحياة على اختلافها لتحقق أنماطا و قيما اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الناس بأن حياتهم متحركة و متجددة و أنها في حركتها تتطلب الحركة الدائبة و المسايرة الكاملة دون تخلف أو تشبث بالقديم[74،ص21].

و يدل التغير على أنماط من العلاقات الاجتماعية في تنظيم اجتماعي معين و التي تفرض التغير في فترة زمنية معينة دون التعرض للوضع الاجتماعي العام، و ظاهرة التغير الاجتماعي قد تحصل في فترة زمنية قصيرة و بشكل سريع أو قد تستغرق كل التاريخ الحضري للإنسان فعامل الزمن مهم جدا في ظاهرة التغير.

لقد تعرض الكثير من علماء الاجتماع إلى ماهية التغير الاجتماعي، و لقد أضاف أحمد زايد (2000) تعريفات للتغير الاجتماعي في خمس مجموعات أساسية[7،ص18-21]:

أ) مجموعة التعريفات التي تركز على التغيرات الهيكلية في البناء الاجتماعي، فالتغير الاجتماعي في هذه المجموعة يشير إلى التحولات في بناء المجتمع أي في الهياكل الأساسية فيه مثل حجم المجتمع و تركيبة أجزائه المختلفة و التوازن بين هذه الأجزاء، و من هذه التعريفات تعريف جنزبرج (Ginsberg) الذي حدد التغير في البناء الاجتماعي كالتغير في حجم المجتمع و تركيبه و نمط التوازن بين أجزائه أو نمط تنظيماته و من أمثلة هذا النوع من التغير تقلص حجم الأسرة و تحلل الاقتصاد المعيشي على أثر ظهور المدن و التحول من الطوائف المهنية إلى الطبقات[7]، وقد يشير التغير أيضا إلى التحولات في أنماط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي التي تشكل العلاقات الاجتماعية المنظمة التي تعتبر جوهر البناء الاجتماعي و يتضمن ذلك كل أشكال التحول التي تحدث في القيم و المعايير قواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل بين الأفراد ، و من التعريفات في هذا النوع نجد تعريف ولبرت مور (W.MOORE) الذي عرف التغير بأنه التبدل الجوهري في البنى الاجتماعية أي في أنماط الفعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل كما تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم و المعايير و المنتجات الثقافية و الرموز[7،ص19].

ب) مجموعة التعريفات التي تركز على الوظائف ، فالتغير الاجتماعي هو تغير في المكونات النسقية أو النظامية في المجتمع ، و من ثم فهو تغير في الطريقة التي تعمل بها النظم و الأنساق أو في نوعية الأداء الوظيفي لهذه الأنساق ، كما تفترض هذه المجموعة من

التعريفات أن لكل نسق اجتماعي وظائف محددة عليه أن يواجهها وعندما يحدث التغير الاجتماعي فإنه لا يحدث في الأنساق الأساسية و الأنساق الفرعية فحسب و لكنه يحدث في وظائف هذه الأنساق ، فقد يؤدي التغير إلى أن يصبح النسق أكثر كفاءة في أداء وظائفه وقد يؤدي إلى أن يصبح النسق أقل كفاءة في أداء وظائفه و هذا يعتمد على الطريقة التي يحدث بها التغيير و العوامل الفاعلة فيه و طبيعة المعوقات الوظيفية التي تفرزها عملية التغير، و من أمثلة التعريفات في هذا النوع نجد تعريف فرنسيس ألين (F.ALLEN) الذي يذهب إلى أن التغير يشتمل على التعديلات في الأنساق الاجتماعية و الأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي وكذلك أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق عبر فترة من الزمن[7].

ج) المجموعة التي تركز على المستويات المختلفة للتغير الاجتماعي، فهذا الأخير عندما يحدث فانه يؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه و على وظائف الأنساق و أخيرا يؤثر على الأفراد ، فالتغير هنا عملية شاملة متعددة المستويات و يمكن النظر إليها عبر هذه المستويات ، بل أن هذه المستويات للتغير يمكن أن تمتد لتشمل التغيرات الكونية التي تظهر على المستوى العالمي و من أشهر التعريفات في هذه المجموعة نجد تعريف روبرت لاور(R.H.LAWER) الذي ينظر إلى التغير الاجتماعي بأنه تلك التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءا من الفرد و انتهاء بالكون كله[7].

د) المجموعة الرابعة تركز على العناصر البنائية و الوظيفية مع إدخال عنصر الزمن في عملية التغير الاجتماعي ، فهذا الأخير حسب تعريف هذه المجموعة عملية ممتدة عبر الزمن ولا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن يحدث فيه ، ومن بين هذه التعريفات التي تهتم بعنصر الزمن نجد تعريف نسبت (R.Nisbet) للتغير الاجتماعي حيث يعرفه بأنه مجموعة متتابعة أو متوالية من التبدلات و الاختلافات التي تحدث عبر الزمن داخل كيان مستمر في الوجود[7].

ه) و أخيرا هناك المجموعة الخامسة من التعريفات التي تهتم بتعدد مظاهر التغير أو مجالاته المختلفة كالتغير الاقتصادي و التغير السياسي و التغير الثقافي و التغير البيئي، و من هذه التعريفات ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التي تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية، و غالبا ما تميل هذه التعريفات إلى التفرقة بين نوعين من التغير وهما التغير الاجتماعي و التغير الثقافي ، فالأول يشير إلى التغيرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية ، بينما يشير الثاني إلى التغيرات في القيم و المعتقدات[7،ص20].

عندما نتمعن في هذه التعريفات نجد فيها عناصر مشتركة رغم اختلافها، فجميع التعريفات تشير إلى التغير الاجتماعي بأنه تحول أو تبدل في البنى أو النظم أو العلاقات أو الوظائف.

و في ضوء التعريفات السابقة للتغير الاجتماعي يمكن تعريف التغير الاجتماعي بأنه ًأي تحول يحدث في البنى و الوظائف الاجتماعية و في النظم و الأنساق الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، كما يكون سببا أو نتيجة لتغيرات أخرى في مجالات أخرى ذات علاقة به.

من المعلوم أن ظواهر المجتمع مترابطة فيما بينها و أن أي تغير يحدث في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية تقابله تغيرات أخرى في كافة الجوانب و بدرجات متباينة و حينما يبدأ التغير فمن الصعب إيقافه لما بين النظم الاجتماعية و التنظيم الاجتماعي من ترابط وتساند وظيفي.

و يعد التغير الاجتماعي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات و له صفات و ميزات معينة مثل ما حددها جي روشي "Guy Roche"[77،ص69]:

1. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين و تأثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.
2. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي و يؤثر في هيكله في الكل أو الجزء، والمقصود هنا أن التغير الاجتماعي يحدث أثرا عميقا في المجتمع و يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة أو على النظام الاقتصادي أو النظام السياسي.
3. يكون التغير الاجتماعي محددا بالزمن بحيث يبدأ بفترة زمنية و ينتهي بفترة زمنية، وهذا من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة و الوقوف على مدى التغير وعلى هذا الأساس فلا يمكن قياس التغير إلا بالانطلاق من نقطة مرجعية في الماضي.
4. يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة و الاستمرارية و بذلك يمكن إدراك التغير والوقوف على أبعاده ، أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه ، و لهذا فالتغير الاجتماعي يتضح من خلال ديمومته.

3-1-3 المفاهيم المصاحبة للتغير:

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية و لكنه قديم من حيث الاهتمام به و قد كان يحمل معان عديدة و يقترب في معناه من بعض المفاهيم الأخرى مثل التقدم و التطور و النمو و التنمية.....، هذه المصطلحات و المفاهيم المصاحبة للتغير أصبح بالإمكان الآن التمييز بينها و بين التغير و خاصة بعدما أخذت الدراسات الاجتماعية في التغير مسارا عمليا بعدما كتب وليام أجبرت كما ذكرنا سالفا كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي خلال العام 1922.

وسنحاول فيما يلي أن نعرض أهم هذه المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التغير الاجتماعي والتي ستستعمل في هذه الدراسة المتواضعة.

أولا: مفهوم التقدم (Progrès):

يشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية و اللامادية ، و يسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية بحيث يرتبط هذا الهدف دائما بنوع من الغائية أي أنه بعبارة أخرى يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها "المثل الأعلى" أو "المجتمع المثالي" أفضل من كل الصور السابقة له فالتقدم يعني كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها .

و بناء على ذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بحكم قيمي فالتغير لابد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه و الذي يحقق مزيدا من الإشباع و مزيدا من الرضا[23].

ثانيا: مفهوم التطور (Evolution):

يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا ويستخدم هذا المصطلح لوصف التحولات في الحجم و البناء كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة و البدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا ، و لقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية و بالأخص علم الأحياء من خلال نظرية تطور الكائنات الحية لداروين ، حيث شبه المجتمع بالكائن الحي في تطوره ونموه ، فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية ، كما تخضع الحياة الاجتماعية في تطورها لمبدأ الصراع و مبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات [56،ص339].

و يعني مفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة و متلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة. و قد استعمل مفهوم التطور بشكل واسع في العلوم الاجتماعية على غرار مفهوم التطور الاقتصادي والتطور السياسي و التطور الاجتماعي ، و هذا بعدما وضع داروين نظريته المعروفة بنظرية التطور البيولوجي للكائنات الحية .

و لقد استعمل هربت سبنسر (H.Spencer) (1820-1903) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي، و قد بين كتابه أصول علم الاجتماع المماثلة بين تطور المجتمع و تطور الكائن العضوي ، حيث عرف التطور بأنه "انحدار سلالي معدل على نحو معين "[23،ص36].

إن التطور بين القدامى و المحدثين يقرون بحتمية التطور للمجتمعات و يرون بأن هذه الحتمية تتشابه و حتمية التطور عند الكائنات العضوية ، غير أن الاختلاف عند المحدثين يكمن في أن العوامل المختلفة تؤدي إلى تغير اتجاه التطور بوجه عام ، وهنا يلاحظ أن مفهوم المحدثين للتطور يقترب من مفهوم التغير الاجتماعي إلى حد كبير غير أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانبا مهما في تغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات و بالتالي يمكن القول بأن مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر عملية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

ثالثا: مفهوم النمو (Croissance):

يشير مصطلح النمو إلى عملية النضج التدريجي و المستمر للكائن و زيادة حجمه الكلي أو أجزائه ، كما يشير إلى نوع معين من التغير الكمي و من أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرأ على حجم السكان و كثافتهم و التغيرات في عدد المواليد و الوفيات ومعدلات الخصوبة و كذلك التغيرات في قيمة الدخل القومي و الدخل الفردي و التغيرات في حجم الإنتاج بأنواعه المختلفة كالتغير في حجم الإنتاج الزراعي أو الصناعي ، و تشترك كل هذه التغيرات في إمكانية قياسها كماً ، و لذلك فإن مفهوم النمو أكثرا انتشارا في الدراسات السكانية و الاقتصادية و يرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطا وثيقا ، ذلك أن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة ، و من بين هذه الجوانب الكمية التي يمكن قياسها من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي ، فالتغير في حجم السكان أو في تركيبتهم و التغير في حجم الدخل القومي يمكن أن تعد مؤشرات للتغير الاجتماعي ، و لكن وجود هذه المؤشرات و غيرها لا تعبر عن كل جوانب التغير الاجتماعي ، فدراسة التغير الاجتماعي تحتاج إلى بيانات أكثر تفعيلا حول التغيرات الكيفية في العلاقات الاجتماعية و في الثقافة و القيم [23،ص39]، ويتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو سواء الكفاية أم في التعقيد أم في القيمة و ينطبق ذلك عل الأفراد كما ينطبق على الجماعات[9،ص187].

رابعا: مفهوم التنمية (Développement):

تختلف المعاني التي تعطي لكلمة التنمية بين اختصاص و آخر ، فعلماء الاقتصاد يعتبرون التنمية ذلك المزيد من الإنتاج الاقتصادي في حقلي السلع و الخدمات ، و تعني التنمية عند علماء السياسة التقدم نحو نماذج الديمقراطية و الحكم على النمط الحديث ، والتنمية عند علماء الإدارة تعني أنها مزيد من التنظيم البيروقراطي الفعال و الإنتاج المؤسساتي ، أما علماء الاجتماع فيعتبرون التنمية بأنها مجموعة العمليات المنظمة و الهادئة و التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي و الانتقال من البنى التقليدية إلى البنى الحديثة ، فالتنمية عملية شاملة تطال جميع مستويات الحياة الإنسانية و كل حلقة من حلقات الإنسان (الاقتصاد ، الاجتماع، الاتصال ...الخ) مرتبطة بالحلقات الأخرى ، و التنمية التي

تنبع من تخطيط الإنسان هي عملية إرادية يتكاشف خلالها مجتمع ما مع دولته و مؤسساته الرسمية في سبيل تحقيق قفزة نوعية في حقل من الحقول[46،ص128].

و يرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث (Modernisation) و الذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية و علاقات تقليدية و نظام سياسي تقليدي إلى نمط متطور تكنولوجيا و اقتصاديا و سياسيا ، و غالبا ما نفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات المتقدمة التي قطعت أشواطا في طريق النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي، و يعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية ، و تتمثل هذه الظروف في خلق النسق الاجتماعي المستقر الذي يحقق تطورا و ديناميكية داخلية دون أن ينهار و تحقيق درجة من التباين و المرونة في البناء الاجتماعي و خلق الإطار العام الذي يوفر المهارات و المعرفة اللازمة لتحقيق ذلك[8،ص26].

إن مفهوم التنمية و التحديث يمكن أن تكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير ،فالتحديث والتنمية يحدثان تغيرا اجتماعيا ، و لكن المفهومين غير بديلين لمفهوم التغير الاجتماعي لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية و حديثة ، أما التغير فيشتمل على مفهوم أشمل من مفهوم التنمية و له أبعاد أكثر اتساعا[23،ص42-44].

2-3 عوامل التغير الاجتماعي :

عندما يحدث التغير فلا بد من وجود سبب أدى إلى ذلك ، فالتغير لا يحدث دون سبب يحركه و يدفعه إلى الأمام ، هذا السبب يكمن في العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي والتي تنقسم بدورها إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية مع افتراض وجود تداخل فيما بينها. و سنحاول تسليط الضوء على أهم العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي.

3-2-1 العوامل الخارجية :

يقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل التي لا دخل للإنسان فيها و التي تحدث تغيرا تلقائيا و نحاول التركيز على أهم العوامل الخارجية و هي ثلاثة : تأثير البيئة، التغيرات الديمغرافية، الاتصال الثقافي.

أ- **عامـل البيئـة** :

لا شك أن هناك علاقة جد وطيدة بين الإنسان و البيئة ، فإذا كان الإنسان يؤثر في البيئة المحيطة به فهي بدورها تؤثر فيه و تضفي عليه طابعها و يقال في هذا الشأن بأن الإنسان ابن بيئته فالبيئة تحدث أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية و نظمها لأن الناس في كل مكان ينظمون حياتهم وفقا لظروف الطقس و تقلباته.

كما أن البيئة الطبيعية (Environnement Physique) هي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي زراعة كانت أو رعيا أو تجارة أو صناعة ، ولقد اتضح ذلك جليا في الحضارات القديمة ، حيث ظهرت ثقافات الجمع و الالتقاط في المناطق الخصبة ، كما ظهر الرعي في المناطق الصحراوية القاحلة ، و على ضوء ذلك يفترض أن تترك البيئة الطبيعية تأثيرا بالغا على مستوى التغير الاجتماعي و طبيعته في أي مجتمع[14،ص106].

إن العوامل البيئية ليست بطبيعة الحال العوامل الأساسية الوحيدة في إحداث التغير فقد أثبت التاريخ أن بعض التغيرات في البيئة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون بعيدة المدى في بعض الحالات الاستثنائية كما حدث في الدول التي أكتشف فيها البترول، فعلى الرغم من أن البترول اكتشف من خلال جهود بشرية إلاّ أن ارتباطه بالطبيعة أي وجوده في هذه المناطق بالذات أثر تأثيرا كبيرا على مسار التطور في المناطق التي اكتشف فيها، لكن هناك ظروف بيئية أخرى قد تحدث العكس كما هو الحال في حالة حدوث كوارث طبيعية كالزلزال و البراكين و الفيضانات، فمثل هذه التغيرات الطبيعية قد تؤدي إلى زوال مجتمعات بأثرها.

ما يمكن الإشارة إليه هو أن البيئة الطبيعية لها دور مهم و في ظروف معينة في إحداث التغير و أن هذا الدور يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهد الإنساني كحالة اكتشاف البترول.

و يمكن حصر العوامل البيئية المادية التي قد تلعب دورا في إحداث التغير فيما يلي[56،ص80]:

- المناخ: الحرارة – الرطوبة – الرياح – الأمطار.
- التغيرات الجيولوجية و الجغرافية: التصحـر مثلا.
- وجود المواد الطبيعية: البترول – الغابات – المعادن أو نفاذ هذه الموارد.
- الطاقة الكامنة في المادة : الطاقة الذرية – الطاقة الشمسية.
- الكوارث البيولوجية: الأوبئة و الأمراض.
- الكوارث الطبيعية: الفيضانات – الزلازل – البراكين – الأعاصير.

- الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحار.
- تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

ب- العوامل الديمغرافية:

يقصد بالعوامل الديمغرافية حجم السكان و معدلات نموهم و هجرتهم و خصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الأخرى، و الملاحظ أن حجم السكان في العالم في تزايد مستمر ويتضاعف في فترة وجيزة ، فقد تزايد حجم سكان المعمورة في المدة الممتدة من 1850 إلى 1950 أي خلال 100 عام من 1200 مليون نسمة إلى 2500 مليون نسمة أي بالتقريب تضاعف العدد خلال هذه الفترة،كما تزايد من عام 1950 إلى 1980 من 2500 مليون نسمة إلى 5000 مليون نسمة أي بالتقريب تضاعف خلال ثلاثين عاما[56،ص80]; و هذا معناه أن العدد يتضاعف و فترة التضاعف تتناقص، و تختلف معدلات النمو السكاني من بلد إلى آخر، فهي مرتفعة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة.

و ترتبط عملية النمو السكاني السريعة بعملتي التحضر و التصنيع فقد تزايد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية و التي صاحبتها بالضرورة ثورة حضرية ، و لم يرجع هذا التزايد إلى الثورتين الصناعية و الحضرية في حدّ ذاتها ، بل رجع أيضا إلى التقدم في المستوى الصحي ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في معدلات الوفيات و هذا من خلال التغلب على الكثير من الأمراض و الأوبئة في حين بقيت معدلات الولادة ثابتة إلى حد بعيد كما ارتفعت في بعض البلدان خاصة منها النامية ، هذا ما ساهم في حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي[8].

ينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره أحد العوامل الهامة لإحداث التغير الاجتماعي وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين النمو السكاني و توفر القوى العاملة المولدة للثروة، وفي هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بأنه عنصر أساسي من عناصر الإنتاج ، و في المقابل لهذه النظرة هناك وجهة نظر تابعة من نظرية مالتوس (Malthus) للسكان و التي تنظر إلى النمو الهائل للسكان نظرة تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو في حجم الإنتاج أو في عناصر الغذاء بلازمة لهؤلاء السكان وبهذا يكون النمو السكاني المتزايد عنصرا مدمرا للتقدم و خالقا لنوع من التغير الاجتماعي غير المرغوب فيه[41،ص27-30].

كما تشير في هذا الصدد إلى دور الهجرة كأحد المتغيرات الديمغرافية في التغير الاجتماعي فالتحركات السكانية سواء كانت إجبارية أو عفوية أو مقصودة تحدث تغيرات مهمة في الأماكن التي ينزح منها السكان و في ذلك بعض الآثار السلبية و الإيجابية ، كما أكدت الدراسات المتعلقة بالهجرة أن هجرة السكان من مجتمع معين يفضي إلى خلل سكاني ويؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي

القائمة و أن توافد جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية ، و بطبيعة حياتهم و نوعية هذه الحياة من ناحية أخرى.

ج- العوامل الثقافيــة:

و المقصود هنا بهذه العوامل ذلك الاتصال الثقافي و الذي يعني بدوره الالتقاء بين ثقافتين بحيث تؤثر أحدهما في الأخرى أو يظهر بينهما تبادل ثقافي يؤدي إلى إحداث تغيرات داخلية في كل ثقافة، و يطلق على عملية الالتقاء بين الثقافات هذه التثاقف " **ACCULTURATION** " و التي بمقتضاها يتم الالتقاء بين ثقافتين تؤثر أحدهما في الأخرى أو يحدث بينهما تأثر متبادل[7].

فالعوامل الثقافية تعد من العوامل المؤثرة في التغيير الاجتماعي ، خاصة و نحن في هذا القرن حيث تعمل وسائل الاتصال بشتى أنواعها في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات ،فالمجتمعات التي تقع على مفترق الطرق كانت و مازالت دائما مراكز، و حيث أن معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار فإن هذه المجتمعات الوثيقة الاتصال هي أكثر عرضة للتغير السريع[23،ص50].

إن الاتصال الثقافي عملية هامة في إحداث التغير الاجتماعي بنطاق واسع خاصة في الثقافات المستقبلة ، و يبتدئ تأثير هذا الاتصال في الأفكار و المعتقدات و أساليب الحياة و التكنولوجيا و كافة عناصر الثقافة مثل عمق الاتصال و درجة مقاومة الثقافة التقليدية و دور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة و مدى تعدد قنوات الاتصال، و يؤدي الاتصال بصفة عامة، و الاتصال الثقافي بصفة خاصة دورا بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الاجتماعية وبالتالي يضفي بعدا حيويا على البناء الاجتماعي القائم ، إذ يتأثر هذا البناء بالأفكار المستحدثة التي ترد إليه من الخارج و تدفعه إلى وقفة تأهب ليتخذ قراره بالقبول أو الرفض.

د- عوامـل التحديث:

يشير هذا المفهوم إلى نموذج محدد للتغير يطهر في المجتمع ، و أن التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الإقتصادية و السياسية و الثقافية و الإيديولوجية وحتى يكون هناك تحديث يجب أن يكون هناك اتصال عن طريف وسائل الاتصال و الاحتكاك بين الثقافات و المجتمعات المختلفة[21،ص23].

و الملاحظ في عصرنا هذا أن قادة الدول النامية يقدمون الخطط و السياسات من أجل تغيير مجتمعاتهم في حركة تتجه نحو المجتمعات الحديثة ، فالتصنيع لا يعتبر دائما هو العامل الحاسم في عملية التحديث، إذ أن كثير من الدول الإفريقية و الأسيوية بدأت عملية التحديث عندها ببناء الدولة و تنمية أنساقها السياسية الحديثة[21،ص15]، لكن يجب الإشارة هنا إلى أن التحديث باعتباره العملية التي من خلالها يحقق المجتمع الاستقرار السياسي لا يكفي لوحده ، بل يجب من الضروري

إحداث التحديث الأكثر ملائمة للمجتمع و الذي يتماشى و طبيعته ، كما يجب رفض ذلك النمط المشوه من التحديث الذي يفصل المجتمع عن جذوره و تراثه ، فالتحديث الفعلي و الحقيقي ينبغي أن يركز على كيفية تحديث هذه الجذور و هذا التراث حتى لا ينطلق المجتمع بلا هويته.

و يلعب التحديث دورا هاما في عملية التنمية ، فهذه الأخيرة و التحديث يسيران جنبا إلى جنب منذ أكثر من قرن في سائر البلدان التي تطورت ، و بهذا يتبين أن التحديث هو أحد العوامل الرئيسية و الهامة للتغير الاجتماعي ، فبواسطته ينتقل المجتمع من حالة التقليد إلى حالة الحداثة ، لكن يجب أن يكون هذا التحديث شاملا و يأخذ أشكال متنوعة كالتحديث الزراعي و التحديث الصناعي والتحديث الاجتماعي ، و بالتالي يتطلب ذلك تبني قيم جديدة لم تكن موجودة في السابق و هذا دون نسيان أن لكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تختلف عن النموذج الغربي للتحديث.

ه- العوامل الاقتصادية:

يقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و نظام الملكية السائدة في المجتمع ، حيث تلعب هذه العوامل دورا هاما في إحداث ظاهرة التغير الاجتماعي ، فمثلا عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع ما تتبعه تأثيرات عميقة و واضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي.

و ترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان و البيئة و التكنولوجيا،و قد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير و خير دليل على ذلك ظاهرة التصنيع التي ظهرت في أوروبا في القرنين الماضيين فكان لها الأثر البالغ في تغيير المجتمع الأوروبي، نشير في هذا الصدد أن هذه العوامل ليست العامل الوحيد المسبب للتغير وتترتب عنه بقية العوامل الأخرى مثلما نادت به الماركسية و هو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة السياسية و الفكرية[21،ص357]،و بالتالي يمكن القول بأن العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الاجتماعي ، و لكن ليس العامل الوحيد ، لأن باقي عوامل التغير تتفاعل معه لتغير المجتمع خاصة إذا كان لقيم و ثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي ، حيث أن التغير الاجتماعي الذي سيحدث في هذا المجتمع عليه أن يراعي قيم المجتمع و ثقافته التي ستجدد أهمية باقي التغيرات.

3-2-2 العوامل الداخلية:

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته و التي لها قدر من الاستقلال النسبي في الطريقة التي تؤثر بها على مجرى التغير الاجتماعي ، و تتراوح هذه العوامل بين العوامل النظامية كالدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغير أو الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية الناتجة عن التجديدات و الاختراعات و بين العوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغير كالقادة السياسيين و المنظمين ، و نحاول أن نركز على أهم العوامل الداخلية كالنظام السياسي و الاكتشافات و الاختراعات و دور الأفراد في التغير الاجتماعي.

أ- النظـام السياسي:

لم يكن النظام السياسي يلعب دورا في المجتمعات البسيطة و لم يحقق فيها درجة من الاستقلال تمنحه القدرة على الحركة و التأثير ، و لقد كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات (إستاتيكية) بطيئة التغير ، و لقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني ، حيث أصبحت هذه النظم هي التي تشرع لهذا المجتمع و ترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي و تحاول جاهدة أن تعبئ طاقات المجتمع لتنفيذ هذه الطاقات[23،ص56].

و لقد أكد معظم الباحثين على الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام السياسي في عملية التغير، و حتى الذين يؤكدون على دور العوامل التكنولوجية و الاقتصادية لا ينكرون هذا الدور للنظام السياسي[6،ص32]، و يقوم النظام السياسي في أي مجتمع بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية و تحقيق الاستقرار و الأمن ، و كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة و التي غالبا ما تقاس بمدى شرعية النظام في إطار المشاركة السياسية و درجة فاعلية السياسات التي يضعها و مخرجات هذه السياسات بالنسبة للمجتمع ، و هكذا يمكن القول بأنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة كلما استطاع أن يكون فاعلا في إحداث التغيرات الداخلية و ضبطها.

و تندرج التطورات السياسية في نطاق النوع المهم من العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي في العصر الحالي ، حيث كان الصراع بين الدول من أجل تعزيز نفوذها و تنمية ثرواتها و تحقيق النصر العسكري على منافسيها من بواعث التغير ، و لقد كان التغير السياسي في الحضارات القديمة يقتصر في العادة على النخب ، إذ تحل إحدى العائلات الارستقراطية محل أخرى لتولي السلطة و تدبير شؤون الحكم، بينما تظل أوضاع أغلبية السكان و حياتهم مستقرة نسبيا دونما تغير، و لا يصدق ذلك على النظم السياسية الحديثة حيث تؤثر أنشطة القادة السياسيين و المسؤولين الحكوميين على الدوام في حياة الجماهير ومصيرها، كما يؤدي اتخاذ القرارات السياسية على الصعيدين

الخارجي و المحلي أكثر مما كان في الماضي إلى تحفيز التغير الاجتماعي و توجيهه وجهات معينة[14،ص109].

فعلى الرغم من أن النظام السياسي له دور مهم في عملية التغير الاجتماعي إلا أنه يلعب دورا سلبيا في إحداث التغير و يرتبط ذلك بظرفين[6،ص33]:

أن يكون النظام السياسي تابعا لنظام سياسي آخر ينفذ سياسته دون أن يراعي المصالح الداخلية للمواطنين أي أن هذا النظام يكون نظاما عميلا متواطئا على شعبه، و لقد سقطت بعض النظم السياسية في العالم الثالث لهذا السبب.

أن يكون النظام السياسي نظاما عدوانيا يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى
أو يبدد ثروات الشعوب في حروب لا طائل من ورائها.

ب- الاكتشافات و الاختراعات:

تلعب الاكتشافات و الاختراعات دورا حيويا في التغير الاجتماعي و حيث أنها تقف على طرف نقيض مع عملية الانتشار الثقافي أو التثاقف، فإذا كان هذا الأخير يؤدي إلى نقل أفكار و عناصر و نظم خارج المجتمع فإن الاكتشافات و الاختراعات تظهر من داخل المجتمع وتحدث إضافات داخلية إلى الثقافة و العلاقات الاجتماعية.

و الاكتشافات و الاختراعات لا تظهر على المستوى المادي فقط بل تظهر كذلك على المستوى غير المادي، فإذا كانت السيارة و الهاتف الجوال من الاختراعات التي أثرت في حياتنا تأثيرا كبيرا فإن اختراع عناصر غير مادية كالانتخابات و اختبارات الذكاء و الأساليب الحديثة في التجارة قد تركت تأثيرات موازية.

و لقد أحدثت الاختراعات و الاكتشافات المادية منها و غير المادية انقلابا في العلاقات الاجتماعية و النظم الاجتماعية و أشكال العلاقات بين البشر داخل المجتمع الواحد و بين المجتمعات، و يكفي أنه إذا تمعنا فيما أحدثه كل من الهاتف الجوال و الشاشة الرقمية و شبكة الإنترنيت من تغير في السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع، نستوعب مدى التغير الذي أحدثه أي منها في حياتنا.

و لا يمكن أن تكون الاختراعات كعامل من عوامل التغير الاجتماعي فعالة بمفردها، فلابد من توافر مجموعة من الشروط لكي تنمو هذه الاختراعات من ناحية، و لكي تحدث التغير الاجتماعي من ناحية أخرى، و من أهم هذه الشروط: (أولا: توفر قاعدة ثقافية للاختراع و تكون مهيأة لتقبله، ثانيا: توفر نسق للقيم و الاتجاهات يشبع الاختراعات، ثالثا: توافر قدرات عالية عقلية فائقة الجودة يمكن أن تسهم في عمليات الاختراع و الاكتشاف) [7،ص34-35]، لكن هذا ما لا نلمسه في مجتمعات البلدان النامية التي لا تشجع على الاختراعات و الابتكارات و الاكتشافات رغم وجود المادة الخامة فيها من

عبقريات ، و ما وجود الهنود و الباكستانيين والأتراك العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية لخير دليل على ذاك.

ج- دور الفــرد:

هناك خلاف حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في التغير الاجتماعي، فهناك من يرى أن التغير يقوده دائما أفراد عباقرة أو ملهمين، و يرى آخرون بأن هؤلاء الأفراد حتى و لو كانوا عباقرة فهم نتاج مجتمع ينتمون إليه و هم يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة في عصرهم، لكن على ما يبدو و مهما كان الخلاف فالمحقق أن كلا الرأيين يؤكد على دور الفرد في التغير، فالخلاف ليس خلافا على دور الأفراد بقدر ما هو خلال حول البعد النفسي والبعد الاجتماعي للدور الذي يقوم به الأفراد في عملية التغير الاجتماعي.

و لقد بينت دراسات التغير و التنمية أن الأفراد يمكن أن يلعبوا دورا رئيسيا في التغير الاجتماعي و يمكن تتبع هذا الدور على مستويين[7،ص35]:

على مستوى القادة الكارزماتيين و يسمون أيضا بالقادة الملهمين، فهؤلاء يأخذون على عاتقهم قيادة مجتمعاتهم نحو آفاق جديدة للتغير الاجتماعي.

على مستوى الأفراد المثقفين و المبدعين، بحيث يمكن أن يلعب هؤلاء الأفراد دورا مهما في عملية التغير من خلال نشاطهم و مهاراتهم الخاصة، و قد تلعب إبداعاتهم وأفكارهم دورا في قيادة المجتمع نحو الأفضل، كما يمكن الإشارة إلى دور المنظمين الذين يمثلون نموذجا معينا من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة إلى الإنجاز والإحساس بالتفوق على بقية أفراد المجتمع، فهؤلاء المبدعون والمثقفون و المنظمون و المجددون هم القادة الحقيقيون لعملية التغير و هم الفاعلون فيها.

3-3 عمليات التغير الاجتماعي:

يمكن تصنيف عمليات التغير الاجتماعي وفقا لمستويات التحليل إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي[7،ص71]:

1. عمليات التغير في السلوك الاجتماعي:

تعكس عمليات التغير التفاعل الاجتماعي بين الأفراد داخل الجماعات و تفاعلها داخل النظام الاجتماعي و التفاعل بين المكانات و الأدوار التي لا تنفصل عن التنظيم الاجتماعي بأشكاله المختلفة.

2. عمليات التغير في الأنماط الثقافية:

تشتمل الأنماط الثقافية على كثير من العناصر الثقافية كالقيم، رؤى العالم، المعرفة، الرموز المعبرة عن أنساق التفاعل الاجتماعي و الشرعية و المعايير التي تحكمها.

3. عمليات التغير في البيئة الاجتماعية:

تختص تلك العمليات بالتغيرات في أنماط التفاعل بين الأفراد داخل البنية الاجتماعية و أنساقها الفرعية ، و تتضمن التغيرات التي تحدثها القوى الاجتماعية الجوانب المادية و غير المادية و من أبرز عمليات التغير البنائية على مستوى المجتمع ، التحديث و التصنيع و التحضر و ما يرتبط بها من عمليات داخلية.

سنركز على عمليات التغير التي تحدث على مستوى المجتمع و التي قد تكون الأكثر انتشارا و الأكثر ارتباطا فيما بينها و هي التحضر و التحديث و التصنيع.

3-3-1 عمليــة التحضـر:

يعتبر التحضر من أبرز العمليات الأساسية للتغير الاجتماعي، و يستخدم علماء العلوم الاجتماعية مفهوم التحضر بطرق متعددة ، منها على سبيل المثال الزيادة في حجم الأماكن الحضرية أو الزيادة في عدد سكان المدن ، و من أكثر المفاهيم للتحضر ملائمة كعملية من عمليات التغير الاجتماعي مفهومان هما[7،ص72]:

1) التحضـر الديمغرافي(Urbanisation Démographique):

يعتبر التحضر الديمغرافي أقل تعقيدا في معناه و معالجته عن المعنى الاجتماعي للتحضر ويتصف هذا المفهوم بخاصيتين و هما السكان و المكان ، أو حجم و كثافة المستوطنات السكانية و يعتبر التغير في حجم السكان من القضايا الاجتماعية بالغة الأهمية كما يعتبر في الوقت ذاته مؤشرا قويا على التغير الاجتماعي.

و يقاس التغير في السكان من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية و هي الخصوبة و الوفيات والهجرة.

2) التحضــر الاجتماعي :

يرتبط المعنى الاجتماعي للتحضر (Urbanisation Sociale)بالبنية الاجتماعية والأنماط النفسية الاجتماعية و الأنماط السلوكية و كيفية اختلافها في المجتمع الحضري عن المجتمع غير

الحضري في عدة نواح كما يهتم المعنى الاجتماعي للتحضر بالسمات الاقتصادية و السياسية للمجتمع.

ومما سبق يمكن القول بأن التحضر كعملية تغير اجتماعي يشير إلى ما تتضمنه الظواهر الديمغرافية الخاصة بالتجمعات البشرية من عمليات اجتماعية تتضمن الجوانب المادية و غير المادية وأنماط السلوك و الأفراد التي تسود مجتمع المدينة.

يتصف التحضر بالجوانب الثلاثة الأساسية[7]:

الجانب الديمغرافي و ما يرتبط به من تغير في القيم و السلوك و ما يصاحب ذلك من تكيف مع قيم المدينة و أسلوب الحياة الحضرية بها.

الجانب الاقتصادي الذي يشتمل على جوانب التغير في الأنشطة الاقتصادية و البنية المهنية من جراء التطور التقني و استخداماته في التصنيع و تأثير ذلك على التحضر و النمو الحضري الرأسي و الأفقي و السيطرة على البيئة الطبيعية و نمط العمران.

التراث الحضاري المتعلق بحياة المدن بجانبها الديمغرافي و الاقتصادي التي عاشتها المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، و يشير التحضر كعملية تغير اجتماعي إلى التغيرات التي تطرأ على البنية الوظيفية من جراء الهجرة الريفية إلى المدينة للعمل في مجالي الصناعة و الخدمات،كما تشتمل عملية التحضر على ما يصاحب الحركة السكانية في المناطق الريفية و الحضرية من تغيرات في نسق القيم السائدة في المنطقة الحضرية و المنطقة الريفية بفعل ما يحدثه التطور التقني من تغيرات في الأفكار وسلوك الأفراد و نمط استهلاكهم و نمط معيشتهم و أسلوب حياتهم.

و من خلال ما سبق يمكن القول بأن عملية التحضر تشتمل على ثلاثة أنماط للتغير الاجتماعي و هي[7]:

نمو المدن

حركة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

التحضر (Urbanisme) ، و التي تعني تنمط حياتي جديد يختلف عن نظيره السائد في المناطق الريفية .

2-3-3 عملية التحديث:

تعتبر عملية التحديث (Modernisation) إحدى العمليات النوعية للتغير الاجتماعي السائد حاليا في العالم المعاصر ، و تشير عملية التحديث بشكل عام إلى تحول المجتمعات من النمط البسيط و الشكل التقليدي كالمجتمعات الزراعية إلى نمط يتصف بالتعقيد و التصنيع، حيث تعتبر التغيرات

الاقتصادية من أكثر التغيرات وضوحا في عملية التحديث ، فضلا عن أن هذه التغيرات تسبق غيرها من حيث توقيت الحدوث ، إلاّ أن التحديث يمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية و تشترك فيه جميع المجتمعات الإنسانية.

تعتبر عملية التحديث نوعا من الثورة الدائمة التي لا تقف عند تحقيق هدف نهائي، فالتحديث عملية مستمرة و متصلة تلاحظ منذ الطور الأولي للحداثة و اتصاله بالطور الانتقالي التالي الذي يفضي بدوره للطور الحديث المعاصر، و هذا الطور الأخير يحمل مؤشرات على شكل نبضات مضيئة و متفرقة كحالة المجتمعات في المستقبل و التي تعرف بمجتمعات ما بعد الحداثة ، و تشمل عملية التحديث على ثلاثة مجالات رئيسية و هي التحديث السياسي والتحديث الاجتماعي و التحديث الاقتصادي، كما تعتبر العلمنة (Sécularisation) والتبقرط (Bureaucratisation) العمليتين الأساسيتين الفرعيتين لعملية التحديث.

و تؤثر عملية التحديث في مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ففي المجال الاقتصادي قد يتخذ التحديث شكل عملية التصنيع و دليل ذلك في ظهور الثورة الصناعية الأولى في انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر مما جعلها أول مجتمع حديث في العالم ، و في المجال السياسي تمثل الديمقراطية سمة أساسية للمجتمع الحديث ، فحاليا النظم السياسية الأكثر تناغما مع التحديث هي تلك التي تستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاجتماعية ، أما في المجال الاجتماعي تتماشى الأشكال المتعددة من التنظيمات الاجتماعية مع التحديث طالما استطاعت أن تحدث التغيرات اللازمة في نمط الشخصية و المعايير و العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات المختلفة في المجتمع.

هناك محددات أساسية للتحديث و التي تشير إلى المتغيرات المرتبطة بذات التأثير القوى على طبيعة الانتقال للتحديث، و هذه المحددات ثلاثة و هي:

مستويات و أشكال العلمنة.

مدى اتصاف المجتمعات بالمركزية و التبقرط في ظل حالة التجانس الثقافية والعرقية للمجتمع.

حالة الاستقلال أو التبعية الشاملة التي يكون عليها المجتمع وقت البدء في الانتقال للتحديث، وتؤثر هذه المحددات الثلاثة تأثيرا قويا في تصنيف المجتمعات الإنسانية وفق مستويات التحديث بها، و بقد رما يتصف به التحديث من المحددات الثلاثة أو البعض منها يكون تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات أكثر حداثة أو متوسطة الحداثة أو أقل حداثة و هكذا، فعندما توفرت المحددات الثلاثة في الدول الغربية كإنجلترا و فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكي التي تحتل حاليا ضمن النسق العالمي مقدمة الدول الأكثر حداثة، أما الدول التي تفتقد الاستقلال السياسي أو الاقتصادي تنخفض لديها مستويات التحديث مقارنة بالدول الغربية.

و للتحديث ثلاثة أنماط أساسية: سنتناول كل نمط على حدا بإيجاز و هي[7،ص103]:

I) التحديث الاجتماعي:

يمكن تصور التحديث الاجتماعي من خلال المؤشرات التالية الدالة على التغير الاجتماعي الحادث في جوانب المجتمع على النحو التالي:

التحضر: أي زيادة التركز السكاني في المناطق الحضرية.

التغيرات الديمغرافية مثل انخفاض معدلات الوفيات و معدلات الولادات و معدلات الخصوبة و التغيرات في البنية العمرية.

التغيرات في البناء الأسري و في العلاقات الداخلية للأسرة النووية و ارتباطها بالجماعات القرابية.

التغيرات في المجتمع المحلي و بالأخص في مدى تكامله داخل المجتمع الأكبر.

التغيرات في قنوات الاتصال أي سيادة الاتصالات الرسمية.

التغيرات في نسق التدرج الاجتماعي كالتحول من التقسيم الطبقي الواضح إلى متصل التدرج الذي يتصف بزيادة في معدل الحراك الاجتماعي.

التغيرات في مجال و أشكال المشاركة و بالأخص التوسع في مجال الحقوق الإنسان و المدنية حتى تصل هذه الأخيرة إلى أدنى الطبقات الاجتماعية.

التوسع في الأشكال الحديثة للاستهلاك على مستوى الجماعة ذاتها و اتساع نطاق التعليم و ما ينجم عن ذلك من زيادة الإحساس بالمشاركة و زيادة الإحساس بالهوية وارتباطها بالمجتمع.

تقلص الاختلافات الديمغرافية و الاقتصادية و الثقافية بين الريف و الحضر.

II) التحديث السياسي :

يمكن تصور التحديث السياسي من خلال المؤثرات التالية:

توحد العملية السياسية بعد أن كانت لكل من جمهور النواحي و العوام سياسة معينة، و يرجع هذا التوحد إلى رغبة المسؤولين الذين تحملوا على عاتقهم مسؤولية التحديث في ترشيد مصادر المجتمع بما يحقق أعلى درجة من الكفاية و الإنتاج و ضمان أكبر قدر ممكن من التحكم في هذا الصدد.

التغيرات المتنامية نحو مركزية الأجهزة الإدارية للدولة في تعاملها مع الجمهور وبلوغ نفوذها إلى أفراد المجتمع على مختلف المستويات و في جميع المناطق داخل المجتمع.

تنامي الوظائف العقلانية و المركزية للدولة الحديثة بما يحقق حماية القوانين و ضمان إتباعها من خلال بيروقراطيات عالية التنظيم تسعى لتضييق الفجوة بين الدولة ممثلة قي الجهاز الحكومي و الفرد داخل المجتمع.

التغيرات في نسيج العلاقة المتداخلة بين التنظيم الحكومي و الأنماط التنظيمية الأخرى داخل المجتمع.

التوسع في اكتساب الأنظمة الحكومية للخصائص البيروقراطية.

التوسع في المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع أو لغالبيتهم.

III) التحديث الاقتصادي:

يشير التحديث الاقتصادي و الذي يعتبر أهم التحديثات من خلال بعدين أساسيين يتمثلان في التنمية الاقتصادية و التطور الاقتصادي إلى عملية تحول في البنية الاقتصادية بحيث تكتسب عددا من الخصائص التي تؤلف نموذجا مثاليا.

و يتصف النموذج المثالي للتغير الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة بالخصائص أو السمات الأساسية التالية:

إستخدام الطاقة العالية و التكنولوجيا العالية في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية.

التفوق و الانتشار المسبق للإنتاج التصنيعي على غيره من أنماط الإنتاج التقليدية.

نمو نسبة مساهمة استثمار رأس المال في الإنتاج الوطني.

النمو في الإنتاجية الفردية.

3-3-3 عمليـة التصنيـع:

تعتبر عملية التصنيع إحدى أهم عمليات التغير الاجتماعي و بالأخص التغير الأسري موضوع بحثنا المتواضع ، ويثار في هذا الصدد جدل واسع حول التصنيع من منظور العلاقة بين الصناعة و المجتمع و من حيث المفهوم و كذلك من حيث المدى و اتجاهات التأثير، فالتصنيع لم يعد قاصرا على إنتاج السلع الصناعية عن طريق استخدام الآلة بالكيف و الكم الذين ارتبطا بظهور نسق المصنع الحديث خلال المراحل الأولى للثورة الصناعية ، بل تعد ذلك و أصبح ما يعرف بالتصنيع الشمولي (Industrialisation Totale) التي تنهض على الرشادة (Rationalité) و الاصطناعية (Artificialité) ، و هذا الأخير سائد حسب علماء الاجتماع في دول العالم بأسره، حيث لم تعد الآلات تمثل في دول العالم المعاصر بأسره، حيث لم تعد الآلات تمثل في عملية التصنيع الشمولي إلاّ جزءا بسيطا من مجال يزداد اتساعا من يوم لآخر و يمتد إلى آفاق اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و لم يصبح مفهوم المجتمع الصناعي الحديث مقتصرا على نسق الآلات و الأسواق فقط بل يضم إلى جانب ذلك التنظيمات[7] و الأفراد و شبكة العلاقات التي تربطهم و القيم الحديثة المرتبطة بالعمل.

و يشير التعريف التقليدي للتصنيع و الذي يرتبط بالثورة الصناعية و ظهور نسق المصنع الحديث إلى العملية التي تفرز كميات هائلة من السلع المادية التي لم تكن متاحة للغالبية من أفراد المجتمع قبل الثورة الصناعية ، أما التعريف الأشمل و الأحدث لعملية التصنيع فيشير إلى التحول

الواسع للمجتمع من النمط الزراعي التقليدي إلى النمط الصناعي المشتمل على قوة رئيسية للعمل تتصف بالديناميكية العالية و شمولية العلاقات بين العمال و أصحاب العمل و تغير في قوى الإنتاج بفعل التقنية المتقدمة و المتطورة و ما يصاحب ذلك من قيم تقنية و اقتصادية تنتشر و تسود بنية المجتمع ، و تتصف عملية التصنيع بخاصيتين هما[7،ص110-111]:

1) الاصطناعية:

يشير مفهوم الاصطناعية إلى الأساليب الفنية المستخدمة كفن إبداعي يفضي إلى خلق نسق اصطناعي ما، لذلك يوصف العالم الناجم عن تراكم استخدامات الأساليب الفنية بالعالم الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة مثل عالم صناعة السيارات و صناعة السينما إلخ ...، و الجدير بالإشارة هنا أن استخدام الأساليب الفنية المفضية إلى خلق نسق اصطناعي لم يعدم مقتصرا على المواد الطبيعية بل يتخطاها إلى مواد محولة اصطناعيا لا حصر لها.

2) العقلانية و الرشادة:

تتألف هذه الخاصية من عدة عمليات أساسية من أهمها : تقسيم العمل ، و ابتكار التنميط في كل الأداء و الإنتاج و معايير الإنتاج ، و لهذه الخاصية طوران أساسيان: يتمثل الطور الأول في الروتينية و استبعاد الإبداع الشخصي و الأداء العفوي غير المخطط و المنظم في كل عملية إنتاجية و الطور الثاني يتمثل في الاتجاه العقلاني في أداء العملية الإنتاجية المتمثل في إتباع أفضل الوسائل الفنية و أقصرها بإتباع محددات عقلانية تحقق تعاظم الكفاية الإنتاجية.

و من المنظور التقني يقسم علماء الاجتماع الصناعي تطور عملية التصنيع إلى مراحل تاريخية تتسم كل مرحلة منها بخصائص معينة من جراء التطور التقني في تلك العملية.

و يقسم وليام فونس (W. Faunce) تطور عملية التصنيع إلى ثلاث مراحل تبعا للتطور التقني في الآلة و هي:

مرحلة تطبيق مصادر الطاقة غير الحية في العملية الإنتاجية.

مرحلة تحديث أساليب تداول المواد.

مرحلة المراقبة النوعية باستخدام الآلة.

و يميز دلبرت ميلر (D.MILLER) بين أربع فترات زمنية مرت بها عملية التصنيع من منظور التطور التقني و هي:

فترة مزاولة الحرف الحديثة بدءا من القرن الخامس عشر، و تميزت هذه الفترة باستخدام الأدوات اليدوية و استعمال الخشب و الحديد و البرونز و اتصفت العمالة الصناعية (الحرفية) المهارة اليدوية العالية.

عصر الآلة ، و كانت بداية هذه الفترة خلال العام 1785 و تميزت باستخدام الطاقة البخارية و استعمال الآلة كوحدة وظيفية إنتاجية ، و شهدت الفترة الثانية نمو فئة العمال شبه المهرة، و يمثل عصر الآلة الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا وانتشرت بعدها في بعض الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية ، و اتصفت الثورة الصناعية بالتطور السريع في الابتكارات و هذا في كافة فروع الصناعة وكان الهدف الأساسي من استخدام الابتكارات في مجال الصناعة الرفع من الطاقة الإنتاجية و زيادة تراكم رأس المال[7].

فترة القوة الأوتوماتيكية في تشكيل الآلات الميكانيكية، و بدأت هذه الفترة بعد سنة 1870 حيث تم استخدام الأوتوماتيكية (Automation) في إدارة الآلات و تشغيلها على خطوط الإنتاج السلمي وعلى خطوط التجميع، كما شهدت تلك الفترة استخدام السبائك المعدنية.

فترة استخدام الطاقة النووية، و كانت البداية لهذه الفترة خلال العام 1953 حيث تم استخدام الطاقة النووية في العملية الإنتاجية التي تعتمد على الأوتوماتكية و استخدام مواد أولية نفيسة غالية الثمن و مواد بلاستيكية جديدة، و تتصف العمالة خلال تلك الفترة بالمستوى الراقي من التدريب.

أما من منظور التغير فيصنف علماء الاجتماع اتجاهات التغير الاجتماعي عالميا من جراء تطور عملية التصنيع داخل المجتمعات الإنسانية إلى اتجاهين أساسيين و هما:

الاتجاه الذي اتصفت به بريطانيا ثم تبعتها دول أوروبية أخرى ثم الولايات المتحدة الأمريكية و كان هذا بداية ظهور الثورة الصناعية حيث كان التغير الاجتماعي طبيعيا و مخططا نسبيا و اتخذت عملية التصنيع الأبعاد الثلاثة التالية في إحداث التغير الاجتماعي على بنية المجتمع و أنساقه الفرعية :

ظهور الاقتصاد الصناعي.

نمو المدن.

التغيرات السياسية.

الاتجاه الثاني للتغير الاجتماعي بفعل التصنيع الذي يتصف به معظم دول العالم النامي، حيث يرجع التغير الاجتماعي إلى الجهد المشترك و المنسق من قبل المخططين في أن تصبح عملية التصنيع الأداة الفاعلة و المحدثة للتغير الاجتماعي.

و سنحاول التركيز على التصنيع كعملية تغير اجتماعي في الدول الغربية من خلال الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر:

i. ظهور الاقتصاد الصناعي:

إن ظهور الاقتصاد الصناعي في الدول الغربية كانت نتيجة ظهور الصناعية التي كانت بدايتها في بريطانيا ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية و قد صاحبت الثورة الصناعية التغيرات التالية :

تطوير قوى الإنتاج و الأدوار الإنتاجية المستخدمة و تجلى ذلك في استخدام البخار كمصدر جديد للطاقة خلال العام 1765 من طرف جيمس وات **(J.Watt) في** إدارة الآلات و إنتاج السلع و كان لهذه الطاقة الجديدة الأثر البالغ في مضاعفة وحدات الإنتاج و كميات الإنتاج و تنوع المنتجات الصناعية [12،ص88-89].

اتساع نطاق السوق الصناعي بفضل التطور في وسائل النقل و المواصلات و تخفيض نفقات الإنتاج.

أصبحت المصانع الركيزة الأساسية لتوسع الاقتصاد الصناعي الأوروبي .

ازدياد الفروق بين عمال المصانع من حيث نوع العمل و الأجر اليومي في ظل ظروف بالغة السوء من حيث رداءة مكان العمل و سوء الإضاءة و التهوية فضلا عن سوء المعاملة، و قامت الفروق في الأجر على أساس الفروق في الجنس و العرف، فعلى سبيل المثال في قطاع صناعة النسيج بأمريكا الشمالية كانت المرأة العاملة تتقاضى ثلث ما يتقاضاه الرجل على الرغم من 75 % من قوة العمل في هذا القطاع كن نساء .

تدهور نظام العمل التقليدي و ظهور سوق عمل صناعي يقوم على الحراك المهني والتخصص و نظام التعاقد بالأجر النقدي بين صاحب العمل و العمال.

ظهور العديد من المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة كتمويلها و بداية سيطرة البنوك و المؤسسات المالية على المشروعات .

ii. نمـو المـدن:

أدت عملية التصنيع إلى نمو المدن و إحداث تحولات ديمغرافية واسعة ، و ظهرت مدن صناعية نتيجة ارتباطها بعملية التصنيع و يرجع ظهور هذه المدن الصناعية على سبيل المثال في انجلترا التي كانت مهدا للثورة الصناعية إلى عدد من العوامل، من أهمها البيئة الطبيعية ، التكنولوجيا البناءات الاجتماعية ، الموقع الجغرافي ، و لقد اكتسبت هذه المدن الصناعية خصائصا من خلال عملية التحول المجتمعي من نمط تقليدي إلى نمط صناعي حديث ، و من أهم هذه الخصائص مايلي:

وجود تقسي للعمل في عدد كبير من الأنشطة.

اعتماد التنظيم الاجتماعي على النسق المهني أكثر من اعتماده على النسق القرابي.

ظهور مؤسسات رسمية تمارس أنشطة اقتصادية حلت محل الأسرة في دورها الاقتصادي.

ظهور نسق تعليمي مرتبط بالعملية الصناعية.

تنامي عدد من القيم و المعايير التي تتقبل شروط العمل المنظم مثل الرشادة الاقتصادية التي تحقق عائدا اقتصاديا كبيرا بوصفها أداة أساسية لتحقيق انجاز أفضل للعمل .

و لقد أدى تمركز المصانع في عدد من المدن الأوروبية إلى استقطاب أعداد كبيرة من سكان المناطق الريفية بدافع العمل في المصانع و هكذا بدأت المدن تعرف نموا سكانيا متزايدا، كما أدت

موجات الهجرة المتتالية نحو المدينة إلى قيام مراكز سكانية كثيفة بالقرب من المراكز الصناعية بالمدن الكبرى و أدى ظهور المراكز السكانية المكتظة بالمهاجرين إلى ظهور العديد من المشكلات في الإسكان و المواصلات كما ظهرت مناطق عشوائية اتصفت بانحلال القيم الإنسانية في العلاقات و المعاملات.

iii. التغيـرات السياسية:

لقد حدث تغيرات سياسية من جراء ما أحدثته عملية التصنيع من تغيرات واسعة النطاق في كل من المجال الاقتصادي و نمو المدن داخل المجتمع الغربي ، هذه التغيرات السياسية التي أحدثها التصنيع كانت نتيجة ذلك التحول من النظام الاجتماعي التقليدي الذي كان سائدا قبل ظهور الثورة الصناعية محكوما بالإرادة للاهوتية المقدسة ، حيث كان للنبلاء في النظام الإقطاعي الحق المقدس على باقي أفراد المجتمع ، كما كان ينظر إلى النظام الاجتماعي كتعبير طبيعي لخطة الرب التي قررها للبشر ، و قد حكمت هذه القاعدة اللاهوتية العلاقات الأسرية و الروابط الاجتماعية بين الرب و الخادم و بين القس و أتباعه و على أساس القاعدة اللاهوتية كانت الأفكار السياسية حالة من الالتزام الأخلاقي الذي يحكم و ينظم علاقة الفرد بالآخرين وفقا لوضعه الاجتماعي النسبي داخل المجتمع.

إن التطور الاقتصادي و نمو المدن الذين عرفهما المجتمع بفعل الثورة الصناعية و تنامي عملية التصنيع أديا إلى ظهور اتجاهات فكرية تناهض القاعدة للاهوتية و اعتبرتها معوقة لتطور المجتمع و أصبحت خصائص المجتمع و مسؤوليات أفراده مثار جدل كبير بدأت في أول الأمر عند المفكر البريطاني توماس هوبز(T.Hobes) (1588-1679) قبل الثورة الصناعية ، ثم بعد ذلك في أفكار آدم سميث (Adam Smith)(1723-1730) ، و تمثل هذا التحول الفكري في التقليل من الالتزام الأخلاقي للفرد تجاه المجتمع و التحول نحو رؤية هذا المجتمع كمحصلة الأفراد.

لقد نادت الدعوة الفكرية إلى قيام نظام سياسي جديد يقوم على الحرية الفردية و حقوق الفرد، و لعل إعلان الاستقلال من جانب المستعمرات الأمريكية عن بريطانيا دليل على ذلك حيث يعتبر ذلك الاستقلال انعكاسا فعليا لأفكار جون لوك **(John Locke)** (1632-1709) التي دعت إلى قيام نظام سياسي قائم على أفكار تحترم حرية الفرد وحقه في الحياة و توفير له سبل السعادة و الخير وكان لظهور الاقتصاد الصناعي و نمو المدن و الأفكار السياسية التي قام عليها النظام السياسي الغربي أثارا بليغة في حدوث تغير المجتمعات الغربية من النمط التقليدي إلى النمط الحديث[7].

إن التصنيع كقوة اقتصادية فاعلة تؤثر بشكل قوي و انتشاري في مختلف الأنساق الاجتماعية الفرعية للمجتمع و في محتواه الثقافي و الفكري بالكم و الكيف ، و بما أن الدراسة منصبة حول

الأسرة فيكون التركيز حول التصنيع و أثره على الأسرة باعتبارها نسق اجتماعي فرعي من المجتمع.

لقد أشارت دراسات علم الاجتماع و هذا من خلال نتائج الدراسات الميدانية الكثيرة والاتجاهات النظرية إلى التأثير العميق و المتعدد الأوجه للتصنيع على بناء الأسرة و وظائفها[7،ص121-122]، و سنحاول التطرق إلى أبرز تلك التأثيرات:

قبل التصنيع كان نمط الأسرة الممتدة الأكثر شيوعا و كان هذا النمط يمثل وحدة إنتاجية اجتماعية تخضع علاقاتها الاقتصادية و الاجتماعية لضوابط ثقافية اجتماعية، كما كانت الأسرة قبل التصنيع تقوم بمعظم الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية، ولكن تطور عملية التصنيع أدى إلى تقليص مكانة الأسرة باعتبارها الوحدة الإنتاجية الرئيسية في المجتمع، كما أدى هذا التطور في التغير و بصفة تدريجية من وظائف الأسرة الإنتاجية وأصبح الفرد لا يعتمد كثيرا اقتصاديا على الأسرة و تحول النمط التقليدي للأسرة إلى نمط جديد يسمى بالنمط النووي.

أدى الانفصال بين المهنة و الأسرة إلى التغير في علاقات العمل و قيمته الاقتصادية عند أفراد الأسرة، حيث كان الأبناء داخل الأسرة الممتدة يمثلون قوة اقتصادية، لذلك كان الميل لزيادة الإنجاب من الذكور، فالطفل داخل هذا النمط الأسري يعتبر مصدرا للثروة، بينما في ظل تطور عملية التصنيع تحول دور الأب من مالك لوسائل الإنتاج إلى عامل أجير، و أصبح ذلك الطفل الثروة إلى الطفل التكلفة.

أدى التصنيع إلى إحداث التغير في الدور التربوي و عمليات التنشئة الاجتماعية التي كانت مسؤولياتها الكاملة تقع على عاتق الأسرة، حيث تقوم المدارس بالمساهمة في عملية التنشئة فضلا عن التنظيمات الرسمية الأخرى و خاصة فيما يتعلق بالتنشئة على العمل و التنشئة التنظيمية كالتنظيمات البيروقراطية المتنامية في ظل عملية التصنيع، و من ثم تقلص بوضوح دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية[122،ص343].

تغلغل العديد من السلع الصناعية في مجال التنقلات و الاتصالات كان له الأثر داخل محيط الأسرة و جعل الحياة بداخلها أكثر اعتمادا على تنظيمات اجتماعية غير أسرية في تدبير الكثير من الاحتياجات السلعية و الخدمية.

إحداث تغيرات واضحة في أيديولوجيات أفراد الأسرة خاصة فيما يتعلق بعمل المرأة خارج المنزل.

فالثقافة السائدة قبل التصنيع لم تكن تشجع على خروج المرأة للعمل خارج محيط الأسرة وهكذا كان للتصنيع دور كبير في زعزعة هذا القيد الثقافي الذي يعد من حرية المرأة في العمل ، كما أتاح لها المشاركة في سوق العمل الرسمي مما أعطى للمرأة فرصا متكافئة مع الرجل في مختلف

مجالات العمل ، حتى بلغت المرأة أعلى المناصب الإدارية في القطاع الحكومي و الصناعي ، و امتد ذلك إلى المجال السياسي.

إحداث تغيرات جوهرية في بنية القوة داخل محيط الأسرة ومن مؤثرات تلك التغيرات مايلي:

أدى خروج المرأة إلى العمل إلى انخفاض اعتمادها اقتصاديا على الزوج، كما كان للمرأة في نفس الوقت دورا تساهميا في الدخل الأسري.

إحداث قدر ملموس من التكافؤ في الحقوق و الواجبات الأسرية بين الرجل و المرأة.

أدى التصنيع إلى التغيير في نمط الزواج ، ففي مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية كان نمط تعدد الزوجات الأكثر انتشارا ، حيث كان الزواج يتم من أجل تحقيق التضامن من بين الجماعات أو داخل الجماعة الواحدة بغية الحفاظ على التقاليد و القيم، أما في المجتمعات الصناعية أصبح الزواج بامرأة واحدة هو الأكثر شيوعا.

3-4 النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:

إن ظاهرة التغير الاجتماعي ظاهرة قديمة قدم الإنسان في الوجود ، و لتفسير هذه الظاهرة أو ظواهر التغير الاجتماعي بصفة أشمل ، ظهرت العديد من النظريات لتفسير التغير الاجتماعي و على الرغم من أن نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت لحد الآن قد تطورت كثيرا و ازدادت دقة في التفسير بعدما كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغيرات الفلسفية للتاريخ و أصبحت تحتكم إلى الواقع باستعمال طرق كمية بغية تفسير مختلف ظواهر التغير، إلا أنه و حسب الباحثين في مجال علم الاجتماع لم يتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغير الاجتماعي و تفسيرها ، و يرجع السبب في ذلك إلى أن الواقع الاجتماعي، التاريخ بمعناه الواسع يكشف دائما عن أدلة و براهين جديدة ، إذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدي إلى زيف نظريات أخرى[23،ص117]، و لذا نجد في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي نظريات عديدة و من هذا المنطلق سأحاول في بحثي المتواضع التركيز على ما يبدو بالنسبة لي على أهم هذه النظريات المفسرة.

1-4-3 النظرية الحتميــة:

يقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد فحسب ، و تفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحدا كالاقتصاد على سبيل المثال هو العامل الوحيد الذي يحرك العوامل الأخرى و لذلك فإن هذه النظريات توصف بأنها نظريات

اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد معتبرة إياه بأنه كفيل لوحده من أجل حدوث التغير[23،ص119].

و تعني كلمة الحتمية المشتقة من الكلمة الفرنسية (Déterminant) يحدد و الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفا و أن المهمة الملقاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر ، و عندما استخدمت الكلمة في الفكر الاجتماعي أصبحت الحتمية تعني البحث عن السبب الوحيد و الذي يعتبر الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة[52،ص90]، و نحاول في هذا الصدد الإشارة إلى نظريتين من النظريات الحتمية.

الحتمية الجغرافية :

إن من أنصار الحتمية الجغرافية جغرافيون ، و لقد تأثر كل الأنصار بالجغرافيا ، و هناك اعتقاد قديم عندهم بأنه ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان كون هذا الطقس باردا كان أو حارا أو معتدلا و بين طابع الإنسان الاجتماعي من حيث حدة المزاج أو الانبساط أو الانطواء و غير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي ، و لقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد و حاولوا من خلاله التمييز بين أوجه التشابه و الاختلاف الموجودة في البشر و كانت النتيجة شاملة[122،ص24].

و على الرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة إلاّ أنها شاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات و تغييرها ، ومن أشهر هؤلاء الجغرافي الأمريكي هنتنجتون (Huntington)(1965) الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية في تفسير تغير الاختلاف بين البشر و لم يتوقف عند هذا الحد بل استخدم هذا المفهوم في تغير المجتمعات ، فقد رأى بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس و سلوكهم فإن كلا من هذه الصفات و ذلك السلوك لن تتغير إلاّ إذا تغيرت الظروف الجغرافية، ففي ضوء هذه الفرضية فسر هنتجتون ظهــور الحضارات وسقوطها بتوفر الظروف الجغرافية و الملائمة و تغيرها ، و حسب هذا العالم دائما فإن حضارة وادي النيل ازدهرت نتيجة توفر ظروف جغرافية ملائمة تمثلت في الطقس و التربة و نوعية المحاصيل و انقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضا فبعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل و ما ترتب عنها من جفاف التربة الأمر الذي أدى بخلق ظروف لم تحافظ على ثمار الحضارة و في الوقت نفسه كانت ظروف جغرافية أخرى تهيأ لنشأة حضارة في مكان آخر ، و هكذا تغير مركز الحضارة إلى اليونان ، فالرومان ، فاسطنبول، فأوروبا الحديثة، و من أجل التدليل على صحة نظريته قدم هنتجتون شواهدا من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة ألاف عام الماضية[52،ص74].

الحتمية البيولوجية:

إن الذين ناصروا الحتمية البيولوجية تأثروا بعلم البيولوجيا و بنظرية التطور البيولوجي و البعض منهم من البيولوجيين.

و تتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس و جماعات متميزة بيولوجيا و أن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها و أن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على القدرات البيولوجية العرقية و في ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب.

و تقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت المجتمعات القديمة و تتمثل في تفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى و ارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، و لقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات و تبلورت بشكل حاد في الحضارة اليونانية التي ساد فيها الاعتقاد أن هناك أناس ولدوا ليحكموا و آخرين ولدوا ليكونوا رعية، و لقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجية مختلفة لتعمم على الفروق بين المجتمعات.

و لقد كان لـ دي جوبيون(De Gobineau) (1816-1882) دور كبير في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه في عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق الشعوب فيما بينها و بين خصائصها العرقية و من المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التالية:

أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي.

أثر التفاوت في الذكاء و الإمكانات الجسمية و النفسية المختلفة.

أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره.

أثر الانتخاب الطبيعي و الاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (كنسبة عدد الذكور على عدد الإناث و نسبة الكبار على الصغار).

على الرغم من أن النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة من مراحل التطور العلمي، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه النظريات لأسباب عديدة منها[23،ص122]:

أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية.

أنها نظريات متميزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرته على شعب آخر.

أنها نظريات غير دقيقة لأنها تؤكد سببا واحدا دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.

أنها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب.

2-4-3 النظرية التطورية:

لقد انتشرت النظريات التطورية في القرن التاسع عشر و كانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية، و لقد ظهرت من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها، و يتفق التطوريون على هذه القضية و لكنهم يختلفون حول قضايا ثلاث فالقضية الأولى تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي، أما القضية الثانية فالاختلاف فيها حول العامل الرئيسي المحرك للتطور والمتمثل في كون التطور هو نتيجة لتغير في الأفكار و المعتقدات أو كون التطور يظهر نتيجة للتغير في التكنولوجيا و العناصر المادية، بينما تتصل القضية الثالثة بوجه التطور أي هل التطور يسير في مسلك خطي تقدمي أو يسير في مسلك دائري يعود من حيث بدأ ؟

و نحاول في هذا الصدد التركيز على البعد الثالث الذي يتصل بوجهه التطور و الذي تقسم في ضوئه نظريات التطور إلى نوعين: نظريات التطور الخطي و نظريات التطور الدائري أو كما يسميها الكثير من علماء الاجتماع بالنظريات الخطية و النظريات الدائرية[23،ص121].

النظريات الخطية:

تهتم هذه النظريات بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد بحيث يمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق الهدف بمراحل ثابتة، و تعتبر هذه الفكرة فكرة قديمة ظهرت عند الفلاسفة اليونانيين القدامى و أعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد فيكو (Vico) الذي حدد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الإنسان بقوى ما فوق الطبيعية[23]، و تطورت هذه الفكرة و قوت شوكتها في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاتهم بهدف تحديد المراحل التاريخية التي وصلت إليها هذه المجتمعات، و لقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:

التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية و تحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر و لذلك مال بعض التطوريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بأن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي ثم مرحلة الزراعة، كما آل البعض منهم إلى التركيز على الأسرة، حيث قالوا بشأن تحول الأسرة بأن هذه الأخيرة تحولت من الأسرة المشاعة إلى الأسرة ذات النسب الأمومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي[23]، و هنا يمكننا القول

بأن المراحل التطورية تتركز على عنصر واحد كالاقتصاد أو الأسرة و من خلال هذا العنصر تتحدد طبيعة المراحل التي يمر بها التطور.

حال بعض التطور بين النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي بدلا من التركيز على واحد، كما قاموا بتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه[16،ص115].

و تعتبر نظريات كونت و سبنسر و هوبهوس و ماركس من أهم النظريات الخطية، وتفسير نظرية كونت التي تفرعت عن سان سيمون و تأثرت تأثرا سريعا بكوندرسيه (Condorcet) - التغير الاجتماعي- أنه محصلة النمو الفكري للإنسان، و قد صاغها في قانون "المراحل الثلاث" بأنها الارتقاء من أساليب الفكر اللاهوتي الديني إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر الذي يمثله العلم الحديث و خاصة السيطرة التدريجية لنزعات الغيرية على الأنانية و يصاحب هذا التقدم الفكري نمو أخلاقي و تغيرات في النظم الاجتماعية[64،ص48].

أما نظرية سبنسر (Spencer) في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولا في بعض جوانبها و كانت مبنية على بيانات تجريبية أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها كونت، و قد أدرك سبنسر بشكل أكمل تعدد و تنوع العوامل في إحداث التغير الاجتماعي و كذلك صعوبات بيان التطور في كل مجتمع على حده.

و قد لاحظ فيما يتعلق بالموضوع الأخير أنه رغم أن التطور أمر حتمي لا مفر منه إذا أخذنا جميع أنواع المجتمعات، إلا أنه لا يمكن أن يعتبر حتميا في كل مجتمع على حده، و قد اعتبر في مناقشته للمسار الحقيقي للتطور الاجتماعي أن من الملامح الهامة لهذا التطور تزايد التباين الوظيفي داخل المجتمعات و كذلك نمو حجم المجتمعات بحيث يرجع الفصل في تحقق نمو المجتمعات إلى الحرب أساسا[64،ص49].

أما هوبهوس (Hobehos) الذي تأثر تأثرا كبيرا من كل كونت و سبنسر، فقد وضع نظريته في التغير الاجتماعي بطريقة أكثر صرامة حيث استخدم البيانات التاريخية والأنتربولوجية بطريقة أكثر علمية و نقدية من سابقيه، و قد أخذ عن كونت فكرة تطور العقل الإنساني باعتبارها العامل الحاسم في التطور الاجتماعي، إلا أنه لم يقبل وضعية كونت القاطعة بحيث استطاع أن يدعم عرضه للنمو العقلي بنظرية سيكولوجية أكثر صحة.

و في هذا الصدد يشير هوبهوس إلى وجود خمس مراحل في التاريخ الفكري للبشرية، وأخذ هوبهوس فكرة التطور الاجتماعي أو النمو الاجتماعي كعملية زيادة الحجم و التباين الداخلي عن سبنسر. و هكذا نجد أن مفهومه عن التغير الاجتماعي يتمثل في أن تطور العقل يؤدي إلى التطور الاجتماعي و أنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدميا دائما طالما أن تطور العقل ينطوي على تطور

الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدي إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية[64،ص50-51].

أما هنري مورجان (H.Morgen,)(1877) في كتابة (المجتمع القديم) يفترض أن مراحل التطور التكنولوجي و نظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية و السياسية ، و وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل ، رئيسية للتطور و هي : المرحلة البدائية و المرحلة البربرية و مرحلة التمدن ، و لقد قسم كلا من المرحلتين البدائية و البربرية إلى ثلاثة أقسام عليا و وسطى و دنيا ، و يؤكد مورجان أن كل مرحلة بدأت بابتكار تكنولوجي أساسي، فعلى سبيل المثال اعتبر الفخار ميزة للحالة الدنيا من المرحلة البربرية وزراعة النباتات و استئناس الحيوانات مميزة للمرحلة الوسطى من المرحلة البربرية، وابتكار الحروف الأبجدية المنطوقة مرتبطة بالمرحلة المدنية، كما يؤكد مورجان أن كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الأسرة و الدين والنظام السياسي و تنظيم الملكية.

النظريــات الدائريــة :

يرى أصحاب هذه النظريات أن التغير يتجه صعودا و هبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة و بنظام مطرد ، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين : النوع الأول يفسر جانبا محدودا من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاما اجتماعيا واحدا و النوع الثاني يفسر المجرى العام للتاريخ متناولا جميع الظواهر و النظم والأنساق الاجتماعية دون التركيز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته ، و من أصحاب النظريات الدائرية نجد ابن خلدون و فيكو و شبنجلر وتوينبي[64،ص128].

يرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته و أن للدول أعمار كالأشخاص و أن عمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال مقدرا الجيل بأربعين سنة فعمر الدولة إذن مائة و عشرون سنة ، و في هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي[63،ص17]:

أ- مرحلة النشأة و التكويـن:

و هي مرحلة البداوة حيث يقتصر الأفراد فيها على ما هو ضروري من أحوالهم المعيشية و تتميز هذه المرحلة بخشونة العيش و توحش الأفراد و بسالتهم كما تتميز بوجود العصبيات.

ب- مرحلة النضج و الاكتمال:

و هي مرحلة الملك، و فيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة و من الشطف إلى الثروة و الخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، و فيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو أسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة و شائعة.

ت- مرحلة الهرم و الشيخوخة:

و هي مرحلة الترف و النعيم أو الحضارة و فيها يتخلى الأفراد عن البداوة و الخشونة وتسقط العصبية و يبلغ الترف ذروته ، كما ينسى الأطفال الحماية و الدفاع ، و هكذا يؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض و الزوال تسبقه حالة من الضعف و الاستكانة و فساد الخلق تسمى الاضمحلال و ينتهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم.

و يعتبر المفكر الإيطالي فيكو (Vico) من أبرز مفكري القرنين السابع عشر و الثامن عشر، فلقد وضع هذا المفكر نظرية دائرية تتعلق بتطور المجتمعات مؤداها أن المجتمع الإنساني يمر بمراحل ثلاث هي[34،ص521]:

المرحلة الدينية: و فيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.

المرحلة البطولية: و فيها يرجع الناس كل شيء إلى العظماء و الأبطال.

المرحلة الإنسانية: و فيها تصبح الجماهير أو الشعوب هي المحرك الأساسي والحقيقي لكل شيء و يرى فيكو في نظريته أن الإنسانية لا تستقر و لكنها تسير سيرا دائريا، فعندما تستعر فترة معينة في المرحلة الأخيرة فإنها سرعان ما تعود إلى المرحلة الأولى و لكن بشكل مغاير و بصورة أكثر تطورا، كما اهتم سبنجلر (Spengler) الذي يعد من أشهر أصحاب النظرية الدائرية في كتاب "سقوط الغرب" بالحضارات و شبهها بحياة الكائنات الحية التي تمر بمرحلة الشباب، ثم مرحلة الرشد فمرحلة الشيخوخة المحتومة، و في هذا الشأن درس سبنجلر سبع حضارات حاول أن يستكشف عوامل صعودها و هبوطها فتبين له من خلال ذلك أن الحضارات جميعها مرت بمراحل إنشاء و نمو و نضج ثم انحدار أو سقوط.

و يعتبر المفكر المعاصر أرنو لد توينبي (Arnold Toynbee) من أهم المفكرين دراية بالنظريات والدائرية و أفضلهم معرفة بها، و يتضح ذلك جليا في كتابه الشهير "دراسة التاريخ" الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء و انحدار الحضارات، إذ يؤكد أن فكرة التحدي و الاستجابة تمثل سبب نقل القوى، فيرى أن الاستجابات الناجمة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو، و تستمر الحضارات في النمو طالما استمرت أقليتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة، و عملية الانحلال تبدأ حين تفقد هذه الأقليات ديناميكيتها و لا تستطيع الاستجابة للتحديات الجديدة[63،ص19].

و يرى سوروكين (Sorokin) أن المجتمعات تتحرك ذهابا و إيابا من نمط معين إلى نمط آخر من الحضارة، و تحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير[69،ص283]، و لكي تفهم ذبذبة التغير الاجتماعي حسب سوروكين يجب على دارسي علم

الاجتماع أن يكونوا على إلمام تام بالنماذج المختلفة للمجتمع و المتمثلة في ثلاثة أنواع للحضارات هي: الحسية و التصورية و المثالية[39،ص172].

3-4-3 النظريات البنائية- الوظيفية:

لقد ظهرت الوظيفة كفكرة لفهم المجتمع في ضوء تاريخه و مقابل ذلك حاولت النظرية الوظيفية أن تفهم المجتمع في ضوء ظروفه المعاصرة و في ضوء العلاقات المتبادلة بين مكوناته، و النظرية البنائية-الوظيفية تعتمد في تحليلاتها على مفهومين رئيسيين و هما مفهوم البناء (structure) و مفهوم الوظيفة (fonction)، فمفهوم البناء يشير إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج أو الآثار المترتبة عن النشاط الاجتماعي، و بعبارة أخرى يشير البناء إلى الجوانب الهيكلية الثابتة وتشير الوظيفة إلى الجوانب الديناميكية داخل البناء الاجتماعي، و لذا استخدم الوظيفيون مفهوما ثالثا و هو مفهوم النسق الاجتماعي (le system social) و الذي أمكن من خلاله تحليل الجوانب الهيكلية البنائية و الجوانب الديناميكية الوظيفية، فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية يؤدي كل منها وظيفة محددة[23،ص137]، و تنقسم هذه النظرية بدورها إلى نظريتين أساسيتين و هما النظرية الوظيفية الكلاسيكية و نظرية التوازن الديناميكي، وسنحاول التطرق إليهما بإيجاز.

أ- **النظرية الوظيفية الكلاسيكية:**

يستخدم مفهوم "الوظيفة الكلاسيكية" للإشارة إلى الإسهامات الوظيفية الأولى التي تمثلت في أعمال سبنسر و دوركايم و ماكس فيبروباريتو، و تعتبر هذه الإسهامات رغم الاختلافات الموجودة فيما بينها التغير الاجتماعي تغيرا توازنيا تدريجيا لا يؤدي إلى هدم البناء الاجتماعي أو تبديله و إنما يؤدي إلى استمراره في حالة متكاملة و متوازنة، فالتغير الاجتماعي يظهر في شكل إضافات في الحجم و تباين في المكونات تصاحبه عمليات للتكامل و التوازن بصفة دائمة، و من بين هذه الإسهامات سنحاول التطرق إلى إسهامات كل من سبنس و دوركايم[23،ص138-140].

فبالنسبة لهربرت سبنسر (H. spencer) فإن المجتمع يتغير في ضوء نفس القوانين التي يتغير بها عالم المادة و التي تتحول من حالة عدم التجانس و عدم التمدد إلى حالة التجانس والتمدد و الانتظام، و لقد اعتقد سبنسر أن هذه القاعدة يمكن أن تنطبق على تطور الكون والأرض و الكائنات البيولوجية و العقل البشري و المجتمع الإنساني، فالعالم اللاعضوي (عالم المادة) و العالم العضوي (عالم الكائنات الحية) و العالم فوق العضوي (عالم المجتمع) جميعها تخضع لنفس قوانين الحركة

و التطور، و في ضوء هذه الفرضية نظر سبنسر إلى المجتمع على أنه كيان كلي يتكون من وحدات متميزة تنتظم وفقا لترتيبات معينة في مكان محدد ويشبه المجتمع الكائن العضوي و لذلك فإنه عندما يتغير المجتمع يخضع لنفس منطق تطور الكائنات العضوية، فالمجتمع ينمو في حجمه و عندما ينمو في الحجم تتباين مكوناته و تصبح غير متشابهة و هنا يظهر ضرب من التباين البنائي و لكن هذا التباين لا يفقد المجتمع تكامله فهو يطور دائما أشكالا جديدة لتكامل أجزائه المتباينة، و هكذا فإن المجتمعات تبدأ بسيطة و تتحول إلى مجتمعات مركبة تدريجيا، و يتحول المركب إلى مركب المركب إلى أن يظهر المجتمع الصناعي الذي يتميز بتباينه و عدم تجانسه، و إذا كان المجتمع البسيط (و الذي أطلق عليه سبنسر مصطلح المجتمع العسكري) يؤسس تكامله على القهر و التعاون الإجباري فإن المجتمع الصناعي يؤسس تكامله على التعاون الاختياري.

أما اميل دوركايم (E. Durkheim) انطلق في رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسس على فكرتي التباين و التضامن و يتضح ذلك من خلال العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل و مفهوم التضامن الاجتماعي، فتقسيم العمل تصاحبه ضرورة مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان و زيادة الكثافة الأخلاقية أي تنوع القيم و الاتجاهات والميول و المعتقدات فحدوث أشكال من التباين يؤدي إلى تقسيم العمل، و هكذا ....، غير أن المجتمعات لا تتغير دون ضوابط، فتغيرها منضبط بقواعد و معايير قانونية.

ب- نظرية التوازن الديناميكي:

لقد تطورت النظرية الوظيفية في القرن العشرين و تركزت على فكرة التوازن الديناميكي في عملية التغير الاجتماعي، و يعد عالم الاجتماع الأمريكي بارسونز (T. Parsons) أشهر من طور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه.

إن المجتمع عند بارسونز هو أحد الأنساق الأساسية للفعل (Action) و المتمثلة حسب بارسونز دائما في أربعة أنساق و هي النسق العضوي و نسق الشخصية و المجتمع و الثقافة، و المجتمع بدوره ينقسم من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية و هي: الاقتصاد، السياسة، الروابط المجتمعية، نظم التنشئة الاجتماعية، و المجتمع كنسق يعيش في حالة توازن من الداخل حيث يحقق أنساق علاقات منتظمة و متوازنة و عندما يتعرض لحالة تغير فإنه لا يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن ديناميكي و مستمر و لذلك فيمكن للمجتمع و بصفة دائمة أن يتكيف مع التغيرات الجديدة و يدمجها داخل بنائه و يمكن أن نميز بين نوعين من التغير الاجتماعي حسب بارسونز دائما[6،ص127]:

- **التغيرات قصيرة المدى**:

و هي تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية أي من داخل المجتمع التي تفرض اتجاها للتغير كتلك التي نتجت عن ظهور الاختراعات و الأفكار الجديدة أو عوامل خارجية كالحروب و تغير أساليب استغلال الطبيعة.

- **التغيرات بعيدة المدى:**

و هي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، و لقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية و التي يقصد بها التجديد البنائي الذي له قدرة على الاستمرار و البقاء و يخلق بدوره تجديدات و تطويرات أخرى، أي أنها تخلق ضربا من الانكسار في البناء القائم و تدفعه إلى آفاق جديدة من التغير، فهذه العموميات التطورية هي التي خلفت كل التغيرات البعيدة المدى في تطور المجتمعات حسب بارسونز دائما، فظهور نسق الشرعية الثقافية و ظهور نسق التدرج الاجتماعي قد أديا بالمجتمعات البدائية إلى التحول إلى مجتمعات وسيطة.

و ظهور النقود و الأسواق و البيروقراطية و القانون و الديمقراطية هي التي أدت إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة و عندما تظهر العمومية التطورية فإنها تخلق تباينا اجتماعيا واسع النطاق و تخلق بذلك تغيرات بنائية ملموسة، و لكن هذا التباين لابد و أن تقابله عمليات تكامل تضبط هذا التغير و تقوده إلى أن يصبح التغير الذي خلقته العمومية التطورية تغيرا عاما أو طبيعيا أو يصبح تغير معمما (généralisé)، و قد استخدم بارسونز هذا النوع من التحليل لرصد حركة التطور في المجتمعات الحديثة عبر تطورها من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الحديثة.

3-4-4 النظرية الماركسيـة[52،ص93-94]:

تدخل النظرية الماركسية ضمن النظريات المادية التاريخية التي تركز على التغيرات الثورية والتي بدورها تنقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى مناقضة، كما أنها تركز على الصراع و التناقض.

و تنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائبة الحركة و تمثل حركتها شكلا خاصا من أشكال حركة المادة أي أنها تحتوي في داخلها على دوافع التغير و تنطبق عليها نفس قوانين حركة المادة.

و ترى الماركسية أن المجتمع يتأسس على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات الإنتاج و أنماط الإنتاج السائدة في المرحلة التاريخية، أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية في المرحلة التاريخية و لذلك فإنه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى و التي أطلق عليها ماركس عناصر البناء الفوقي كالقانون و الدولة و الأسرة و الثقافة.

كما ترى الماركسية أن التغير الاجتماعي يحدث في المجتمع كانعكاس للتغير الذي يطرأ على أساس البنية التحتية للمجتمع، ففي مرحلة من مراحل تطور هذه الأخيرة تدخل القوى الإنتاجية في المجتمع في تناقض مع علاقات الإنتاج السائدة، أي أن علاقات الإنتاج تصبح غير ملائمة للتطورات التي تحدث في قوى الإنتاج، و لذلك فلابد أن تتغير علاقات الإنتاج وأن تتغير معها كل عناصر البناء الفوقي لتدعيم هذا التغير الجديد و تحميه، و هنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى و يشهد المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره وجود طبقتين متناقضتين واحدة مالكة لقوى الإنتاج و الأخرى تشغل هذه القوى و تنتج فائضا يعود على الطبقة المالكة، و يؤدي التغير من مرحلة إلى مرحلة أخرى ظهور تغير في التركيب الطبقي من خلال ظهور طبقة جديدة تقود ثورة التغير لتصبح هي الطبقة المالكة أو المهيمنة في المرحلة الجديدة.

و لقد قسم ماركس المراحل التي مرت بها المجتمعات في تاريخها إلى خمس مراحل تبدأ بالمرحلة المشاعية البدائية ثم المرحلة العبودية و تليها المرحلة الإقطاعية و بعدها المرحلة الرأسمالية و أخيرا المرحلة الشيوعية، و تتميز كل مرحلة بوجود نمط إنتاجي معين و وجود طبقتين متناقضتين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج و طبقة فاقدة لها(فيما عدا المرحلة البدائية والمرحلة الشيوعية حيث يفترض ماركس خلوها من الطبقات و الملكية الخاصة)، و ينظر ماركس إلى الصراع الطبقي أنه حالة طبيعية في المجتمعات و أنه المحرك الأساسي للتاريخ فإذا كان التناقض الاجتماعي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء نحو التغير فإن الصراع الطبقي هو الذي ينجز هذه المهمة فالمجتمعات لا تتغير إلا بوعي أفرادها، و لذلك فإن مهمة التغير من مرحلة إلى أخرى تقع دائما على كاهل طبقة معينة، فالطبقة البورجوازية هي التي قادت التغير من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية، و الطبقة العاملة هي التي ستقود التغير إلى المرحلة الشيوعية.

3-4-5 النظريات السيكولوجية- الاجتماعية:

ترتكز هذه النظريات على دور الفرد في التغير الاجتماعي و على دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير أنماط الحياة و مسارها و تتأسس هذه النظرية على خرافية أن التغير الذي يصيب المجتمع يحدث أساسا في الأفراد، فالأفراد هم الذين يغيرون و هم الذين يتغيرون، و لهذا فإن هناك

مكانا للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي، بل تعتبر هذه العوامل ضرورية لتخلق حركية في التغير الاجتماعي فهي التي تدفع المجتمع إلى الحركة، ولقد تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال ماكس فيبر و تطور فيما بعد في صياغات حديثة[23،ص148-149]، وسنحاول التطرق إليها بإيجاز:

أ- نظرية ماكس فيبر (نظرية الدور التغيري للأفكار):

ظهرت أهمية الأفكار في إحداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر(Max Weber) (1864-1920) عن الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية.

لقد افترض فيبر في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر و التي ترتبت عن انتشار النزعة البروتستانتية و هي مجموعة من الأفكار الجديدة التي طورت المسيحية، هذه النزعة أدت إلى خلق روح الرأسمالية لأنها أدت إلى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية[23].

إن هذه النزعة العقلانية حسب فيبر هي التي خلقت الدافعية للإنجاز و العمل و الربح، كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالرفاهية و المتعة، فالحياة يجب أن تكرس للعمل و الإنجاز و بخلق أعلى مستوى من الكفاءة في كليهما مع السعي دائما لتحقيق القيم و المثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف و التقشف و على هذا الأساس حسب فيبر استطاعت البروتستانتية بما تحمله من قيم و أفكار أن تضع أساس قيم روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح و تعظيمه، فروح الرأسمالية -كما تبدو في أخلاقياتها العملية- تتطابق و روح البروتستانتية في الواقع، فإذا كانت هذه الديانة تهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية، و تمنح المهنة قيمة كبيرة و تقدس العمل و تجعله نوعا من العبادة أو الواجب المقدس فإنها بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للرأسمالية[31،ص34].

و لقد سعى فيبر لتأكيد أفكاره بتقديم بيانات عن الدول التي ظهرت فيها الرأسمالية وربطها بانتشار الديانة البروتستانتية و من بين هذه البيانات قدم بيانات عن رجال الأعمال وعقيدتهم و عن انتشار الأفكار البروتستانتية بين العمال و من ثم المقارنة بين المجتمعات التي ظهرت فيها هذه الديانة والتي لم تظهر فيها، و لذلك يؤكد على الدور الذي تلعبه نوعية خاصة من الأفكار في إحداث تغير اجتماعي معين.

ب- نظرية أيفرت هاجن (نظرية الشخصية المحددة):

لقد نظر هاجن (Hagen) إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة و راكدة تعرف نظما جامدة و تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة و غير دافعة للتجديد، و ينعكس ذلك على الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات، حيث يتصف هؤلاء الأفراد بعدم القدرة على التجديد و عدم القدرة على ضبط و تحليل العالم الذي يعيشون فيه، و مثل هذا المجتمع يعد مجتمعا ساكنا و قد لا يعرف

التغير لعدة قرون، و يفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي و بين نمط الشخصية أي بعبارة أخرى أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية[23].

و تبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي من التغير في الشخصية و الذي بطبيعته يرتبط بعوامل نفسية أي يخلق أنماط الشخصية القادرة على التجديد، و تتسم مثل هذه الشخصية بالإبتكارية و الفضول و الإنتاج على الخبرة و أن مثل هذه الشخصية تسعى إلى ابتكار حلول جديدة و لا تقبل ما هو قائم منها كما أنها تنظر إلى العالم من حولها على أنه عالم يقوم على نظام معين قابل للفهم و من ثم تكون قادرة على حل المشكلات التي تواجهها في العالم، ويفترض هاجن أن التغير في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجموعات من الأفراد لها هذه الخصائص، و مثل هذه الجماعات تظهر بالتدرج وفق ظروف اجتماعية ترتبط بالأسرة و التنشئة الاجتماعية ، و هكذا يحدث التغير بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من حالة التسلطية إلى حالة الابتكارية مرورا بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة والانسحاب منها.

ج- نظرية ديفيد ماكليلاند (نظرية المجتمع المنجز):

اهتم ماكليلاند(D.Maclelland) بنوع من التغير و هو التغير الاقتصادي و مال ميلا سيكولوجيا في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية حيث كانت نقطة الارتكاز عنده تتمثل في الدافعية للإنجاز مؤكدا على أن عملية التنمية الاقتصادية سواء كانت في المجتمعات القديمة أو الحديثة تظهر دائما و بناء على ظهور متغير سابق عليها و هو الحاجة إلى الإنجاز، و من ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الإبداعية و تخلق فيه دافعية قوية للإنجاز، و بناء على ذلك رفع ماكليلاند شعارا يقول فيه:" استثمر في صناعة رجل و لا تستثمر في صناعة طائرة"[23].

و يقصد ماكليلاند بالحاجة إلى الإنجاز القدرة على الإنجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي، و يفترض أن الحاجة إلى الإنجاز تعد المحرك الأساسي لعملية التغير الاجتماعي، فحسب ماكليلاند إذا أردنا أن نتعرف على حجم التغير في مجتمع ما علينا أن نتعرف على حجم وجود الدافعية للإنجاز بين أفراده و ذلك من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها، كما يمكن التعرف عليها من خلال إحصاء عدد الأفراد المنخرطين في أنشطة تنظيمية، و يفترض ماكليلاند أن ثمة علاقة بين الحاجة إلا الانجاز و أساليب التنشئة الاجتماعية فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم و لذلك فإن ما يتعلمه الفرد من دفع في بداية حياته يؤثر تأثيرا كبيرا على مجرى سلوكه في المستقبل، كما أن المهارات التي يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن أن تخلق لديه للإنجاز أو تسلبه إياها، و لذلك فإن المجتمعات التي تفتقد دوافع الإنجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية لكي تخلق

الأفراد القادرين على تحمل المسؤولية و على مواصلة تحقيق الأهداف بقدر كبير من المثابرة و الإنجاز.

و لقد انتقلت نظرية ماكليلاند لإسرافها في التركيز على العوامل النفسية و نظرتها إلى الدافعية للإنجاز على أنها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادي، الأمر الذي جعل ماكليلاند يعدل من نظريته و يؤكد أن الأفراد الذين يتعلمون تحت ظروف ثقافة تقليدية يمكن أن يحققوا إنجازات اقتصادية و غير اقتصادية، و من هنا بدأت نظرية ماكليلاند لا تركز على التنشئة الاجتماعية فقط، بل تركز على التدريب و تغيير الاتجاهات فعمليات التدريب المستمرة يمكن أن تخلق في الأفراد ذوي الاتجاهات التقليدية اتجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشة و من ثم تخلق لديهم دافعية قوية للإنجاز[23،ص153].

3-5 النظريات المفسرة للتغير الأسري:

إن الأسرة كمؤسسة اجتماعية أو باعتبارها تنظيم اجتماعي عرفت تغيرات مثلها مثل باقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى، و لعل الأسرة الغربية كانت أكثر الأسر تغيرا، و لتفسير هذه التغيرات لابد اللجوء إلى النظريات التي تؤكد المظهر الديناميكي للأسرة و سوف نحاول عرض بإيجاز أهم النظريات التي تصدت لتفسير التغيرات التي طرأت على الأسرة.

3-5-1 النظرية التطورية:

الأسرة كمؤسسة اجتماعية تمر في مسيرة حياتها بمراحل زمنية محددة تبدأ بالزواج ثم إنجاب الأطفال، ثم نضج الأبناء فيزيولوجيا و اجتماعيا و زواجهم و تكوين أسر خاصة بهم منفصلة و تقدم سن الوالدين و انسحابهما تدرجيا من الحياة العامة للمجتمع حتى آخر أيامهما، و يتطلب نمو الطفل حدا أدنى من الزمن للوصول إلى مرحلة النضج الفيزيولوجي و فترة أطول للوصول إلى النضج الاجتماعي.... ، و هكذا تمر الأسرة بحركة دائرية من النشأة والنمو و الاضمحلال و من الالتحام إلى الانشطار، لذا تبرز أهمية البعد الزمني في هذا الاتجاه التطوري لتتبع مراحل تطور الأسرة وتحليل ما يطرأ عليها خلال هذه المراحل من تغيرات في بنيتها و وظائفها و أدوارها و علاقاتها الداخلية و الخارجية.

و لقد استخدمت دورة حياة الأسرة كأداة لوصف و تحليل بنية و وظائف و علاقات الأسرة عبر مراحل تطورها، و اختلف علماء الاجتماع و الأنتربولوجيا في تقسيم مراحل هذه الدورة و الظواهر المصاحبة لها كل حسب اهتماماته الخاصة و المجتمع الذي يقوم بدراسته.

و يرجع بعض علماء الاجتماع بداية هذا الاتجاه التطوري الذي تأثر بالمذهب العضوي إلى عام 1906 عندما قام الباحث الانجليزي روالنتري بدراسة علاقة دورة حياة الأسرة بمظاهر الفقر بين الأسرة الفقيرة، و قد استنتج أن الأسرة الفقيرة تعاني في المرحلة الأولى من تكوينها من الفقر المدقع لكونها تعول أطفالا صغارا ثم تتحسن ظروفها الاقتصادية و تتمتع بقدر من الرخاء في المرحلة الثانية عندما يكبر الأبناء و يصبحوا قادرين على العمل و الكسب فيسهموا في دخل الأسرة، و لكن ما إن يغادروها لتأسيس أسر خاصة بهم و يتقدم عمر الوالدين حتى تحل بهما فترة ثانية من الفقر[10،ص49].

و في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ظهرت أهم النظريات المفسرة لدينامكية الحياة الأسرية و تطورها، ولقد وجهت هذه النظرية الأنظار إلى التغيرات الدائمة في كل أسرة على مدى حياتها، فلقد فسرت هذه النظرية التغيرات بديناميكيات التفاعلات في نظام الأسرة، و في الوقت نفسه لم تهمل النظرية تأثير البيئة الاجتماعية و أخذتها بعين الاعتبار و هذا بغية التعليل بأن العوامل الخارجية تؤثر في التغيرات الناشئة عن القوى الداخلية، ففي هذا الصدد ترى هذه النظرية أن الركود الاقتصادي كان له دور في التغير الأسري[53،ص64].

و من أهم رواد هذه النظرية العالم البريطاني فورتس (vortes) و الذي يعتبر أحد أعلام الأنتروبولوجيا، فلقد ذكر هذا العالم في بحثه المعنون بـ: **"الدورة التطورية للعائلة"** الذي نشر خلال العام 1958 أن الجماعة العائلية في كل المجتمعات الإنسانية هي مكان الإنجاب الاجتماعي، و هذه الجماعة يجب أن تبقى عاملة عبر فترة زمنية تمتد بقدر كاف يسمح برعاية النشئ حتى مرحلة الإنجاب الفيزيائي و الاجتماعي إذا ما أراد المجتمع أن يحافظ على بقائه و استمراره، و الجماعة العائلية في رأي فورتس تمر عبر دورة تطور شبيهة بدورة نمو الكائن الحي، و لقد وضع فورتس نموذجا للتمييز بين ثلاث مراحل رئيسية في الدائرة التطورية للجماعة العائلية على النحو التالي[10،ص53]:

المرحلة الأولى: مرحلة التوسع، و تمتد من زواج شخصين حتى إتمام أسرتهما الإنجابية.

المرحلة الثانية: غالبا ما تتداخل مع المرحلة الأولى و تبدأ بزواج أكبر الأبناء وتستمر حتى يتزوج الأبناء جميعا، و حيث تقتضي العادات بقاء أصغر الأبناء مع الأسرة لكي يرث ممتلكاتها و أن زواج هذا الأصغر يعتبر علامة بداية المرحلة الثالثة و الأخيرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستبدال، و تنتهي بموت الوالدين و استبدال الأسرة التي أوجداها بأسر أبنائهما، و بدقة أكثر بأسرة وريث الأب من بين أبنائه.

و على الرغم من اتفاق علماء الاجتماع و الأنتربولوجيا الذين درسوا الأسرة في إطار هذا الاتجاه على أن الأسرة أو الجماعة العائلية تمر خلال مسيرة حياتها بعدد من المراحل، لكنهم اختلفوا في كيفية تحديد هذه المراحل و ما يحدث فيها من أحداث و ما يطرأ على الأسرة من تغيرات، و يرجع هذا الاختلاف أساسا إلى اختلاف المجتمعات و الثقافات التي تنتمي إليها الأسر و العائلات التي تناولوها بالبحث و الدراسة، كما أن أصحاب هذا الاتجاه نظروا إلى الأسرة الأمريكية على أنها أسرة نموذجية تتمتع بالتكامل و الانسجام و الاستقرار و القدرة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في المجتمع الصناعي الحديث[10،ص57-61].

3-5-2 النظرية البنائية الوظيفية:

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من أكثر النظريات الاجتماعية المعاصرة استعمالا في دراسات الأسرة و من أهم مفكري هذه النظرية نجد جورج مريدوك و تالكوت بارسونز ووليام جود و رونالد فلنشتر، و سنقوم بعرض وجيز لأهم ممثلي هذه النظرية.

لقد كانت الأسرة حسب مريدوك (Murdock .G) إلى عهد قريب تضطلع بمعظم الوظائف التي يحتاج إليها الإنسان في حياته اليومية في كل أنحاء العالم، و بمرور الزمن وتقدم المجتمعات و توفر الإمكانيات، ظهرت مؤسسات متخصصة في كثير من الوظائف التي كانت ملقاة على عاتق الأسرة فتقلص دورها في معظم تلك الوظائف و أصبحت الأسرة الحديثة لا تقوم إلا بوظائف محدودة و يختلف مدى إسهام الأسرة في هذه الوظائف من مجتمع إلى آخر وفقا لمدى انتشار المؤسسات الحديثة المختصة في أداء تلك الوظائف[10،ص63].

و يرى بارسونز (T. Parsons) و هو من أبرز ممثلي النظرية البنيوية الوظيفية أن التوازن بمثابة الطبيعة المركزية للأسرة، فالأسرة تعمل على ترسيخ وضع متوازن و منسجم كتعويض عن التأثيرات و التوترات الخارجية، و بعبارة أخرى فإن بارسونز يرى بأن الاستقرار في بنية الأسرة هو المهمة الرئيسية للزوج أي لكل من الأب و الأم هذه المهمة تحدد طبيعة الذكور و الإناث من البشر و زرائعية دور الذكر، و تعبيرية دور الأنثى، هذه المهام رسما خطا مستقيما ثابتا داخل الأسرة و كذلك في البنيان الاجتماعي الكبير[53،ص70-71].

أما فيما يتعلق بوظائف الأسرة فيرى بارسونز بأن استقرارها في هذا الشأن مؤكد وكذلك الحال بالنسبة للتكيف الاجتماعي، فالأسرة تعمل على نقل القيم و القواعد المقبولة و أنماط السلوك القائمة

للأسرة، كما تتضمن تكيف الفرد لمطالب المجتمع و التآلف داخل الأسرة وبعض الأفراد لأن يعملوا على الحفاظ على الأسرة في المجتمع[53،ص71].

فالأسرة بالنسبة لبارسونز هي بمثابة نظام تندمج فيه نظم فرعية لا يتسنى فهمها دون الرجوع إلى النظام الشامل، فالأسرة باعتبارها نظاما فرعيا معرضة لضغوط من ناحية التغيرات التي تطرأ على المجتمع الكبير، فالتأثيرات التي تحدث في الأسرة و ردود الأفعال هي انعكاسات للظروف الجديدة و القيم الثقافية الجديدة، هذه القواعد قد تنشأ في تاريخ النظام الفرعي و تعكس فيما هو تقليدي أو على الأقل تؤخر نتائج التغيرات في البيئة الإشراطية، غير أن عالم الثقافة له ديناميكيته الخاصة، و في وسع الآراء أو وجهات النظر الجديدة أن تعجل التغيرات و تعدلها[53،ص71-72].

و يشير بعض الكتاب أن أهم إسهام جاءت به النظرية البنيوية الوظيفية يتمثل في تأكيدها على أن فهم السلوك الإنساني لابد أن يكون من خلال تحليلنا لدور المعايير و القيم في الأفعال، و هذا ما يساعد بطريقة أو بأخرى على فهم صراع القيم و المعايير إبان التغيرات الكبرى، ففي هذه الفترات يكون الناس تحت ضغط القيم الجديدة و لكنهم مع ذلك مازالوا تحت تأثير القواعد السياسية التي اندمجت فيهم أثناء عملية التكيف الاجتماعي، هذه القيم التقليدية أصبحت جزءا لا يتجزأ من شخصية الفرد توجه من داخله هذه الثنائية-الجديد و القديم- وتساعد على فهم و تفسير تأخر الأسر في التوافق مع الاتجاهات السياسية و الاجتماعية في أوروبا الشرقية خلال الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي، فلقد عملت الإيديولوجية الجديدة على مهاجمة المعايير الأسرية التقليدية إلا أن، هذه الإيديولوجيات الجديدة لم تقدم بدائلا للأسرة و لكن يلاحظ زيادة الحديث عن السياسة الأسرية في تلك البلاد[53،ص72].

3-5-3 نظرية الصـراع:

لقد ظهرت نظرية الصراع بشكل واضح في أواخر الستينات من القرن الماضي و كان لها القبول في تفسير التغيرات التي أصابت الأسرة، فهذه النظرية تؤكد على الطبيعة الديناميكية للحياة الأسرية وتعتبر في ذات الوقت العوامل الخارجية بمثابة القوى المحركة للتغير، أما الظروف الاقتصادية المتغيرة و تحول البنية الاجتماعية و روابط القوى الجديدة في المجتمع فتعد من أهم عوامل التغير الأسري و لعل الفكرة الرئيسية التي تدور حولها هذه النظرية هي أن الحياة الاجتماعية بشكلها العام تتميز بتضارب المصالح الفردية و التغيرات ما هي إلا نتيجة حتمية لهذه الصراعات التي تدمر التوازن القديم و تنتج توازنات جديدة تنكشف فيها في الحال بذور خلافات قوية، فبنيان الأسرة الصغيرة يخلق ظروفا خاصة لتصادم مصالح أفرادها، إلا أن الصراعات الداخلية تعكس التناقضات

الأساسية في البنيان الاجتماعي الكبير، فالخلافات الزوجية مثلا تنسب دائما إلى توزيع الموارد و عبء العمل و ممارسة السلطة في الأسرة، و لكنها في الواقع تعكس الظروف الاجتماعية الكبرى حيث يسود التفاوت في كل المجالات بين الرجال و النساء[53،ص75].

ترجع نظرية الصراع التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى ثلاثة عوامل رئيسية و هي[53،ص65-67]:

العامل الأول و يتمثل في التحولات الاجتماعية الكبرى التي انعكست على الأسرة و وظائفها فروابط السلطة المتغيرة و الأنماط الجديدة لتوزيع المنتجات والحركات الاجتماعية الكبيرة يمكن كلها أن تغير معالم الأسرة و وظيفتها، ويمكن ملاحظة هذا بوضوح في بلاد أوروبا الشرقية حيث حققت الأحزاب الشيوعية تحولا أساسيا في الروابط الاقتصادية و الاجتماعية و هذا بإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و تركيز الإنتاج و الخدمات في وحدات كبيرة، مما أنجر عنه تغير في الوضع الاجتماعي للغالبية العظمى من أفراد شعوبها، و لم تعد الأسرة وحدة إنتاج للجماهير العريضة وأصبحت المعاملات المتبادلة بين الأزواج محدودة في الزمان و متخصصة في طبيعتها، أما الأطفال الذين كانوا فيما مضى يرثون مزرعة الأسرة أو حانوتها و كانوا عونا لها أصبحوا لها عائقا من الناحية الاقتصادية.

العامل الثاني يتمثل في التحضر الإجباري و كذلك هجرة سكان الريف على الحضر و الذي بدوره إلى حدوث تغيرات هامة في حياة الكثير من الأسر وبنائها و وظائفها، فالتصنيع استلزم وجود قوة عاملة و هذا أدى بدوره إلى هجرة أعداد هائلة من العمالة غير المهرة من سكان الريف إلى المصانع الجديدة و الإقامة في ظروف معيشية مختلفة مما كانوا عليه سابقا، و كأمر طبيعي لم تجد نسبة كبيرة منهم المساكن القريبة من مواقع العمل، و هذا ما أدى إلى ضياع الوقت بالنسبة لهؤلاء العمال في وسائل المواصلات البطيئة، مما أدى إلى انكماش الوقت الذي كان مخصصا للحياة الأسرية.

العامل الثالث و هو مرتبط بالزيادة الحادة في النشاط الاقتصادي الذي تزاوله النساء المتزوجات حيث دفعت الضرورة الاقتصادية النساء المتزوجات –خاصة الصغيرات منهن و المتوسطات في العمر- إلى العمل، و هذا ما أدى إلى توزيع اهتماماتهن و طاقاتهن بين الأسرة و العمل.

إن النظريات و غيرها لا تعكس التغيرات الحقيقية التي أصابت الأسرة و لابد من البحث عن نموذج متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والثقافية والدينية، و أن يكون هذا النموذج ذو خاصية بالمجتمع المدروس، لأن المجتمعات الإنسانية متباينة فيما بينها فكل مجتمع له خصائصه و مقوماته و أعماقه البعيدة و ثقافته.

خاتمــة الفصــل:

ختامنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه المقاربة النظرية للتغير، قمنا بمحاولات متواضعة فـي تناول و معالجة مفهوم التغير بصفة شاملة، ثم حاولنا التركيز على مفهوم التغير الاجتماعي و المرتبط أساسا بموضوع البحث ثم قمنا بعرض أهم المفاهيم المصاحبة، كما عرجنا على عمليات التغير الاجتماعـي و أهم العوامل المؤدية إلى ذلك و نستنتج من خلال ذلك أن أهم عامل في ذلك العوامـل الاقتصاديـة و الثقافية كعوامل داخلية، و العامل السياسي بالدرجة الأولى و دور الأفراد المثقفين بالدرجة الثانية كعوامل خارجية، ثم حاولنا عرض و تقديم أهم النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي و في نظر البحث المتواضعة تبقى النظرية البنائية الوظيفية أهم نظرية مفسرة للتغير الاجتماعي و كذلك الشأن بالنسبة للنظريات المفسرة للتغير الأسري.

الفصل الرابع

التطور التاريخي للأسرة

الفصل الرابع: التطور التاريخي للأسرة

مقدمة الفصل:

سنحاول في هذا الفصل دراسة التطور الذي عرفته الأسرة الجزائرية عبر تاريخها الحديث، المحدد في الفترة الاستعمارية أو قبيل هذه الفترة بمدة قصيرة و الفترة الحالية أي؛ غداة الاستقلال إلى غاية بدايات القرن الحالي، و نشير هنا أن الفترة التاريخية حددت بذلك لكون المعطيات الإحصائية لم تكن متوفرة من قبل، و حتى في الفترة الاستعمارية فالمعطيات مقدرة، لأن الدراسات لم تكن شاملة، و للتوضيح فإن هذه الدراسة هي محاولة متواضعة مني كباحث مبتدئ من خلال الدراسات السابقة حول الأسرة الجزائرية عبر التاريخ، كما ارتأيت قبل ذلك التعرج إلى التطور الذي عرفته الأسرة عبر العالم حيث تم التركيز على الأسرة الأوروبية و الأمريكية، و الأسرة البرازيلية و الأسرة الصينية و اليابانية و أخيرا الأسرة العربية التي عرفت هي الأخرى إلى حد بعيد نفس المسار الذي عرفته الأسرة الجزائرية.

4-1 الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا:

إن المجتمع الأمريكي شبيه إلى حد كبير بالمجتمع الأوروبي و قد عرف تحولات اجتماعية في القرنين الماضيين التي عرفتها أوروبا، غير أن هناك خصائص و ميزات لكل مجتمع و لذا ارتأى الباحث دمج التغيرات التي عرفتها الأسرة في كلا المجتمعين و التي تبدو أنها متشابهة نوعا ما إلا أن هناك تباينات لكنها ليست عميقة.

و مما لا شك فيه أن المجتمع الأمريكي تميز على غيره من المجتمعات الغربية أنه حقق أعلى درجة من التقدم الاقتصادي و الصناعي، كما عرف تطورا و تقدما في الحراك المهني و المكاني، و عرف كذلك تغيرات متجددة بديناميكية أسرع مقارنة بالمجتمعات السابقة الذكر، كل هذا أثر بشكل مباشر على الأسرة الأمريكية، حيث وصفت هذه الأخيرة من قبل بعض العلماء في الثلاثينيات بصفة العزلة و عدم الاستقرار ،إلا أن الدراسات الحديثة من أمثال دراسة روبن وليامز (R. Williams) في كتابه عن المجتمع الأمريكي بينت بأن المجتمع الأمريكي يتميز ببناء قرابي بسيط غاية في البساطة و لكن هذا النسق القرابي أكثر من النسق العائلي بكثير[42،ص438]، فالبناء القرابي للأسرة النووية –كما يشير روبن وليامز-يتميز بأنه على درجة عالية من البساطة، بحيث لا يعيش أكثر من جيل في حياة واحدة، اللهم إلا في فترات الأزمات الاقتصادية الطاحنة و عند اشتداد حدة

أزمة السكن[42،ص439]،فالأسرة هنا تعني الأسرة النووية المنعزلة[54،ص84]،كما بينت الكثير من الدراسات أن الأسرة النووية المعاصرة تتجه إلى اختيار أصدقائها من بين **دائرة القرابة**، و هذا دليل على أن الأسرة النووية التي تتخذ مسكنا جديدا لها تنقطع علاقاتها مع الأقارب، ففي ظل الثورة الهائلة من وسائل الاتصال جعلت التفاعل قائما و مستمرا بين الأسرة الجديدة و بقية أقاربها[54،ص85].

ولقد أوضحت الكثير من الدراسات الخاصة بالأسرة الحديثة في المجتمعات الأوروبية عن مدى عمق التفاعل بين الأسرة النووية في الريف الانجليزي و دائرة الأقارب المتصلة بها بسبب التجاور في السكن من ناحية، و ما يقوم بينهما من تعاون اقتصادي من ناحية أخرى،أما في المدينة الإنجليزية فقد أصبحت الأسرة النووية أكثر حاجة إلى المساعدة بالأخص تلك المساعدة الروحية و المعنوية من الأقارب بسبب التباعد المكاني بينهما، كما لاحظت الدراسات الحديثة قوة التفاعل بين الأسرة النووية و الأقارب في المدن إلى حد فاق في بعض الأحيان درجة التفاعل في الريف[42،ص440].

و قد أشارت العديد من الأبحاث في هذا الصدد بأن الأسر الأوروبية بدأت تتجه نحو العمل المنزلي شيئا فشيئا بعدما تخلت عنه في السابق حيث كانت البداية لهذا التخلي بداية الخمسينيات في أوروبا[94،ص158]. كما أوضحت العديد من الدراسات بأن حجم الأسرة عرف تغيرا بالتناقص و خاصة في الدول الإسكندافية و دول غرب أوروبا و حتى بعض دول شرق أوروبا كأوكرانيا[113]، كما أشارت دراسات أخرى بأن الأسرة الغربية تغيرت باتجاه الفر دانية، وانكمشت تلك العلاقات القرابية[102،ص561-564] ، و تفاقمت حدة الطلاق و الانفصال مما أثر على تقلص حجم الأسر[101] ، و للإشارة في هذا الصدد تبقى أوروبا تتميز بانخفاض في حجم الأسرة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فإذا أخذنا على سبيل المثال مؤشر الخصوبة نرى أن الفرق ظاهر، و هذا ما يبينه الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): الحركات الديمغرافية المقارنة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية (خاصة بالاتحاد الأوروبي) [108]

السنوات	1960		1970		1980		1990		1995		2005	
معدل الولادات %	23 ,7	18,3	18,4	16,2	15,9	13,0	16,7	12,10	15,1	10,7	14,0	10,5
مؤشر الخصوبة ISF	3,65	2,59	2,48	2,38	1,84	1,82	2,08	1,5	2,02	1,43	2,05	1,52

كل هذا يشير إلى حقيقة واحدة أن الأسرة رغم التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في أمريكا و أوروبا مازالت موجودة و مازالت تتمسك بالقيم الثقافية الخاصة بالقرابة و الأجيال، فرغم التغير الذي مس الأسرة من حيث الوظائف التي انتقلت إلى مؤسسات أخرى و ازدياد حدة الطلاق و وجود أسر بلا آباء و كثرة الإجهاض بقيت الأسرة موجودة و مقاومة لهذه التغيرات[53،ص62].

لقد عرفت الأسرة الأوروبية تطورا تاريخيا في اتجاه نوعا ما خطي لأنه مليء بالتقطعات، حيث كانت هذه الأسرة قبل القرن الثامن عشر هي الوحدة البيولوجية و الاقتصادية الأساسية في المجتمع، فهي التي كانت تمد المجتمع بالأفراد و القيم الروحية ، و تزود المجتمع بالسلع المادية، إلى أن أصبحت تتحلى شيئا فشيئا عن هذه المهام الأساسية ، و حلت محلها تنظيمات اجتماعية أخرى[79،ص11-17].

2-4 اتجاهات التغير الأسري في إفريقيا:

على العموم يمكن القول بان نظام الأسرة هو المركز لكل الأنشطة في المجتمعات الإفريقية، فالأسرة هي المسؤولة عن الإنجاب و تحقيق التماسك بين الأجيال فهي المؤثرة بصورة حاسمة على وحدات الإنتاج، كما أن الأسرة في إفريقيا تساهم بصورة كبيرة في تنظيم المجتمع و تلعب دورا هاما في المجال الديني و المجال السياسي و لا يوجد مجال من مجالات الحياة الاجتماعية لا يتأثر بالمفهوم الإفريقي للأسرة.

إن الأسرة الإفريقية عرفت هي الأخرى تطورا في حجمها و بنائها و في تأدية وظائفها و في العلاقات الأسرية بين أفرادها وتلك العلاقة الموجودة بينها و بين المجتمع ، فالأسرة في إفريقيا هي جماعة من الأفراد تربطهم رابطة الدم أو الزواج، ثم هي ثانيا وحدة من الناس يعيشون معا، فالفرد يدرك أنه يجب أن يدخل في ارتباط ما أو ارتباطات جماعية، كما أن وجود أسرة بلا أطفال في إفريقيا يشكل ظاهرة نادرة الحدوث[53،ص87]. و في إفريقيا سابقا كانت المرأة تتزوج في سن مبكر بينما حاليا سن الزواج يتجه نحو الارتفاع، فالأجيال الحالية تحبذ الزواج المتأخر نتيجة تغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ،و يمثل هذا الاتجاه إحدى التغيرات في سلوك الأسرة، و قد يرجع ذلك إلى تمديد فترة التعليم لدى الإناث و الذكور، أو قد يرجع إلى مشكلة المهر و بعض العادات و التقاليد ، فالشباب الحالي في إفريقيا من كلا الجنسين أصبح التحكم فيه صعبا و بدأ الكبار يفقدون هذا التحكم و خاصة في الإناث، لكن هذا الأمر يظهر في المدن و بين الشباب المتعلم حيث أصبحت فترة ما قبل الزواج أطول مما كانت عليه و الحرية الجنسية ازدادت عما كانت عليه من ذي قبل، و لهذا نجد أن نسبة المواليد قبل الزواج في زيادة مستمرة، لكن هذا الأمر نجده يختلف من إقليم

لآخر، ففي **شمال إفريقيا** العلاقات الجنسية قبل الزواج و خارج الأسرة محرمة، بينما المجتمعات الموجودة في جنوب الصحراء الإفريقية تتساهل مع هذا الأمر[51،ص41-45].

ومن ناحية أخرى فإن هناك زيادة واضحة في عدد النساء الصغيرات اللائي يقمن بالإجهاض و تترتب أحيانا عن ذلك نتائج وخيمة، و بهذا الشكل يعتبر موضوع الإجهاض أحد التغيرات المجتمعية التي تعكس انعدام الضبط أو التحكم الأسري في الشباب بل أن هذا الموضوع يعني اتجاها جديدا نحو مفهوم فترة ما قبل الزواج[51،ص45].

إن الأسر الإفريقية تتلقى الكثير من البرامج من أجل تنظيمها و الملاحظ أن كثيرا من الرجال و النساء يستقبلون المعلومات عن تنظيم الأسرة، إلا أنماط السلوك و الطموحات الأسرية تتغير بدرجة محدودة جدا باستثناء الصفوة التي تعيش في الحضر، و قد تتدخل في ذلك عوامل مثل مكانة الأفراد في أسرهم الأصلية و مسؤولية تربية الأطفال و أهمية الأطفال بالنسبة لتدعيم مركز المرأة و تحقيق الاستقرار لموقعها مع أقارب زوجها و عمالة الأطفال،كل هذا يساعد بلا شك في أن تكون ألأسرة في المجتمعات الإفريقية كبيرة الحجم و أن تكون الأسرة الممتدة هي الميزة الأساسية في خصائص المجتمعات الإفريقية، و الملاحظ أن التغيرات في الحياة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية قد أدت إلى تحول الأسرة الإفريقية من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية و إلى اتجاه حجم الأسرة في النقصان خاصة في المدن (الطبقة المتوسطة الحضرية)، و هذا لا يعني غياب الأسرة الممتدة و خاصة في المناطق الريفية حيث الحاجة إلى القوى العاملة و التي هي تحت سلطة الأب أو الجد الأكبر[51،ص45-49].

و الملاحظ من المعطيات الإحصائية أن حجم الأسر الإفريقية في تناقص نتيجة الخصوبة خاصة في إفريقيا السوداء ، ففي كل البلدان ما عدا نيجيريا و مالي انخفض معدل عدد الأطفال لكل امرأة و الذي يعبر عنه بالمؤشر التركيبي للخصوبة (ISF)،- أنظر الجدول رقم (02)- فعلى سبيل المثال نجد أن هذا المؤشر في كينيا انتقل من 7,9 طفل لكل امرأة خلال العام 1977 إلى 5,4 خلال العام 1993، أي بحوالي 2,3 نقطة، كما هو الشأن بالنسبة لكوت ديفوار و السنغال، إذ انتقل هذا المؤشر من 7,4 في الفترة 1980-1981 إلى 5,7 خلال العام 1994 بالنسبة للبلد الأول و تغير من 7,1 خلال العام 1978 إلى 5,7 خلال العام 1997، و يرجع هذا الانخفاض في الخصوبة إلى تأخر سن الزواج عند النساء و الرجال و انتشار استعمال موانع الحمل لدى النساء الإفريقيات بنسبة عالية[131]، و للإشارة في هذا الصدد فإن الخصوبة في هذه البلدان يلاحظ أنها متباينة بين الوسطين الريفي و الحضري- أنظر الملحق رقم(01)-.

الجدول رقم (02): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) في البلدان الإفريقية الشبه الصحراوية من خلال المسحين EMF و EDS [129]

البلدان	EMF		EDS-I		EDS-II		EDS-III	
	السنوات	ISF	السنوات	ISF	السنوات	ISF	السنوات	ISF
البنين	/1981	7,3	-	-	-	-	1996	6,3
الكاميرون	1982	6,3	-	-	1991	5,8	-	-
كوت ديفوار	1978	7,4	-	-	-	-	1994	5,7
غانا	/1980	6,5	1988	6,4	-	-	1993	5,5
كينيا	1981	7,9	1989	6,7	-	-	1993	5,5
مالي	/1979	-	1987	6,9	-	-	/1995	6,7
نيجيريا	1980	6,3	-	-	1990	5,6	1996	-
أوغندا	/1977	-	/1988	7,4	-	-	-	6,9
رواندا	1978	8,5	1989	-	1992	6,2	1995	-
السنيغال	-	7,1	-	6,6	/1992	6,0	-	5,7
تنزانيا	/1981	-	1986	-	1993	6,5	1997	5,8
زامبيا	1982	-	-	-	/1991	6,5	1996	6,1
زيمبابوي	-	-	-	5,3	1992	-	1996	4,3
	1983		/1988		1992		1994	
	1978		1989		-			
	-							
	-							
	-							

إن الأسرة الإفريقية تعتبر البناء الوحيد الذي يظهر فيه التضامن بين المنتج و غير المنتج من الناس، و يستتبع ذلك عدم وجود أية مؤسسة للرفاهية الاجتماعية، فكبار السن واثقون من الحصول على المساندة التي سيحتاجون إليها من الأجيال الصاعدة عندما يكبرون و يعملون [51،ص57-59].

كذلك لانخفاض معدل الوفيات و ارتفاع نسبة التمدن السريع و التحول الجزئي للاقتصاد القومي أدوار في ظهور أساليب جديدة من الإنتاج و أساليب الأسرة المنافسة، هذه العوامل أدت إلى حدوث التغيرات التي شهدتها الأسرة الإفريقية.

حقيقة أن هناك بعض القطاعات تأثرت أكثر من الأخرى و بعض القيم الثقافية مازالت تقف صامدة أمام التغير في القرى والمدن، و لكن التغيرات حدثت في كل مكان و أحيانا تكون مرئية و أحيانا أخرى غير منظورة، فتحرر الشباب و تحديه لسلطة كبار السن أمر ملاحظ و بشكل علني و بصورة مستمرة، و لهذا فإن الهجرة هي إحدى علامات رغبة الشباب في التحرر من هذه السلطة و قد أدت الهجرة إلى إضعاف التضامن و التماسك بين الأزواج[51،ص60].

و الخلاصة أن التعليم و وسائل الخبرة الجديدة كل هذا أدى إلى وجود نماذج من الأسر المؤسسة على قواعد مختلفة عن تلك التي كانت عليها الأسرة الإفريقية، هذه النماذج تشمل معايير جديدة لاختيار شريك الحياة و سيادة مصالح الرابطة الزوجية على مصالح الأسرة الممتدة و تأخر سن الزواج و توزيع السلطة و الثروة بين الزوجين، إن أكثر الملامح الأساسية للأسرة الإفريقية هو مقدرتها على استخراج الجديد من القديم و على استنباط حلول من المصادر التقليدية لمؤسسات الأسرة[51،ص61]، و هذا يفسر عدم اضمحلال القيم الثقافية التقليدية التي مازالت تعمل على تماسك الأجيال إلى مدى بعيد، فهناك مقدرة غير عادية عند الأسرة الإفريقية على تحقيق التوافق بين الظروف الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، إلا أنهم جميعا متساوين في القدرة على مواجهة مثل هذا النضال و الكثير من الأسر التي خرجت على قيم التقاليد تتحمل عبء الزيادة السكانية و حركات الهجرة و التغيرات الاقتصادية، و قد تنهار هذه الأسر مستقبلا و بذلك تسبب اضطرابا في ميزان المجتمع المخلخل، و قد يبدو و هذا في المدن حيث لا تستطيع الأسر كما كان في السابق داخل القرية أن تؤكد السيطرة الاجتماعية و تنظيم العلاقات بين من بيدهم السلطة و بين التابعين لهم[51،ص70].

إننا نشير في الأخير بأن هناك اختلاف بين الأسر الإفريقية ، فأسر شمال إفريقيا وبعض المجتمعات الإسلامية الموجودة في إفريقيا كالسودان مثلا تختلف كثرا عن نظيراتها الإفريقية في السلوك الإنجابي أو الحجم أو في نمط العلاقات الأسرية أو في سن الزواج.

3-4 التغير الأسري في الصين:

إن السياسة العامة للصين كان لها تأثيرا بالغا على الأسرة، فالدساتير ابتداء من 1949 إلى 1982 قد مارست تأثيرا قويا على الأسرة بطرق شتى من حيث أنها دافعت بقوة على المساواة بين المرأة و الرجل و شجعت النساء على تلقي التعليم و المشاركة في العمل الاجتماعي و الأنشطة العامة

و أثارت حماس النساء إلى تحرير أنفسهن و المساهمة في الشؤون الوطنية كذلك فإن الدولة تحمي الزواج و الأسرة و الأم و الطفل و تلزم الزوج والزوجة بممارسة تنظيم الأسرة، كما تلزم الأبوين على رعاية الأطفال و تعليمهم و تلزم الأطفال عند الكبر بمساعدة أبويهم[78،ص65-69].

لقد حدثت تغيرات بنائية هامة في الأسرة الصينية إثر صدور قانون الزواج في مايو 1950 و تمثلت هذه التغيرات في ما يلي[78،ص70-71]:

أصبح الزواج الأحادي واقعا معاشا و من ثم خطر الزواج المتعدد.

حدث تغير في معايير الاختيار للزواج فهناك ميل إلى الاختيار الحر للزوج و الزوجة خاصة في المدن.

هناك ميل بين الشباب إلى الزواج في سن متأخر نسبيا و هو ما يشكل تحديا للتقليد القديمة.

هناك تناقص في عدد أفراد الأسرة، و حلت محل الأسرة الكبيرة العدد الأسرة الصغيرة و أصبحت الأسرة ذات الطفل الواحد هي النمط السائد.

أصبحت المرأة تشارك في الكثير من الأنشطة الإنتاجية و استقلت اقتصاديا و اجتماعيا بنسبة كبيرة عن الرجل.

قلت عم المساواة بين الرجل و المرأة التي سادت قبل صدور قانون الزواج مع تخفيف القيود على الطلاق.

و لاشك أن لهذه السياسة السكانية آثارها على الأسرة فارتفع مستوى المعيشة و وفرت هذه السياسة السكانية إمكانية التخلص من الأفكار و العادات و التقاليد السابقة المتعلقة بالحياة الأسرية و التي كانت متخلفة و معوقة للتنمية حسب مسطري برنامج هذه السياسة، و ساعدت هذه السياسة على ترقية نوعية الحياة، فنظرا لأن لكل أسرة مسموح لها بإنجاب طفل واحد فإن المجتمع كله يتجه إلى إبداء الاهتمام بمولد الطفل و تغذيته و رعايته و تربيته، و مع هذه السياسة أيضا تم تحقيق التوسع في الخدمات الاجتماعية و الأمان الاجتماعي خاصة للمسنين، لكن و مع ذلك هناك بعض الآثار السلبية وراء ذلك متمثلة في سوء التوافق الاجتماعي و النفسي للطفل، و عدم التوازن النسبي بين الجنسين، و ارتفاع معدل حدوث الطلاق بسبب التغيرات في القيم الاجتماعية و الأسرية[78،ص70-72].

و لقد انعكست السياسة الحكومية على الأسرة العينية في عدة نواحي و سنحاول التطرق إلى أهمها:

تحسنت نوعية الحياة الأسرية، فكل جوانب الحياة المادية و الثقافية أصبحت أفضل بوجه عام.

تغيرت قيم كبيرة و لاسيما تلك المتعلقة بمكانة المرأة إذ أصبحت المرأة تمثل نسبة 44% من مجموع القوى العاملة، كما تغيرت المفاهيم المتعلقة بالإرث حيث أصبح من حق البنات في الإرث، و كذلك تغير تقسيم العمل المنزلي الذي كان في السابق حكرا على المرأة فقط.

تغيرت القيم المتعلقة بالإنجاب، فأتاحت الوسائل الحديثة من تنظيم الأسرة و تحديد عدد الأطفال و هذا نتيجة انخفاض مستوى الخصوبة لدى النساء الصينيات حيث انتقل المؤشر التركيبي للخصوبة في الفترة (1970-1980) من 5,75 إلى 2,54، و بدأ هذا المعدل في التناقص تدريجيا على أن بلغ1,7 خلال العام2008 -أنظر الجدول رقم (3) والشكل رقم (1)- ، هذا الانخفاض الملحوظ على مستوى الخصوبة كان نتيجة السياسة السكانية المعروفة باسم سياسة الطفل الواحد حيث كانت تعاقب كل أسرة يزداد فيها أكثر من مولود بفرض غرامات مالية، كما سعت إلى ذلك من خلال تأخير سن الزواج و ذلك بتحديده عند الذكور بـ22 سنة و عند الإناث بـ20 سنة[53،ص94].

تغيرت العلاقات الأسرية في مسار عملية التحديث حيث أصبحت العلاقات بين الآباء و الأبناء و بين الأجيال أكثر تكافؤا و تحررا، و يرجع كل هذا إلى الدور الإعلامي بأجهزته الحديثة، هذا بالإضافة إلى تشكيل أكثر من 175000 لجنة لتنظيم الأسرة من أجل تعزيز نجاح السياسة السكانية[151].

الجدول رقم(03): تطور معدل الخصوبة في الصين بين سنوات 1960-2008 [151]

السنوات	الخصوبة	السنوات	الخصوبة	السنوات	الخصوبة	السنوات	الخصوبة	السنوات	الخصوبة
1960	3,39	1970	5,78	1980	2,54	1990	2,1	2000	1,89
1961	4,71	1971	5,09	1981	2,96	1991			
1962	7,55	1972	4,87	1982	2,31	1992	1,95	2002	1,88
1963	6,82	1973	4,44	1983		1993		2003	1,88
1964	6,19	1974	3,8	1984	2,25	1994		2004	1,85
1965	6,36	1975	3,39	1985	2,36	1995	1,92	2005	1,81
1966	5,48	1976	2,95	1986		1996		2006	1,78
1967	5,72	1977	2,74	1987	2,58	1997	1,9	2007	1.7
1968	6,38	1978	2,6	1988		1998		2008	1.7
1969	5,81	1979	2,31	1989	2,36	1999			

الشكل رقم (01): تطور مستوى الخصوبة في الصين بين 1960-2008 [151]

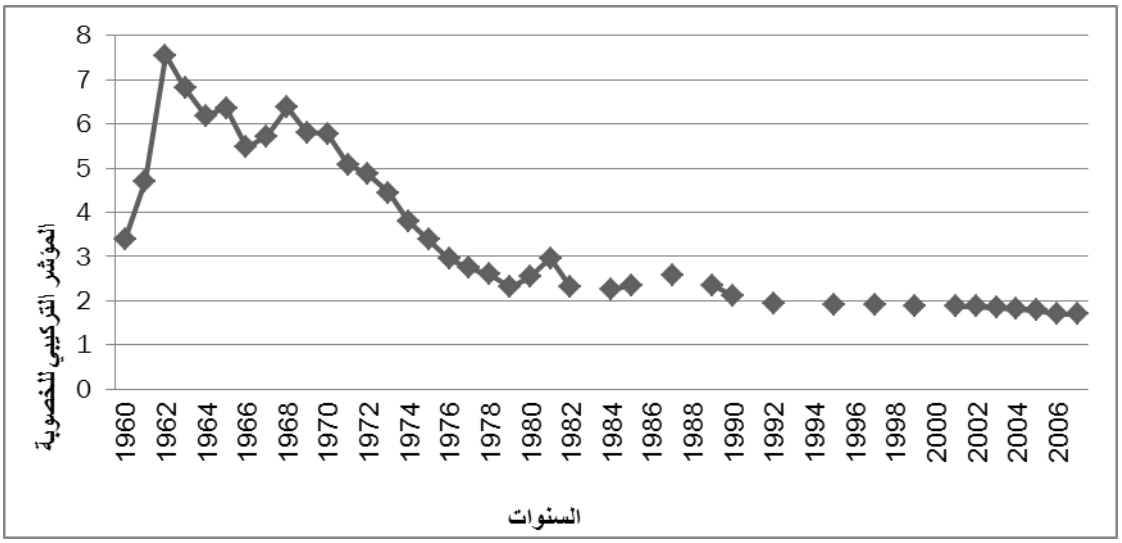

4-4 اتجاهات و تطور الأسرة في اليابان:

لقد بينت الإحصائيات المتعلقة بالأسرة اليابانية أن حجم العائلة يتجه إلى الانكماش و قد لوحظ ذلك بداية من النصف الثاني من القرن العشرين حيث انتقل حجم الأسرة من 5,1 فرد إلى 3,8 فرد، و قد يرجع ذلك إلى إنجاب عدد قليل من الأطفال و إلى عامل الهجرة إلى المراكز الصناعية، و يمكن القول بأن حركة التصنيع السريعة في اليابان أسهمت بشكل واضح في تقلص حجم الأسرة المتوسطة في المراكز الحضرية و المناطق الريفية المحرومة من السكان، و الملاحظ أن هناك تحول في نمط تكوين الأسرة من نظام الأسرة القائمة على النسب إلى النظام القائم على الزواج، و الملاحظ أيضا أن هناك زيادة ملحوظة في حالات الطلاق بين النسوة ممن هن خريف العمر، الأمر الذي كان نادرا ما يقع من قبل[53،ص95].

و الملاحظ من الإحصائيات الحديثة أن اتجاه الخصوبة في انخفاض تدريجي و مستمر، و هذا الانخفاض كان بعد الانفجار السكاني القصير الذي سجل في فترة أقل من ثلاث سنوات فالخصوبة اليابانية انخفضت كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ انتقلت من 3,55 طفل لكل امرأة خلال العام 1950 إلى 2,04 خلال العام 1959، و ثم ارتفعت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات - (أنظر الملحق رقم 2) - ففي سنة 1966 لوحظ انخفاض شديد في مستوى الخصوبة و تعتبر هذه السنة استثناء بالنسبة لليابان حيث قدر معدل الخصوبة بـ1,58 طفل لكل امرأة و يرجع ذلك إلى الاعتقاد

السائد الموجود لدى اليابانيين و الذي يتعلق بالتشاؤم عندما يتوافق "الحصان مع النار"، و هذا اعتقاد خاص بالتنجيم السماوي -Horoscope – فهذا التشاؤم يقضي بأن الفتيات اللائي يولدن في هذه السنة يجلبن الشؤم و النحس لأزواجهم، و لذلك قرر الكثير من الآباء التأخير في الإنجاب.

بالرجوع إلى مستوى الخصوبة يلاحظ أن هذه الأخيرة عرفت انخفاضا محسوسا و تدريجيا بداية من سنة 1974 إلى غاية 1990 العام الذي قدر في فيه معدل الخصوبة بـ 1,5 طفل لكل امرأة حيث اعتبر اليابانيون هذا الرقم صدمة حقيقية، و استمر في الانخفاض إلى أن بلغ 1,32 و 1,34 خلال العامين 2006 و 2007 على الترتيب[110].

و خلال النصف الأخير من القرن الماضي قدر السن المتوسط للأمومة بـ29 سنة وبقي ثابتا خلال هذه الفترة حيث انتقل من 28,9 خلال العام 1955 إلى 29,9 خلال العام 2004 أي بنقلة واحدة، و أشارت الإحصائيات ذاتها أن المولود الأول يبقى دائما متأخرا بالنسبة للمرأة حيث بلغ سن المرأة عند ولادتها الأولى بـ28,5 سنة في مجتمع الولادة فيه خارج الزواج تبقى نادرة، حيث تمثل نسبة الولادات خارج الزواج 2% من مجموع الولادات خلال العام 2004، و لذلك فإن تأخر سن الزواج و ارتفاع معدل العزوبية لدى النساء كان لهما الأثر في انخفاض مستوى الخصوبة في اليابان[137]، ففي خلال الفترة 1950 و 2000 لوحظ أن نسبة النساء اللائي يترواح سنهن بين 20 و 40 سنة و هن على العزوبية في ارتفاع جد متطور - انظر الجدول رقم (4)- فعلى سبيل المثال 59% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن من بين 25 و 29 سنة كن عازبات خلال العام 2005، بينما نظيراتها في هذا السن خلال العام 1950 15,2% منهن فقط كن عازبات أي بفارق 25 نقطة، أما النساء اللائي يتراوح عمرهن بين 35 و 39 سنة، نسبة العزوبية عندهن مضاعفة بـ06 مرات (3% خلال العام 1950 مقابل 18,4 خلال العام 2005).

و في نفس الوقت سجلت الوفيات هي الأخرى انخفاضا محسوسا، و بالمقابل ارتفع معدل أمل الحياة عند الولادة لدى الرجال و النساء-أنظر الجدول رقم (5)-، فهذا المعدل تطور بما يقارب 20 سنة عند الرجال و 23 سنة عند النساء في الفترة الممتدة ما بين 1950 و 2007، حيث أصبح هذا المعدل الأعلى في العالم و الذي بلغ 86 سنة عند اليابانيات، و مقارنة مما كان عليه في 1950 يمكننا القول بأن مستوى المعيشة الجيد كان له الأثر في ذلك، و تشير الإحصائيات ذاتها أن الانخفاض في الوفيات يترجم بالارتفاع السريع لعدد المسننين الذين يفوقون القرن، فبعدما كان عددهم مقدرا بـ1000 سنة 1980 ارتفع إلى 32000 خلال العام 2007، و للإشارة فإن 85% من تلك الفئة نساء[110].

لقد كان لانخفاض الوفيات العامة في اليابان ارتفاع قوي في نسبة الأسر التي تحوى الأشخاص الذين يفوق سنهم 65 سنة فعدد هذه الفئة من الأفراد تضاعف بمقدار 2,5 ما بين 1975 و 2004،

تلك الأسر تحوي في غالبيتها عائلات من ثلاثة أجيال و نسبة الأسر التي تحوي على الأقل فراد يفوق سنه 65 سنة قدرت بـ 21% خلال العام 2006، فبدلا من أن تنخفض هذه النسبة ارتفعت ارتفاعا ملحوظا، فتقليص عدد الأطفال و تمديد أمل الحياة أعطيا الحظوظ الكاملة لطفل ما العيش بين ثلاثة أجيال[134،ص633-649]، لكن هذا النوع من الأسر لا يعمل جيدا فيما يخص تقسيم الأدوار، كما أن السكن الحضري يجعل التعايش بين الأجيال جد صعب.

الجدول رقم (4): نسبة النساء العازبات و من بينهن اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 40 سنة خلال الفترة 1956 و 2005 (%) بالنسبة لليابان [110]

فئات العمر	السنوات	
	1950	2005
24-20	53,3	88,7
29-25	15,2	59,0
34-30	5,7	32,0
39-35	3,0	18,4

الجدول رقم (5): تطور أمل الحياة عند الزيادة في اليابان عند النساء و الرجال ما بين 1950 و 2007 (بالسنين) [110]

السنوات	رجال	نساء
1952-1950	59,6	63
1960	65,3	70,2
1970	69,3	74,7
1980	73,3	78,8
1990	75,9	81,9
2000	77,7	84,6
2007	79,2	86,0

5-4 تغيرات الأسرة في البرازيل:

لقد عرفت الأسرة البرازيلية تطورا ملحوظا على مستوى الحجم و الوظيفة و العلاقات الأسرية، و كان هذا نتيجة السياسة العامة التي انتهجتها الدولة تجاه الأسرة حيث ارتبطت التغيرات التي مست الأسرة بتلك السياسة العامة للدولة، فالكثير من الالتزامات قد نقلت من الأسرة إلى الدولة كالرعاية الصحية و النفقة لرعاية المسنين و التي نسبة كبيرة منها أصبحت على عاتق الدولة[13،ص100].

و بصفة عامة فإن الأسرة الأبوية في البرازيل ينظر إليها على أنها عنصر إيديولوجي هام سواء في بناء وحدة سياسية وطنية عامة أو سياسة سكانية، و لهذا فإن الأسرة في التشريع البرازيلي اعتبرت تنظيما هاما له دور إيديولوجي واضح و وظيفة اجتماعية، فالأسرة تحتل مكانا وسطا في العلاقة بين الدولة و الفرد و اعتبر التشريع ذاته عمل المرأة خارج المنزل مجرد استكمالا لإعالة الأسرة، و بذلك يكون هذا العمل مبررا فقط في الحالات التي يستطيع فيها رب الأسرة إعالة أسرته، و مع القوانين الجديدة أسندت للمرأة مهام منزلية ونشاطات أخرى ذات صلة بهذه المهام، ما جعل الكثير يرى في إعادة تأكيد النظرة غير المتماثلة لأدوار الجنسين داخل الأسرة[13،ص101].

و على الرغم من سيادة المفهوم السابق للزواج و الأسرة في البرازيل، فهناك تشريعات أخرى صدرت -مثل قانون الطلاق 1977- غيرت من سمة الزواج، فضلا على أن هذه التشريعات تسعى لتحقيق الحماية للزوجيين و تعالج المشاكل المتعلقة بالأسرة كانحلال الزواج على سبيل المثال، و إقرار حق الأبناء غير الشرعيين كما سعت في تقليص العوائق التي تعوق عمل المرأة، و لقد تدخلت الدولة عن طريق سياستها السكانية المنتهجة بشكل واضح في تحديد الإنجاب، و خففت العقوبات بالنسبة للإجهاض فالسياسات الحكومية بالنسبة للأسرة تعمل على تنظيم النسل و تساند البرامج الخاصة و الحكومية لتنظيم الأسرة و التربية الصحية و بعد هذا الدستور جاءت تعديلات جوهرية بالنسبة لعلاقة الدولة بالأسرة في دستور 1988، ففي هذا الدستور نظر إلى الأسرة على أنها دعامة للمجتمع و على الدولة أن تضمن لها حماية خاصة، و لذلك عرفت الأسرة في هذا الدستور بأنها اتحاد مستقر (و لو بزواج غير شرعي) بين رجل و امرأة أو بين الوالدين و الأبناء و كذلك يقر ذات الدستور المساواة بين الرجل والمرأة والمساواة بين الأبناء[13،ص102].

إن التغير في أشكال الأسر البرازيلية و تحولها إلى أسرة نووية كان نتيجة انخفاض نسبة المواليد و الوفيات، حيث أصبح متوسط حجم الأسرة البرازيلية مقدرا بـ4,1 فردا، ولوحظ أن معظم الوحدات المنزلية تنتظم حول زوجين مع أبناء لهما أو بدونهم و لوحظ أيضا أن لدى النساء نزعة متزايدة لتكن ربات أسر لهذه الوحدات، و هذا ما يشير إلى تبوء المرأة والأبناء مركز النواة في الأسرة البرازيلية،

و للإشارة في هذا الصدد فإن عدد الأسر التي تتولى أمرها نساء في تزايد مستمر، ففي عام 1980 وجد أن هناك أسرة معيشية ترأسها امرأة من بين كل أسرتين أي بنسبة 50%[13،ص103-110].

و لعل أهم عامل في انخفاض حجم الأسر البرازيلية انخفاض مستوى الخصوبة، حيث أصبح سلوك النساء البرازيليات يميل إلى التقليل من عدد الأولاد، فالمؤشر التركيبي للخصوبة انتقل من 5,7 طفل لكل امرأة خلال العام 1965 إلى 2,3 خلال العام 1996-أنظر الجدول رقم(6) - و من خلال الشكل رقم (2) يتبين أن انخفاض الخصوبة يشكل دالة خطية متناقصة وبثبات تدريجي[87].

الجدول رقم(6): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في البرازيل [87]

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1996
ISF	5,7	5,4	4,8	4,0	3,3	2,7

الشكل رقم (2): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في البرازيل خلال الفترة (1965-1996) [87]

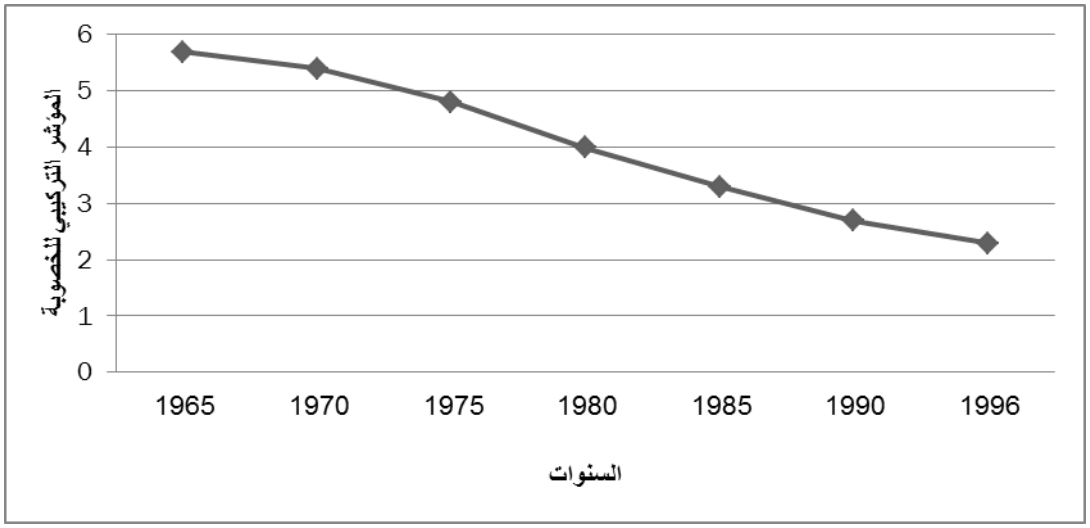

و يفسر الديمغرافيون بأن هذا الانخفاض في مستوى الخصوبة لا يرجع فعلا لسياسة الدولة، فالسياسة السكانية لم تكن واضحة و فعالة قبل سنة 1974 السنة التي تم فيها إجراء المؤتمر العالمي للسكان ببوخارست، حيث بدأت الحكومة في تقدم إعانات لذوي المداخيل الضعيفة من أجل مراقبة خصوبتهم، و بالتالي كان تدخل الدولة في مجال تنظيم الأسرة متأخرا، فالأهداف المسطرة من طرف

الدولة بغية تنظيم النسل كان ببساطة مسجلا في برنامج المساعدة الشاملة لصحة المرأة الذي أنشأ خلال العام 1983 من طرف وزارة الصحة، و لم يكن هذا البرنامج عادلا و شاملا بين مناطق البلد، لكن بالمقابل كان للهيئات غير الحكومية و الخاصة دور مهم في تنظيم الأسرة، و هذا بتمويل دولي و تسامح حكومي، ما ساهم في إنشاء برامج تكوينية و عيادات و مراكز إعلامية لذات الغرض[107،ص47-75].

و بينت الدراسات الإحصائية و من بينها المسح الوطني الأول حول الصحة الإنجابية المنجز خلال العام 1986 أن نسبة عالية من النساء يستعملون وسائل منع الحمل في 70% من النساء المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 54 سنة يستعملنها، ومن بين هؤلاء النسوة 44 % منهن يستعملن وسيلة العقم و 41% منهن يستعملن الحبوب، بينما الدراسة الثانية المتعلقة بالصحة الإنجابية (مسح PNDS 1996) أظهرت أن هناك ارتفاعاً في نسبة المستعملات لوسائل منع الحمل بنسبة 77% أي بارتفاع قدره 07 نقاط، و في ذات النسبة سجلت الدراسة 52% ممن يستعملن وسيلة العقم؛ بينما نسبة المستعملات للحبوب انخفضت إلى 27%، كما أشارت بعض المصادر الإحصائية غير المباشرة أن نسبة الإجهاض مرتفعة رغم أنه ممنوع بموجب القوانين البرازيلية، هذه النسبة قدرت بـ44 إجهاض إرادي من بين 100 ولادة حية خلال العام1990[107].

إن التعقيم فرض على البرازيل بصفة تلقائية كوسيلة ممتازة لتحديد النسل، رغم أن القانون يعاقب ذلك، و أصبحت هذه الظاهرة تدخل ضمن الثقافة الاجتماعية البرازيلية، وهناك ميزة أخرى في الحياة الإنجابية بالبرازيل تتمثل في الولادة داخل المصحات و المستشفيات، فهذه الميزة التي تعتبر تغيرا في سلوك الأسر أصبحت قاعدة عامة فـ 92%من الولادات تتم داخل المصحات و المستشفيات لكن 38% منها تتم بطريقة العملية القيصرية و التي تعتبر من أكثر النسب ارتفاعا في العالم[107].

إن الانخفاض السريع لمستوى الخصوبة بالبرازيل كان له الأثر في الهرم السكاني فالمواليد في تناقص و هذا ما يؤثر على المجتمع مستقبلا و من الممكن جدا أن يدخل في مرحلة الشيخوخة، و هذا الانخفاض مرتبط بعوامل أخرى كالتغير الثقافي لدى الأجيال الجديدة التي تحبذ أسرا من حجم متوسط، كما ارتفعت نسبة التمدن حيث بلغت 78%، وانخفض مستوى أمية النساء حيث بلغ15%[107].

4-6 التطور التاريخي للأسرة العربية:

إن الأسرة العربية كبقية الأسر عبر العالم عرفت تطورات و تغيرات عبر الزمن، فمادامت الأسرة العربية موجودة في وسط مجتمع متغير، و المجتمع المتغير المحيط بها لابد أن يؤثر فيها تأثيرا واضحا، من شأنه أن يغير تركيبها الاجتماعي و وظائفها و علاقاتها و نظم زواجها و استقرارها البيئي، فضلا عن الآثار التي يتركها في قيمها و أساليب حياتها و طرق تفكيرها و مركز المرأة فيها، باعتبار أن المرأة تشغل الدور الأساسي في واقع الأسرة وتوجهاتها و فاعليتها في تحقيق أهدافها القريبة و البعيدة.

تتعرض الأسرة العربية للعديد من العوامل المؤدية إلى تغيرها من طور إلى طور آخر، و لعل من أهم عوامل التغير المؤثرة في الأسرة العربية التنمية الشاملة و التصنيع والتحضر و التحديث و الاتصال الحضاري بالمجتمعات الأخرى لاسيما المجتمعات المتقدمة والتي من شأنها أن تحول الأسرة العربية من أسرة ممتدة كبيرة الحجم إلى أسرة نووية أو زواجية صغيرة الحجم، كما أن هناك عوامل تساعد في الثبات و الاستقرار منها طرق التنشئة الاجتماعية التي تعتمدها الأسرة في تربية الأبناء و تقويم سلوكهم و القيم و المبادئ والأخلاق التي تتبناها الأسرة في حياتها العامة و الخاصة و العادات و التقاليد و الأعراف الاجتماعية السائدة، فضلا عن الدين و المعتقدات التي تؤمن بها الأسرة[5،ص253].

سنتطرق في هذا المبحث إلى معالم الأسرة العربية قبل التغيير و بعدها نتطرق إلى مظاهر التغير في الأسرة العربية.

1-6-4 معالم الأسرة العربية قبل التغير:

يمكن حصر معالم الأسرة العربية قبل التغير لاسيما في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين في سبع نقاط أساسية و هي على النحو التالي:

1- بناء الأسرة قبل التغير:

كانت الأسرة العربية تسمى قبل التغير بالأسرة الأبوية أو الأسرة التقليدية الكلاسيكية[5،ص255] ،إذ كان حجمها كبيرا، حيث أنها كانت تتكون من ثلاثة أو أربعة أجيال، كما كانت تسمى بالأسرة الممتدة أو المركبة حيث أن أفرادها يزيدون على خمسة عشر فردا، و ذلك لثلاثة أسباب رئيسية هي:

أنها تسمح للأقارب بالسكن معا في بيت واحد.

أنها تمارس عادة تعدد الزوجات إذا كان الرجل أو الأب لا يكتفي بزوجة واحدة.

أنها لا تستعمل برامج التخطيط العائلي و بذلك لا تستعمل وسائل منع الحمل. الحديثة[2،ص48].

و كـان زواج الابن أو البنت في سن مبـكر، إذ يسمح للابن في سن السادسة عشـر و يسمح للفتاة بالزواج في سن الرابعة عشر أو أقل، و أحيانا يسمح لهما بالزواج عند سن البلوغ، و هذا الزواج المبكر كان عاملا مهما في ارتفاع مستوى الخصوبة[2،ص49]، أما تقسيم العمل الاجتماعي كان تقليديا أي أن الرجل يشتغل داخل البيت أو خارجه، و أولاده هم من يساعدونه في العمل، أما النسـاء فكن يقمن بالأعمال المنزلية من طهـي و تنظيف ورعايـة للأبـناء و الاهتمام بهم مع رعاية الزوج و تلبية كل حاجياته.

و كانت الأسـرة متماسكة لأن أفـرادها يزاولون أعمالا متشابهة و لـهم نفس الخبرات و التجارب و المعلومات إلى حد بعيد، كما أن **أفكارهم و معتقداتهم** كانت متشابهة إلى حد كبير لذا كانت العائلة متضامنة و متماسكة بأجيالها المختلفة و لا توجد فرقة أو انقسام بين أفرادها و كما كانت الأسرة العربية قبل التغير متماسكة و متضامنة فإنها كانت قوية وقادرة على تحقيق أهدافها و طموحاتها القريبة و البعيدة[5،ص255-256].

2- وظائف الأسرة العربية قبل التغير[5،ص256]:

كانت الأسرة العربية قبل التغير تؤدي نوعين من الوظائف منها الأساسية و التي يمكن ضبطها في النقاط التالية:

إنجاب الأطفال و تربيتهم.

التنشئة الاجتماعية للأبناء التي تبني شخصياتهم و تؤهلهم على أداء الأدوار الوظيفية التي يحتاجها المجتمع.

تهيئة المنزل للسكن فيه و تأثيثه.

تنظيم العلاقات الجنسية بين أبناء المجتمع من خلال نظم الزواج التي هي نظم اجتماعية أساسية في تكوين الأسر بها و بدونها لا تتم العلاقات الجنسية ، لأن هذه الأخيرة من غير الزواج فهي محرمة دينيا.

الحفاظ على أفراد الأسرة.

أما الوظائف الثانوية التي كانت الأسرة تقوم بها فهي على النحو التالي:

الوظيفة الاقتصادية و تتمثل في خلق ثروة أو إنتاج سلعة أو خدمة، و لكن يغلب عليها الطابع الزراعي و التجاري.

الوظيفة السياسية و التنظيمية.

الوظيفة الترويجية.

الوظيفة الدينية و الروحية.

الوظيفة الصحية و التربوية و التعليمية.

إن الأسرة كانت قبل التغير مسؤولة عن أداء الوظائف الأساسية و الثانوية، أما الآن فقد أصبحت الدولة هي من تتولى الوظائف الثانوية و تركت الوظائف الأخرى للأسرة.

3- اختيار الشريك في الأسرة العربية قبل التغير:

كان اختيار الشريك في الأسرة العربية قبل التغير من مسؤولية الأهل و الأقارب فالأقارب و لاسيما أقارب الزواج الذي يهم بالزواج، فهم الذين كانوا يبحثون عن الزوجة المناسبة لابنهم و بعد إيجادها تعقد حفلة الخطوبة التي تعتبر الوسيلة المثلى للتعارف و التدليل على أن ذلك الرجل و المرأة لبعضهما البعض، حتى لا يتسنى للغير خطبة تلك المرأة و بعدها يتم الزواج أو ما يسمى بالمصطلح الديمغرافي **الاستهلاك الزواجي**[119]، و يتم هذا الأمر بعد إعلانه بحفل بالزفاف.

4- العلاقات الداخلية و القرابية في الأسرة العربية قبل التغير:

كانت العلاقات الداخلية في الأسرة العربية قبل التغير ضعيفة إذ كان الزوج نادرا ما يكون العلاقات الحميمية مع زوجته و كان نادرا ما يمكث في البيت[76،ص272]، أما علاقات الأبوين فكانت هامشية و ضعيفة نتيجة العلاقات السلطوية القائمة بين الأب و الأبناء و بين الأم والبنات، و لكن بصورة عامة كانت الأسرة العربية قبل التغير متماسكة و متضامنة بين أفرادها.

أما العلاقات القرابية التي كانت تربط أفراد الأسرة العربية قبل التغير فقد كانت قوية و متماسكة إذ كان الزوج يفضل أمه على زوجته[2،ص70]،و سبب قوة العلاقات القرابية في الأسرة العربية قبل التغير يرجع إلى عدة عوامل في مقدمتها سكن الأقارب في بيت الأسرة الأصلية و ممارسة الأقارب مع أفراد الأسر الأصلية الأعمال نفسها و مشاركتهم في نفس التجارب، لذا يلاحظ قوة العلاقات القرابية بين الأسرة الأصلية و أقاربها في جميع الحالات، كما لا ننسى رابطة الدم التي تعتبر عاملا مهما في تماسك هذه العلاقات القرابية لأن المجتمع العربي في السابق كان مبنيا على رابطة الدم أو ما تسمى بالعصبة عند ابن خلدون، فكان المجتمع متضامنا و متماسكا[72،ص137-138]، فما بالك بالعلاقات الضيقة داخل الأسرة.

5- دور و مركز المرأة في الأسر العربية قبل التغير:

تحتل المرأة العربية في الأسرة العربية التقليدية الممتدة لاسيما في فترة ما قبل التصنيع و التحضر و التنمية أين كان يعم الجهل و تعم الفتن مكانة متدنية لا ترقي بأي حال من الأحوال إلى المكانة الاجتماعية المرموقة التي يحتلها الرجل، و تدني المكانة الاجتماعية للمرأة العربية قبل التغير

يرجع إلى عدة عوامل أساسية في مقدمتها حرمانها من التعليم و جهلها بأبسط الأمور الاجتماعية و السياسية و الثقافية مع عدم احتلالها لمراكز العمل الوظيفي و الإنتاجي و المهني بسبب كونها صبية البيت و افتقارها إلى أبسط مقومات و مستويات الثقافة و التربية و التعليم، و حرمانها من الحقوق السياسية و القانونية و المهنية[76،ص279].

أما دور المرأة فكان يقتصر على العمل في البيت إذ يقتصر هذا العمل على الطهي و التنظيف و تأمين شؤون المنزل و على الإنجاب، حيث كان معدل الإنجاب لديها مرتفعا، و على تلبية حاجيات الزوج برمتها و على رعاية الأطفال و تربيتهم، إضافة إلى ذلك كانت المرأة في الريف تقوم ببعض الأعمال خارج البيت كمساعدة رب الأسرة في العمل الزراعي.

6- ترتيبات السكن في الأسرة العربية قبل التغير:

كان السكن يتسم بالطابع الأبوي، أي أن الرجل بعد زواجه يسكن في بيت أبيه الأصلي هو و زوجته و أبنائه و لا يسكن في بيت أهل زوجته أو بيت جديد[2،ص77]، و لهذا النظام من السكن العديد من الفوائد و المآخذ، فمن فوائده أنه يمكن الزوجين الجديدين من توفير نفقات السكن الجديد و أن عائلة الزوج الأصلية يمكن أن تشارك في تربية الأبناء و تقديم المساعدات للأسرة الزواجية حديثة التكوين فضلا على أنه يساعد في تقوية و تمكين أواصر العلاقات القرابية[5،ص258].

أما مآخذ هذا النوع من السكن تتمثل في تكرار النزعات و الشجارات بين أم الزوج و زوجته و تدخل العائلة الأصلية للزوج في الشؤون الداخلية للأسرة الزواجية، و مثل هذا التدخل قد يسبب انهيار في الأسرة الزواجية و تعرضها لمخاطر التفكك و الطلاق، و من المآخذ الأخرى لهذا النموذج من السكن أنه لا يعطي المجال للأسرة حديثة التكوين من الاعتماد على قدراتها الذاتية في تربية أبنائها و تمشية أمورها و حل مشكلاتها اليومية، إضافة إلى الضرر الذي قد يلحق بشخصيات الأبناء الناجم عن هشاشة أو سوء التربية التي يتلقونها من الأقارب الساكنين معهم في نفس الوحدة السكنية[5،ص258].

4-6-2 مظاهر التغير في بناء الأسرة العربية:

نتيجة للتغيرات التي حدثت في المجتمع العربي فقد تغيرت الأسرة العربية تغيرا ملحوظا في بنائها خلال النصف الأخير من القرن الماضي (خلال الحقبة 1950-2000) وبدايات القرن الحالي و نعني ببناء الأسرة حجمها و سن الزواج و كل العوامل المؤثرة في ذلك، و هي تتأثر بهذه

العوامل، بالإضافة إلى ذلك فإنها تتاثر بنظام تقسيم العمل الاجتماعي و ترتيبات سكن الأسرة ونظام الزواج و الطلاق.

فالمجتمع العربي عرف انتقالا ديمغرافيا معتبرا، و لكن بنسب متباينة بين الأقطار، وعلى العموم فإن المنطقة العربية عرفت هذا الانتقال الديمغرافي خلال الفترة 1950 و 1960 حيث كانت الوفيات جد مرتفعة في البداية إذا قارب معدل الوفيات 25%(ما يعادل 7 إلى 8 أطفال لكل امرأة)، و بدأت هذه المعدلات في الانخفاض خاصة في الثمانينات أين أصبح في ذات المنطقة معدل الولادات مقاربا لـ25%، و معدل الوفيات 6 في الألف و معدل نمو طبيعي مقاربا لـ2%[147،ص627] و الملحق رقم (3) يبين جيدا هذا الانتقال الديمغرافي لأهم الأقطار العربية ونشير في هذا الصدد بأن مصر هي البلد الأول الذي عرف هذا التغير الديمغرافي فسمي بالنموذج المبكر لكنه بصفة بطيئة و غير مؤكدة، بينما يعتبر النموذج التونسي في هذا الشأن الأكثر تقدما و يدخل ضمن هذا النموذج كل من لبنان و البحرين و الإمارات و الكويت و قطر فبالنسبة للنموذج المبكر و الذي يضم بالإضافة إلى مصر دولة العراق نجد فيه أن معدل الولادات يلتف حول 30 في الألف و معدل النمو الطبيعي أكثر من 2%، بينما النموذج الثاني يقدر فيه معدل الولادات بأقل من 20 في الألف و معدل النمو الطبيعي بأقل من 1%، ويعتبر النموذج الذي يضم كل من فلسطين و اليمن نموذجا تقليديا لأن معدل الولادات مازال فيه يفوق 40 في الألف و معدل النمو الطبيعي يفوق 3,2% [147،ص630] -(أنظر الملحق رقم 4)-، ويمكن تفسير ذلك بأن فلسطين في حالة حرب مع العدوان الإسرائيلي من أجل تعويض شهدائهم، أما اليمن فيمكن تفسير ذلك بأن هذا البلد مازال بعيدا عن التقدم و التنمية الشاملة وارتفاع مستوى الأمية فيه عامل إضافي لذلك.

و يمكن تفسير هذا التغير الديمغرافي بصفة عامة و التغير الذي مس الأسرة العربية بصفة خاصة من خلال ما يلي:

لقد عرف الزواج تغيرا ملحوظا في الوطن العربي و خاصة في نهاية القرن السابق فبعدما كان سن الزواج يمتاز عند العرب بالمبكر عند الإناث و بالتأخر عند الرجال و بفارق السن المعتبر بين الزوجين، عرف سن الزواج تأخرا فبعدما كان السن المتوسط عند الزواج الأول للنساء خلال 40 سنة خلت يتراوح بين 18 و 21 سنة (باستثناء تونس و لبنان حيث كان فيه هذا السن يقارب 23 سنة)، أصبح الآن يتراوح بين 25 و 27 سنة، و يفوق هذا السن عند الرجال بـ 04 نقاط[147،ص631].

و يفسر هذا التأخر في الزواج بتمديد فترة التمدرس بالنسبة للإناث و غلاء المهور وتفاقم أزمتي البطالة و السكن عند الرجال، و بعدما كان فارق السن بين الزوجين يتراوح بين 5 و7 سنوات

أصبح هذا الفارق يقدر بـ03 سنوات باستثناء مصر و اليمن حيث يقدر الفارق بـ5,5 سنة[147،ص632]، و للتوضيح أكثر- أنظر الملحق رقم (03)-.
عرفت العزوبية هي الأخرى تطورا ملحوظا فنسبة النساء العازبات في سن متقدم تميل نحو الارتفاع فعلى سبيل المثال 60% من النساء المغربيات في سن العشرين و الأربعة و العشرين عازبات، و 80% من التونسيات في نفس السن المذكور عازبات، بينما النساء اللائي يتراوح عمرهن بين 40 و 49 سنة تقريبا كلهن متزوجات[147،ص633-634].
لقد قل نظام الزواج المتعدد في الوطن العربي باستثناء دول الخليج التي تقدر فيها نسبة النساء اللائي يعشن مع الضرات بـ9%، أما بالنسبة للدول الأخرى فهذه النسبة منخفضة،إذ تتراوح بين 3 و 5 في المائة و قد تكون معدومة في بعض البلدان كتونس التي يمنع القانون فيها الزواج بأكثر من امرأة[147،ص634].

عرف الطلاق انخفاضا محسوسا مقارنة بالسابق، فعلى سبيل المثال نسبة الطلاق في الجزائر انتقلت من 38% خلال العام 1900 إلى 13% خلال الستينيات، و انتقلت هذه النسبة بدورها في مصر من 32% خلال الفترة 1941-1945 إلى 14% خلال الفترة 1996-2000، و قدر هذا المعدل في سوريا خلال السبعينيات بـ6%[104]، وهذا دليل على انخفاض مستوى الطلاق بعدما كان مرتفعا.

خصوبة النساء العربيات بصفة عامة عرفت بدورها انخفاضا تدرجيا و محسوسا عبر كامل تراب الوطن العربي فمعدل الخصوبة و المعبر عنه بالمؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) انتقل على العموم من 08 أطفال لكل امرأة خلال الفترة (1950-1965) إلى 2,1 طفل لكل امرأة خلال الفترة (1995-2000) [147،ص639]، و هذا الانخفاض مرتبط بتأخر سن الزواج عند الإناث و الانتشار السريع لوسائل منع الحمل، و هذا ما يدل على أن الرغبة في إنجاب الأطفال بدأت تقل عند الأسرة العربية مقارنة بالماضي أين كان مركز الأسرة يتحدد بعدد الأبناء فيها، كما لا ننسى عامل وفيات الرضع الذي انخفض في الآونة الأخيرة مما يجعل من الخصوبة في تناقض مستمر.

من بين التغيرات التي أثرت على التغير الأسري في الوطن العربي لجوء الأسر العربية إلى استعمال وسائل منع الحمل الحديثة التي لم تتجاوز فيها نسبة النساء المتزوجات المستعملات لها حدود (4-10) % قبل الثمانينات باستثناء تونس و مصر البلدين الذين كانا متقدمين في هذا المجال، و ابتداء من سنة 1985 أصبحت هذه النسبة في تزايد مستمر إلى أن أصبحت مقاربة لحدود 30% و 40 %[147،ص648]، و من خلال الجدول رقم (7) يتضح لنا أن انتشار استعمال وسائل منع الحمل لم يعد حكرا على ذوي المستوى التعليمي العالي أو سكان الحضر و فعلى سبيل المثال نسبة

استعمال موانع الحمل في مصر مقدرة بـ 59%في الحضر مقابل 50% في الريف أي بفارق 9 نقاط، و هو الفارق نفسه نجده بين ذات المستوى الثانوي فما فوق أو ذات المستوى الأمي (50 مقابل 59)، و أشارت الدراسات الأخيرة في هذا الصدد أن 98% من النساء أعلن بأنهن استعملن الوسيلة الحديثة لمنع الحمل على الأقل مرة واحدة في حياتها[147،ص648].

كما يتبين لنا من خلال الجدول السالف الذكر أن أضعف نسبة بالنسبة لمستعملات موانع الحمل سجلت في اليمن حيث قدر بـ10% فقط.

الجدول رقم (7): نسبة النساء المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة و يستعملن طرق حديثة لمنع الحمل حسب منطقة الإقامة و المستوى التعليمي (%) [147]

البلـدان	منطقة السكن		المستوى التعليمي			الإجمالي
	حضر	ريف	أمي	ابتدائي	ثانوي فما فوق	
مصر (2000)	59	50	50	55	59	53
الأردن(2002)	43	36	33	36	43	41
المغرب(2003)	56	53	54	57	56	55
اليمن(1997)	21	6	8	17	31	10

و من الملاحظ في التغير الأسري في الوطن العربي ارتفاع معدل أمل الحياة إذا انتقل على سبيل المثال في إفريقيا الشمالية من 42,8 سنة خلال الفترة (1950-1954) إلى 70,3 سنة خلال الفترة (2000-2004)، و انتقل من 36,5 سنة إلى 68,3 في دول الخليج خلال نفس الفترتين، و مقارنة بكثير من الدول غير المتقدمة فإن هذا المعدل يعتبر جيدا-أنظر الجدول رقم (8)- و تعود الأسباب في ذلك إلى تلك التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها المنطقة و خاصة تحسن الظروف المعيشية.

لقد عرفت المنطقة العربية كبقية المناطق في العالم تمدنا سريعا، و يعتبر هذا التمدن السريع إحدى التغيرات المهمة التي عرفتها المنطقة خلال النصف الأخير من القرن الماضي إذا أصبحت نسبة التمدن تفوق نسبة الريف في الآونة الأخيرة، ففي 1950 كان فرد واحد من بين أربعة أفراد يقطن في المدينة، وخلال العام 2000 قدرت نسبة التحضر بـ60% أي ما يقارب 3/2، و من خلال الدراسات المستقبلية التي قامت بها الأمم المتحدة في سنة 2005 ينتظر أن تصل نسبة التحضر في

الوطن العربي 70% خلال العام 2025. إجماليا لقد تضاعف مجموع سكان الحضر خلال نصف قرن بـ08 مرات، إذ ارتفع من 27 مليون نسمة خلال 1950 إلى 230 مليون خلال العام 2000، و دائما من خلال الدراسات المستقبلية التي قامت بها الأمم المتحدة فإن هذا العدد قد يصل خلال العام 2025 إلى 400 مليون نسمة-أنظر الجدول رقم (9)- ومقارنة بمناطق أخرى فإن مستوى التحضر على العموم داخل منطقة شمال إفريقيا و دول الخليج و دول الشرق الأوسط مرتفع، فهو منخفض عن مستوى التحضر الموجود في أمريكا اللاتينية و جنوب آسيا و شرق آسيا و إفريقيا الصحراوية.

الجدول رقم (8): تطور معدل أمل الحياة عند الولادة من 1950 إلى 2004 بالسنين [147]

المناطـــق	أمل الحياة (بالسنين)				معدل وفيات الأمومة 2000
	2000-2004	1990-1994	1970-1974	1950-1954	
إفريقيا الشمالية	70,3	65,7	53,0	42,8	120
الخليج العربي	68,3	65,1	48,5	36,5	29
الشرق الأوسط	68,8	66,0	57,2	45,2	100
مجموع المنطقة	**69,3**	**65,8**	**54,8**	**43,5**	**102**
إفريقيا شبه الصحراوية	45,9	48,2	45,3	37,4	870
أسيا الشرقية	72,6	69,2	64,2	42,9	60
شرق جنوب أسيا	67,2	63,8	52,0	41,0	260
أمريكا اللاتينية	71,3	67,9	60,5	52,0	170

الجدول رقم (9): تطور نسبة التحضر خلال الفترة (1950-2000) و آفاقها خلال 2025 مقدرة بـ(%) [147]

المناطق	**1950**	1975	2000	2025
إفريقيا الشمالية	28,5	40,3	51,1	61,5
الخليج العربي	12,5	41,5	63,4	70,0
الشرق الأوسط	27,1	48,2	65,4	74,6
مجموع المنطقة	**26,5**	**45,4**	**59,8**	**69,2**
إفريقيا شبه الصحراوية	11,0	20,0	32,5	46,6
آسيا الشرقية	16,1	23,3	40,4	59,6
جنوب شرق آسيا	16,6	22,2	29,5	40,2
أمريكا اللاتينية	41,9	61,2	75,5	83,5

و من مظاهر التغير التي طرأت على بناء الأسرة العربية تغير نظام تقسيم العمل الاجتماعي فقبل فترة الستينات و الخمسينات من القرن العشرين كان الرجال مسؤولين عن إعالة الأسرة من خلال ممارسة مختلف الأعمال خارج البيت و كانت النساء مسؤولات بالدرجة الأولى عن تربية الأبناء و العمل المنزلي و الاهتمام بمتطلبات الزوج و الأطفال والأقارب، و لكن منذ فترة الستينات و السبعينات و في كثير من البلدان العربية من القرن الماضي تغير نظام تقسيم العمل الاجتماعي في الأسر العربية إذ أصبحت المرأة تمارس دورين اجتماعيين متكاملين يتمثلان في دور ربة البيت و دور العاملة خارج البيت[5،ص266]، و يعتبر نشاط المرأة خارج البيت عاملا مهما في تقليص حجم الأسرة و انخفاض خصوبتها[103]، والجدول رقم (10) يبين لنا أن نسبة النساء العاملات خارج البيت في الوطن العربي بصفة عامة تتراوح ما بين 30 و 40 بالمائة، و تتقارب البلدان العربية نوعا ما في هذه النسبة اللهم إلا إذا استثنينا موريتانيا التي فيها النسبة عالية إذ تقدر بـ68% و فلسطين أين النسبة فيها منخفضة إذ تقدر بـ8%، لكن على العموم فإن العامة للوطن العربي مقاربة للنسبة الموجودة في العالم و المقدرة بـ55%.

أما الرجل فقد استمر بممارسة الدور السابق المنوط به و إضافة إلى ذلك أصبح يؤدي دورا آخر يتمثل في مساعدة الزوجة في الأعمال المنزلية، و حالة كهذه أدت إلى تقوية العلاقات الاجتماعية الداخلية بين الزوجة و زوجها مما ساعد في تماسك الأسرة و تضامنها فضلا عن قيام الرجل أي الزوج بتربية أبنائه و تحمل المسؤوليات التربوية مع زوجته[5،ص266].

و على الرغم من التغير الواضح الذي طرأ على نظام تقسيم العمل الأسري إلا أن الكثير من الأسر لم يصبها مثل هذا التغير، إذ استمرت النسوة يزاولن الأعمال المنزلية بعيدا عن الأعمال المهنية و الإنتاجية خارج البيت، و استمر الرجال يزاولون أعمالهم التقليدية المتمثلة في كسب العيش دون أداء مهام تتعلق بالواجبات المنزلية في حين يلاحظ أن هناك اختلاف كلي بين نظام تقسيم العمل في الأسرة العربية و نظيره في الأسرة الأوروبية أو الأسرة الآسيوية في المجتمع الصناعي كاليابان مثلا.

الجدول رقم (10): مؤشرات خاصة بوضع المرأة في البلدان العربية [152]

البلدان	السكان بالملايين	ISF		نسبة النساء المتزوجات قبل سن 20		نسبة النساء الناشطات بما فيهن البالغات 15 سنة أو أكثر
		ONU	INED	جيل 1950	جيل 1970	
البلدان العربية	284,3	4,2	3,4	74	36	33
مصر	67,9	3,1	3,0	65	41	35
السودان	31,1	4,7	3,6	84	36	35
الجزائر	30,3	3,0	2,7	86	24	30
المغرب	29,9	3,2	2,7	73	29	41
العراق	22,9	5,0	_	_	_	_
السعودية	23	5,9	4,2	83	39	21
اليمن	18,3	7,6	5,7	88	64	31
سوريا	16,2	3,8	3,6	65	37	29
تونس	9,5	2,2	_	67	20	37
ليبيا	5,3	3,6	_	83	9	25
الأردن	4,9	4,5	3,9	55	27	27
لبنان	3,5	2,2	1,9	44	21	30
فلسطين	3,2	5,6	5,6	_	_	8
موريتانيا	2,7	6,0	_	_	_	63
الإمارات	2,6	3,0	_	88	33	32
عمان	2,5	5,6	_	96	56	19
الكويت	1,9	2,8	3,3	65	29	37
قطر	0,6	3,5	_	-	-	41
البحرين	0,6	2,4	_	77	21	34
العالم	6010,1	2,7	_	_	_	55

3-6-4 مظاهر التغير في وظائف الأسرة العربية:

لقد تغيرت العديد من الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة العربية قبل منتصف القرن الأخير، فالأسرة العربية الحديثة قد فقدت العديد من وظائفها كوظيفة منح الأبناء الأعمال والحرف و منح الأبناء التربية الروحية و الدينية و التعليم و وظيفة أداء الخدمات الترويحية خلال وقت الفراغ، فضلا عن فقدانها لوظيفة الخدمات الطبية و الصحية التي كانت تقدمها لأفرادها، ذلك أن الدولة و التنظيمات الاجتماعية الحديثة المختصة الاقتصادية منها و الصحية و الدينية و التربوية و الترويحية حلت محل العنصر المساعد للأسرة في منحها الوظائف الاختصاصية التي كانت الأسرة تؤديها لأبنائها[5،ص268].

و تتمثل الوظائف الأساسية التي تؤديها الأسرة العربية الحديثة فيما يلي[5،ص169]:

إنجاب الأطفال الشرعيين.

تربية الأطفال تربية اجتماعية و دينية و أخلاقية و وطنية.

تهيئة المسكن* و تأثيثه بالأثاث اللازم الذي تحتاجه الأسرة العربية الحديثة.

إشباع الحاجات الجنسية للزوجين و تنظيم العلاقات الجنسية بين أبناء المجتمع عن طريق نظم الزواج و المصاهرة.

الدفاع عن أفراد العائلة ضد كل الأخطار التي قد تداهمهم.

أما الوظائف الثانوية كما يطلق عليها هذا الاسم روبرت مكايفر (R.Marciver) في كتابه "المجتمع"[5]،و هي الوظائف الاقتصادية و الدينية و الصحية و التربوية و الترويحية، فلم تعد الأسرة مسؤولة عنها، إذ خرجت هذه المهام عن نطاق الأسرة و أسندت إلى مؤسسات اقتصادية تديرها الدولة أو بعض الخواص برفقة القطاع العام، و هذا ما قلل من أهمية وفاعلية الأسرة في المجتمع، فبعدما كانت الأسرة تمنح الأعمال و المهن و الوظائف لأبنائها أصبحت الدولة هي المسؤولة عن ذلك، و بعدما كانت الأسرة هي المسؤولة عن تربية الأبناء و تعليمهم أصبحت الدولة هي المسؤولة عن هذه المهمة و أحيانا يكون ذلك في سن مبكرة بدور الحضانة، و بعدما كانت الأسرة هي المسؤولة عن الوظائف الدينية و الترويحية أصبحت الدولة هي المسؤولة عن ذلك[5]، و هنا تقلصت وظائف الأسرة العربية بصورة عامة بعدما أخذت الدولة تساعدها في أداء هذه الوظائف، و لكن تبقى دائما الأسرة العربية الحديثة هي المسؤولة أولا و أخيرا عن الوظائف الأساسية السالفة الذكر.

* في الريف العربي الأسرة هي من تقوم بتهيئة المسكن و بناءه لكن في الحضر فإن أغلبية المساكن تقوم الدولة بتهيئتها.

و على الرغم من فقدان العديد من الأسر العربية لوظائفها الثانوية لتي أوكلت للدولة، هناك عدد لا بأس به من الأسر التي تؤدي الوظائف الأساسية و الوظائف الثانوية جنبا إلى جنب و في آن واحد لا سيما الأسر الريفية و القروية و أسر البادية و الرحل و الأسر التي تقطن في الأحياء الشعبية و في المدن الصغيرة و القصبات حيث تقدر نسبة هذه الأسر على العموم في الوطن العربي بـ45%[5،ص270]، فهي تقوم بالوظائف الأساسية و الوظائف الثانوية السالفة الذكر في نفس الوقت، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بأداء المهام التربوية كتحفيز الأبناء على الدراسة و السعي و الاتصال بالمعلمين لمتابعة المسيرة الدراسية لأبنائهم و تعيين المدرسين الخصوصيين لتقوية مستوى أبنائهم الدراسي إضافة إلى تنظيم الحفلات الترويحية و إقامة السفرات و الزيارات الأسرية للترفيه و سد أوقات الفراغ، ناهيك عن الوظيفة الصحية التي تقدمها للأبناء كتحمل الأسرة مسؤولية الرعاية الطبية و شراء الأدوية.

و هناك بعض الأسر الحديثة ترعى الجوانب الدينية للأبناء كحثهم على الذهاب إلى المساجد و الالتزام بأمور الدين و التقيد بالقيم السلوكية الإيجابية و الابتعاد عن القيم السلوكية السلبية، مع مساعدة الفقراء و المحتاجين، إذن و على الرغم من التغير الذي حصل في وظائف الأسرة العربية فإن هناك نسبة غير قليلة من الأسر العربية لا زالت متمسكة بالوظائف التقليدية التي كانت تؤديها سابقا، و هذا يفسر الخصوصية التي تميز الأسرة العربية و هي الجمع بين السمات التقليدية و السمات الحديثة للأسرة[5،ص270].

7-4 التطور التاريخي للأسرة الجزائرية:

لقد عرفت الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر عبر العالم بصفة عامة و بلدان العالم الثالث بصفة خاصة، و بالأخص الدول التي تعرضت للاحتلال الخارجي تغيرات و تطورات ملموسة و خاصة في فترة ما بعد الاحتلال الفرنسي، رغم أن هذا الأخير كان له دور في التغير الذي مس المجتمع الجزائري بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة لكن على ما يبدو أن ذلك التغير لم يكن معتبراً، فالأسرة عرفت التغير بصفة سريعة في فترة الاستقلال حيث بقيت إبان الاحتلال متمسكة بتقاليدها العربية الإسلامية حتى تكون متميزة عن الأسرة الأوروبية، لأنها تمثل القطعة الأساسية في المجتمع،و كان بإمكانها تقليد نظيرتها الأوروبية في كثير من الأشياء كاللباس و الأكل و العمل و السكن إلا النظام الأسري ذلك أنه شيء مقدس بالنسبة لها و خاصة المرأة التي تعتبر العنصر الأساسي داخلها، فتغير المرأة نحو العادات الغربية كخروجها للعمل و التمدرس كان يعتبر وقتئذ عـاراً عند الجزائريين.

و مما لا شك فيه أن الأسرة الجزائرية تغيرت بفعل تغير المجتمع الجزائري كالمجتمعات العربية الأخرى بفعل التغيرات العالمية التي حدثت و أهمها نيل الكثير من الدول المستعمرة استقلالها و دخولها في مرحلة التنمية الشاملة التي تركزت أساسا على التصنيع والتحديث والتمدن الذي هو نتيجة طبيعية لعملية التصنيع، و الاتصال الحضاري بالمجتمعات المتقدمة وعلى رأسها فرنسا بفعل الهجرات المتتالية نحوها و كذلك بفعل التقدم الملحوظ في وسائل الإعلام و الاتصال الرقمية.

و سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري اجتماعيا واقتصاديا لأن تغير الأسرة الجزائرية هو وليد التغير الذي عرفه المجتمع، و بعدها نحاول معالجة معالم الأسرة الجزائرية قبل التغير و بعدما نحاول التطرق إلى مظاهر التغير والتطور الذين عرفتهما الأسرة الجزائرية.

4-7-1 المجتمع الجزائري قبل فترة الاستقلال:

كان المجتمع الجزائري قبل دخول المحتل الفرنسي مجتمعا محافظا و تقليديا يغلب عليه طابع المجتمع القبلي و كان سكانه مقسمين إلى مجتمع ريفي و يمثل النسبة الغالبة و مجتمع متحضر يتواجد في المدن و من أهم هذه المدن الجزائر و وهران و المدية و قسنطينة و عنابة و مليانة و بجاية و تلمسان، حيث كان المجتمع المتحضر مزيجا بين السكان الأصليين والعثمانيين الذين جاؤوا بغرض حماية الجزائر من تحرشات الإسبان.

إن الدراسات حول المجتمع الجزائري لم تكن شاملة و كانت منحصرة في بعض المناطق فقط، كمنطقة القبائل التي كان التركيز عليها أكثر[86،ص42]، لذا لا يمكن معرفة التركيبة الاجتماعية والنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري بصفة دقيقة، و عموما كان المجتمع الجزائري يسوده نظام قبلي و هذا النوع من الأنظمة كما حدده ابن خلدون يترابط أفراده فيما بينهم عن طريق العصبية[86،ص43]، و كانت هذه القبائل أو ما تسمى بالعشائر تكون فيما بينها عندما تتحدد هرما تنظيميا ذا طابع اقتصادي و اجتماعي و سياسي حيث التعاون و المصالح الاقتصادية والاجتماعية يسود بينهم[86،ص45].

و نشير هنا أننا بصدد التطرق إلى دراسة المجتمع الجزائري في تلك الحقبة، لأن الأسرة الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا المجتمع و كما أشار علماء الاجتماع أن الأسرة ليست مؤسسة اجتماعية لها خصائصها الخاصة بها فقط، بل هي أيضا تعبر عن خصائص مجتمع معين و عن قوانينه العامة و منه يكون من الضروري فهم هذه القوانين لدراسة الأسرة[136،ص79].

لقد عاش معظم سكان الجزائر في وسط عشائري أي قبلي على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية و جماعية و بالأخص منهم سكان الريف دون أن يكون داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكية أرضهم هذه، فنظام الملكية قبل عام 1830 كان بسيطا يعتمد على العرف و العادة و القانون و يقوم على أربع فئات و هي: أرض البايلك و الأرض الجماعية (العرش) و أرض الحبوس و الملكية الخاصة[58،ص72].

فأرض الدولة و المسماة بالبايلك هي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل في سجلات خاصة و هذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري و قد سميت باسم(البايلك) تمييزا لها عن غيرها من الأراضي الأخرى، و النوع الثاني من الملكية هو الأرض الجماعية المشاعة(العرش) و التي تسود في المناطق التي استقر فيها البدو و شبه البدو حيث يمارسون فيها العمل الزراعي و تربية الأنعام و يتميز النمط الزراعي فيها بأنه نمط بسيط و الملكية الجماعية للأرض هي السائدة في ذلك النمط و هي الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الجزائري و تمتد على مساحة واسعة تقوم باستغلالها مجموعات تعاونية عن طريق التعاون[58،ص73].

أما أرض الوقف و المعروفة بالحبوس فكانت وقفا على المساجد و المؤسسات الخيرية لبعض الأشخاص[58،ص73]، بينما النوع الرابع و هو الأرض و المسماة بالملك و هي ملكية خاصة كان يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة، لكن أخصب هذه الأراضي كانت تملكها العائلات التركية(قلوجين) و التي تتركز بنسبة غالبة في منطقة متيجة و الساحل، أما الملكية التي تعود إلى الجزائريين فكانت جماعية تقوم أساسا على التضامن العائلي و تحريم بيع الممتلكات كما يلاحظ أنه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد[86،ص45-46].

و بعد دخول المحتل الفرنسي أرض الجزائر تكونت أولى الجماعات التي استقرت على أرض الجزائر من جنود و ضباط الحملة العسكرية الذين نزلوا ابتداء من سنة 1830 و تمكن نفر منهم من شراء الأراضي الواقعة حول الجزائر العاصمة بأبخس الأثمان من أصحابها الفارين الذين تعرضوا إلى أبشع الضغوطات من طرف المستوطنين فاضطروا لبيع أراضيهم و اللجوء إلى المناطق الجبلية[123،ص75].

و الملاحظ أن نسبة كبيرة من سكان منطقة متيجة الخصبة هجروا أراضيهم و اتجهوا غربا إلى المناطق التي كانت تحت حكم الأمير عبد القادر الجزائري، و بعد إخماد ثورة الأمير سنة 1847 استمر الجزائريون في التخلي عن أراضيهم و هجروها متجهين نحو مناطق أخرى تمتاز أراضيها بغير الخصبة كالمناطق الداخلية جنوبا و قد ساعد ذلك الأوروبيين الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي التي كانوا يملكونها[58،ص75].

و كانت النتيجة أن فقد الجزائريون 45% من أراضيهم، فلكي يثبت أحد من سكان الريف ملكيته أمام الإدارة الفرنسية كان عليه أن يجر وراءه أفراد العشيرة كلهم و عليه أن يتحمل نفقات كبيرة الأمر الذي يجعله مضطرا إلى التنازل عن أرضه للفرنسيين[58،ص75]، كما كانت تفرض الإدارة الفرنسة غرامات مالية مرتفعة على أصحاب الأرض لأسباب تبدو أحيانا تافهة كدخول الماشية أرض المعمر المجاورة أو الغابة أو عندما يقومون بحطب أشجار الغابة لاستعمالها للحاجة، فيكون على أصحاب الأرض عدم القدرة على دفع تلك الغرامات و بالتالي يضطرون إلى التنازل عن أراضيهم.

و بهذه العملية المنظمة و الطويلة الأمد أدت حركة الاستيطان إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي عن طريق سن القوانين التي تسمح ببيع أراضي الوقف(الحبوس) و تشجيع المعمرين للحصول على أراضي القبائل أو أراضي العائلات سواء كان هذا الاستيلاء نتيجة المصادرة أو البيع الاختياري فإن النتيجة كانت واحدة، و هكذا تقلصت أراضي الفلاحين الجزائريين و طردوا من السهول الخصبة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة و أقل مردودا وبالمقابل تطورت ملكية الأوروبيين[58،ص75] -أنظر الجدول رقم (11)-.

الجدول رقم (11): تطور ملكية الأوروبيين في الجزائر خلال الفترة (1830-1951) [58]

السنوات	1850	1870	1900	1930	1940	1951
المساحة بالهكتار	150.000	765.000	1682.000	2.364.000	2.720.000	2.727.000

و من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن ملكية الأوروبيين تضاعف خلال الفترة (1850-1951) أي خلال قرن بحوالي 18 مرة و هذا دليل على أن الاستيطان الفرنسي لم يأت من أجل الإعمار، بل جاء من أجل الاستغلال الفاحش.

و هكذا أدت تلك السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان و أصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا كعمال أجراء في مزارع المعمرين[84،ص109]، و باستيلاء المحتل على عدد أكبر من الأراضي الخصبة أجبر الفلاحون على البحث عن أراض جديدة أقل خصوبة و أصبح الكثير منهم مجرد خماسين[84،ص110]، مما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية و التضامن الاجتماعي في الريف الجزائري.

هذا الريف الجزائري عرف هو الآخر تفككا في تركيبته حيث عرف حركة واسعة للهجرة نتيجة الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها كالبطالة، إذ دلت الإحصائيات أنه بلغ عدد العاطلين الريفيين عن العمل مليون فرد، و لم يكن في الريف الجزائري سوى 120 ألف عامل زراعي دائم يعمل الواحد منهم في المتوسط 180 يوما في السنة.

و قد أخذت هذه الهجرة ثلاثة مستويات[58،ص77]:

اتجاه السكان إلى الهجرة الخارجية بحثا عن العمل في أوروبا و خاصة فرنسا.

اتجاه السكان نحو المناطق الغنية في الجزائر و المتمثلة في مزارع الأوروبيين في سهول متيجة و عنابة و وهران و مستغانم.

هجرة السكان من الريف إلى المدن بحثا عن العمل.

إن لهذا العامل المتمثل في الهجرة أثر على تغير النظام الاجتماعي و الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري و كذلك على نظام الأسرة و الذي سنتناوله لاحقا.

أما ديمغرافيا فقد عرف المجتمع الجزائري عدة محطات و خاصة في النمو السكاني والولادات و الوفيات و الذي سيتم التفصيل فيه في الفصل اللاحق، لكن للإشارة فقط، عرف سكان الجزائر الأصليين نموا سكانيا بطيئا خلال الفترة 1830-1920 و وفيات مرتفعة وولادات هي الأخرى مرتفعة نتيجة تعويض المتوفين بسبب الحروب و الثورات الشعبية أو الأمراض الفتاكة تليها الفترة الثانية التي تمتد إلى غداة الاستقلال أين عرف النمو السكاني انفجارا، إذ عرفت هذه المرحلة بمرحلة الانفجار السكاني.

و لقد عرف النمو الحضري خلال الفترة الاستعمارية تطورا ملحوظا، فهذا القطاع لم يكن يمثل سوى 5% أو 6% من مجموع السكان الذين قدر عددهم خلال العام 1830 بـ03 ملايين نسمة و بالمقابل بلغت نسبة سكان الريف 95%، فقد كانت الجزائر العاصمة في ذلك التاريخ لا تضم أكثر من 30 ألف نسمة و أقل بقليل منها مدينة قسنطينة، ثم تلمسان بحوالي 14 ألف نسمة، و معسكر بـ10 ألاف نسمة على التقدير[58،ص80]، إلى جانب ذلك كانت هناك مدن أخرى مثل المدية و البليدة و وهران كان فيها عدد السكان قليلا.

و من خلال الملحق رقم (4) نلاحظ أن نسبة التحضر انتقلت من 5% خلال العام 1830 إلى 15,6% خلال العام 1886، و بدأت هذه النسبة في الزيادة إلى أن تضاعفت خلال العام 1959 إذ بلغت 29,6%.

4-7-2 الأسرة الجزائرية قبل التغير:

كما ذكرنا سابقا بأن المجتمع الجزائري في بنيته التقليدية كان ذا طابع عشائري قبلي، و من خلال النظام العشائري الذي هو امتداد طبيعي للأسرة الجزائرية يتحدد الانتماء و النسب و يتم الزواج و الطلاق و هذا النظام هو الذي يورث رغم أن الميراث و الفريضة من أمور الشريعة الإسلامية، و هو الذي يعاقب و يكافئ و يحدد مكانة الأفراد، لذا يلاحظ أن الوحدة الاجتماعية في هذا النظام تبنى على أساس سطوة الجماعة و مدى ارتباطها بالجماعات الأخرى و لا يجتمع الأفراد فيه على أساس المواطنة و إنما على أساس القرابة خاصة أبناء العمومة إذ يعلنون انتسابهم المشترك لنفس الجد المكون و المؤسس للعرش الذي ينتسبون إليه[71،ص25].

و يشير الأستاذ مصطفى بوتفنوشت بأن أرض العرش هي أرض جماعية و لا يتم فيه التوريث وفق الشرع الإسلامي حتى لا تنقسم هذه الأرض أجزاء مشتتة و بذلك يتشتت العرش و يصبح الإنتاج فردانيا و عليه يصبح يسيرا لا يكفي حاجة الجماعة و روح التعاون الجماعي السائدة تموت، لذا النظام هو من يورث لمن يبقى مسيطرا على العرش و بناءه الاجتماعي[86،ص44-46].

و مما لا شك فيه أن الأسرة الجزائرية التقليدية وليدة هذا النظام الاجتماعي القبلي، لذا نجد أنها اكتسبت ميزات خاصة جعلت منها وحدة قوية غير قابلة للتفكك و الانقسام، فهي تتميز بحياة جماعية واسعة الخير في الزمان و المكان لأنها تعتمد في تنظيمها على سلطة مركزية قوية تكون بيد الأب الذي يمارس سلطة واسعة فهو رب الأسرة و ركيزتها و التي بواسطتها تحافظ الأسرة على تماسكها و استقرارها، و هو القائد الروحي الذي يسير أمور التراث الجماعي و يتمتع بمكانة راقية و متميزة جدا تقوم على أساس الهيبة و الطاعة المطلقة[71،ص37-38][1].

و من خلال ذلك نستنتج أن النظام الأسري هو نظام سلطوي أبوي يقوم على أساس الطاعة و القهر و كذلك النسب.

إن هذا النظام الأبوي لا يعني إهمال أدوار و مكانة الآخرين في الأسرة، فهذا النظام الأسري مبني على وحدة المصالح الاقتصادية و التضامن و التكامل بين أعضائها المتكونين من الزوج و الزوجة و الأخ و الأخت و ما نزل و ما صعد، و بموجب هذه العضوية يصبح الفرد فيها أي العضو مسؤولا عن تصرفاته الشخصية و تصرفات الأفراد الآخرين[15،ص175].

و يمكن القول أن الأسرة الجزائرية المسماة بالعائلة الكبيرة[86،ص40] و التي تتشكل من عدة أسر زواجية تحت سقف واحد و في نطاق المجتمع الجزائري تتكون من الأفراد المشكلين للكيان الاجتماعي و الاقتصادي[86،ص40]،إذ يتولى تسيير شؤونهم ولي أمر واحد و هو الأب أو الابن

[1] مصطفى بوتفنشت، المرجع السابق، ص ص 37-38.

الأكبر في حالة وفاة الأب، و يمكن القول أيضا إن الأسرة الجزائرية أو العائلة الجزائرية تتخذ شكل الأسرة الممتدة.

و يمكن حصر معالم الأسرة الجزائرية التقليدية قبل التغير و لا سيما قبل الاستقلال في النقاط التالية:

1. بناء الأسرة الجزائرية التقليدية:

كانت الأسرة الجزائرية قبل التغير كما ذكرنا سابقا أسرة أبوية ذات سلطة مركزية متسلطة يعتليها الأب و مبنية على وحدة المصالح الاقتصادية و على التضامن و التكامل بين أفرادها، و تعيش هذه الأسرة في بيت واحد مشترك يسمى بالدار الكبيرة[86،ص40-41]، و التي قد تتكون من عدة غرف و يمكن لها أن تتوسع أكثر في حالة ارتفاع عدد أفرادها من الأقارب، و هذا النوع من المساكن موجود في الريف بجوار القرية التي يقطنها أفراد العرش أو حتى بداخلها كبلاد القبائل على سبيل المثال و يوجد هذا النوع أيضا داخل المدن و يسمى أيضا بالدار الكبيرة، كما يوجد خارج المدينة في الريف حيث تكون المساكن التي تحمل اسم العرش متجاورة فيما بينها ، و هذا النوع أيضا يوجد عند البدو الرحل لكن على شكل خيمة و يعود ذلك إلى طبيعة الأسرة الجزائرية التي تختلف من منطقة إلى أخرى إذ تتباين الخصائص الاجتماعية و اللغوية للعشيرة أو القبيلة التي تنشأ فيها أو تنحدر منها هذه الأسرة، فالأسرة الأمازيغية(القبائلية) غير الأسرة العروبية المطلة على التل الصحراوي فلكل منها نمط مميز في بعض التفاصيل و الجزئيات خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة و الأطفال و نوعية الأدوار الموكلة لهم[17،ص30].

و تمتاز الأسرة الجزائرية التقليدية بحجمها الكبير، إذ تتشكل من عدد كبير من الأفراد قد يتراوح مابين العشرين(20) و الستين(60)، و تضم بدورها ثلاثة أجيال أو أربعة[86،ص40].

هذا العدد الهائل من الأفراد يجتمع على مائدة واحدة لأن الوجبة المقدمة للطعام هي واحدة تعد من طرف النساء ثم تقدم أولا للرجال و يليهم الأطفال و النساء و بمجرد أن يبلغ الطفل الذكر الحلم يتجه نحو مائدة الرجال[86،ص41]،و هذا يدل على أن الاختلاط و الاحتكاك بين عالمي الرجال و النساء غير مسموح بهما.

و كان نظام الزواج تقليديا و داخليا[93،ص204]، فغالبا ما يكون بين أفراد العرش و بين أبناء العمومة خاصة[119]، و كان الزواج في سن مبكرة بالنسبة للرجل و المرأة إذ كان يسمح للبنت بالزواج في سن الرابعة عشر و للابن في سن الخامسة عشر، فارق السن بين الزوجين كان نوعا ما شاسعا إذ يفوق أحيانا العشر(10) سنوات و لكن في الغالب كان يدور في حدود الست(6) سنوات[139،ص280-281]، و لا يتم هذا الزواج إلا بعقد القران الشرعي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و لا يمكن للرجل أن يدخل بزوجته إلا بعد إعلان الزفاف و إقامة الحفلة المتمثلة في

الوعدة، و يشير كمال كاتب[115،ص12-14] في كتابه **"نهاية الزواج التقليدي في الجزائر"** أن الإنجاب من غير الزواج لم يكن مسموحا به على الإطلاق، و لا يتم الاعتراف بالولد الذي يولد من غير فراش الزوجية لأنه ابن زنا و يحرم هذا الابن من النسب، و يضيف في كتابه هذا أن المجتمع الجزائري التقليدي كان يولي أهمية كبيرة لعذرية المرأة، فالمرأة غير العذراء محكوم عليها بعدم الزواج، و من أهم طقوس ليلة الزواج هو عذرية المرأة[115،ص15]، حيث كان أهل العروس يتباهون بعذرية ابنتهم بعدما يتم فض بكارة المرأة ليلة زفافها بعد انتظار قد يطول الليلة بأكملها و يتم إعلان ذلك للملأ، كما كان الرجل الذي لا يتمكن من فض بكارة عروسه ليلة الزفاف يعتبر ناقصا في رجولته، و هذا الأمر للإشارة فهو من تقاليد المجتمع لا غير وهو يتنافى مع الدين الإسلامي، لأن الكثير من الباحثين الغربيين عندما يكتبون عن هذه التقاليد ينسبوها إلى الدين الإسلامي الحنيف.

أما الزواج المتعدد فكان مسموحا و كان الكثير من الرجال يتزوجون بامرأتين على الأكثر، أما الأغنياء منهم فكان بإمكانهم الزواج بأربعة نساء بغية إعالة هؤلاء النسوة من جهة و التباهي بكثرة الأولاد من جهة أخرى، و المرأة الولود هي المفضلة في الأسرة و خاصة التي تلد الذكور أكثر، فخصوبة النساء كانت مرتفعة و يعود هذا إلى الرغبة في الإنجاب وعدم استعمال وسائل منع الحمل كما كانت الرضاعة طبيعية بصفة شبه مطلقة[119].

2. وظائف الأسرة الجزائرية التقليدية:

كانت الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر العربية التقليدية تؤدي نوعين من الوظائف منها الأساسية و الثانوية

يمكن حصر الوظائف الأساسية في النقاط التالية:

إنجاب الأطفال و تربيتهم.

تنشئة الأبناء اجتماعيا على العقلية الاجتماعية الجزائرية و المتمثلة أساسا في العفة عند البنات، و في الشرف النيف* عند الأبناء، و كره المستعمر الفرنسي، و تأهليهم لأداء أدوارهم الوظيفية داخل المجتمع.

تهيئة الدار للسكن فيها و تنظيم العلاقات الجنسية بين أفراد المجتمع من خلال نظم الزواج التي تتماشى وفق الشريعة الإسلامية على طريقة المذهب المالكي، و بدون نظم الزواج الشرعي كما ذكرنا سابقا لا تتم العلاقات الجنسية و لا يتم تكوين أسرة.

* النيف: مصطلح جزائري مأخوذ من الأنف و يعني الأنفة و الهمة و الشموخ.

الحفاظ على أفراد الأسرة من كل الأخطار الخارجية التي قد تداهمهم، فهي الدرع الحصين للأبناء.

أما الوظائف الثانوية التي كانت تقوم بها الأسرة التقليدية في الجزائر يمكن ضبطها في النقاط التالية:

الوظيفة الاقتصادية و تتمثل في الصناعة الحرفية التقليدية أو التجارة أو تقديم خدمات و هذا بداخل المدن أما في الريف كان الطابع الزراعي هو الغالب على هذه الوظيفة و كان كل أفراد الأسرة سواء في الريف أو الحضر يتعاونون فيما بينهم وبالتالي كانوا يشكلون وحدة اقتصادية لها وظيفة إنتاجية و استهلاكية في نفس الوقت.

الوظيفة الدينية و الروحية، فكانت الأسرة تعلم أبناءها تعاليم الدين الإسلامي على طريقة المذهب المالكي و تحثهم على القيم الدينية و الروحية رغم شيوع نسبة الأمية بين الأسر الجزائرية في فترة وجود المحتل الفرنسي، فبفضل هذه الخلية الأساسية للمجتمع ألا و هي الأسرة، بقي المجتمع الجزائري متماسكا بدينه الحنيف ومحافظا على قيمه و تقاليده رغم مرور قرن و ثلاثين سنة من الاستعمار.

الوظيفة الصحية و التعليمية، فالأسرة التقليدية كانت تقوم بالرعاية الصحية تجاه أبناءها و بالعلاج في حالة المرض لأنه لم تكن في متناول الأسر المصحات والمستشفيات خاصة في المناطق الريفية كما كانت الأسرة ذاتها تقوم بتعليم أبنائها و تحفيظهم القرآن الكريم، لكن هذا الأمر كان متباينا بين الجنسين و خاصة في المناطق الريفية و بعض المدن المحافظة، فالذكور هم من كانوا محظوظين في هذا المجال أكثر.

و بالعودة إلى الوظيفة الاقتصادية نشير هنا أن الوظيفة كانت مؤداة من طرف الرجال والنساء، فالرجال يعملون خارج البيت في الوحدة الاقتصادية المتمثلة في المتجر أو الحقل أو الحانوت ... إلخ، أي هم أساس خلق الثروة و لكن العمل حينئذ يتطلب عددا معتبرا من الأفراد و خاصة و أن هذا العمل يغلب عليه الطابع الزراعي، لذا كان المولود الذكر مفضلا على الأنثى، أما النساء فكن يعملن في الغالب داخل البيت يقمن بتربية الأبناء و التنظيف و الطهي و أحيانا يساعدون الرجال في عملهم كجني الزيتون في منطقة القبائل على سبيل المثال، كما كانت نساء أخريات يعملن خارج المنزل كخادمات عند الغير و هؤلاء النسوة من ذوي الحاجة إما لفقرهن الشديد أو عدم وجود من يعيلهن و أبناءهن.

3. اختيار الشريك في الأسرة الجزائرية التقليدية:

كانت عملية اختيار الشريك في الأسرة الجزائرية التقليدية كغيرها من الأسر العربية من مسؤولية الأهل و الأقارب، فالفتى الذي يهم بالزواج كانت شريكة حياته تختار من طرف الأقارب حيث كانوا يبحثون له عن الزوجة المناسبة له، و كان ذلك الفتى يرضى بما خير له و يرى أن ذلك من طاعة الوالدين و الزوجة التي لا تكون الأم راضية عنها غير مرغوب فيها، أما المرأة فلم يكن لها حق الاستشارة في الزواج إطلاقا حتى و لو كانت ثيبا، و هكذا في أغلب الأحيان كان العروس تساق إلى زوجها دون أن يعرفها من قبل أو يتعرف على وجهها اللهم إلا إذا كانت من ذوي أقاربه كأبناء العمومة مثلا، فالعروس يتعرف على زوجه و يكشف عن وجهها في ليلة الدخول بها.

4. العلاقات الداخلية و القرابية في الأسرة الجزائرية التقليدية:

كانت العلاقات الداخلية و القرابية داخل الأسرة الجزائرية التقليدية تتسم بالتشعب[86،ص-56 53]، فالفرد داخل العائلة له علاقات عديدة و متعددة يمكن تحديدها فيما يلي:

أولا: يجد الفرد نفسه موجودا داخل الأسرة التي تمثل الجماعة الأولية أين تكون العلاقة بينه و بينها علاقة قرابية، فالعلاقات القرابية بين أفراد الأسرة الواحدة تكون متماسكة و تظهر نوعا من القوة و العمق يكونان جدارا عائليا قويا محاطا بكل المفاهيم الاجتماعية و الاقتصادية و الدينية و الأخلاقية... إلخ، و هذه العلاقات تعتبر جد حساسة و التي تتشكل في البنية العائلية كالتالي:

علاقة الفرد بأصوله: (الأب، الجد و ما صعد) و التي من خلالها ينسب إلى الأسرة و يحق له التوريث في ممتلكاتها.

علاقة الفرد بإخوته و هي علاقة جانبية و التي من خلالها يتقاسم معهم الارتباط الأسري نسبا و ميراثا، و يساهم بذلك في عدم تقسيم الإرث المشترك.

علاقة الفرد بفروعه(الابن و ما نزل): و التي من خلالها يمكن استخلاف اسمه وممتلكاته و يمكن القول بأنه استخلاف معنوي و مادي.

ثانيا: يجد الفرد نفسه في المقام الثاني موجودا داخل وسط اجتماعي أسري يحيط بالأسرة التي ينتمي إليها، فهذا الوسط يوجد بين الجماعة الأولية(الأسرة) و الجماعة الثانوية المتمثلة في العرش أو القبيلة حيث تكون العلاقات في هذا الوسط أكثر متانة و قوة، و تتشكل مما يلي:

علاقة الفرد بأسرة زوجته و هي علاقات يتبادل فيها الاحترام لكنها نوعا ما باردة.

علاقة الفرد بالأسر الجديدة لعماته أو أخواته اللائي تزوجن و غادرن السقف الأبوي.

علاقة الفرد بأسر أعمامه و بعض الأقارب الآخرين حيث يظهر نوع من الاحترام والتقدير في المناسبات.

ثالثا: و في المقام الثالث يجد نفسه داخل الجماعة الاجتماعية المتمثلة في العرش أو القبيلة و هي علاقات اجتماعية و اقتصادية و أخلاقية.

و من الملاحظ أن الفرد الجزائري في علاقاته مع الجماعات الاجتماعية يعطي الأولوية لأسرته لأنه مرتبط بها منذ نشأته، هذه الأولوية قد تكون على حساب العرش أو المجتمع أو المصلحة العامة، ثم يأتي الولاء للجماعات الأخرى مثل ما هو مرتب سابقا.

و تتمتع الأسرة الجزائرية التقليدية بعلاقات قرابية قوية و متماسكة و متضامنة تتجلى كثيرا في المناسبات كالجنائز بصفة أكثر و الأفراح و كذلك الأعياد، حيث يبدي جميع أفراد الأسرة أشكالا متعددة من التضامن و التآزر و التلاقي و التماسك، و يرجع هذا إلى عدة عوامل في مقدمتها سكن الأقارب في بيت واحد أو في بيوت متجاورة فيما بينها داخل العرش الواحد.

5. السكن في الأسرة الجزائرية التقليدية:

كان السكن في الأسرة الجزائرية التقليدية مثل ما هو سائد عند الأسر العربية يتسم بالطابع الأبوي، أي أن الرجل بعد زواجه يسكن في بيت أبيه الأصلي هو و زوجته و لا يسكن في بيت أهل زوجته، أو بيت جديد، و يسمى هذا السكن بالدار الكبيرة[86،ص40] التي تضم عدة أسر زواجية، و إن كان الابن سكن بيتاً جديدا، يجب أن يكون بالقرب من أفراد أسرته و كما ذكرنا سالفا يمكن لهذا السكن أن يضم ما بين 20 و 60 فردا و من ثلاثة إلى أربعة أجيال، و يلعب هذا السكن دورا مهما في التماسك و التضامن الأسريين و في تعزيز الأمن، و يتشكل هذا السكن المسمى بالدار الكبيرة و المتواجد داخل المدن غالبا بشقق متجاورة يجمع بينهما فناء موجود في الوسط و يسمى هذا السكن في الريف بالحوش، و هو نموذج مشترك بين سكان المغرب العربي[86،ص41].

داخل السكن التقليدي أو ما يسمى بالدار الكبيرة كل عائلة زواجية و كل فرد أو نفر حسب السن و الجنس يجدون مكانتهم حسب ما تحدده القواعد المتعارف عليها داخل الأسرة.

و يكون فيه الطعام مشتركا و يقدم حسب كل وجبة على مائدة مشتركة للرجال أولا ثم النساء ثانيا، و يسمح للأطفال تناول الغذاء إلى جانب النساء و عند البلوغ يتم توجيههم إلى مائدة الرجال، و لا يسمح بالاختلاط بين الجنسين سواء حول المائدة أو داخل الفناء الذي يعتبر متنفسا للجميع و خاصة النساء اللواتي يمكثن طوال أوقاتهن في البيت.

6. مكانة و دور الطفل و المرأة داخل الأسرة الجزائرية التقليدية:

على الرغم من أن المجتمع الجزائري التقليدي يعتبر مجتمعا ذكوريا حيث يعطي قيمة معتبرة للرجل[86،ص69]، و على الرغم من أن الثقافة الأبوية السائدة آنذاك و التي تعطي قيمة أكثر للذكر

داخل النسق الاجتماعي و تهمش المرأة في ظل هذا النظام الأبوي، بل بالعكس لقد أعطي للمرأة دور مهم يعتبر استراتيجيا في الإنتاج الاجتماعي؛ فكل العلاقات مرتكزة حول المرأة[125،ص210]، أي: أن المرأة هي المحور، أما كانت، أم زوجة، أم بنتا، أم أختا ... إلخ تعتبر الواجهة التي يواجه بها أفراد الأسرة المجتمع، فكانت هي الشرف و النيف بالنسبة للرجل على الرغم من أن مكانتها كانت أدنى من مكانته[86،ص70].

و لم تتمتع المرأة داخل الأسرة التقليدية في المجتمع الجزائر بتلك الحقوق التي نالتها نظيرتها في العالم الغربي، بل كانت تتمتع بقوة الحفاظ على كل أفراد العائلة من الجانب المعنوي و من الجانب المادي، فمن هذا الجانب الأخير يجتمع حولها كل عناصر الأسرة و من الجانب الأول عفتها و طهارتها تبعد العائلة عن كل مواضع الشبهة.

و من الملاحظ على المرأة في الأسرة التقليدية الجزائرية أنها كانت تمتلك وظيفة اقتصادية مهمة تتمثل في تسيير شؤون المنزل بإحكام كتخزين المواد الغذائية لمدة أطول ممكنة و عدم إسرافها و من أمثلة ذلك تجفيف الخضروات و اللحوم و الفواكه، بالإضافة إلى ذلك كانت تمارس بعض الأنشطة الإنتاجية كالزراعة المنزلية التي كانت تشكل أغلب ما تقتات منه الأسرة، و بعض الصناعات التقليدية كصناعة الأواني من الفخار و الطين و الصناعة النسيجية كالزرابي و البرنوس و القشابة، فكان من هذه الصناعة ما يسد حاجيات الأسرة و ما يوجه إلى السوق، دون أن تتخلى هذه المرأة عن وظيفتها الأصلية المتمثلة في إنجاب الأبناء و تربيتهم و حراسة البيت[86،ص71-75]، و زيادة على ذلك كن النساء يقمن بوظيفة أخرى تتمثل في إرضاع الأولاد و خاصة إن كانت أم الرضيعة غير قادرة على ذلك نجد داخل الأسرة الممتدة التقليدية الإخوة و الأخوات من الرضاعة.

و من ميزات الأسرة التقليدية الجزائرية أنها لا تسمح للمرأة بالخروج من المنزل إلا للضرورة كزيارة الأقارب و التداوي و الذهاب إلى الحمام أو الأعراس، فمكان المرأة الطبيعي بالنسبة للمجتمع آنذاك هو البيت، و إذا خرجت من البيت لذات الأغراض المذكورة سالفا على سبيل المثال تخرج مع محرم أو تخرجن النساء في شكل مجموعة و بحشمة و وقار دون أن يتزين أو يتبرجن، و كان اللباس الذي ترتديه المرأة عند خروجها من المنزل لباس موحدا يتمثل في الحايك*، أو العباءة السوداء في بعض مناطق شرق البلاد.

أما الطفل داخل الأسرة الجزائرية التقليدية كانت له مكانة خاصة بين أفراد عائلته منذ ولادته لأن هذا الولد يحمل اسم العائلة و تربطه رابطة الدم بينه و بين أبيه أولا و أفراد أسرته فيحتفلون بولادته[86،ص75-76]، و تقام خلال هذه الاحتفالات الولائم و خاصة إذا كان المولود ذكرا فيكون الفرح أشد لأن المجتمع الجزائري يغلب عليه طابع الذكورة، فالذكر هو من يخلف الأب في الحفاظ

* الحايك هو عبارة عن لباس تقليدي أبيض اللون ترتديه المرأة عند خروجها من المنزل و هو بمثابة ستار أو حجاب.

على اسم العائلة، و هو من يقوم بمساعدته في عمله ما دام أن العمل في المجتمع التقليدي الجزائري يتطلب التعاون من الجميع و خاصة إذا كان العمل زراعيا، و هناك من يحتفلون بمولودهم الجديد بذبح شاة إذا كان أنثى و شاتين إذا كان ذكرا اقتداء بسنة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، و على العموم مهما كان جنس المولود تعم الفرحة كل أفراد الأسرة بالمولود الجديد خاصة إذا كان هذا الأخير هو الأول في الزيادة[86،ص76].

و من الملاحظ على الأسرة الجزائرية التقليدية أنها كانت تحب الأطفال بشدة، لذا كانت الرغبة في كثرة الأولاد جامحة إذ تتباهى الأسر فيما بينها بكثرة الأولاد، كما أن الأسرة المعروفة بالولود أكثر هي التي يقصدها الكثير للمصاهرة لأنهم يرون في نسائهن بأنهن ذوات خصوبة عالية.

و يمكن القول إن المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي كغيره من المجتمعات العربية والمسلمة هي الحجر الأساس في النظام الاجتماعي التقليدي، وحتى أن هذه المجتمعات شبيهة بالمجتمعات المتوسطية و بعض البلدان النامية[146،ص467]، و هكذا نرى بأن المرأة في هذه المجتمعات عبارة عن عون اقتصادي مهم، و رأسمال لا يمكن التفريط فيه خاصة في المناطق الريفية، حيث تساهم النساء في هذا القطاع الريفي ما قيمته 60% من إجمالي الإنتاج الغذائي[146،ص467]، كما للطفل أيضا مكانة خاصة في المجتمع التقليدي بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة لأنه هو الخليفة في المستقبل و هو المساعد و المعين الأساسي لها خاصة في حالة كبر الوالدين.

3-7-4 مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية:

عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات في بنائها و وظيفتها و حجمها نتيجة التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري و كانت بداية هذه التحولات إبان الثورة التحريرية التي خاضتها الجزائر لتحرير البلاد من المستعمر الفرنسي، و لكن التغير الحقيقي للأسرة الجزائرية كان في بداية الستينيات حيث عرف تغيرا سياسيا لم يكن يتصور في أذهان الكثير من الجزائريين و هو الاستقلال عن المستعمر الفرنسي، و بفضل السياسات المنتهجة من طرف الدولة الفتية و أهمها سياسة التحديث و التصنيع بدأ المجتمع يعرف تغيرا اقتصاديا و اجتماعيا مما كان له الأثر على التغير الذي شهدته الأسرة الجزائرية التي امتازت طوال الفترة الاستعمارية بأنها أسرة ممتدة و كبيرة الحجم و محافظة للقيم و العادات و التقاليد.

و سنحاول التطرق إلى أهم مظاهر التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية خلال النصف الأخير من القرن السابق بإيجاز في النقاط التالية:

تأخر سن الزواج عند النساء و الرجال إذ أصبح متوسط العمر عند النساء 27,6 سنة خلال العام 2000 بعدما كان 19 سنة خلال العام 1950، و عند الرجال كان هذا المتوسط خلال العام1950 حوالي 24 سنة و انتقل إلى 31,3 خلال العام 2000[139،ص281]، و يعود هذا التأخر في سن الزواج إلى تمديد فترة التمدرس عند الإناث ودخولهن عالم الشغل الذي مكنهن من الاستقلال الاقتصادي عن الرجل، و عند الرجال يعود هذا التأخر إلى تعقد الحياة الاجتماعية التي تتطلب مسكنا مستقلا مؤثثا بأحدث الأثاث و إلى غلاء المهور و إلى تمديد فترة الدراسة عن البعض و إلى أزمة البطالة عند الكثير منهم، لكن ما يلاحظ على هذا التأخر في سن الزواج يختلف من الريف إلى المدينة فهو مرتفع في المدينة عما هو عليه في الريف-انظر الجدول رقم (12)- و يختلف كذلك بدوره من منطقة إلى أخرى، فهو مرتفع في المناطق الساحلية و القريبة من المدن الكبرى و منخفض في المناطق الداخلية وأكثر انخفاضا في المناطق الصحراوية[139،ص284]، نظرا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتباينة.

الجدول رقم (12): السن المتوسط عند الزواج الأول للرجال و النساء حسب منطقة السكن من 1956 و 1998 في الجزائر [24]

السنوات	الوسط الحضري			الوسط الريفي			المجموع		
	نساء	رجال	الفارق	نساء	رجال	الفارق	نساء	رجال	الفارق
1966	19,2	24,5	5,3	17,8	23,3	5,5	18,3	23,8	5,5
1977	23,1	27,3	4,2	19,8	24,3	4,5	20,9	25,3	4,4
1987	24,9	28,8	3,9	22,3	26,4	4,1	23,7	27,6	3,9
1998	27,9	31,9	4,0	26,9	30,3	3,4	27,6	31,3	3,7

انخفاض في فارق السن بين الرجل و المرأة المتزوجين فبعد ما كان هذا الفارق مقدرا بحوالي 6 سنوات خلال العام 1948 أصبح مقدرا بـ3,7 سنة خلال العام 1998، و يعود هذا أولا إلى ارتفاع سن الزواج عند النساء و إلى تطور مستوى التعليم عند الإناث و الذكور إذ يرى كل من الجنسين بأن التقارب في السن بين الزوجين يعزز من أواسر الترابط بينهما و يعود أيضا إلى زوال المكانة الاجتماعية التي كانت تتمتع بها المرأة في ظل النظام الاجتماعي الأبوي حيث تكون فيه العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية مبنية على الرجال و في المقابل يكون الفارق في السن بين الزوجين منخفضا في المجتمعات التي تكون فيه المساواة بين الزوجين، وهذا ما ذهب إليه الباحث جون كاسترلين (Jhon casterline) [89].

و أرى كباحث بأن المساواة بين الجنسين و مطالبة المرأة بحقوقها في الجزائر أحد العوامل التي جعلت من فارق السن بين الزوجين يميل إلى الانخفاض.

انخفاض المستوى العام للخصوبة عند النساء الجزائريات فالمؤشر التركيبي للخصوبة انتقل من 7,3 طفل لكل امرأة خلال الفترة (1950-1954) إلى 2,5 طفل لكل امرأة خلال الفترة (2000-2004) و الجدول رقم(13) يوضح هذا التطور جليا، و من خلال الشكل رقم(09) يتبين أنه مستوى الخصوبة رياضيا يشكل دالة خطية متناقصة، و يعود هذا الانخفاض إلى تأخر سن الزواج لدى الجنسين كما ذكرنا سابقا و خاصة عند المرأة و إلى انتشار وسائل منع الحمل الحديثة فبعدما كانت نسبة الاستعمال حوالي 5% في بداية الستينات أصبحت تفوق 52% حسب معطيات المسح الوطني المتعلق بصحة الأسرة(PAP-FAM 2002)، وإلى انخفاض معدل الوفيات و خاصة وفيات الرضع، فحسب الكثير من الديمغرافيين تكون الخصوبة عالية من أجل تعويض الوفيات و هذا ما كان عليه الحال إبان ثورة التحرير و بعد الاستقلال[119]، فبعدما كان المعدل الخام للوفيات مقدر بـ32,2 في الألف خلال الفترة (1946-1950) انخفض بحوالي 25 نقطة خلال العام 1998 و كذلك الشأن بالنسبة للمعدل الخام لوفيات الأطفال الذي عرف انخفاضا محسوسا-أنظر الجدولين رقم (20) و (24)-.

الجدول رقم (13): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة خلال الفترة)1950-2004) في الجزائر [153]

الفترات	1950-1954	1960-1964	1970-1974	1980-1984	1990-1994	2000-2004
ISF	7,3	7,4	7,4	6,5	4,1	2,5

عرفت الأسرة الجزائرية تغيرا في تركيبتها فبعدما كان حجمها كبيرا يصل أحيانا إلى 60 فردا في بعض الأسر أصبح هذا العدد في حدود 10 أفراد في المتوسط، كما عرفت أيضا تغيرا في الشكل فبعدما كانت تعرف بالأسرة الممتدة أو الأسرة المركبة أصبحت تعرف بالأسرة الزواجية النووية، و هذا الانتقال من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي سببه حسب ما يرى محمد السويدي النزوح الريفي[58،ص86]، و خاصة بعد الاستقلال حيث أصبحت كثيرا من المساكن الأوروبية شاغرة.

ظهور الفردانية على مستوى الفرد داخل الأسرة، فالفرد الذي كان متعلقا بالأسرة منذ الصبا في التربية و التعليم و التمهين و الصحة... الخ، لم يعد بحاجة إليها؛ فالدولة هي من تكفلت بذلك بعد إحلال مؤسسات اجتماعية مختصة في ذلك كالمدرسة و مراكز التكوين و الجامعة و المصنع.

و كان لوسائل الإعلام والترفيه الحديثة دور في ذلك أيضا من خلال التفتح على الفضائيات نوعا و كما، و من خلال الانترنيت و اللعب الرقمية، فبعدما كان الطفل متعلقا بوالديه و منشغلا معهما إما في العمل أو الحقل أو المتجر أو البيت، أصبح منشغلا بهذه الوسائل أكثر، و هذا ما جعل العلاقة بين الطفل و والديه تؤول إلى نوع من الفتور.

بعدما كانت السلطة أبوية تنتقل من الجد إلى الأب، و في حالة وفاة هذا الأخير تنتقل إلى الابن الأكبر، هذه السلطة - كما يذكر مصطفى بوتفنوشت في كتابه المعنون "العائلة الجزائرية" - هي سلطة عامة روحية و سياسية و اقتصادية[70،ص18]، أصبحت تظهر عليها ملامح التغير بعد الاستقلال فاهتزت و تقلص ذلك النفوذ المطلق للأب، و يعود هذا أساساً إلى تغير الوظيفة الاقتصادية للأسرة التي سنتحدث عنها لاحقا فبعدما الكل من أفراد العائلة يعمل عملا واحدا مشتركا فيه التضامن أصبح تقريبا كل فرد يعمل أجيرا بمفرده، و هذا ما يكوّن نوعا من الاستقلال الذاتي و المالي و خاصة إذا كان هذا الفرد هو المرأة التي أصبحت تنافس الأب في سلطته المطلقة، كما أن عامل التصنيع المتمثل في السياسة المصنعة جعل الكثير من الآباء يغيبون عن المنزل لفترات طويلة مما جعل هذه السلطة تنتقل إلى الزوجة[58،ص90-91] باعتبارها هي الرعية الأولى على أبنائها داخل الأسرة الزواجية النووية، إضافة إلى ذلك تطور المستوى التعليمي للأبناء والمرأة له دور في ذلك، فأصبحت لديهم القدرة على المناقشة و إبداء الرأي المخالف و بذلك بات الفرد مستقلا برأيه و موقفه الشخصيين، و هذا ما أكده ريشارد هوفمان (Richard Hofman) في حديثه عن الأسرة في المجتمعات الحديثة بأنها تغيب المفهوم التقليدي للأبوة و البنوة و الأمومة حيث تلغي مفهوم التبعية و القرار الأحادي المعمم على الآخرين و تعوضه بالقرار المستقل لكل فرد[27،ص131].

الوظيفة الاقتصادية للأسرة هي الأخرى تغيرت و أصبحت وظيفة استهلاكية بالدرجة الأولى فالكل يعمل أجيرا و خاصة في المناطق الحضرية، حتى المرأة بدورها أصبحت أجيرة في المصنع أو الإدارة أو المؤسسات التربوية و الصحية... الخ، و فقدت الأسرة بذلك ذلك النشاط الاقتصادي المتمثل في خلق ثروة أو إضافة قيمة إنتاجية، و أصبحت المرأة العاملة لا تقوم بنفس الوظيفة التي تؤديها المرأة الماكثة في البيت فتربية الطفل ترجع إلى الجدة إن وجدت أو إلى دور الحضانة و بذلك نقلص دور الأسرة التربوي، ناهيك عن الأشغال المنزلية التي آلت إلى الخادمة إن كان دخل الأسرة عاليا أو إلى الوسائل الحديثة المتطورة.

العلاقات الأسرية الداخلية و القرابية التي كانت متينة و قوية و تتميز بالتماسك والتضامن الأسري و المبنية على الطاعة و الاحترام و الولاء للعرش أو للقبيلة، عرفت تغيرا -على ما يبدو لي كباحث- في اتجاه سلبي نظرا لكون هذه العلاقات تلاشت شيئا فشيئا و أصبحت لا تعرف إلا في المناسبات[66،ص21]، و يعود هذا إلى هجرة العديد من الأسر مناطقهم الريفية نحو المدن في أماكن مشتتة ما جعل ذلك التلاحم و تلك العصبية التي تحدث عنها ابن خلدون غير موجودة في الأسرة المتغيرة ، و حتى الروابط و العلاقات بين الزوج و زوجته و أبنائهما ضعفت نتيجة تحول المجتمع الجزائري من زراعي إلى صناعي[58،ص91]، و لقد فسرنا ذلك في الفقرة السابقة بحيث يكون الأب بعيدا عن زوجته و أولاده بسبب بحثه عن العمل، و العلاقة بين الأم العاملة و أبنائها ازدادت ضعفا نظرا لارتباط الطفل في مرحلته الأولى من التكوين بغيره كالمربية أو دور الحضانة، و يعود أيضا هذا التدهور في العلاقات الاجتماعية كما يرى مصطفى بوتفنوشت إلى تقلص دور النظام السلطوي الأبوي[71،ص66]؛ فالتنمية الشاملة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقدين الأوليين بعد استقلاله تعتبر العامل الأكثر تأثيرا في تلك العلاقات الاجتماعية الأسرية و العلاقات القرابية، و هذا ما أكده إدوارد باستيل (Bastil.E) في كتابه **"البشرية في مفترق الطرق"**، حيث يرى أن الحركات التصنيعية الواسعة التي عرفتها الإنسانية بداية من النصف الأخير من القرن السابق أثرت تأثيرا مباشرا على الأسرة الإنسانية، إذ تقلصت حدود العلاقات الاجتماعية بين البشر بسبب تراجع حجم الاحتكاك فيما بينهم و ارتباط هذه العلاقات و التي أصبحت محدودة بدافع المادة أكثر من دافع العاطفة البيولوجية[11،ص162]، و هذا الأمر الأخير هو حقيقة و واقع عرفته الأسرة الجزائرية إذ أصبحت أكثر مادية مما كانت عليه في السابق و تقلصت بذلك تلك الزيارات الحميمية التي كانت موجودة بين الأقارب و التي أضحت جد ضيقة و كما ذكرنا سابقا إلا في المناسبات أو عند المرض.

مكانة الطفل و المرأة و الأدوار المنوطة بهما داخل الأسرة عرفت تغيرات ملحوظة، فالاهتمام بإنجاب الأولاد بدأ يقل لدى سلوك الجزائريين، وهذا نتيجة تحول المجتمع الجزائري من مجتمع ريفي زراعي تقليدي يعتمد كثيرا على اليد العاملة و قليلا من الوسائل الزراعية الحديثة إلى مجتمع بصفة غالبة يرتكز في المدن، و حتى الفلاحة أصبحت تستعمل الوسائل الحديثة و تخلصت عن العدد الهائل من اليد العاملة، و في المناطق الريفية كذلك تحول العديد من الفلاحين إلى عمال أجراء سواء في المصانع أو في العمل الزراعي بعدما كان أفراد الأسرة يعملون في حقل مشترك يتقاسمون ربح الأرض و هذا ما يسميه الباحث محمد السويدي بالنزوح الزراعي[58،ص75] أي: التخلي كلية عن النشاط الزراعي و التوجه إلى النشاط غير الزراعي؛ كل ذلك جعل من سلوك الأسرة الجزائرية تميل

إلى التقليل من عدد الأولاد، فالطفل لم يعد كما كان في السابق يكلف في صغره و يعود بالإيراد في مرحلة شبابه، بل أصبح مكلفا في كلتا المرحلتين، و يلاحظ هذا خاصة في المدن حيث تجد العديد من الشباب دون عمل، و نشير إلى أن تغير السلوك الإنجابي قد أشار إليه كالدوال (Caldwel) في نظرية" **تدفق الثروة**"[88،ص186]، والتي يعزو فيها إنجاب العديد من الأطفال إلى البنية الاقتصادية القائمة على الزراعة أي: أن للأطفال دورا مهما في مساعدة الآباء على العمل الزراعي و أن انخفاض الخصوبة راجع إلى تحول تدفقات الثروة من الأطفال إلى الآباء بدرجة أقل و من الآباء إلى الأبناء بدرجة أكبر، أي بعبارة أخرى تزداد نسبة تكلفة الطفل عن نسبة إيراده، و يشير أيضا إلى أن ارتفاع تكاليف تمدرس الأطفال يعتبر العامل الرئيس في الانخفاض السريع للخصوبة في أستراليا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

و المكانة التي كان يحتلها الطفل الذكر داخل الأسرة تبدلت هي الأخرى فأصبحت هذه المكانة متكافئة بين الجنسين إلى حد بعيد نظرا لارتفاع مستوى الوعي عند البعض، و عودة الفتاة عند كبرها بالفائدة على الأسرة من خلال مساهمتها في تحسين الدخل الأسري واهتمامها بوالديها عند كبرهما، لكن هذا لا يعني أن المجتمع الجزائري لم يعد ذلك المجتمع الذكوري الذي يفضل الرجل على المرأة.

أما فيما يخص المرأة فيمكن القول إنها هي أساس التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية، فخروج المرأة إلى العمل و تمدرسها الممتد في مستويات عالية كالجامعة كان له الأثر المباشر و القوي على تغير الأسرة الأساسي و خاصة في حجمها و وظيفتها.

على الرغم من هذا التغير السريع الذي عرفته المرأة الجزائرية غير أنه كان تدريجيا، فنسبة تمدرس البنات في بداية الستينات كانت محتشمة و بدأت تتطور إلى أن وصلت حدود 90% و كذلك الشأن بالنسبة للتعليم الثانوي و التعليم الجامعي لم يكن يسمح للبنات في فترة الستينات و السبعينات مواصلة الدراسة في الثانويات و الجامعات نظرا لخصوصية المجتمع في تلك الفترة و لبعد المسافة بين مقر سكن العائلة و تلك المؤسسات التي لم تكن بالوفرة التي هي عليها حاليا، كما أصبحت البنت التي تفشل في دراستها تلجأ إلى مراكز التكوين و التمهين إذ أن النسبة الغالبة في هذه المراكز تعود للإناث.

إن خروج البنت من المنزل و السماح لها بالتمدرس و التكوين في العديد من المؤسسات التربوية و التعليمية و التكوينية كان له الدور الأهم في دخولها إلى سوق العمل و خاصة في مجال التعليم و الصحة و الإدارة، حيث أصبح هذا الأمر مفروضا على الأسرة الجزائرية، إذ ترى الكثير من النساء أنه ليس بأي حال من الأحوال أن تتعلم البنت و تتعب و تشقى دون أن تتوظف بغية تعويض ذلك المجهود المبذول خلال الدراسة، لكنه في نفس الوقت خرجت المرأة إلى العمل دون أن يكون مستواها الدراسي عاليا و خاصة في قطاع الزراعة و في قطاع النسيج و قطاع الصناعات الغذائية.

بالإضافة إلى ذلك دخلت المرأة عالم السياسة و الجمعيات دون أن ننسى عالم الرياضة والذي بفضله أصبحت المرأة الجزائرية بطلة عالمية كـ**حسيبة بولمرقة** التي نالت ميدالية ذهبية عالمية و أخرى أولمبية في ألعاب القوى، و يرى الكثير من الباحثين أن هذا التطور لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة اهتمام القادة السياسيين بالمرأة من جهة، و اتضح ذلك من خلال مشاركة المرأة في حرب التحرير و التي أحرزت علاقات جديدة بين الجنسين، و قد أكسبت هذه المشاركة للمرأة في الثورة التحريرية احترام و تقدير الجميع بحيث احتل الكثير منهن مناصب إستراتيجية و هامة[40،ص-9 8]،و من جهة أخرى يرى بعض الباحثين أن هذه المكانة التي عليها المرأة الجزائرية كانت نتيجة نضال طويل و مستمر و كانت أول لبنة تلك المنظمة الجماهيرية تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني و المسماة بالإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، أو بعض الجمعيات النسوية الحديثة التي ترى بأن قانون الأسرة السابق يفضل الرجل على المرأة و كانت في نضال دائم من أجل تعديل النصوص القانونية لترقية حقوقها المهدورة[125،ص212-213]، و إذا عدنا إلى عالم السياسية نرى أن المرأة الجزائرية شغلت منصب وزيرة ووالية و برلمانية .... الخ.

و هكذا أصبحت المرأة تقوم بعدة أدوار مثل التربية و التنشئة و الطهي و التنظيف داخل الأسرة و دور العمل خارج المنزل، كما تقلص دور الأطفال الاقتصادي داخل الأسرة وأصبح أكثر استهلاكيا و هو الشيء نفسه يلاحظ عند المرأة.

خاتمـة الفصـل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل و الذي تناولنا فيه التطور التاريخي للأسرة عبر العالم، حيث ركزنا على النموذج الأسري الغربي و المتمثل في الأسرة الأوروبية و الأمريكية باعتبارهما النموذجيين الذين عرفا التغير خلال القرنين السابقين في سابقة تاريخية نتيجة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت في العالم الغربي و المعروفة بالتحديث و التحضر و التصنيع و تطور الوعي الثقافي كما يرى البعض، ثم تناولنا التطور الأسري في البرازيل و كانت النتيجة نفسها أن الأسرة تغيرت نتيجة العوامل نفسها التي عرفتها أوروبا و أمريكا، لكن ليس بالوتيرة نفسها ، حيث كان لعامل السياسة السكانية بصفة عامة و السياسة الاقتصادية و الاجتماعية بصفة خاصة أثر عميق على تغير الأسرة في ذلك البلد، و هي النتيجة نفسها التي استخرجناها عندما عالجنا التطور التاريخي للأسرة الصينية حيث كان لسياسة الطفل الوحيد و لتحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للصينيين آثار هامة في التغير الذي حدث، و بعدها حاولنا دراسة التطور التاريخي عند الأسرة اليابانية و التي أصبحت نوعا ما شبيهة بالأسرة الغربية إلا أنها بقيت محافظة على بعض من تقاليدها،

كما أشرنا إلى التغير الذي عرفته الأسرة الإفريقية، ثم تطرقنا إلى تاريخية الأسرة العربية خلال القرن الماضي و ركزنا على النصف الأخير منه، و تبين لنا بأن الأسرة العربية عرفت هي الأخرى كباقي الأسر في العالم تغيرات هامة ، و هي الملاحظة نفسها التي سجلناها عندما تطرقنا إلى التطور التاريخي للأسرة الجزائرية، ويمكن القول بأن الأسرة الإنسانية بصفة عامة عرفت تغيرات ملموسة في بنائها و حجمها و وظيفتها و في علاقاتها الاجتماعية والأسرية، كما يمكن القول إن هذا التغير هو تغير عالمي نتيجة الظروف المتشابهة إلى أبعد حد، و المتمثلة في الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.

الفصل الخامس

الخصائص الديمغرافية للجزائر وتطور أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فيها

الفصل الخامس: الخصائص الديمغرافية للجزائر وتطور أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فيها

مقدمة الفصل:

سنتناول في هذا الفصل البنية الديمغرافية للجزائر من حيث بنية السكان ومن حيث السن والجنس، والنمو الديمغرافي منذ بداية القرن العشرين إلى آخر تعداد عام للسكان والسكن، ثم نقوم بتقديم صورة عامة عن الاتجاهات الديمغرافية للفترة (1990-2008)، كما نحاول دراسة الانتقال الديمغرافي الذي عرفته الجزائر وأخيرا نقدم أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

5-1 الإطار الجغرافي للجزائر:

تقع الجزائر بين خطي عرض 18 جنوبا و38 شمالا وبين خطي طول 9 غربا و12 شرقا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق كل من تونس وليبيا ومن الغرب كل من المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ومن الجنوب كل من النيجر ومالي.

تعتبر الجزائر من بين البلدان الأكثر اتساعا من حيث المساحة في القارة الإفريقية وكذا الوطن العربي، وتحتل المرتبة الثانية بعد السودان، حيث تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2.381.741 كم2 منها 7,5 مليون هكتار صالحة للزراعة أما بقية المساحة عبارة عن جبال وغابات وسهول وأراض صحراوية حيث تمثل 5 على 6 من إجمالي المساحة.

حسب التقسيم الإداري الأخير (1984) تتكون الجزائر من 48ولاية، 36منها تقع في الشمال كما تتكون من 1541 بلدية،لذلك ليس من السهل على باحث مثلي بإمكانياته الزمنية والمادية أن يقوم بجمع معطيات أولية تتعلق بموضوعه بحيث تكون عينة بحثه شاملة وممثلة للمجتمع الجزائري وقد يكون الأمر مستحيلا.

بلغ عدد سكان الجزائر حسب التعداد العام للسكان والسكن الذي تم إجراؤه في 25جوان 1998 :29.272.343 نسمة حيث تقدر الكثافة السكانية بـ 12,29 نسمة في الكم2 الواحد، لكن هذه الكثافة السكانية متغيرة، إذ تفوق 500 نسمة في الكم 2 الواحد في الشمال وتقل عن 2نسمة في الكم2 الواحد في المناطق الجنوبية، كما يتمركز السكان في الشمال إذ تشمل المنطقة الشمالية لوحدها 40% من إجمالي السكان بينما تشمل المنطقة الجنوبية على 9% من العدد الإجمالي للسكان.

2-5 بنية السكان حسب السن والجنس:

من بين معطيات التعدادات العامة الثلاثة للسكان والسكن في تاريخ الجزائر المستقلة (196،1977،987) يمكننا أخذ معطيات تعدادي 1966 و1987 بعين الاعتبار نظرا للمعطيات الجيدة التي يتمتعان بها[119،ص2].

للتأكد من صحة وثقة نوعية معطيات التعداد العام للسكان والسكن الذي تم إجراءه في 25 جوان 1998 نستعمل المؤشر التركيبي للأمم المتحدة [120،ص13].

يستعمل هذا المؤشر لمعرفة دقة وصحة معطيات التعدادات أو معطيات المسوح فإذا كان هذا المؤشر يقل عن 20 فتكون المعطيات جيدة للدراسة وإذا كان يتراوح بين 20 و40 تعتبر المعطيات لا بأس بها أما إذا كان هذا المؤشر يفوق 40 لا يمكننا استعمال هذه المعطيات مباشرة دون إجراء تصحيح عليها لأنها تعتبر معطيات غير جيدة.

يحسب المؤشر التركيبي للأمم المتحدة كالتالي: $I_N = 3R^{M/F} + R^M + R^F$

حيث :I N يعبر عن المؤشر التركيبي للأمم المتحدة (Indice combiné des nations- unies)

$r^{m/f}$ يعبر عن نسبة الذكور على الإناث.

r^m يعبر عن نسبة السن للذكور.

r^f يعبر عن نسبة السن للإناث.

$$R^{m/f} = 1/13 \sum | N^{M/F}_{I} - N^{M/F}_{I-1} |$$

$$R^m = 1/13 \sum |100 - 2*N^M_I (1/(N^M_{I-1} + N^M_{I+1})|$$

$$R^f = 1/13 \sum |100 - 2*N^f_I (1/(N^F_{I-1} + N^F_{I+1})|$$

من خلال الجدول رقم (15) قدرنا المؤشر التركيبي للأمم المتحدة بـ 16.51، وهذا يدل أن معطيات تعداد 1998 جيدة ويمكن استعمالها دون تصحيح، وأن نوعية التركيبية السكانية جيدة.

الجدول رقم (14): بنية السكان حسب الفئات العمرية و حسب الجنس للجزائر حسب التعداد العام للسكان و السكن (1998) [19]

فئات السن	عدد الذكور	عدد الإناث	الإجمالي
4-0	1 631 666	1 553 637	3 185 303
9-5	1 838 840	1 761 798	3 600 638
14-10	1 941 525	1 868 411	3 809 936
19-15	1 797 514	1 728 729	3 526 243
24-20	1 481 823	1 443 167	2 924 990
29-25	1 265 376	1 248 486	2 513 862
34-30	1 061 720	1 046 783	2 108 503
39-35	841 984	828 102	1 670 086
44-40	699 695	695 885	1 395 580
49-45	573 146	550 586	1 123 732
54-50	372 855	394 195	767 050
59-55	350 221	352 492	702 713
64-60	302 330	323 748	626 078
69-65	255 346	262 378	517 724
75-70	165 008	169 713	334 721
79-75	106 936	112 232	219 168
+80	108 893	123 595	232 488
غير المصرحين	6145	7382	13527
المجموع	**14.801.024**	**14.471.318**	**29.272.343**

الجدول رقم (15): نسبة الذكور على الإناث و نسبة السن حسب الجنس وحساب المؤشر التركيبي للأمم المتحدة للجزائر حسب تعداد **1998** [19]

السن	عدد الذكور N^M	عدد الإناث N^F	نسبة الذكور على الإناث $N^{M/F}$	الفوارق المتتالية	نسبة السن عند الذكور	الفرق عن 100	نسبة السن عند الإناث	الفرق عن 100
4-0	1 631 666	1 553 637	105,0	-	-	-	-	-
9-5	1 838 840	1 761 798	104,4	0,6	102,9	2,9	103,0	3,0
14-10	1 941 525	1 868 411	103,9	0,5	106,8	6,8	107,1	7,1
19-15	1 797 514	1 728 729	104,0	0,1	105,0	5,0	104,4	4,4
24-20	1 481 823	1 443 167	102,7	1,3	96,8	3,2	96,9	3,1
29-25	1 265 376	1 248 486	101,4	1,3	99,5	0,5	100,3	0,3
34-30	1 061 720	1 046 783	101,4	0,1	100,8	0,8	100,8	0,8
39-35	841 984	828 102	101,7	0,2	95,6	4,4	95,0	5,0
44-40	699 695	695 885	100,5	1,1	98,9	1,1	100,9	0,9
49-45	573 146	550 586	104,1	3,5	106,9	6,9	101,0	1,0
54-50	372 855	394 195	94,6	9,5	80,8	19,2	87,3	12,7
59-55	350 221	352 492	99,4	4,8	103,7	3,7	98,2	1,8
64-60	302 330	323 748	93,4	6,0	99,9	0,1	105,3	5,3
69-65	255 346	262 378	97,3	3,9	109,3	9,3	106,3	6,3
75-70	165 008	169 713	97,2	-	-	-	-	-
79-75	106 936	112 232	95,3	-	-	-	-	-
+80	108 893	123 595	88,1	-	-	-	-	-

$$\mathbf{r^{m/f} = 2.54}$$

$r^m = 4.92$

$r^f = 3.97$

$I_N = 3r^{m/f} + r^m + r^f$

$= 3(2.54) + 4.92 + 3.97 = \mathbf{16.51}$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن حجم الفئة العمرية الأولى (0-4سنوات) لكلا الجنسين أقل من حجم الفئة العمرية الثانية (5-9سنوات) كما تبدو هذه الفئة الأخيرة أقل حجما من الفئة العمرية التي تليها ثم تبدو الفئات العمرية المتبقية طبيعية[145].

تقدر نسبة الذكورة عند الولادة بـ 105 على100 أي 105 ذكر مقابل 100 أنثى في كل الفترات وفي كل المجتمعات مهما كان عدد سكانها وكيفية تعداد سكانها ثم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض كلما انتقلنا من فئة عمرية إلى أخرى لأن الرجال أكثر عرضة للوفاة من النساء[1]، وتبدو هذه النسبة جد طبيعية في الجزائر والجدول (15) يعكس هذا جيدا.

إن الهرم السكاني للجزائر حسب التعداد ما قبل الأخير كما هو موضح في الشكل رقم(03) يشبه كثيرا هرم سكان دول آسيا الشرقية خلال عام 1985[145،ص34]،كما نلاحظ أن هذا الهرم يختلف عن الأهرامات السكانية للتعدادات السابقة.

يمكننا أن نستخلص مما ذكرنا سابقا أن عدد المواليد في انخفاض مستمر مقارنة بمعطيات التعدادات السابقة - انظر الجدول رقم (17)- ولو استمر الحال على هذا النمط قد نصل إلى مجتمع شيخوخي في السنوات المقبلة إذ تقدر نسبة الشيخوخة حسب التعداد الأخير بـ 6,59% وهذا يعني أن المجتمع الجزائري حاليا ليس مجتمعا هرما لأن نسبة الشيخوخة لم تصل بعد إلى مستوى 10% كما يمكننا أن نستخلص أن المجتمع الجزائري مجتمعا شابا لأن نسبة الشباب (فئة السكان التي تقل عن 20سنة) فيه تقدر بـ48,24% ومقارنة بالبلدان الأوروبية التي تقل نسبة الشباب فيها عن 25% أحيانا كفرنسا مثلا كما هو مبين في الجدول رقم (18) يمكننا اعتبار المجتمع الجزائري مجتمعا جد شابا.

الجدول رقم (16): بنية السكان حسب الفئات العمرية وحسب الجنس بالجزائر حسب التعداد العام السكاني والسكن (2008) [150]

فئات السن	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الذكور على الإناث	الفوارق المتتالية
4–0	1.745.782	1.652.712	3.398.494	105,6	-
9–5	1.468.952	1.406.485	2.875.437	104,4	1,2
14-10	1.649.049	1.592.757	3.241.806	103,5	0,9
19-15	1.838.579	1.781.810	3.620.389	103,2	0,3
24-20	1.895.647	1.868.374	3.764.021	101,5	1,7
29-25	1.728.447	1.686.416	3.414.863	102,5	1-
34-30	1.377.026	1.348.153	2.725.179	102,1	0,4
39-35	1.163.304	1.163.080	2.26.383	100	2,1
44-40	999.81	997.272	1.996.652	100,2	0,2-
49-45	807.773	807.511	1.615.285	101,4	0,2
54-50	673.428	664.297	1.337.726	105,7	1,4-
59-55	545.612	515.953	1.061.565	100,1	4,3-
64-60	353.922	350.560	704.482	99,4	5,6
69-65	312.197	314.036	626.233	96,5	0,7
74-70	246.081	254.977	501.058	98,7	2,9
79-75	178.755	181.029	359.785	100	2,2-
84-80	92.843	92.759	185.603	85,9	-
84 فأكثر	59.629	69.463	129.063	76,5	-
غير مصرح	15.644	20.437	36.081	-	-
المجموع	**17.152.049**	**16.768.054**	**33.920.103**	-	-

الشكل رقم (03): الهرم السكاني للسكان الجزائريين حسب الجنس من خلال التعدادين العامين للسكان والسكن (1998) و (2008) [150]

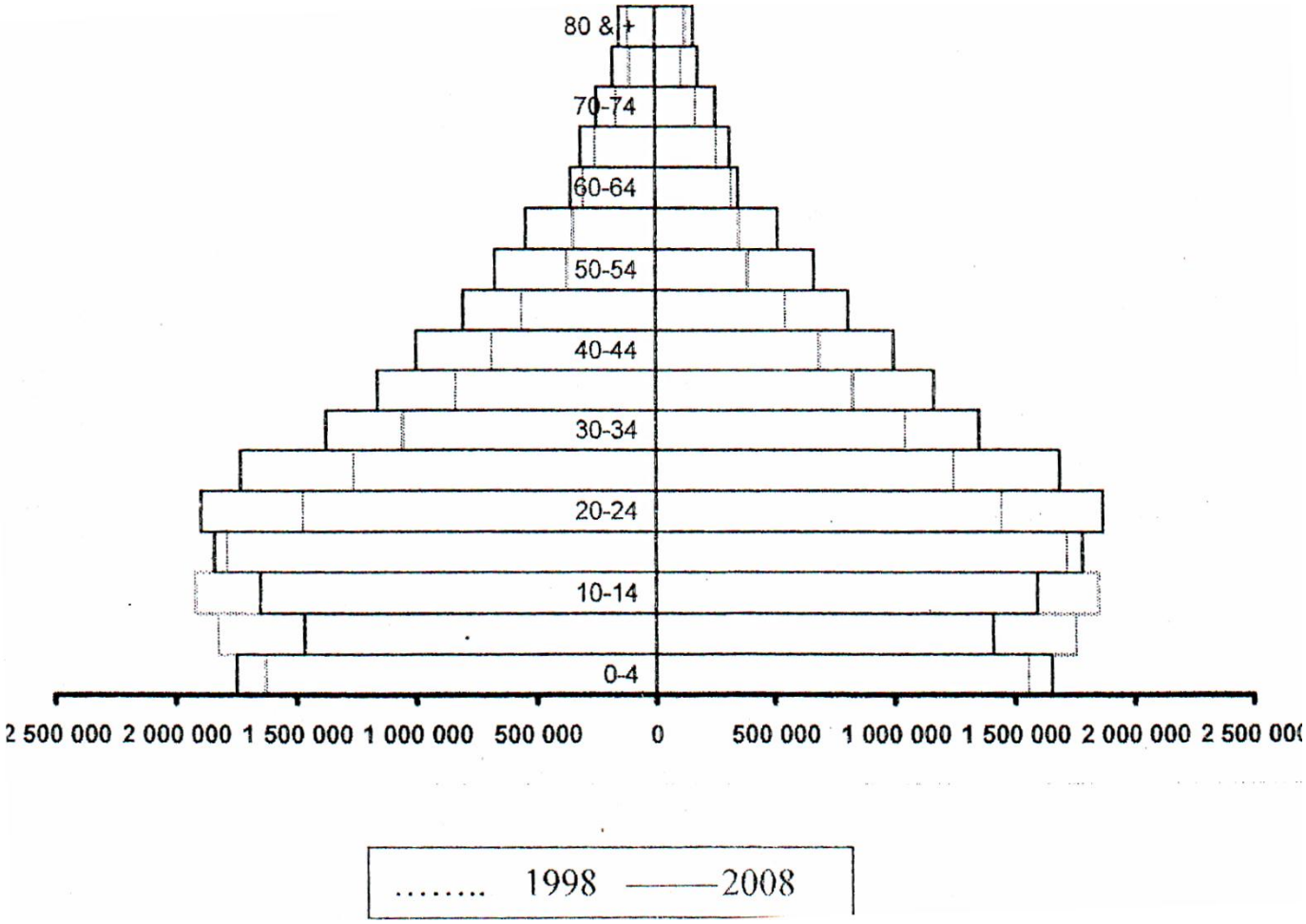

الجدول رقم (17) :بنية السكان حسب السن والجنس للتعدادات السكانية التالية :1966، 1977، 1987 مقدرة بـ 10.000 ساكن [19]

فئات العمر	تعداد 1966		تعداد1977		تعداد1987	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
4-0	986	960	956	917	945	811
9-5	752	729	866	-	759	728
14-10	679	615	683	651	649	613
19-15	457	450	520	513	552	542
24-20	330	350	414	443	492	483
29-25	319	342	318	326	371	358
34-30	290	315	201	232	316	295
39-35	249	250	198	237	232	225
44-40	193	198	189	215	157	165
49-45	167	160	158	179	149	161
54-50	151	148	125	133	139	151
59-55	130	118	120	118	114	121
64-60	110	111	90	94		
69-65	85	80				
74-70	54	64				
79-75			34	38		
80 فأكثر	38	48	202	197	195	200
المجموع	5024	4976	4969	5031	5055	4945
عدد السكان الإجمالي	**1.209.600**		**1.694.800**		**22.600.957**	

الجدول رقم (18): مقارنة التركيبة السكانية حسب السن بالنسب المئوية بين الجزائر وفرنسا [19]

فئات العمر	الجزائر (1998)	فرنسا (1994)
19-0	24,48	8,26
59-20	17,45	5,53
60 فأكثر	59,6	7,19

ولقد قمنا بحساب المؤشر التركيبي للأمم المتحدة بالنسبة لتعداد 1998 لأنه قيل عنه الكثير بأنه يجب أن يصحح ويعدل لأن الظروف التي تمت فيها عملية التعداد لم تكن مواتية نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها البلاد وخاصة منها الأمنية ، بحيث لم يتمكن القائمون بالعد أنذاك بالقيام بجمع المعلومات بطريقة شاملة ، لكن وحسب المؤشر الذي قمنا بحسابه فيمكن القول بأن المعطيات جيدة، ولا يمكن تعديلها.

ومن الملاحظ في الشكل رقم (3) أن الهرمين السكانيين للتعدادين المتواليين (1998) و (2008) فيهما اختلاف كثير وخاصة في قاعدة الهرم أين تكون ضيقة ثم تبدأ في الاتساع بالنسبة للتعداد الأول بينما في التعداد الثاني نلاحظ فجوة في الفئة العمرية (5-9) سنوات ، ويمكن الاستنتاج هنا بأن الزيادات في هذه الفترة الممتدة بين 1998 و2008 سجلت ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة (1987-1998) ، ومن الملاحظ أيضا من خلال تعداد 2008 أن المجتمع الجزائري لم يصل بعد إلى مرحلة الشيخوخة فهو مجتمع شاب إذ تبلغ فيه نسبة الشيخوخة 7,6 %، ونسبة الشباب فيه الأقل منذ 20 سنة تفوق 25 % حيث بلغت 28 % ويلاحظ أيضا أن نسبة الذكور نسبة طبيعة.

3-5 النمو السكاني في الجزائر:

قدر عدد السكان الجزائريين عند بداية الاحتلال الفرنسي خلال العام 1832 بحوالي 03 ملايين نسمة وفي بداية القرن العشرين قدر بحوالي 04 ملايين نسمة، في هذه الفترة عرف النمو السكاني تذبذبات وتغيرات تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض وليس له أي نمط معين ويتضح هذا جليا من خلال الجدول رقم (19)، و بدأ عدد سكان الجزائر في تزايد بداية من القرن العشرين لكن بوتيرة نمو منخفضة، إذ قدر معدل النمو الطبيعي بـ0,5% إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-

1945)، بعد هذه الفترة بدأ عدد السكان في تضاعف إلى أن بلغ معدل النمو الطبيعي مستوى 2,8% سنة 1954، وبقي هذا النمو ثابتا رغم وجود الحرب التحريرية التي خاضها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي، ومن تعداد سنة 1966 (أول تعداد للحكومة الجزائرية) إلى تعداد سنة 1987 تضاعف حجم سكان الجزائر بحوالي مرتين من 12 مليون إلى 23 مليون نسمة، وفاق معدل النمو السكاني السنوي مستوى 3% ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض إلى أن بلغ نسبة 1,64% سنة 1998 وعرف بعض الارتفاع خلال الفترة (2005-2008)، إذ بلغ مستوى 1,86% خلال العام 2008.

يمكننا تقسيم تطور النمو السكاني في الجزائر بداية من 1900 إلى 2008 بست (06) مراحل:

❖ المرحلة الأولى (1900-1920):

عرف معدل المواليد ومعدل الوفيات في هذه الفترة مستويات مرتفعة ومتماثلة إذ قارب كل معدل منهما 30 في الألف كما قدر معدل النمو بـ0,5% أي معدل نمو جد منخفض، وهذه المؤشرات إحدى ميزات البلدان المتخلفة، وتعود الأسباب في ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد كالمجاعة والأوبئة التي مست الجزائريين في تلك الفترة.

❖ المرحلة الثانية (1921-1945):

تميزت هذه الفترة بمعدلات ولادة مرتفعة، فبعدما كان معدل الولادات الخام قبل سنة 1921 ملتفا حول نسبة 35 في الألف ثم ارتفع إلى 43,4 في الألف ما بين 1931و1935 وبقي على حاله إلى غاية نهاية الفترة، لكن موازاة مع هذا الارتفاع في معدل الولادات، بقيت معدلات الوفيات مرتفعة إذ قارب المعدل الخام للوفيات في تلك الفترة نسبة 30 في الألف حيث كان معدل النمو الطبيعي مقاربا لواحد بالمائة. إن هذا الارتفاع في معدل الولادات الذي يعبر عنه الاختصاصيون الديمغرافيون بأنه في غاية الارتفاع وكان نتيجة تعويض الوفيات التي مست البالغين في الحرب العالمية الأولى الذين جندوا إجباريا من قبل السلطات الفرنسية ونتيجة الأوضاع المعيشية السيئة التي ميزت السكان الجزائريين إلا أن أهم ما نلاحظه هو أن معدل الوفيات بقي على حاله نوعا ما.

❖ المرحلة الثالثة (1946-1970):

تميزت هذه الفترة بازدياد مستمر في معدل الولادات إلى أن بلغ نسبة 50 في الألف سنة 1970، ونادرا ما يصل هذا المعدل إلى هذه النسبة، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض في مستوى الوفيات إذ قدر المعدل الخام للوفيات لهذه الفترة بحوالي 21 في الألف . كما قدر معدل النمو الطبيعي سنة 1970 بـ3,32% ويعتبر هذا المعدل من أكبر معدلات النمو ارتفاعا في العالم.

❖ المرحلة الرابعة (1970-1985):

بدأ معدل الولادات بعد سنة 1970 في الانخفاض وفي نفس الوقت انخفضت الوفيات بوتيرة أسرع وبالتالي بقي النمو محافظا على مستواه، ويعود ذلك إلى التحسن في المستوى المعيشي والاقتصادي للجزائريين واهتمام الحكومة الجزائرية بالأطفال والرعاية الصحية المجانية كفتح مراكز صحية كثيرة تولي الاهتمام بالسكان.

❖ المرحلة الخامسة (1985-1989):

إن أهم مميزات هذه الفترة هو الانخفاض المحسوس في عدد الولادات مع انخفاض في مستوى الوفيات ولكن بوتيرة أسرع حيث قدر الانخفاض في كل من المعدل الخام للولادات والمعدل الخام للوفيات ما بين سنتي 1985 و1986 على الترتيب بـ:11,4% و4,4% وانخفض معدل النمو الطبيعي بمستوى ضعيف فقط، هذا ما جعل بعض المحللين الديمغرافيين –كقواوسي مثلا - يحتملون أن الجزائر قد دخلت في المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي[120،ص2].

❖ المرحلة السادسة (1990-2008):

تميزت هذه المرحلة بانخفاض شديد في مستوى الولادات إذ انخفض معدل الولادات الخام من 30,94 في الألف سنة 1990 إلى 21,02 في الألف سنة 1998، وعرف ثباتا نوعا ما خلال الفترة (1999 – 2008) حيث قارب حدود 22 في الألف، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن برامج التخطيط العائلي التي بادرت الجزائر في تطبيقها أعطت ثمارها كما تميزت هذه المرحلة بثبات المعدل الخام للوفيات على مستواه إذ يقارب مقدار6 في الألف، كما انخفض معدل النمو الطبيعي من 2,49% سنة 1990 إلى 1,52% سنة 1998، وبقي هذا المعدل ثابتا إلى أبعد حد خلال الفترة (1999-2003) وبعد سنة 2003 عرف ارتفاعا طفيفا إلى أن بلغ نسبة 1,9% خلال عام 2008، ومن الملاحظ أيضا أن في هذه الفترة الأخيرة هناك ارتفاع تدريجي في كل من المعدل الخام للولادات ومعدل النمو الطبيعي.

وبالتدقيق جيدا في الشكل رقم (4) نلاحظ أن هناك تذبذبات في معدل النمو الطبيعي ومعدلي الولادات والوفيات خلال النصف الأول من القرن العشرين، و أن هناك ثبات في هذه المعدلات في العقدين الأخيرين لذات القرن.

الجدول رقم (19): عدد السكان الجزائر من 1856 إلى 2008 (يقصد بعدد السكان الجزائر قبل 1962 بالسكان المسلمين الجزائريين فقط) [1] و [150]*

سنة التعداد	عدد السكان
1856	2.310.049
1861	2.737.851
1866	2.656.072
1872	2.134.352
1876	2.478.932
1881	2.860.497
1886	2.287.217
1891	3.577.023
1896	3.781.098
1901	4.089.150
1906	4.477.788
1911	4.740.526
1921	4.923.186
1926	5.150.756
1931	5.588.317
1936	6.201.144
1948	7.679.078
1954	8.449.336
1966	12.096.000
1977	16.948.000
1987	22.600.957
1998	29.272.343
*2008	33.920.103

الجدول رقم (20): المعدل الخام للولايات والمعدل الخام للوفيات ومعدل النمو الطبيعي من 1900 إلى 2008 [119]

السنوات	المعدل الخام للولادات‰	المعدل الخام للوفيات ‰	معدل النمو الطبيعي %
1905-1901	37.8	32.8	0.5
1910-1906	35.5	30.5	0.5
1911-1915	35.3	27.4	0.79
1220-1916	34.9	31.4	0.35
1925-1221	37.2	29.4	0.78
1930-1926	42.3	26.6	1.57
1935-1931	43.4	25.3	1.81
1940-1936	42.1	25.1	1.7
1945-1941	42.9	43.1	-0.02
1950-1946	42.2	32.2	1
1955-1951	47.4	20.6	2.68
1960-1956	45.6		
1965-1961	48.5	14.6	2.39
1971-1967	49.2	16.7	3.25
1976-1972	46.7	15.6	3.20
1981-1977	44.1	12.3	3.19
1986-1982	39.1	8.4	3.06
1987	34.6	7.0	2.76
1988	33.9	6.6	2.73
1989	30.7	6.0	2.47
*1990	30.94	6.03	2.49
*1991	30.14	6.04	2.41
*1992	30.41	6.09	2.43
*1993	28.22	6.25	2.20
*1994	28.24	6.56	2.17
*1995	25.33	6.43	1.89
*1996	22.91	6.03	1.69
*1997	22.51	6.12	1.64
*1998	21.02	5.82	1.52
*1999	19.8	4.72	1.51
*2000	19.36	4.59	1.48
*2001	20.03	5.46	1.55
*2002	19.36	4.41	1.53
*2003	20.36	4.55	1.58
*2004	20.67	4.36	1.63
*2005	21.36	4.47	1.69
*2006	22.07	4.30	1.78
*2007	22.98	4.38	1.86
*2008	23.50	4.41	1.91

*1990-2008: Données Statistiques de l` ONS.

الشكل رقم (4): تطور المعدلات الخامة للمواليد والوفيات وتطور معدل النمو الطبيعي من 1900 إلى 2008 [1] و [150]

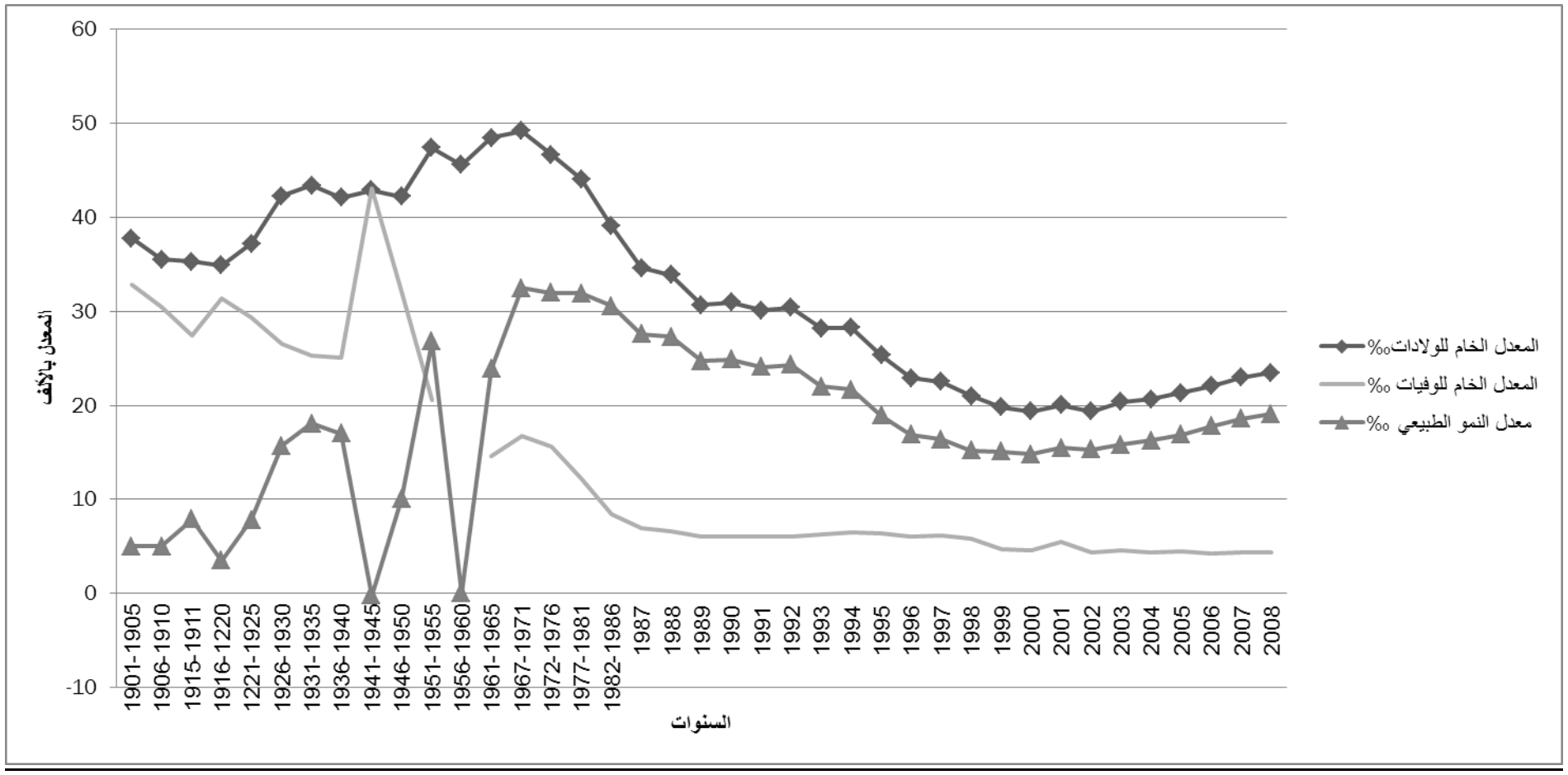

4-5 الاتجاهات الديمغرافية خلال الفترة (1990-2008):

1-4-5 النمو الطبيعي:

إن تطور معدلات النمو الطبيعي التي سجلت خلال الفترة (1990-2008) يكشف عن الانخفاض الواضح لهذا المعدل ابتداء من سنة 1993، وانطلاقا من سنة 1994 فاقت سرعة هذا الانخفاض 6% سنويا، ومن خلال الجدول رقم (21) يتبين أن الفارق الطبيعي لم يتجاوز 600.000 نسمة بداية من سنة 1994، وانخفض هذا الفارق الطبيعي إلى أقل من 500.000 بداية من سنة 1996، ومن خلال الشكل رقم (5) يتبين أن منحنى تطور معدل النمو الطبيعي في انخفاض مستمر و بوتيرة سريعة ومقارنة بسنة 1970 نلاحظ أن هذا المعدل انخفض بمقدار 1,68 نقطة في الألف، وحسب الهدف المسطر في السياسة السكانية للجزائر أي بلوغ معدل نمو طبيعي يقدر بـ19 ‰ في سنة 2000 قد تم تحقيقه في سنة 1995.

الجدول رقم (21): الحركة الطبيعية للسكان خلال الفترة (1990-2008) [150]

السنوات	عدد الولادات الحية	عدد الوفيات	الفارق الطبيعي
1990	775.000	151.000	624.000
1991	773.000	155.000	618.000
1992	799.000	160.000	639.000
1993	775.000	168.000	607.000
1994	776.000	180.000	596.000
1995	711.000	180.000	531.000
1996	654.000	172.000	482.000
1997	654.000	178.000	476.000
1998	620.000	172.000	449.000
1999	594.000	141.000	453.000
2000	589.000	140.000	449.000
2001	619.000	141.000	478.000
2002	617.000	138.000	479.000
2003	649.000	145.000	504.000
2004	669.000	141.000	528.000
2005	703.000	147.000	556.000
2006	739.000	144.000	595.000
2007	783.000	149.000	634.000
2008	817.000	153.000	664.000

وعلى ما يبدو أن في الفترة الأخيرة أي خلال العقد الأول من القرن الجاري عرفت الولادات الحية انخفاضا وبفارق معتبر مقارنة بالعقد الأخير من القرن السابق لكن سرعان ما تجدد الارتفاع بداية من 2004 ، وخلال العام 2008 عرفت الولادات الحية رقما لم يسجل منذ عقدين على الأقل – أنظر الجدول رقم (21) – أما الوفيات فعرفت ثباتا مستقرا يلتف حول 140.000 ، كما لوحظ أن الفارق الطبيعي تجاوز 600 ألف نسمة خلال سنتي 2007 و 2008 ، ومن خلال الشكل رقم (6) يتبين لنا جليا أن الولادات والوفيات كانت ثابتة إلى أبعد حد ثم بدأت ترتفع تدريجيا.

الشكل رقم (5): منحنى تطور معدل النمو الطبيعي خلال الفترة (1990-2008) [150]

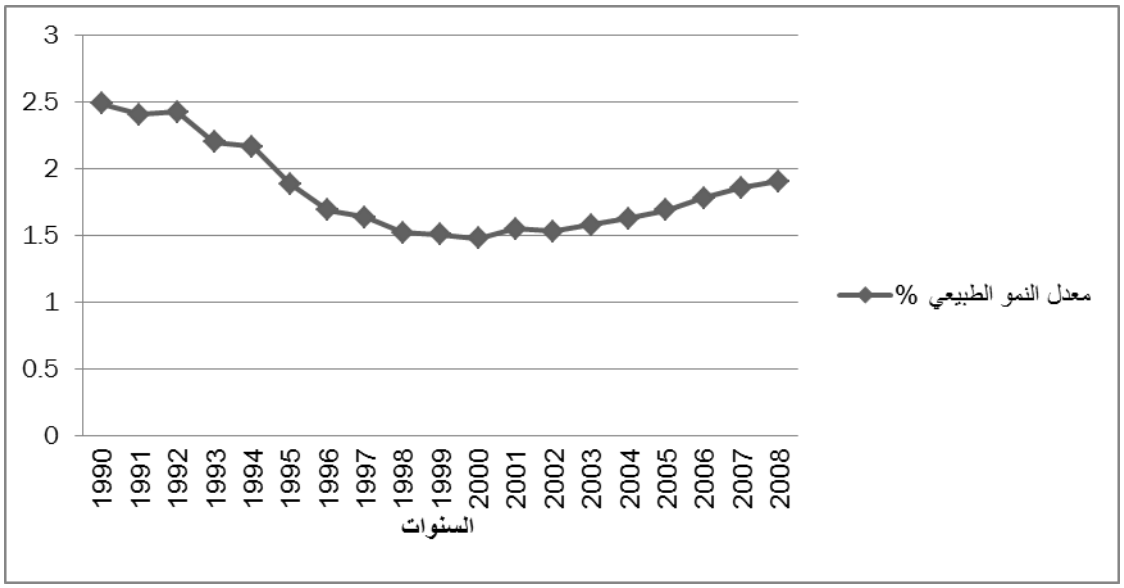

الشكل رقم (6): تطور الولادات الحية والوفيات خلال الفترة (1990-2008) [150]

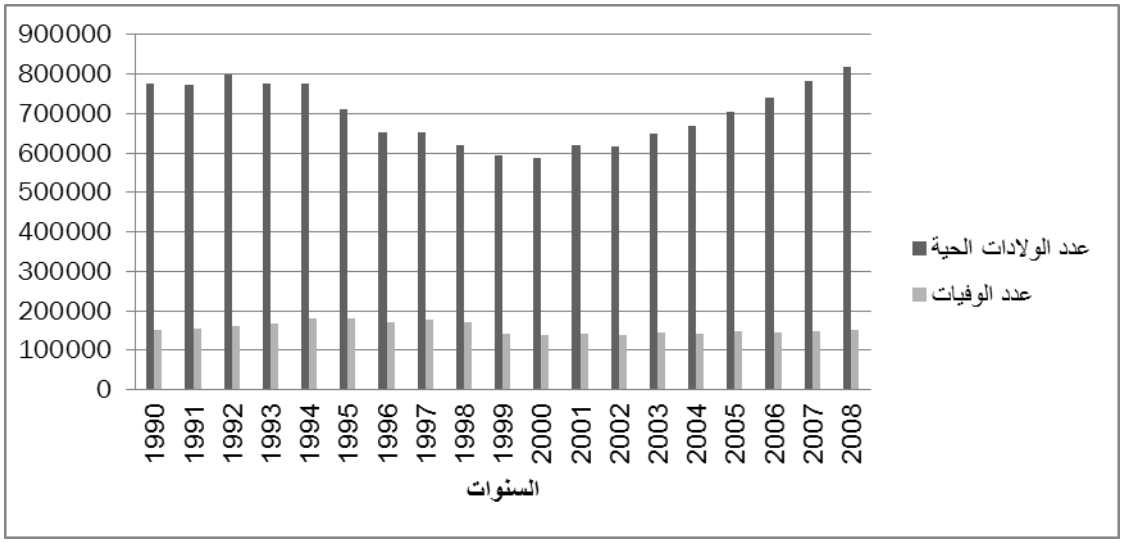

2-4-5 الولادات:

يعتبر الديمغرافيون كل معدل للمواليد يزيد عن 30 في الألف مرتفعا وإذا زاد عن 40في الألف فيعتبر جد مرتفع أما إذا نقص عن 20 في الألف فيعتبر منخفضا بينما يعتبرون المعدلات التي تتراوح ما بين 20 في الألف و30 في الألف معدلات متوسطة الارتفاع[44،ص176].

من خلال الجدول رقم (20) يتبين أن المعدل الخام للولادات انخفض من 30,94 في الألف سنة 1990 إلى 21,02 في الألف سنة 1998 أي بفارق 9,92 في الألف وهذا يدل على أن الولادات في الجزائر في انخفاض مستمر، وكانت سنة 1995 كنقطة انطلاق لانخفاض عدد المواليد في الجزائر إذ قدر المعدل بـ 25,33 في الألـف أي بفـارق 5,61 مقارنة بسنة 1990.

إن هذا الانخفاض المحسوس لدليل على أن السلوك الإنجابي للمرأة الجزائرية بدأ يتغير بداية من العشرية الأخيرة فإذا أخذنا عدد الولادات الحية المسجلة حسب الحالة المدنية لسنة 1985 والمقدرة بـ845.000 ولادة حية وعدد الولادات لسنة 1998 نجد أن الفرق شاسعا حيث قدر بـ225.000 ولادة حية.

ومن الملاحظ أيضا أن عدد الولادات بقي ثابتا إلى أبعد حد في الفترة (1998-2002) وبدأ في الارتفاع بداية من سنة 2003 إلى أن بلغ مستوى 783 ألف ولادة حية - أنظر الجدول رقم (21)-، ومن خلال الشكل رقم (8) يتضح لنا أن المعدل الخام للولادات كان منخفضا في شكل دالة متناقصة من خلال الفترة (1990-1998) ثم خلال الفترة (1999-2003) يبدو ثابتا ثم يبدأ في الارتفاع بداية من سنة 2004 إلى غاية 2008، وهذا الارتفاع قد يرد إلى التزايد في عدد الزيجات أو تزايد نسبي مع ازدياد عدد السكان.

الشكل رقم (7): تطور حجم الولادات الحية خلال الفترة (1990-2008) [150]

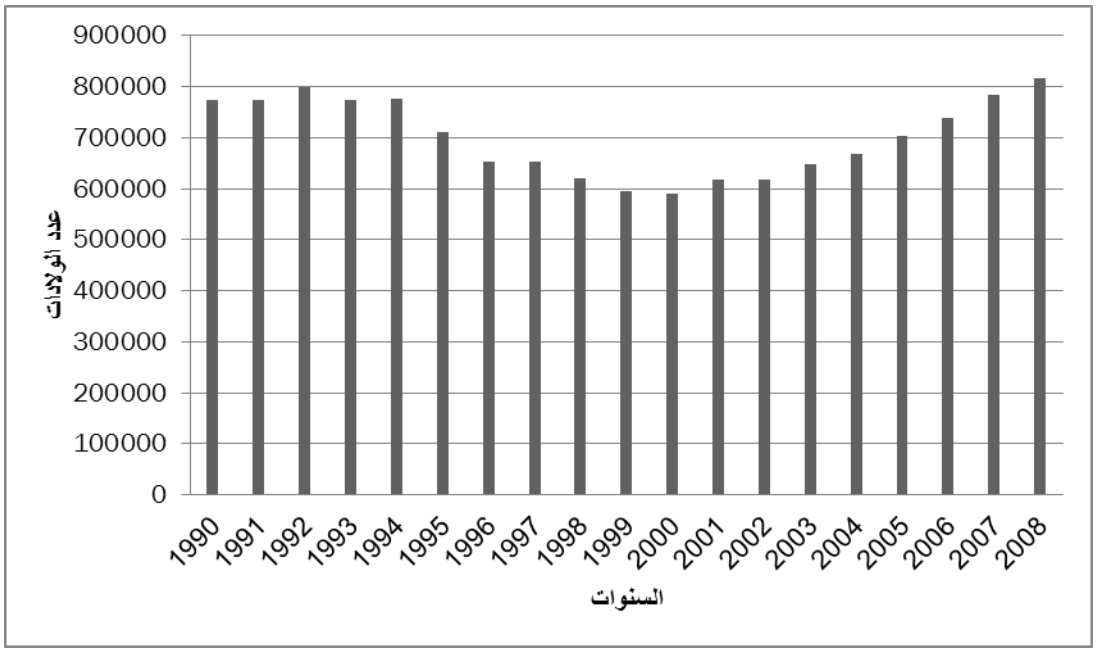

الشكل رقم (8): منحنى تطور المعدل الخام للولادات خلال الفترة (1990-2008) [150]

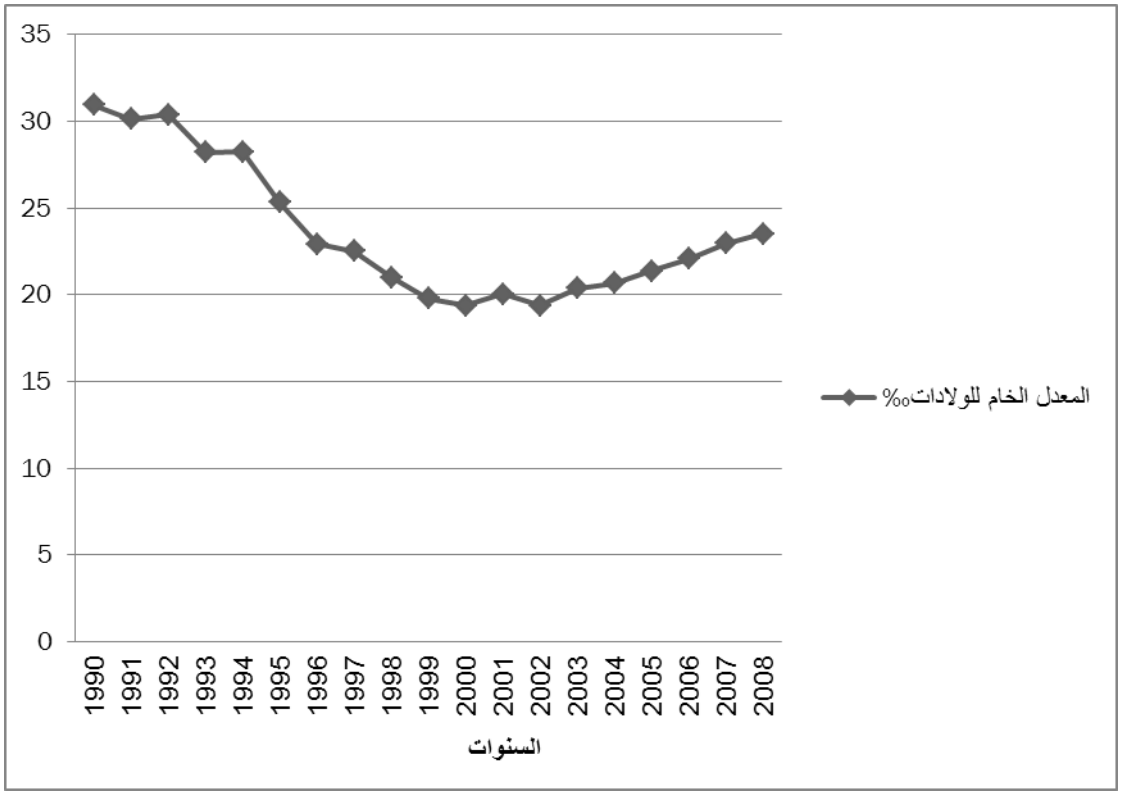

5-4-3 الخصوبة:

لدراسة تطورات الخصوبة نستعمل المؤشر التركيبي للخصوبة(I SF) الذي يعتبر مؤشرا ذا تعبير قوي عن مستوى الخصوبة ولا يحتاج إلى تعديلات في التركيب العمري للفئات. وحتى يضمن ثبات نمو سكان مجتمع ما يجب أن يكون هذا المؤشر مساويا لـ 2,1 طفل لكل امرأة أي حوالي طفلين لكل امرأة، فإذا زاد عن ذلك العدد ارتفع عدد السكان، وإذا انخفض عن هذا العدد قل عدد السكان أما إذا كان مساويا لـ1,2 طفل لكل امرأة أو قل عنه فيكون ذلك المجتمع مهددا بالانقراض لأن أجياله لا تتجدد[44،ص176].

عرفت الجزائر انخفاضا في المستوى العام للخصوبة، حيث بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة سنة 1964 6,94 طفلا لكل امرأة وارتفع إلى 8,36 طفلا لكل امرأة سنة1970 ثم بدأ هذا المؤشر في الانخفاض تدريجيا أين سجل 7,41 ،6,37، 4,4 طفلا لكل امرأة في السنوات 1977، 1982، 1986، 1992 على الترتيب وقدر هذا المؤشر سنة 1996 بـ4,14، ومما يلاحظ من الجدول رقم (22) أن المؤشر التركيبي للخصوبة انخفض بمقدار 03 نقاط خلال ستة عشرة سنة (من سنة 1970 مقدر بـ 8,36 إلى سنة 1986 مقدر بـ 5,36) وازداد هذا الانخفاض بعد 10 سنوات بـ1,2 نقطة والشكل رقم (9) يبين بوضوح الارتفاع في المؤشر التركيبي للخصوبة يبين سنتي 1964 و1970 والانخفاض التدريجي مع بداية السبعينات إلى غاية 1996.

وحسب ما أشار إليه تقرير الأمم المتحدة لسنة 2005 فإن المؤشر التركيبي للخصوبة سجل انخفاضا ملحوظا إذ قدر خلال الفترة (2000-2004) بـ 2,5 طفل لكل امرأة ولذا تعتبر الجزائر من أكثر البلدان العربية انخفاضا في الخصوبة.

ولقد أصبح المؤشر التركيبي للخصوبة في انخفاض محسوس جدا ومنتظم ابتداء من سنة 1986حيث بلغت قيمة الانخفاض بـ 0,28 طفل لكل امرأة سنويا أي ما يعادل 28 طفل لكل مائة امرأة.

الجدول رقم (22): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة (I S F) في الجزائر [150]

1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1970	1964	السنوات
6,33	6,37	6,4	6,95	7,05	7,26	7,41	8,36	6,94	المؤشر التركيبي للخصوبة
1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	السنوات
4,46	5,3	5,21	5,1	4,5	5,36	5,49	6,26	6,33	المؤشر التركيبي للخصوبة
2004	2000	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	السنوات
2,5	2,6	2,82	3,14	4,14	4,51	4,97	4,66	4,4	المؤشر التركيبي للخصوبة

الشكل رقم (9): منحنى تطور المؤشر التركيبي للخصوبة ما بين (1964 و2004) [150]

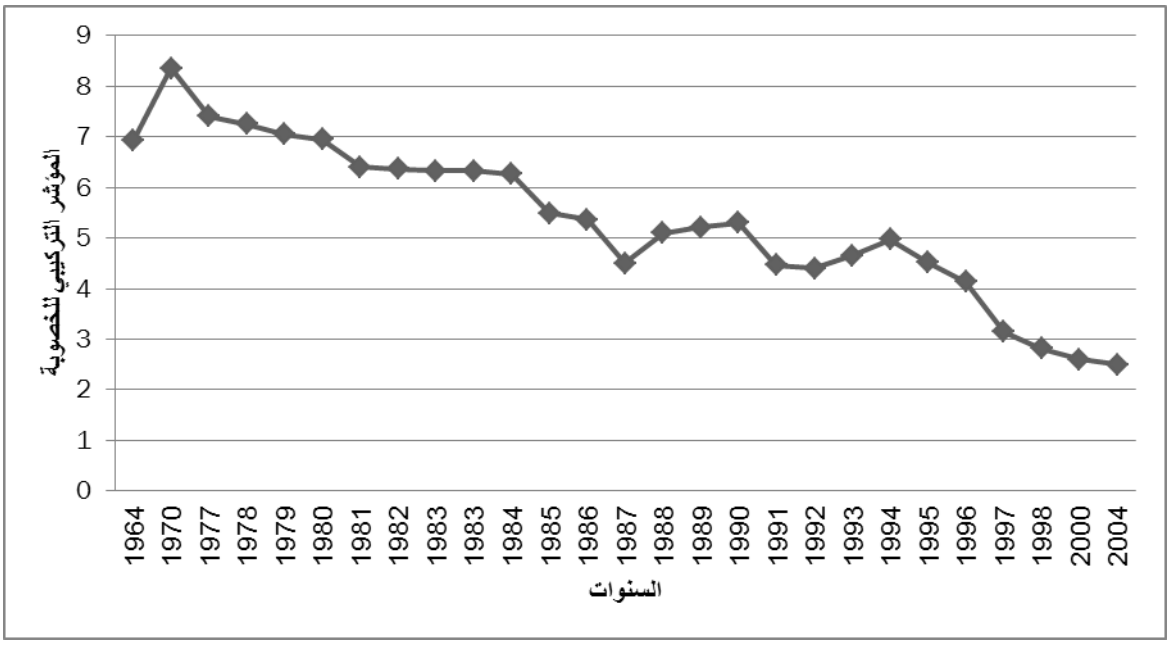

يعتبر تطور معدلات الخصوبة العامة حسب الفئات العمرية تطورا معتبرا، حيث انخفض مستوى الخصوبة العامة بأكثر من 47‰ بين سنتي 1986 و1996 ولعل الفئة العمرية (15-19 سنة) هي التي عرفت الانخفاض الأكبر حيث بلغ هذا الانخفاض أكثر من 55‰أما الفئة العمرية (45-49 سنة) عرفت الانخفاض الأصغر بـ 51,85‰ كما عرفت الفئات العمرية الأخرى انخفاضا ملحوظا في مستوى الخصوبة العامة وخاصة الفئات العمرية (25-29 سنة) والفئة العمرية (30-34 سنة) حيث يرجع البعض من المحليين في ذلك إلى تأخر سن الزواج، والشكل رقم (10) يعكس التطور الملحوظ بوضوح أكثر، وللتدقيق أكثر في تطور الخصوبة العامة خلال العقدين الأخيرين للقرن السابق- انظر الجدول رقم (23)-.

5-4-4 الوفيات:

استقر المستوى العام للوفيات خلال الفترة الزمنية (1990-2008) في حدود 06 في الألف، لكن ما نلاحظه هو وجود بعض الفوارق الطفيفة بين سنوات الفترة ومن خلال الجدول رقم (21) الذي يعكس تطور معدلات وحجم الوفيات نلاحظ أن الارتفاع الأكبر لحجم الوفيات مسجل في سنة 1994 مقارنة بالسنوات الأخرى إذ بلغ الارتفاع مقدار 29.000 حالة وفاة وبنسبة زيادة مقدرة بـ 0,53في الألف عن سنة 1990 وبعد سنة 1995 بدأت الوفيات تنخفض تدريجيا ويعتبر المعدل الخام للوفيات لسنة 1998 (المقدر بـ5,82 بالألف) المعدل الأدنى الذي عرفته الجزائر.

ومن الملاحظ خلال الفترة (1999-2008) أن المعدل الخام للوفيات عرف انخفاضا لا مثيل له من قبل إذ قدر بأقل من 5 ‰ أي فقد أكثر من نقطة وهذا دليل على تحسن المستوى المعيشي والظروف الصحية والبيئية العامة ، والجدير بالذكر أنه بقي إلى حد بعيد هذا المعدل ثابتا – أنظر الشكل رقم (12) – ومن الملاحظ أيضا أن نسبة الوفيات عند الرجال مرتفعة مقارنة بالنساء ، إذ قدرت هذه النسبة عند الرجال خلال السنوات (2008،2007،2006) على الترتيب بـ (54,72 %، 54,85 %، 54,66 %) وبالمقابل عند النساء في نفس السنوات المذكورة قدرت على الترتيب بـ (45,28 % ،45,16 % ، 45,34%) ، و نشير هنا أن هذا الفرق بين الجنسين طفيف حيث قدر بحوالي 10 نقاط على العموم وهذا أمر طبيعي لأن الرجال أكثر عرضة للموت من النساء باعتبار الرجال يواجهون الأخطار أكثر من النساء ، كما لاحظنا أن توزيع الوفيات حسب الولادات هو توزيع نسبي *.

* هذه المعطيات استخرجها الطالب من معطيات الديوان الوطني للإحصاء : Série n° 499 (2007) et Série n° 520 (2008)

الجدول رقم (23): تطور الخصوبة العامة حسب الفئات العمرية ما بين 1980 و1996 مقدرة بـ1000 [1]

السنوات	الفئات العمرية						
	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
1980	69	288	331	286	265	126	25
1981	60	256	334	274	216	115	24
1982	51	247	326	287	220	119	23
1983	47	242	326	297	230	105	20
1984	47	239	322	293	227	104	20
1985	35	240	298	308	236	101	22
1986	24	181	252	259	215	110	31
1987	32	190	260	254	200	101	20
1988	33	175	260	250	202	104	18
1989	29	154	228	221	184	89	17
1990	23	143	222	223	186	86	17
1991	26	149	210	214	175	82	17
1992	21	143	214	220	164	92	23
1993	24	141	194	200	162	76	17
1994	24	137	189	195	159	74	16
1995	21	122	167	172	140	65	15
1996	19	109	150	154	125	58	13

الشكل رقم(10): تطور معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1980-1996)[1]

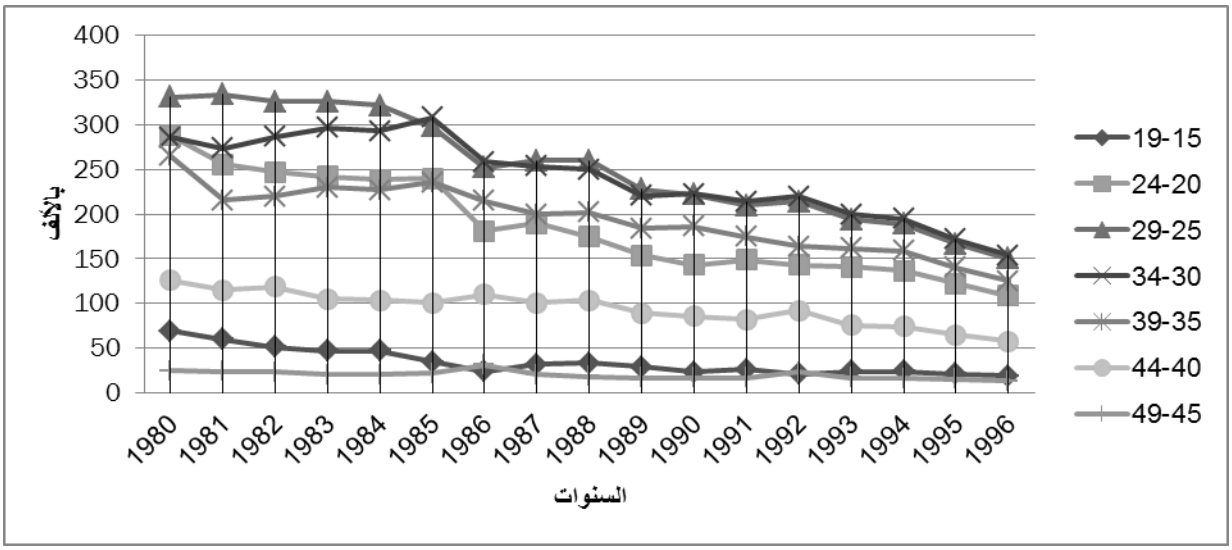

الشكل رقم (11): تطور حجم الوفيات خلال الفترة (1990-2008) [150]

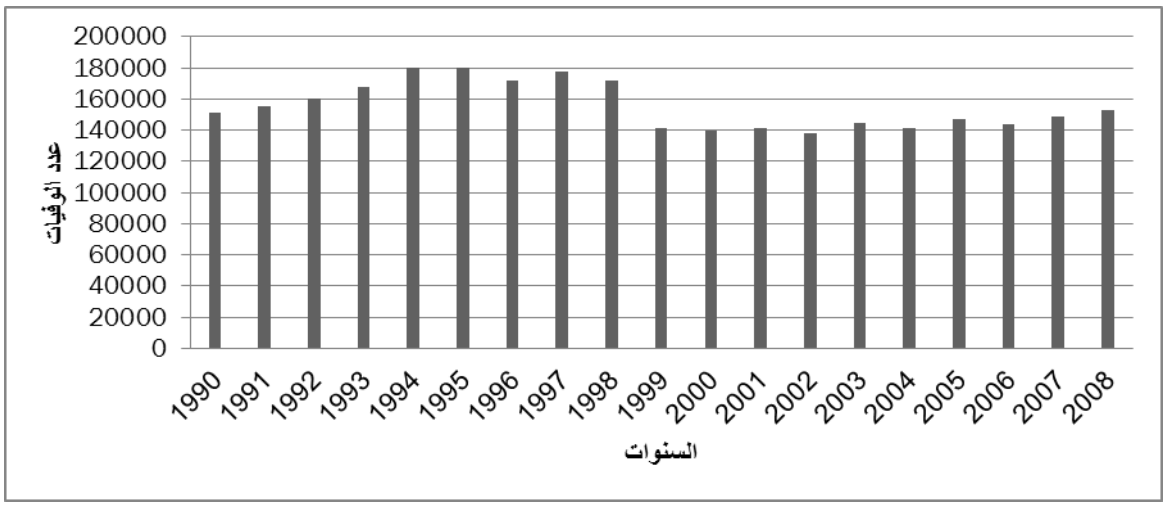

الشكل رقم (12): تطور معدل الوفيات خلال الفترة (1990-2008) [150]

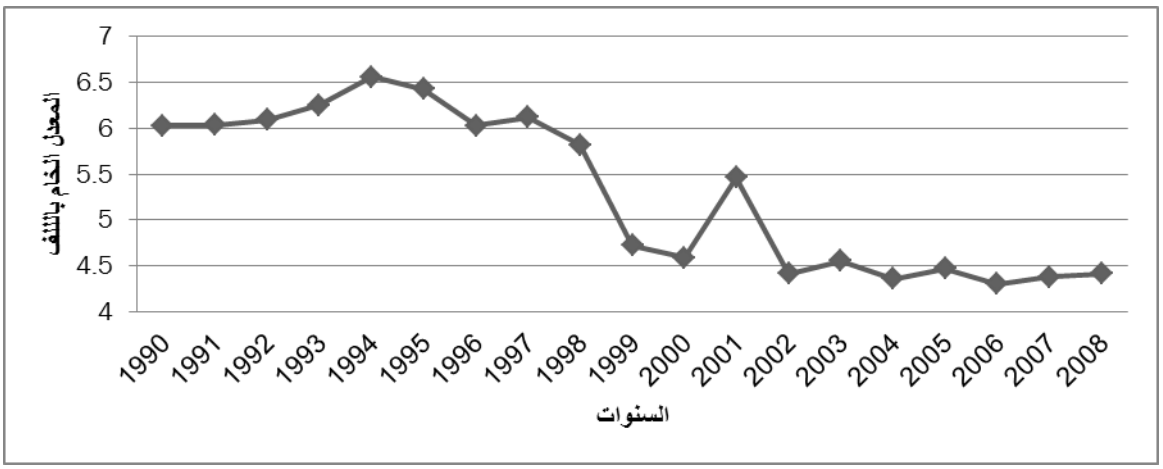

5-4-5 وفيات الأطفال:

إن الانخفاض الذي عرفه المستوى العام لوفيات الأطفال انخفاض محسوس ومعتبر ،إذ انتقل معدل وفيات الأطفال من 142 في الألف خلال سنة 1970إلى 53,35 في الألف خلال سنة 1998 [119،ص14]، ومقارنة بالدول المتقدمة يعتبر هذا المؤشر نوعا ما مرتفعا حيث يقدر بـ 15,4 في الألف في هذه الدول.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أن معدل وفيات الأطفال في انخفاض تدريجي ومنتظم بداية من سنة 1995 إلى غاية سنة 1997 حيث ارتفع بمقدار 2,05 نقطة عن السنة التي تسبقها ثم انخفض في سنة 1998 بمقدار 3,29 نقطة كما نلاحظ أن الفرق بين الجنسين يتراوح بين خمس نقاط وست نقاط فمثلا في سنة 1998 يبلغ الفرق بـ 5,38 نقاط بين الجنسين (55,99 في الألف بالنسبة للذكور مقابل 50,6 في الألف بالنسبة للإناث)، والشكل رقم (13) يوضح هذا التطور والفارق بصورة أدق.

قد يكون هذا الانخفاض في وفيات الأطفال ناتجا عن التحسن في المستوى المعيشي للأفراد أو التحسن في المستوى الصحي للمجتمع وظروف الولادة الجيدة في المراكز الصحية والمستشفيات،و إلى السياسة الوطنية لمحاربة وفيات الأطفال كإجبارية التلقيح مثلا.

والجدير بالذكر أن معدل وفيات الأطفال سجل أوج انخفاض له خلال الفترة (1999-2008) أين قدر بأقل من 40 ‰ وأحيانا أقل من 30 ‰ مثلما هو عليه الحال في السنوات (2006،2007،2008) التي تم فيها تقدير ذلك المعدل بـ (26,9‰ ، 26,2‰، 25,5‰) على الترتيب ، وهذه إشارة جيدة على أن هناك تحسن كثير في المستوى الصحي وظروف الولادة الجيدة في المؤسسات الاستشفائية ، فمن خلال تقرير المسح الوطني الخاص بصحة الأسرة (PAPFAM) لسنة 2002 ، تبين أن معدل وفيات المواليد الجدد مقدر بـ 21‰ و بالأخص الأقل من سنة مقدر ب31‰، وبالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (0-5) سنوات مقدر بـ 37‰[147،ص712].

كما بينت الدراسة ذاتها أن نسبة التوليد من غير فريق مؤهل قدرت بـ 9% إذ أصبحت العديد من الأسر تفضل الولادة في المصحات بما في ذلك المناطق الريفية ، وأن نسبة التطعيم بلغت 89%، كما أشارت المنظمة العالمية للصحة أن نسبة وفيات الأمومة بلغت 140 عند كل 100.000 ولادة حية[147،ص711]، وهذا دليل على أن الصحة الإنجابية في الجزائر في تطور وتحسن ملحوظين، لكن يمكن الإشارة هنا أن هناك دول عربية ومن هنا المجاورة أحسن هنا بكثير في هذا المجال وخاصة دول الخليج[147،ص711].

الجدول رقم (24):تطور معدلات وفيات الأطفال حسب الجنس خلال الفترة (1990-2008) (في الألف ولادة حية) [150]

السنة	الذكور	الإناث	الإجمالي
1990	60,00	55,50	57,80
1991	59,40	54,20	56,90
1992	57,70	53,00	55,40
1993	57,61	53,29	55,49
1994	56,80	51,51	54,21
1995	57,94	51,68	54,87
1996	56,88	52,21	54,59
1997	59,50	53,66	56,64
1998	55,99	50,61	53,35
1999	40,2	6،38	4،39
2000	4،38	3،35	9،36
2001	9،38	9،35	5،37
2002	1،36	3،33	7،34
2003	6،34	3،30	5،32
2004	2،32	5،28	5،30
2005	4،32	2،28	4،30
2006	3،28	3،25	9،26
2007	9،27	4،24	2،26
2008	9،26	9،23	9،25

الشكل رقم (13): منحنى تطور وفيات الأطفال خلال الفترة (1990-2008) [150]

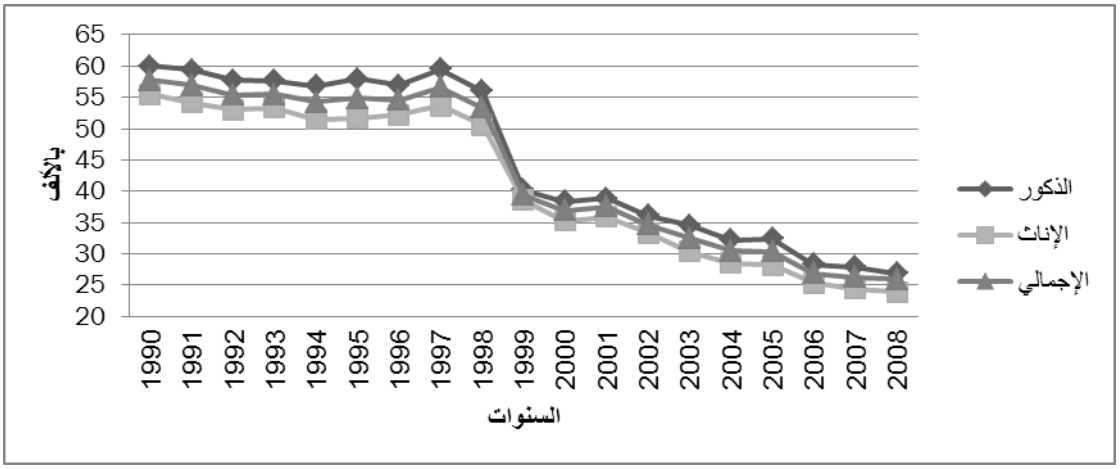

5-4-6 الزواجية:

عرف المعدل الخام للزواج تراجعا خلال التسعينات حيث انتقل من 5,97 في الألف خلال سنة 1990 إلى 5,69 في الألف سنة 1993 ثم إلى 5,38 في الألف سنة 1994 أي انخفض بمقدار 0,28 نقطة و0,59 نقطة على الترتيب ثم سجل ارتفاعا طفيفا بعد سنة 1995 حيث بلغ 5,45 في الألف و 5,49 في الألف و5,42 في الألف خلال السنوات التالية:1995، 1996، 1997، على الترتيب ثم انخفض هذا المعدل بـ0,61 نقطة خلال سنة 1998 مقارنة بسنة 1990 - أنظر الجدول رقم (25)-.

يعود انخفاض المعدل الخام للزواج إلى تأخر سن الزواج عند النساء حيث فاق السن الوسيطي للزواج 27 سنة، نتيجة تمديد مرحلة التعليم عندهن كما يعود هذا الانخفاض إلى تأخر سن الزواج عند الرجال حيث فاق السن الوسيطي للزواج 31سنة ويعود السبب في ذلك إلى أزمة البطالة وأزمة السكن.

لكن ما يلفت الانتباه هنا هو الزيادة في حالات الزواج خلال الفترة (1999-2008) ، فأكثر من 240 ألف حالة زواج سجلت خلال العام 2003 أي بزيادة قدرها 10 % عن العام السابق 2002، والمعدل الخام للزواج المسجل خلال العام 2003 بلغ 7,55 ‰ أي بزيادة 0,58 نقطة عن العام الفارط (2002)،والجدول رقم (25) يوضح هذه الزيادة الملحوظة إلى غاية الأعوام الأخيرة من العقد الأول لهذا القرن وهي الملاحظة نفسها عندما نتمعن جيدا في الشكل رقم (14) الذي تتجلى الزيادة لهذا المعدل خلال الفترة (1999-2008) فيه نحو الأعلى بعدما كان منخفضا في

الفترة السابقة ، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى تحسن الظروف المعيشية وانخفاض معدل البطالة والزيادة في عدد السكنات بفضل السياسة السكنية والتشغيلية التي انتهجت بعد سنة 2000.

الجدول رقم (25):تطور حجم السكان وعدد الزواج المسجل والمعدل الخام للزواج خلال الفترة (1990-2008) [150]

السنوات	حجم السكان بالألف	عدد الزواج المسجل	المعدل الخام للزواج (‰)	الفوارق المتتالية في المعدل الخام
1990	25.022	149.345	5,97	-
1991	25.643	151.467	5,91	0,06-
1992	26.271	159.380	6,07	0,16
1993	26.894	153.137	5,69	0,38-
1994	27.496	147.954	5,38	0,31-
1995	28.060	152.786	5,45	0,07
1996	28.566	156.870	5,49	0,02
1997	29.045	157.831	5,43	0,06-
1998	29.507	158.298	5,36	0,07-
1999	29.965	163.126	5,44	0,08
2000	30.416	177.548	5,34	0,40
2001	30.879	194.273	6,29	0,45
2002	31.357	218.620	6,97	0,68
2003	31.848	240.463	7,55	0,58
2004	32.364	267.633	8,27	0,72
2005	32.906	279.548	8,50	0,23
2006	33.491	295.295	8,22	0,28-
2007	34.069	325.455	9,55	1,33
2008	34.745	331.190	9,53	0,02-

الشكل رقم (14): منحنى تطور المعدل الخام للزواج خلال الفترة(1990-2008) [150]

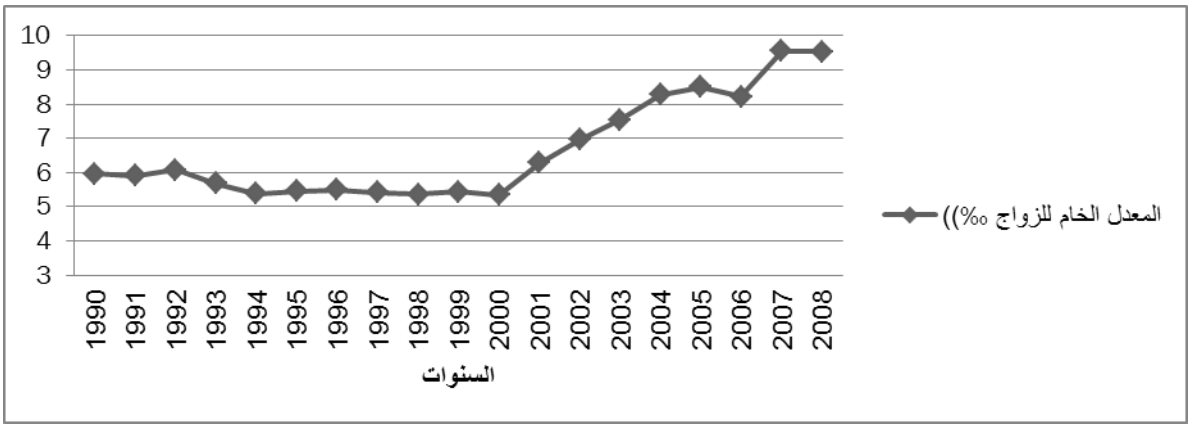

5-4-7استعمال وسائل منع الحمل:

يعتبر استعمال وسائل منع الحمل أحد العوامل الأساسية التي تساعد على انخفاض الخصوبة ولقد شهد هذا العامل تطورا ملحوظا ومحسوسا حيث انتقل معدل استعمال وسائل منع الحمل من قبل النساء المتزوجات في سن الإنجاب من8% (حسب معطيات مسح الخصوبة سنة 1970) إلى 35,5% (حسب المسح الوطني الخاص بالخصوبة سنة 1986)، ثم ارتفع هذا المعدل حسب المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل سنة 1992 إلى 50,8% ليرتفع بدوره إلى 50,8% خلال سنة 1995 حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء ومن خلال الشكل رقم (15) نلاحظ أن نسبة استعمال موانع الحمل ارتفعت بوتيرة سريعة وإذا أخذنا سنة 1970 كسنة أساس يمكننا تقدير مقدار الارتفاع حسب سنوات 1986، 1990، 1992، 1995 بالقيم التالية: (27,5، 32,8، 42,8، 48,9 بالمائة) على الترتيب ونستنتج أن استعمال وسائل منع الحمل من طرف النساء الجزائريات انتشر انتشارا واسعا عبر التراب الوطني فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء في سنة 1995 يقدر الفارق الملاحظ في استعمال وسائل منع الحمل بين الريف والحضر بـ 1% فقط ويعتبر هذا تطور مهما إذا ما قارناه بنسبة 1970 التي قدر فيها معدل استعمال وسائل منع عند النساء الريفيات بأربع مرات

أقل من نظيره عند النساء الحضريات[119،ص66]، كما تعتبر نسبة استعمال وسائل منع الحمل أكثر انتشارا في الشمال مقارنة بالجنوب حيث تقدر بـ 63% في الغرب و56,2% في الشرق و56,1% في الوسط مقابل 48,2% في الجنوب،وتملك الوسائل الحديثة في استعمال موانع الحمل حصة الأسد من الإجمالي إذ تقدر بـ 86,8% وتجدر الإشارة أنه مهما كانت منطقة الإقامة فإن

الوسائل الحديثة هي الأكثر استعمالا (88,5% في الريف مقابل 85,2% في الحضر) [19،ص30]، والجدول رقم (26) يعكس تطور استعمال وسائل منع الحمل حسب النوع جليا.

وحسب تقدير المسح الوطني الخاص بصحة الأسر (PAPFAM) لسنة 2002 فإن نسبة استعمال موانع الحمل لدى النساء المتزوجات بلغت 57%[147،ص709]، وهذا مؤشر عن مدى ارتباط النساء الجزائريات بصفة خاصة والأسر بصفة عامة باستعمال وسائل منع الحمل من أجل تنظيم النسل ، ويعود هذا إلى انتشار الوعي لدى الأسر الجزائرية ووفرة الوسائل الحديثة عبر كامل التراب الوطني وفي كل المحلات الصيدلانية وبأسعار في متناول الجميع.

الشكل رقم (15): منحنى تطور نسبة استعمال موانع الحمل خلال الفترة(1986-2004) [150]

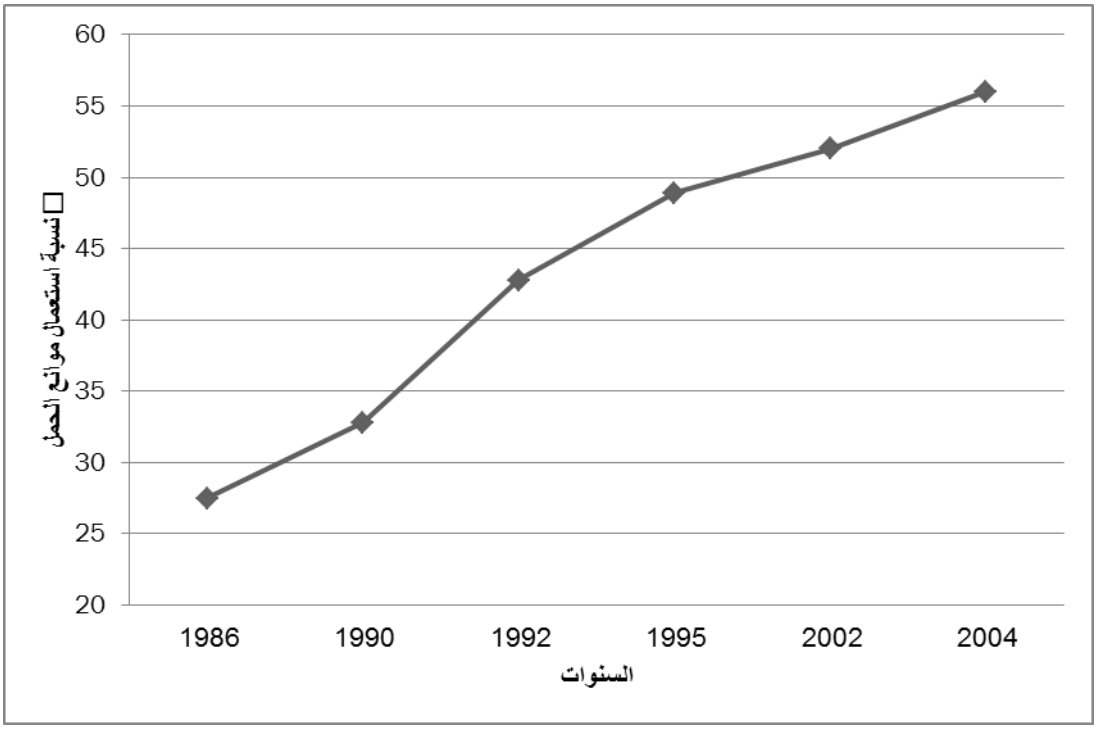

الجدول رقم (26): تطور نسبة استعمال وسائل منع الحمل حسب النوع خلال السنوات (1986-1992-1995) [1]

أنواع وسائل منع الحمل	1986	1992	1995
الحبوب	74,4	76,2	77,7
اللولب	5,9	4,7	7,1
الواقي	1,5	0,9	1,4
الحقن		0,3	0,1
الطرق الحديثة	87,5	84,6	86,8
الرضاعة		8	7,8
الرز منة	3,8	3,4	4,3
العزل	8,7	4,0	1,1
الطرق التقليدية	12,5	15,4	13,2
المجموع	100	100	100

الشكل رقم (16): استعمال وسائل منع الحمل حسب النوع بين سنوات: 1986، 1992، 1995 [1]

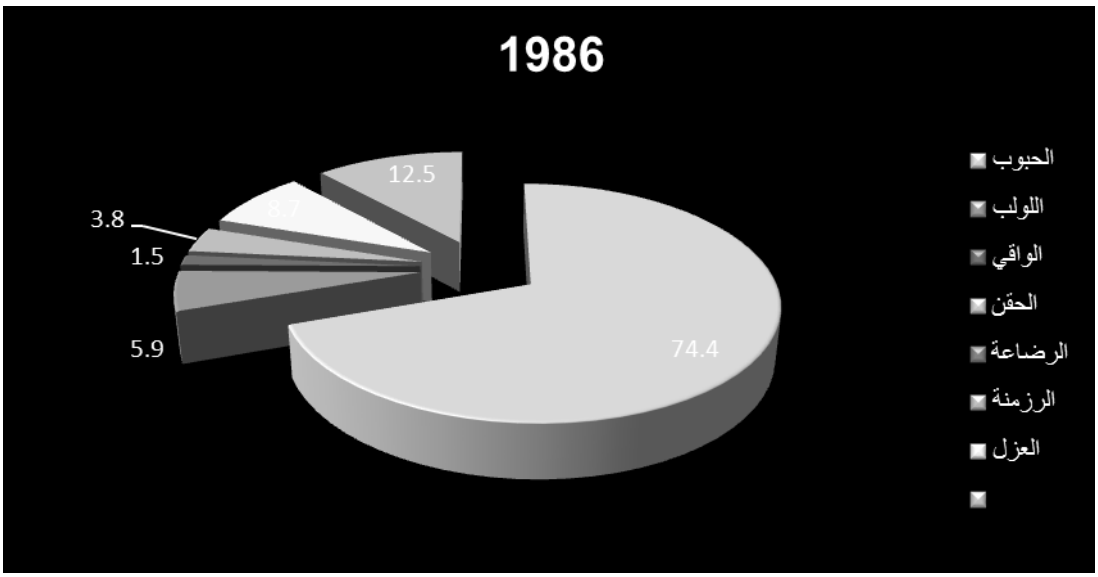

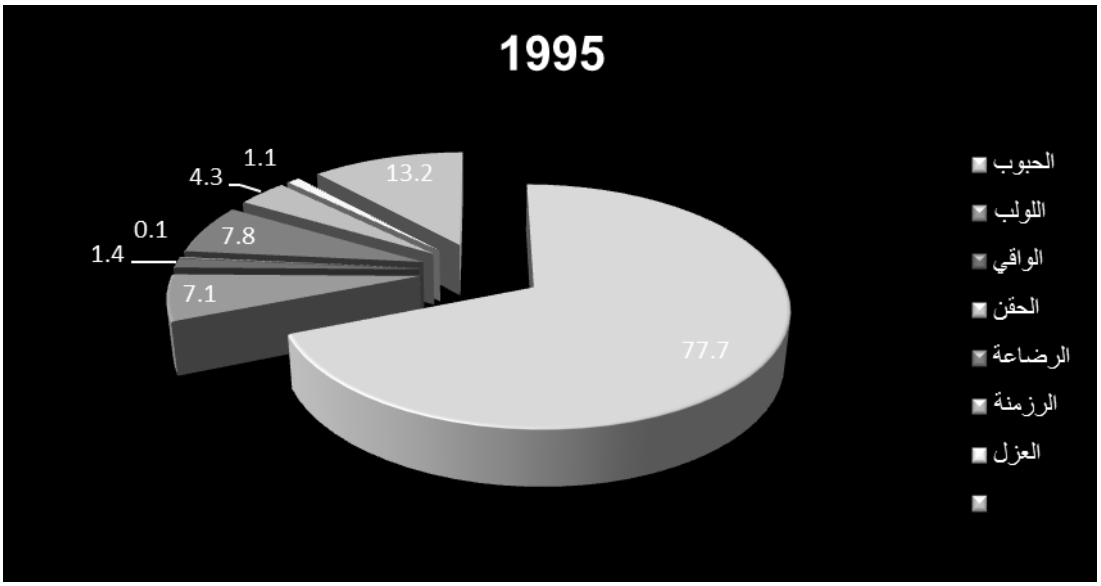

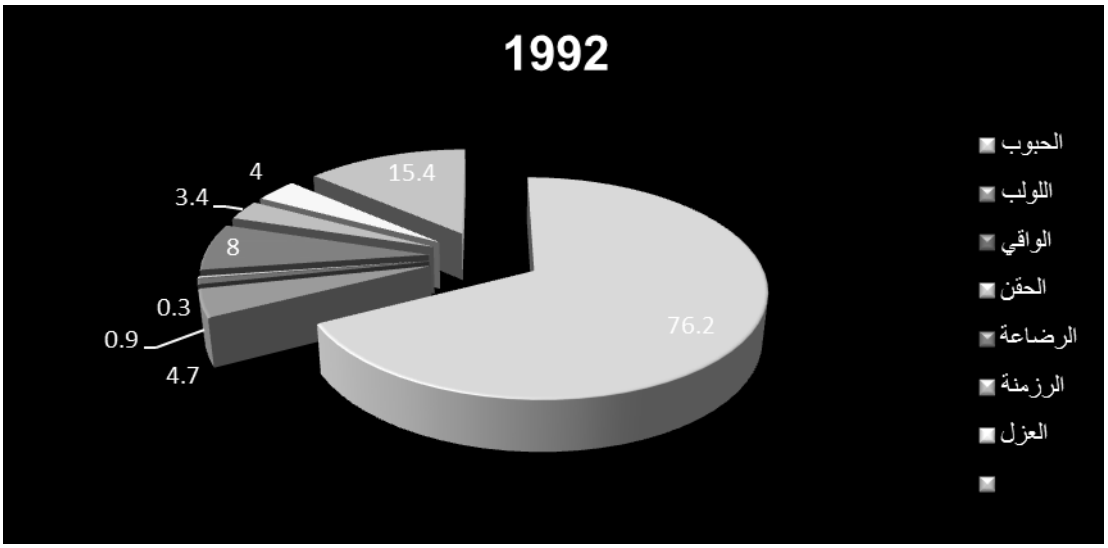

5-4-8 تطور أمل الحياة عند الولادة:

يعتبر أمل الحياة عند الولادة مؤشرا يعبر عن الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي لدولة ما، فهذا المؤشر نجده مرتفعا في الدول المتقدمة كاليابان وأوربا مثلما تقدمنا به في الفصل السابق إذ يفوق 80 سنة ويصل أحيانا إلى 85 سنة عند الرجال و87 سنة عند النساء، بينما يكون في الدول السائرة في طريق النمو منخفضا حيث يتراوح بين 65 و75 سنة ويكون أقل من ذلك في الدول الفقيرة التي تكون فيها الظروف الصحية السيئة وسوء التغذية متفشية فيها بصفة واسعة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت تطورا هاما في هذا المؤشر، إذ كان يتراوح في بدايات النصف الثاني من القرن السابق بين 43 و 48 سنة لكلا الجنسين وبدأ في الارتفاع في السبعينات والثمانينات والعقد الأخير من القرن السابق بوتيرة سريعة – أنظر الجدول رقم (27) – وفي نهاية القرن السابق وبداية القرن الحالي فاق السبعين سنة لكل الجنسين وأصبح إلى حد بعيد مستقرا في حدود 75 سنة ، ومن خلال الجدول رقم (28) الذي نجد فيه معطيات حديثة تتعلق بالمؤشر ذاته ، نلاحظ أن الفرق بين الجنسين ليس شاسعا إذ يتراوح في حدود سنتين على العموم، ولكن بصفة عامة فإن الجزائر عرفت قفزة نوعية في تحسن وتطور هذا المؤشر، والشكل رقم (17) يوضح هذا التطور جليا، ويعود هذا التطور إلى تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية، فأصبح الكثير يتعاطون الدواء بصفة مجانية ، والتغذية إلى حد بعيد تحسنت ، وظروف السكن هي الأخرى تحسنت، وإذا تمعنا جيدا في معطيات الدول النامية الأخرى نجد أن الجزائر أحسن بكثير منها ما عدا دول الخليج التي يتراوح فيها أمل الحياة عند الولادة بين 76و 79 سنة[147،ص710].

الجدول رقم (27): تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر خلال الفترة (1950-2008) لكلا الجنسين [153]

الفترة	1950 - 1954	1960 - 1964	1970 - 1974	1980 - 1984	1990 - 1994	2000 - 2004	2005 - 2008
أمل الحياة بالسنين	43,1	48,3	54,5	61,4	67,9	71,0	75,1

الجدول رقم (28): تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر خلال الفترة (1998-2008) حسب الجنسين بالسنين [150]

الفترة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرجال	70,5	70,9	71,5	71,9	72,5	72,9	73,9	73,6	74,7	74,7	74,9
النساء	72,9	72,9	73,4	73,6	74,4	74,9	75,8	75,6	76,8	76,8	76,6
الإجمالي	71,7	72,0	72,5	72,9	73,4	73,9	74,8	74,6	75,7	75,7	75,7

الشكل رقم(17): تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر خلال الفترة (1950-2008) لكلا الجنسين بالنسبة بالسنين [150]

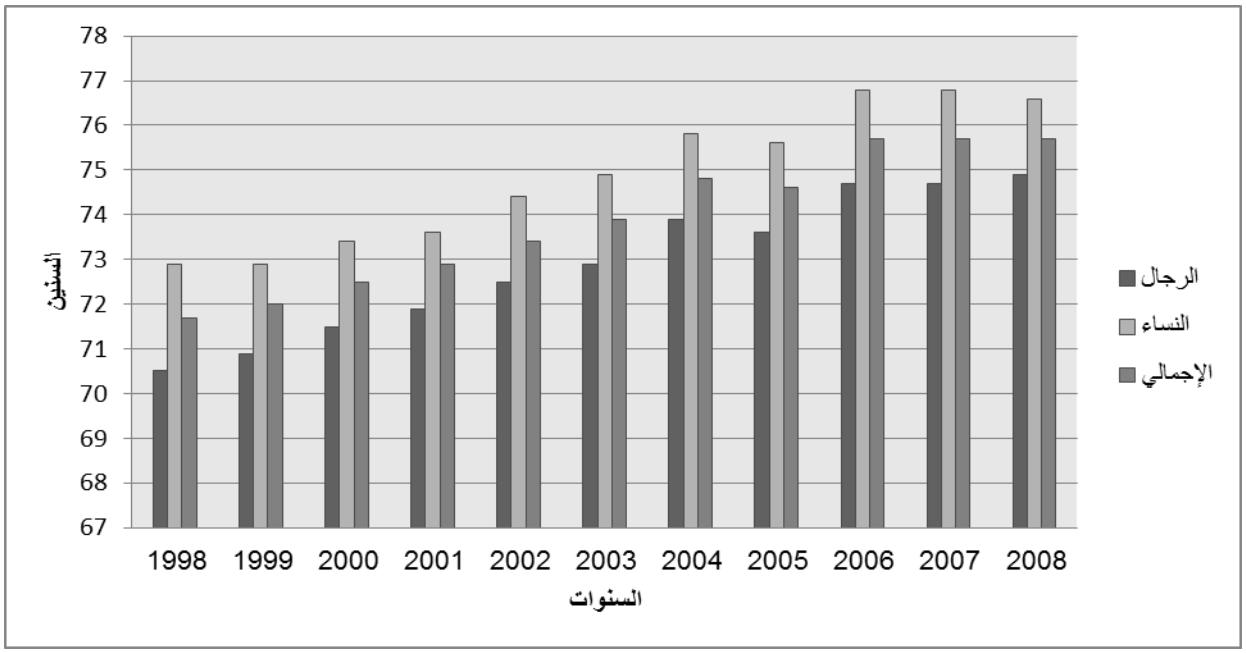

5-5 الانتقال الديمغرافي في الجزائر:

تناول العديد من الباحثين في علم السكان وعلم الاجتماع وعلم التاريخ والعلوم الاقتصادية والسياسية موضوع الانتقال الديمغرافي حتى أصبح موضوع نقاش في عدة مؤتمرات دولية وجهوية واهتمام العديد من الباحثين بالتطور السكاني الملاحظ في أوروبا عبر التاريخ المعاصر.

وكان أول المهتمين بذلك لاندري (A. Landry) (1903-1943) [99،ص18]، حيث وصف هذا التطور السكاني بالثورة الديمغرافية.

ويعود أصل نظرية الانتقال الديمغرافي إلى فرانك نوتستاين (Frank Notestein) الذي قدم الشكل الواضح لهذه النظرية وشخص المتغيرات السببية لظاهرة الانتقال الديمغرافي ويعتبر هذا الباحث أول من أطلق كلمة مصطلح الانتقال الديمغرافي سنة 1945 [99،ص18].

وحسب ليون تابا (L.Tabah) (1989) فإن الانتقال الديمغرافي ليس نظرية وليس قانونا بل هو عبارة عن مصطلح فقط وحسب كسنل(Quesnel)(1986) تعتبر نظرية الانتقال الديمغرافي نموذجا لتطور السكان[106،ص336].

ويعود الانتقال الديمغرافي في أوروبا إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث انخفضت معدلات الوفيات من 35 في الألف إلى 145 في الألف و10 في الألف كما انخفض العدد المتوسط للأطفال بالنسبة لكل امرأة من أربع أطفال إلى طفلين[148،ص243].

ويرجع الكثير من الديمغرافيين ومن بينهم كيوان (MC. Keown) (1972) وبيرازال(Perazel) (1974) أسباب انخفاض الوفيات وخاصة وفيات الأطفال إلى عوامل داخلية متمثلة في التطورات الطبية و إلى التنمية الاقتصادية التي تعتبر عاملا خارجيا أما أسباب انخفاض الخصوبة فيرجعها بعض الديمغرافيين إلى العلاقة التي تربط بين الخصوبة والوفيات أي كلما انخفضت هذه الأخيرة انخفضت الخصوبة ويرجع البعض الأخر ومن بينهم ويلسون (C. wilson) إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية[148،ص254].

يتميز الانتقال الديمغرافي حسب هوفت (E.Hoovet) و كاول (A.caole)(1958) بثلاث مراحل أساسية وهي[99،ص19]:

- **المرحلة الأولى:** تتميز هذه المرحلة بارتفاع في معدلي الولادات والوفيات حيث يكون الأول ثابتا بينما يكون الثاني متذبذبا.
- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة يبدأ معدل الوفيات في الانخفاض تدريجيا وبصفة منتظمة كما يبدأ معدل الولادات بدوره في الانخفاض لكن بوتيرة أسرع من الأول إلى أن يتقارب المعدلان عند مستوى معين.
- **المرحلة الثالثة:** تتميز هذه المرحلة بانخفاض في معدلي الولادات والوفيات حيث يكون معدل الوفيات ثابتا بينما يعرف معدل الولادات تذبذبات طفيفة.

من خلال ما ذكرناه في هذه الفقرة السابقة وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (20) وبالنظر في الشكل رقم (4) الذي يعبر عن تطور المعدلات الخامة لكل من المواليد والوفيات وتطور معدلات النمو الطبيعي يمكننا أن نستخلص بأن الجزائر توجد في بداية المرحلة الثانية للانتقال الديمغرافي.

تعود أسباب هذا الانتقال الديمغرافي إلى السياسة السكانية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية بداية من سنة 1983 والمتمثلة في تطبيق برامج التخطيط العائلي وتعود أسباب انخفاض الوفيات إلى

التحسن في المستوى المعيشي والمستوى الصحي خلال العشريتين الأخيرتين، كما تعود أسباب انخفاض الولادات إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد من جهة، وإلى انخفاض الوفيات من جهة أخرى.

5-6 تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية :

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحيط والسكان خلال العشريتين الأخيرتين للقرن السابق والعشرية الأولى للقرن الحالي.

" تسهر السياسة الوطنية الحالية على ضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في إطار برنامج الإصلاح الوطني بغية تقوية التناسق الاجتماعي حيث تهدف هذه السياسة إلى ما يلي :

- ❖ رفع سرعة الانتقال الديمغرافي الحالي بغية تعديل أفضل لنمو السكان مع موارد البلاد.
- ❖ مكافحة الفقر بالخصوص عن طريق تقليص البطالة والتخفيف من حدة أزمة السكن" [18].

سنحاول إبراز تطور أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعدادات العامة للسكان والسكن التي تم إجراؤها في تاريخ الجزائر المستقلة ومن خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

5-6-1 تطور النشاط المهني:

بلغ عدد السكان النشطين حسب تعداد (1998) 8.167.624 نسمة أي بنسبة 27,90 بالمائة من إجمالي حجم السكان إذ تقدر نسبة الرجال النشطين بـ 45,68 بالمائة بينما تقدر نسبة النساء النشطات بـ9,72 بالمائة.

ارتفع عدد السكان النشطين سنة1998 بحوالي (68,54، 57,16، 34,64في المائة) عن تعدادات 1966، 1977، 1987على الترتيب -أنظر الجدول رقم (29) - ومن خلال الشكل رقم (18) نلاحظ أن عدد السكان النشطين في تطور مستمر وسريع.

يرجع هذا التطور السريع إلى الانفجار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر في الفترة (1970-1986) لأن وصول عدد أفراد تلك الأجيال إلى سن النشاط المهني يزيد من وزن عدد السكان النشطين، كما يشكل دخول المرأة عالم الشغل عاملا إضافيا في هذا الارتفاع السريع.

عرف عدد المشتغلين المكونة الأساسية للسكان النشطين بدوره تطورا معتبرا إذ انتقل من 1,72 مليون نسمة سنة 1966 إلى 5,71 مليون نسمة خلال عام 1998.

بلغ معدل النمو السنوي لهذه الفئة 3,8% ما بين سنتي 1966 و1998 وقدر هذا المعدل بـ3,0% ما بين سنتي 1966و 1977 وبـ5,8%ما بين عامي 1977و 1987 وبـ2,8 % بين سنتي 1987 و1998.

وحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء في سنة 1995 فإن البطالة ارتفعت بوتيرة سريعة جدا في هذه العشرية الأخيرة ففي خلال ظرف ثلاث سنوات فقط انتقلت من 1522000 نسمة خلال العام 1992 إلى 2101700 نسمة خلال العام 1995 أي بزيادة تقدر بـ582.000 بطال.

إن أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين حيث تقدر نسبة البطالة عند الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين16و19سنة وبين20 و24 سنة بـ:63,5%و55,9% على الترتيب وتعتبر هذه الوضعية جد مقلقة وهذا ما يزيد في تأخر سن الزواج في الجزائر.

إن تطور الشغل عند النساء في تطور تام، إذ انتقلت نسبة النساء النشطات من 1,82% سنة1966 إلى 9,72% سنة 1997، وهذا دليل على تحرر المرأة في الآونة الأخيرة بدخولها القوي في سوق العمل وهذا ما قد يؤثر على انخفاض الخصوبة، غير أنه يجب الإشارة أن نسبة النساء النشطات في المدن تزيد بكثير عن ما هي في الريف فحسب التقرير الوطني للسكان والتنمية لسنة 1998 قدر معدل النشاط عند النساء الريفيات بـ8,20% بينما قدر هذا المعدل بـ15,58% عند النساء الحضريات.

وحسب معطيات التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 بقي معدل النشاط عند النساء إلى حد ما ثابتا، إذ بلغ 15% ويمكن القول وعلى الرغم من أن الفئة السكانية النشطة للنساء تضاعفت بـ 3,7 مرة ما بين 1987 و 2008 مقابل 1,3 عند الرجال تبقى دائما مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ضعيفة، والجدير بالملاحظة أن الغالبية العظمى من النسوة اللائي دخلن سوق العمل يقمن في التجمعات الحضرية أي بنسبة 16,3 % من إجمالي السكان الناشطين بينما نسبة النسوة الناشطات في المناطق المتشتتة لا تمثل سوى 7,3 % من إجمالي النساء.

ومن خلال معطيات التعداد الأخير للسكان والسكن تبين أن الفئة السكانية النشطة المتعلقة بالأسر عرفت نموا هاما خلال 20 سنة، فبين تعدادي 1987 و 1998 بلغت نسبة النمو 50,2% وبين تعدادي 1998 و 2008 بلغت النسبة ذاتها 34,8 %، ويمكن أن نستنتج أنه خلال 20 سنة تضاعفت الفئة النشيطة للسكان ، لكن يجب الإشارة هنا بان هناك تباين طفيف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حيث تبلغ نسبة السكان النشيطين في المناطق الحضرية 44,7% مقابل 43,2 % في المناطق الريفية ، وأعلى نسبة سجلت في ولاية الجزائر العاصمة (47,9%) وتليها ولاية تيزي وزو (46,7%)على الرغم من أن ولاية إليزي هي الأولى من حيث الرقم (56.4%) نظرا لكون عدد السكان فيها قليل وأدنى نسبة سجلت بولاية الوادي (39,4%)، ويجب التنبه هنا أن التباين في

هذه النسبة بين الولايات طفيف – انظر الملحق رقم (5)- ، بينما التباين يوجد عند النساء بصفة شاسعة – انظر الملحق رقم (7)_.

الجدول رقم (29): تطور عدد السكان النشطين حسب الجنسين في سنوات 1966، 1977، 1987، 1998، **2008** [150]

السنوات	عدد السكان النشطين بالملايين			نسبة عدد السكان النشطين %		
	رجال	نساء	إجمالي	رجال	نساء	إجمالي
1966	2450000	109000	267000	40,43	1,82	21,20
1977	-	-	3500000	-	-	20,05
1987	4230000	111000	5340000	36,75	9,97	32.53
1998	6760000	141000	8170000	45,68	9,72	27,9
2008	89990000	1811000	10810000	-	-	43,9

الشكل رقم (18): تطور عدد السكان النشطين حسب الجنسين في سنوات 1966، 1977، 1987، 1998، **2008** [150]

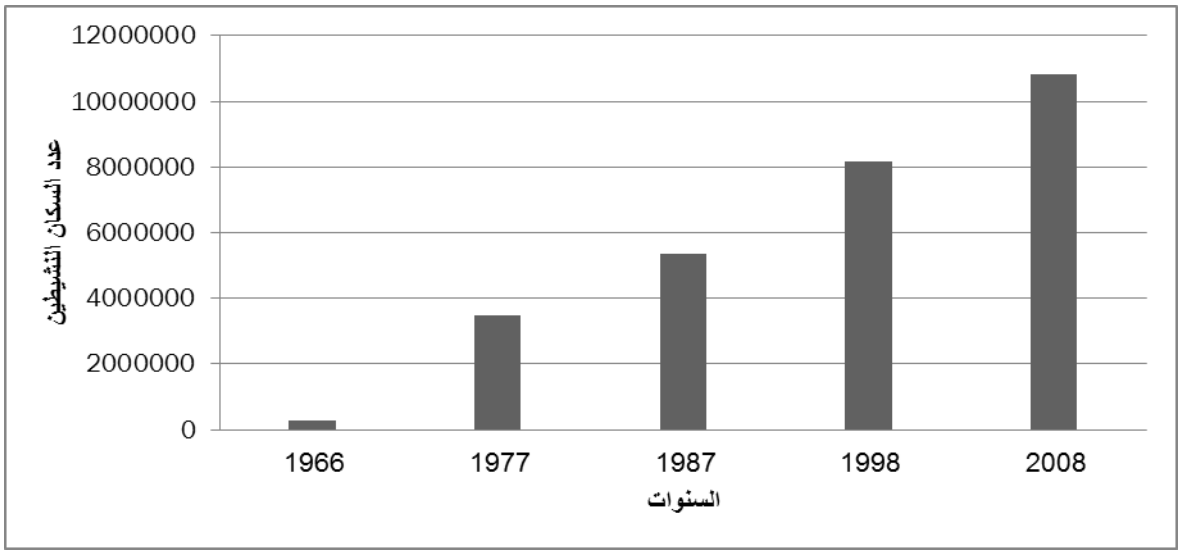

2-6-5 تطور مستوى التعليم والأمية:

كانت نسبة الأمية في وسط السكان الجزائريين جد مرتفعة غداة الاستقلال، فثلاثة أرباع من إجمالي السكان حسب تعداد 1966،كانوا لا يعرفون القراءة ولا الكتابة.

وسمحت السياسة الجزائرية في تكثيف ديمقراطية التعليم ومحو الأمية من خلال رفع هياكل التعليم والتربية بتخفيض مستوى الأمية في وسط السكان.

لقد بلغ معدل الأمية 74،6 بالمائة سنة 1966 وانخفض إلى 59,90 بالمائة سنة 1977 ثم انخفض إلى 43,62 بالمائة سنة 1987 ليصل إلى 31,90 بالمائة سنة 1998 إذ تقدر نسبة الانخفاض ما بين 1966و 1998 بـ57,24 بالمائة.

ومن خلال الجدول رقم (30) يتبين أن معدل الأمية لدى النساء يبقى دائما مرتفعا مقارنة بالرجال،كما أن الشكل رقم (19) يوضح الانخفاض السريع الذي عرفته الأمية لكلا الجنسين.

فالتعليم يعتبر مبدءا ثابتا في المشروع الاجتماعي الجزائري وهو إجباري على كل الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 6 سنوات و15 سنة.

ولقد عرفت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة ارتفاعا محسوسا وتطورا ملحوظا حيث ارتفعت هذه النسبة من 47,20 بالمائة (56,80% للذكور مقابل 36,90% للإناث) سنة 1966 إلى 83,05 بالمائة (85,28% للذكور مقابل 78,73%للإناث) خلال سنة 1998 إذ تقدر نسبة الارتفاع ما بين هذين التعدين بـ43,16% (33,4% للذكور مقابل 54.29% للإناث) وهنا نشير أن نسبة تمدرس الإناث عرفت تطورا جد معتبر، و الجدول رقم (31) يعكس مستوى هذه التطور عبر التعدادات الأربعة، ومن خلال الشكل رقم(20) نلاحظ أن نسبة التمدرس للإناث دائما منخفضة عن نسبة تمدرس الذكور، كما نلاحظ أن نسبة تمدرس الذكور في سنة 1998 انخفضت عن سنة1987، وهي الملاحظة نفسها عندما نقارن بين الجنسين من خلال تعدادي 1989 و 2008، لكن الشيء الإيجابي خلال تلك الفترة هو تطور نسبة التمدرس لكلا الجنسين إذ انتقل من 83,05% خلال العام 1998 إلى 91,1% خلال العام 2008 أي بزيادة نمو قدرها 109,7% وهي زيادة معتبرة وأحسن من التي سجلت بين تعدادي 1998 و 1987 والتي قدرت بـ 104%.

وهذا يعود إلى الاهتمام الذي توليه الدولة من خلال سياستها الهادفة إلى تعميم التعليم عبر الوطن برمته إلى أن تصل نسبة التمدرس 100 % مثلما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة كاليابان والسويد ، وقد يعود هذا التطور كذلك إلى اهتمام الأسر بتعليم أبنائها.

وما يمكن ملاحظته أن نسبة التمدرس عبر الوطن والمقدرة بـ 91,1% متباينة بنسبة طفيفة جدا بين الجنسين ، إذا بلغت 91,6 % عند الذكور مقابل 90,6 % عند الإناث أي بفارق نقطة واحدة فقط وهذا دليل آخر على أن الأسر الجزائرية في الآونة الأخيرة أصبحت تهتم بتعليم البنت وأكثر مما كانت عليه في السابق ، لكن تبقى بعض المناطق نسبة تمدرس الإناث فيها كتندوف وتمنراست والجلفة (التي سجلت فيه أدنى نسبة 78%) ضعيفة وقد يفسر ذلك ببعد المدرسة عن مناطق سكناتهم ، كما يلاحظ التشتت في نسبة التمدرس بين ولايات الوطن موجودة، لكن ليس بفارق عالي – أنظر الملحق رقم (8)- .

الجدول رقم (30): تطور معدلات الأمية حسب الجنسين في السنوات :1966، 1977، 1987، 1998 ،2008مقدرة بـ100 [150]

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
ذكور	62,30	48,20	30,75	23,65	15,5
إناث	85,40	74,30	56,66	40,27	28,9
المجموع	74,60	58,10	43,62	31,90	22,1

الشكل رقم (19): تطور معدلات الأمية حسب الجنسين من سنة 1966 إلى 2008 [150]

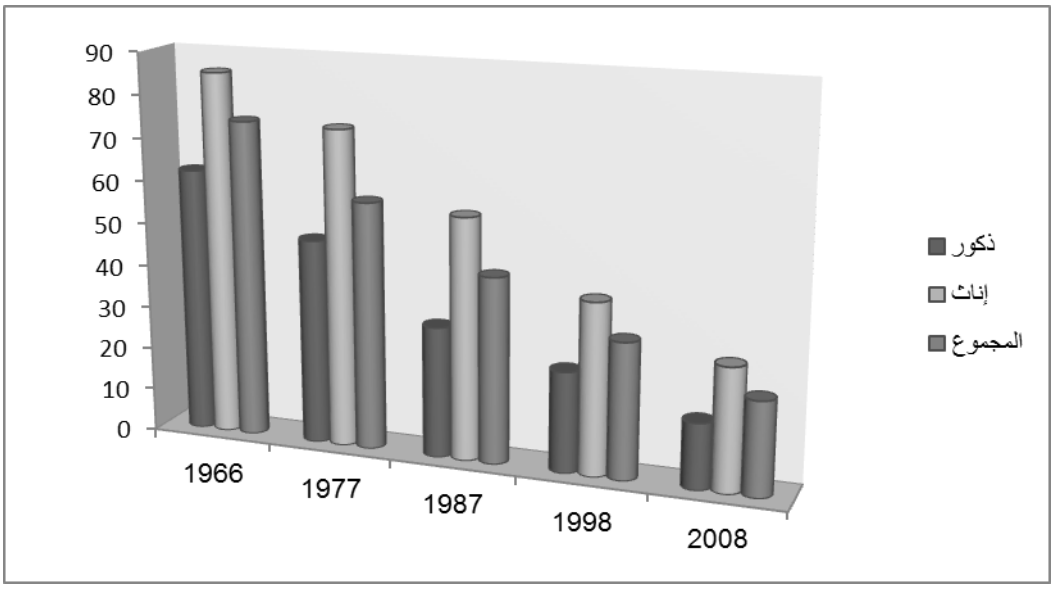

الجدول رقم (31): تطور نسب تمدرس الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 6 و14 سنة حسب الجنسين في السنوات :1966، 1977، 1987،1998،2008 مقدرة بـ100 [150]

السنة	1966	1977	1987	1998	2008*
ذكور	56,80	80,80	87,75	85,28	91,6
إناث	36,90	59,60	71,56	80,73	90,6
المجموع	47,20	70,40	79,86	83,05	91,1

الشكل رقم (20): تطور نسب التمدرس حسب الجنسين من سنة 1966 إلى 2008 [150]

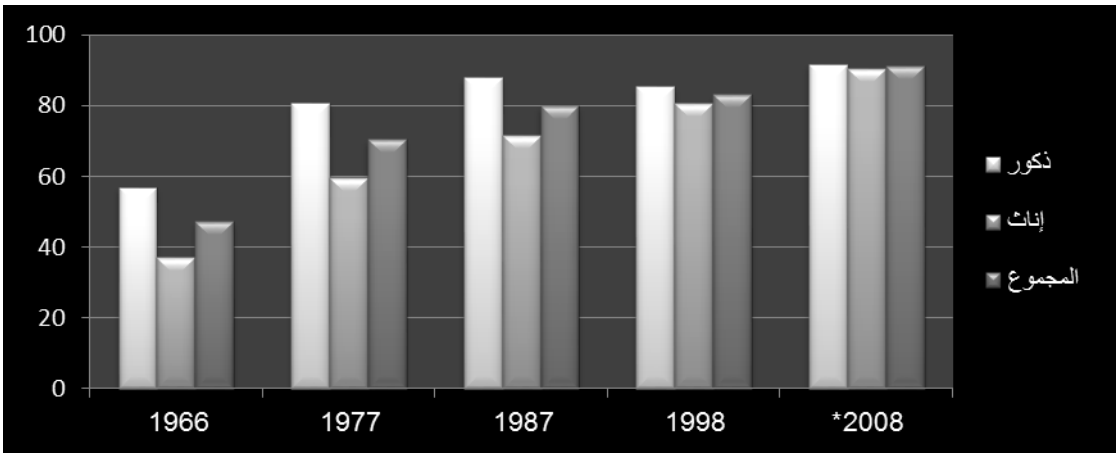

وإذا قمنا بتحليل التركيبة السكانية للفئة المتمدرسة من خلال معطيات تعداد 2008 نجد أن نسبة المتمدرسين في المرحلة الابتدائية هي الغالبة إذ تقدر بـ 45,8 % (48,46% عند الذكور و43,13% عند الإناث) ، وتبلغ في المرحلة المتوسطة 30,2 % (31,1% ذكور مقابل 29,4%) ، وفي المرحلة الثانوية قدرت بـ13,5% (11,9 % للذكور و15% للإناث) بينما في مرحلة التعليم العالي تبلغ النسبة 10,1% (8,2% للذكور و12% للإناث).

أما فيما يتعلق بالأمية فيمكن القول بأنه ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في محاربة ظاهرة الأمية من خلال فتح مراكز ومدارس لتعميم محو الأمية ، تبقى النسبة عالية إذ تقدر بـ 22,3 % (15,6% للرجال و 89 % عند النساء) والفرق الشاسع الموجود بين الجنسين مرده على أن المرأة مازالت رهينة تلك القيود الاجتماعية التقليدية وتشير أيضا إلى أن نسبة الأمية بين ولايات الوطن متباينة بصفة شاسعة فالجزائر العاصمة تقدر فيها النسبة بـ 11,6% وهي أدنى نسبة مقابل 32,8% بولاية تيسمسيلت ، والمناطق الداخلية هي التي سجلت فيها أعلى النسب – أنظر الملحق رقم (9) وإذا أردنا تحليل مستوى الأمية حسب الأعمار نجد النسب العالية موجودة لدى الفئة العمرية التي تفوق 50 سنة ،فالفئة العمرية (50-54) سنة نسبة الأمية فيها 46,5% (32,4% للذكور، 60,9% للإناث) ، والفئة العمرية (60 سنة فما فوق) نسبة الأمية فيها 75,8 % (64,5 % للذكور و 87,3% للإناث) بينما النسبة ذاتها منخفضة عند الأعمار الحديثة وخاصة عند السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و30 سنة – انظر الجدول رقم (32) – وتبقى دائما نسبة الأمية مرتفعة عند النساء أكثر وهذا عبر مختلف كل الأعمار ولملاحظة التطور بصفة جلية في مستوى التعليم حسب الشريحة السكانية – أنظر الشكل رقم (21)- فمن خلاله نلاحظ على سبيل

المثال أن فئة السكان التي لديها مستوى تعليمي ثانوي انتقلت من 7,7 % خلال العام 1987 إلى 15,8% خلال العام 2008 أي تضاعفت بمرتين.

ومن الجدول السابق الذكر نلاحظ عدد الأميين في الفئات العمرية المسنة أو حتى التي تفوق 30 سنة مرتفعا، إذ يفوق 04 ملايين نسمة ، علما أن العدد الإجمالي للأميين هو حوالي 06 ملايين.

الجدول رقم (32): الفئة السكانية الأمية ومعدل الأمية حسب الفئة العمرية وحسب الجنس حسب تعداد 2008 [150]

فئات العمر	ذكور		إناث		المجموع	
	السكان الأميين	معدل الأمية	السكان الأميين	معدل الأمية	السكان الأميين	معدل الأمية
14-10	48.000	2,9	55.000	3,5	103.000	3,2
15-19	63.000	3,5	100.000	5,6	163.000	4,5
24-20	94.000	4,9	200.000	10,7	294.000	7,8
29-25	104.000	6,0	270.000	16,0	374.000	11,0
34-30	110.000	8,0	302.000	22,4	412.000	15,1
39-35	141.000	12,1	352.000	30,3	493.000	21,2
44-40	174.000	17,4	398.000	39,9	572.000	28,6
49-45	210.000	26,0	423.000	52,3	633.000	39,2
54-50	218.000	32,4	405.000	60,9	623.000	46,5
59-55	208.000	38,2	353.000	68,5	561000	52,9
60 فما فوق	781.000	64,5	1.099.000	87,3	1.880.000	75,8
المجموع	**2.151.000**	**15,5**	**3.957.000**	**28,9**	**6.108.000**	**22,1**

الشكل رقم(21): تطور المستوى التعليمي للسكان الذين يفوق سنهم 10 سنوات [150]

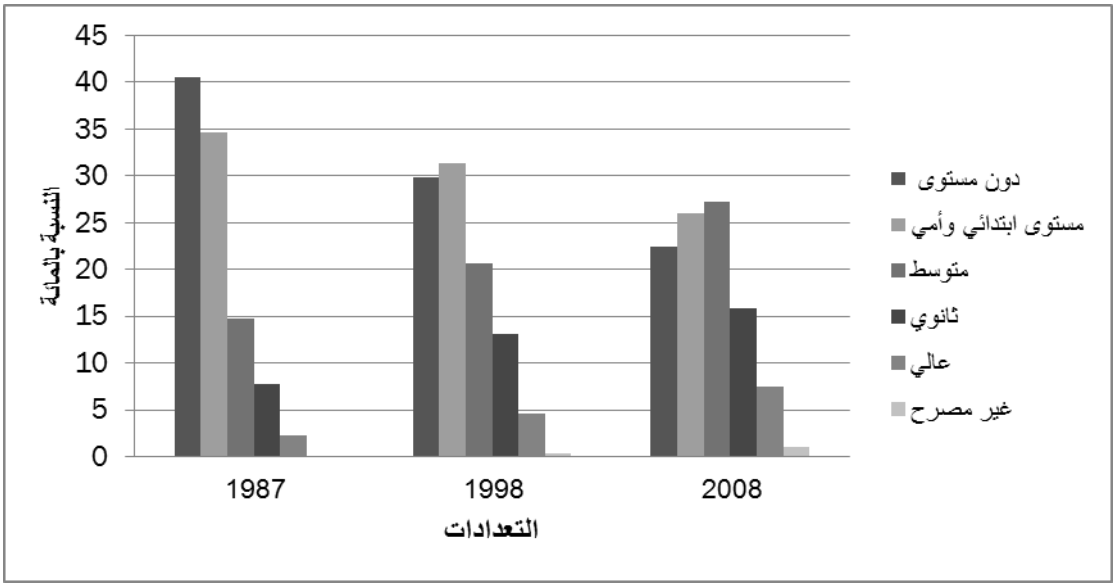

3-6-5 تطور وضعية السكن:

عرفت عدد المساكن المشغولة تطورا ملحوظا إذ تضاعف خلال 40 سنة 03 مرات فانتقل من 1,98 مليون وحدة سكنية خلال 1966 إلى 5,27 مليون وحدة سكنية خلال العام 2008 وخلال هذا العام الأخير سجلت فيه 871 ألف وحدة غير مشغولة وهو عدد معتبر يمكن أن يساهم كثيرا في القضاء على أزمة السكن ، ويمكن الإشارة أن نسبة النمو في عدد المساكن المشغولة بين فترات التعداد الثلاثة الأخيرة تبقى ثابتة ومستقرة في حدود 2,7 %.

ومن الملاحظ أن نوعية المساكن تطورت فالعمارات هي التي عرفت تصاعدا خلال الفترة (1977-2008) فبعدما كانت نسبتها خلال العام 1977 مقدرة بـ 8,3% أصبحت 14,87 % خلال العام 1987 ثم انتقلت إلى 16,68 %خلال العام 1998 ووصلت 19,1 % خلال العام 2008 ، وعلى الرغم من أن معظم الجزائريين يحبذون المساكن الخاصة إلا أن توجههم نحو العمارات أمر مفروض عليهم لأن أزمة السكن وأزمة شغل الأراضي كانت هي السبب الرئيسي في ذلك، والملاحظ أيضا أن معدل تشغيل المساكن نوعا ما ثابتا في حدود (6 و7) % منذ الاستقلال إلى الفترة الأخيرة من العقد الأول للقرن الجاري ، كما لوحظ أن متوسط حجم الأسر بقي هو الآخر ملتفا حول العدد 7 رغم أنه عرف انخفاضا بسيطا خلال العام 2008.

أما بالنسبة لرفاهية المسكن نلاحظ أن هناك فعلا تحسن وتطور ملحوظان فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة وجود الحمام داخل المنازل من 12% خلال العام 1966 إلى 45,02% خلال العام 1998 ثم إلى 64 % خلال العام 2008 – أنظر الجدول رقم (33)-.

بينما نلاحظ من الجدول السابق الذكر أن اتصال المساكن شبكة الغاز الطبيعي مازالت ضعيفة رغم أن الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للغاز الطبيعي، رغم تطور النسبة انتقلت من 10,4 % إلى 45% خلال الفترة (1966-2008).

ويجب أن نقف عند نقطة هامة وهي أن أغلب المساكن أصبحت متصلة بشبكة الكهرباء (93,3%) وبشبكة المياه (78,9%) رغم أن وضعية السكن وتجهيزات الأسر عرفت تحسنا ملحوظا إلا أنه مازلت بعض الفروق الجهوية كما بقيت معدلات تشغيل السكن، وتشغيل الغرف مرتفعة نسبيا وكذلك الشأن بالنسبة لمتوسط عدد الأسر في المسكن – أنظر الملحق رقم (10) والملحق رقم (11)-

ويمكننا القول فيما يخص رفاهية المسكن إنها في تحسن مستمر، أما فيما يخص تطور اتصال المساكن فيمكننا القول إننا لم نصل بعد إلى المستوى المطلوب، حيث أن 45% فقط من مجموع المساكن متصلة بشبكة الغاز الطبيعي،وهذا لايعكس صورة الجزائر التي تعد في طليعة الدول المصدرة للغاز الطبيعي.

الجدول رقم (33):تطور وضعية السكن في السنوات 1966، 1977، 1987، 1998،2008

[150]

	1966	1977	1987	1998	2008
عدد المساكن المشغولة (بالألف)	1982,1	2290,6	3037,9	4102,1	5268
نوعية المساكن حسب نوعية البناء %					
عمارات	7,8	8,3	14,87	16,68	19,10
ديار خاصة أو تقليدية	81,9	82,4	77,01	76,37	73,20
مساكن قديمة	10,3	9,3	8,12	6,95	6,50
معدل تشغيل المساكن	6,10	6,83	7,54	7,14	6,40
متوسط حجم الأسر العادية	5,91	6,65	7,09	6,58	5,90
رفاهية المساكن %					
المطبخ	47,5	-	74,12	78,15	87,20
الحمام	12	-	30,43	45,02	64,0
المرحاض	20,9	39,9	68,9	81,42	90,20
اتصال المساكن بـ:%					
شبكة المياه	37,1	45,8	57,83	70,78	78,90
شبكة الكهرباء	30,6	49,2	73,24	84,58	93,30
شبكة الغاز الطبيعي	10,4	13	22,93	30,23	45,0
شبكة قنوات صرف المياه	23,1	39,9	51,73	66,34	76,2

4-6-5 تطو أهم المؤشرات التنموية:

يقصد بالمؤشرات التنموية بتلك التي تقدمها الأمم المتحدة أو الفروع التابعة لها أو البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي، وهي مؤشرات تدل على مدى تنمية بلد أو تخلفه وهي معايير دولية تعبر عن مستوى الفقر والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

ومن المعطيات الحديثة التي في حوزتنا نلاحظ أن الجزائر لم ترقى بعد إلى مصاف الدول المتقدمة أو حتى الدول التي قطعت أشواطا هامة في مجال التنمية الشاملة، ومن بين هذه الدول دول الجوار ودول الخليج وبعض بلدان العالم الثالث كتركيا وإيران.

فأول مؤشر ننطلق منه هو ذلك المتعلق بمؤشر التنمية البشرية الذي انتقل من 0,554 خلال العام 1980 إلى 0,704 خلال العام 2002، وعلى إثر ذلك احتلت الجزائر المرتبة **(108)** ومؤشر الفقر الإنساني خلال العام 2002 قدر بـ 22 ، وهو أحسن بكثير من بعض البلدان كمصر والمغرب اللتين قدر فيهما هذا المؤشر بـ (31 و 35) على الترتيب خلال العام نفسه لكنه أقل من تونس والعربية السعودية والأردن ولبنان وسوريا وتركيا ، فعلى سبيل المثال الأردن وتركيا قدر فيهما هذا المؤشر بـ (7 و 12) على الترتيب خلال العام ذاته، أما فيما يخص المؤشر الجنسي للتنمية البشرية فقد بلغ 0,688 خلال العام ذاته ، وتبقى الجزائر بهذا أقل مرتبة من تونس والبحرين والكويت، ولكن أحسن من المغرب ومصر واليمن فهذه الأخيرة سجل فيها هذا المؤشر مستوى 0,436 ، ونشير هنا أن الدولة العربية الأولى في هذا الصدد هي دولة البحرين التي قدر فيها هذا المؤشر بـ 0,532 وآخر دولة عربية هي اليمن.

ومن أهم المؤشرات المعبرة عن مدى تنمية بلد ما اقتصاديا واجتماعيا هو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام ،فخلال العام 2002 كان هذا المؤشر مقدرا بـ 5150 دولار أمريكي لكل فرد وبالمقابل قدر في تونس بـ 3790 والمغرب بـ 3690 وتركيا بـ 6640 وإيران بـ 6230 خلال العام ذاته ، ويمكن القول هنا بأن الجزائر في منتصف ترتيب الدول العربية فيما يتعلق بهذا المؤشر.

وأخيرا نلاحظ من مؤشر التمدن والمقدر بـ 59 % من إجمالي السكنات خلال العام 2003 ،بأن الجزائر مازلت في المراتب الأخيرة.

خاتمة الفصل:

وختاما لهذا الفصل يمكننا أن نستخلص أن معطيات التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998 ذات نوعية جيدة، كما يمكننا أن نستخلص أن بنية السكان حسب السن والجنس للجزائر تغيرت في الفترة الأخيرة مقارنة بالفترات السابقة وان النمو السكاني في انخفاض مستمر نتيجة انخفاض عدد الولادات وثبات شبه كلي للوفيات، ولهذا يمكننا أن نشير أن الجزائر دخلت في المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي كما يمكننا القول أن وفيات الأطفال في تحسن نتيجة اهتمام السلطات بصحة الأم والطفل ، إضافة إلى هذا يمكننا الاستنتاج أن هناك تطور جد هام في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، ولعل أهم ما نقف عنده هو الانخفاض المحسوس لمستوى الخصوبة ، وتطور رفاهية المسكن واتصال المساكن بشبكة الكهرباء والماء وقنوات الصرف الصحي، غير أنه يبقى اتصال المساكن بالغاز الطبيعي لم يرقى إلى المستوى المطلوب خاصة وأن الجزائر من أكثر البلدان إنتاجا وتصديرا لهذه المادة.

الفصل السادس

أثر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية على الأسرة المتغيرة في الجزائر

الفصل السادس:أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة المتغيرة في الجزائر

مقدمـة الفصـل:

لقد عرفت الأسرة الجزائرية – على الرغم من خصوصيتها – التي تتميز بها عن الأسر في العالم الغربي تغيرات ملموسة في بنائها و حجمها و وظيفتها و علاقتها الاجتماعية و الداخلية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع العالمي الذي يتميز بالتفاعل السريع و خاصة و نحن نعيش عصرا جديدا يسمى عصر العولمة ، و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون المجتمع الجزائري منعزلا عن المجتمع العالمي لأن الجزء الذي لا يتفاعل مع المحيط أو الوسط الذي يكون فيـه حتما يكون مآلـه المـوت و الزوال.

لقد عرفت الجزائر تغيرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية هامة في النصف الثاني من القرن العشرين،تمثلت في استرجاع السيادة الوطنية و أصبحت مستقلة عن الاحتلال الفرنسي، و في إنشاء مركبات صناعية ضخمة و هجرة الكثير من سكان الريف نحو المدن مما نتج عنه ارتفاع في نسبة التمدن و إنشاء المدارس و الجامعات و المستشفيات و الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق التنقلات للأشخاص و وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة ؛ كل هذا كان له الأثر في التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية.

وذلك ما نلمسه من خلال معالجتنا للأسرة الجزائرية من حيث خصائصها التي ركزنا على أهمها و هي البنية و التركيبة و السلوكيات و مكانة المرأة و العلاقات الأسرية و كذلك لمعالجتنا لأهم العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي كان لها الأثر في تغيرها كالهجرة الداخلية و الخارجيـة و برنامج التعديل الهيكلي و السياسة السكانية و التمدرس و أزمة البطالة و السكن و الزواج و خروج المرأة للعمل .....الخ من العوامل التي نرى أن هي الأهم في ذلك التغير الأسري.

1-6 خصائص الأسرة الجزائرية المتغيرة:

سنعالج خصائص الأسرة الجزائرية المتغيرة في النصف الثاني من القرن الأخير و بدايات القرن الحالي أو بالأحرى العقد الأول منه إلى غاية نهاية العام 2008، وهذا من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن لعام 2008.

و لمعرفة مدى التطور الذي عرفته الأسرة الجزائرية نلجأ إلى التعدادات السابقة أو بعض معطيات الديوان الوطني للإحصاء، كما نعتمد في هذا المبحث على المسح الوطني حول تحولات البنى الأسرية (MSF -2000) الذي قام به المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط(CENEAP)، هذا المسح كان في الإطار الديمغرافي و الاجتماعي و الاقتصادي، حيث تم انجازه من أجل معرفة وضعية الأسرة الجزائرية و تقييم توجهات بنيتها، بالإضافة إلى بعض المسوح الأخرى.

1-1-6 ماهية الأسرة الجزائرية:

الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة لها إطارها التشريعي الخاص بها و تعريفها و أنواعها، و التي سنحاول التطرق إليها.

أولا: الإطار التشريعي للأسرة:

كما ذكرنا سالفا باعتبار الأسرة مؤسسة اجتماعية هامة و إن أمكن القول فهي أهم مؤسسة اجتماعية أولت الدولة الجزائرية لها اهتماما ملحوظا و إن لم يكن في المستوى المطلوب لها، يبقى أنه حظيت هذه المؤسسة من طرف الدولة من خلال الإطار الدستوري فأنشأت وزارة منتدبة تسمى بالوزارة المنتدبة لشؤون الأسرة و قضايا المرأة.

فيما يتعلق بالأسرة هناك مراسيم تنفيذية أصدرت في حقها و تتعلق بتنظيمها نذكر منها:

- إنشاء أمانة الدولة المتعلقة بالتضامن الوطني و الأسرة و كان ذلك خلال العام 1994.
- إلحاق برئاسة الحكومة وزارة منتدبة مكلفة بالتضامن خلال العام 1996.
- إنشاء اللجنة الوطنية للمحافظة على الأسرة و ترقيتها خلال العام 1996.

و فيما يتعلق بالمرأة كانت أهم النصوص التشريعية تتعلق بمايلي:

- انخراط الجزائر و بتحفظ في اتفاقية 1979 الدولية التي تقضي على أشكال التمييز بين الرجل و المرأة و كان هذا خلال العام 1996.

- إنشاء مجلس وطني للمرأة خلال العام 1997 و التي تبقى نشاطاته إلى حد الآن مجمدة.
- إنشاء مركز وطني لاستقبال النساء ضحايا العنف و المختلات عقليا خلال العام 2000.
- إصدار مرسوم رئاسي يكرس حقوق المرأة و يرقيها في المجال السياسي و كان هذا خلال العام 2009.

أما فيما يتعلق بالطفل فالنصوص القانونية الأساسية لم تكن سوى التي كانت ضمن الاتفاقية الدولية و المتعلقة بحقوق الطفل و كان ذلك خلال العام 1992.

و أخيرا نشر إلى قانون الأسرة الحالي و الذي يكرس حقوقا للمرأة و الطفل أكثر من السابق، وبالأخص للمرأة في مجال الحقوق الزوجية و الطلاق و السكن و الكفالة.

ثانيا: تعريف الأسرة الجزائرية:

لقد سبق لنا أن تطرقنا إلى تعاريف متعددة للأسرة في الفصول السابقة، غير أن مايهمنا ههنا ذلك التعريف الإجرائي الذي قدمه الديوان الوطني للإحصاء:

" الأسرة العادية هي التي تتكون من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المكان و يحضرون و يتناولون معا أهم الوجبات تحت مسؤولية رب الأسرة، غالبا ما يربط هؤلاء الأشخاص قرابة دم أو زواج أو مصاهرة. و يمكن لشخص واحد أن يشكل أسرة عادية"[24،ص9-10].

فمن خلال التعدادات العامة للسكان و السكن التي أجريت في الجزائر المستقلة يمكن تصنيف السكان إلى أربع فئات و هي: الأسرة العادية*، و الأسرة الجماعية، الأسرة الراحلة، السكان المعدودون على حدا.

و يعرف رب الأسرة حسب الديوان ذاته أنه شخص سواء كان ذكرا أو أنثى مقيم مع أفراد أسرته، يعود إليه قرار استخدام دخل الأسرة و يعترف به أفراد الأسرة رئيسا لهم أو هو الذي يصرح بنفسه كونه كذلك[24،ص9].

و أفراد الأسرة حسب الديوان السابق ذكره إما فرد واحد أو مجموعة من الأفراد يقيمون في الأسرة منذ ستة (06) أشهر على الأقل داخل الأسرة، و يرى الديوان ذاته أن الأشخاص المقيمين في المسكن و الذين لا تفوق فترة إقامتهم (06) أشهر لا يمكن اعتبارهم أفرادا للأسرة ما عدا الأشخاص الذين تزوجوا حديثا أو المواليد الجدد أو الأشخاص المقيمين حديثا و الذين ينوون الإقامة بصفة دائمة داخل الأسرة، كما يعتبر الطلبة المقيمون في الإقامات الجامعية والشبان الذين يؤدون الخدمة الوطنية

* ما يهمنا في دراستنا هو الأسرة العادية، لأنه وعلى الرغم من تشابه الأسرة الراحلة مع الأسرة العادية،غير أن الراحلة ليس لديها سكن قار و كثيرة الترحال.

إضافة إلى الأشخاص الذين هم في المستشفيات أفرادا للأسرة حتى و لو تجاوزت فترة غيابهم عن الأسرة (06) أشهر[24،ص9].

و يجب الإشارة هنا أن الديوان الوطني للإحصاء أعطى تعريفا واحدا شاملا للأسرة باعتبارها وحدة إحصائية و المسماة باللغة الفرنسية (Ménage)، أو باعتبارها وحدة اجتماعية و اقتصادية تربطهم قرابة دم أو مصاهرة و تكون أوسع من الوحدة الإحصائية، و تدعى باللغة الفرنسية (Famille) و أحيانا باللغة العربية في بعض الأدبيات بـ **العائلـة**.

و من خلال التعريف الذي قدمه الديوان الوطني للإحصاء يمكن استخراج ثلاثة مقاييس أساسية للأسرة و هي: وحدة الإقامة، الوحدة الاقتصادية، الوحدة القرابية، هذه هي الوحدات الأساسية التي تجمع بين أفراد الأسرة، و إذا اعتبرنا الأسرة بأنها ذلك النتاج من الروابط الدموية و روابط المصاهرة فإنه يمكن اعتبار الأفراد المقيمين داخل الأسرة و الذين بالإمكان أن تكون بينهم روابط دم و مصاهرة و من خلال الوحدة القرابية أن يشكلوا أسرا أو عائلات داخل الأسرة التي تعتبر وحدة إحصائية.

و حسب ذات الديوان المقدم سلفا فإن الأسرة و حسب المعنى الضيق لها يمكن أن تتشكل مما يلي:

- زوج مع أولاد أو بدونهم.
- أب أو أم مع أطفال.
- إخوة و أخوات دون زواج.

و لعل التعاريف السابقة التي قدمناها حول الأسرة الجزائرية أو الأسرة العربية و خاصة دول المغرب العربي تتلاءم إلى حد كبير مع هذا التعريف المقدم من طرف الديوان الوطني للإحصاء.

و يمكن تقديم تعريف موجز و مختصر للأسرة الجزائرية بأنها "مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد و تحت إمرة واحد يسمى رب الأسرة و لهم دخل مشترك بينهم و يتناولون أهم الوجبات معا و تجمعهم مصالح مشتركة"، و أرى **بذلك بأنه** يمكن لأفراد الأسرة أن يشكلوا أسرا أخرى مستقلة إذا كانت هذه الأخيرة لا تتناول أهم الوجبات معا و دخولها غير مشتركة رغم أنها تعيش تحت سقف واحد، كما أرى بأن الأسرة الواحدة يمكن أن تجمع عدة أسرة، و بعبارة أخرى فالأسرة الوحدة هذه أرى بأنها هي ما تسمى بالعائلة ، و التي تتجزأ منها هي ما تسمى بالأسرة، كما أرى بأن العائلة أشمل و أوسع من الأسرة.

2-1-6 نمـط الأسـرة:

يمكن تنميط الأسرة على أساس روابط القرابة، هذه الروابط محددة بروابط الدم و الزواج و المصاهرة، و بذلك فإن أفراد الأسرة لا يظهرون على أساس أنهم مجموعة من الأشخاص يعيشون معا، بل هناك أشياء ثقافية و اجتماعية و مصالح تجمع بينهم، و يعود هذا التنميط للأسرة إلى عالم الاجتماع **لازلات** (Laslett. P) و الذي قدمه بمناسبة المؤتمر الدولي حول التاريخ المقارن للأسر و العائلة بكامبرج Cambridge خلال العام 1969[133،ص21].

هذا النمط أو النموذج تم تعديله بصفة صغيرة من طرف الديوان الوطني للإحصاء بغية أخذ الخصائص الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي يختلف عن المجتمعات الغربية.

إن الميزة الأساسية للنموذج المقدم من طرف **لازلات** هو اعتماده على التعايش بين الأجيال و التي تتضح من خلال طبيعة رابطة القرابة التي تربط كل فرد من أفراد الأسرة برب الأسرة، و كل فرد إضافي حسب طبيعة القرابة التي تربطه برب الأسرة يمكن أن يعدل أو يغير في بناء الأسرة[133،ص22].

فالأسرة الممتدة على سبيل المثال ما هي إلا أسرة زواجية مضاف إليها بعض الأفراد الذين يتقاربون فيما بينهم عن طريق رابطة أخرى غير رابطة الانتساب المباشرة، إذا كان الفرد الإضافي من جيل أقدم من جيل رب الأسرة سواء كان أبا أو جدا أو حماة أو عمة أرملة على سبيل المثال يمكن لأفراد الأسرة هذه أن يشكلوا أسرا أخرى مستقلة.

يقال عن الأسرة بأنها تصاعدية (Ascendante)، أما إذا تعلق الأمر بالابن الصغير دون أبوين، أو حفيد أو حفيدة يقال عن الأسرة بأنها تنازلية (Descendante)، و إذا عاينا وجود الأخ أو الأخت باعتبار أحدهما رب أسرة سميت الأسرة بالأسرة المتوسعة جانبيا و هو المبدأ نفسه يلاحظ عندما يتعلق الأمر بالأسرة المتعددة(Multiples) التي تتكون من عدة أسر زواجية[133،ص23].

إن التعديلات التي أتت من طرف الديوان الوطني للإحصاء التي أتت على النمط المعياري للأسرة و الذي جاء به لازلات (Laslett. P) بغية تكييفه مع الواقع الجزائري فيما يخص المطلقين من الرجال أو النساء، و الأسر ذات النمط الوحداني (Solitaires) أو البسيطة، و الأسر المنعزلة و التي أخذت مكان الأسر التآلفية(Domestiques)، أمكنت أي هذه التعديلات من إفراز 07 أنماط للأسرة و التي هي كالآتي:

الصنـف	الصنف الفرعـي

1. الأسر الوحدانية(Solitaires):

أ- الأرامل من الرجــال.

ب- الأرامل من النســاء.

ج-المطلقون و المنفصلون.

د- المطلقات و المنفصلات.

ه- العزاب أو نظام زواجي غير محدد.

2. الأسر دون بنية أسرية (Sans structures familiales):

أ- الأقارب المقيمون معا (الإخوة و الأخوات).

ب- الأقارب المقيمون معا(الأصول و رب الأسرة).

ج- الأقارب المقيمون معا (رب الأسرة و الأصول والإخوة والأخوات).

د- الأقارب المقيمون معا(رب الأسرة و الابن الأصغر).

ه- الأقارب المقيمون معا(رب الأسرة و الأصول،الإخوة والأخوات وابن صغير).

و- الأقارب المقيمون معا و يرتبطون ارتباطا آخر .

ز- أفراد دون رابطة قرابة.

ح- آخــرون.

3. أسر بسيطة (Simples):

أ- زوج دون أبنـاء.

ب- زوج مع أبـناء.

ج- مطلقون مع أبناء.

د- مطلقات مع أبـناء.

ه- أرامـل أو منفصلون مع أبنـاء.

و- أرامل أو منفصلات دون أبناء.

4. أسر موسعة من الطراز(1) (Elargis 1):

أ- أصول: أسر بسيطة بالإضافة إلى وجود أصول.

ب- الفروع: أسر بسيطة بالإضافة إلى وجود فروع وما نزل.

ج- ذات الجنب: أسر بسيطة بالإضافة إلى وجود إخوة و أخوات.

د- أصول و ذات الجنب: أسر بسيطة بالإضافة إلى وجود أصول و إخوة و أخوات.

ه- آخـــرون.

5. أسر موسعة من الطراز (2) (Elargis 2):

أ- أصول: نواة ثانوية و تشكل من الأصل و ما صعد

ب- فروع و ما نزل: نواة ثانوية و تشكل من الفروع وما نزل.

ج- ذات الجنب: نواة ثانوية و تشكل من الأخ.

د- أخرى: نواة ثانوية و تتشكل من قريب آخر أو غير مصرح به.

6. أسر متعددة (Multiples):

أ- أصول: أسرة من النمط الخامس بالإضافة إلـى نوى أخرى للأصول.

ب-فروع و ما نـزل: أسـرة من النمط الخامـس بالإضافة إلى وجود نوى أخرى للفروع وما نزل.

ج- ذات الجنب: أسرة من النمط الخامس بالإضافة إلى وجود أولاد أرامل أو مطلقتين أو الصنفين معا بالإضافة إلى وجود أو عدم وجود نوى ذات الجنب.

د- أصول و ذات الجنب: أسرة من النمط الخامس بالإضافة إلى وجود نواة للأصول مضافاً إلى ذلك وجود أو عدم وجود ذات الجنب.

ه- إخـوة: أسـرة من النمط الخامس بالإضافة إلـى وجـود ذات الجنب.

و- أصول و فروع: أسـرة من النمـط الخامس و ما نـزل بالإضافة إلى وجود أصول أو نوى للأصول، وبالإضافة إلى وجود أو عدم وجود للفروع وما نزل.

ز- الفروع و ما نزل و ذات الجنب: أسرة من (النمط ط5C+5)

ح- أخرى: أسر متعددة لا يمكن تصنيفها في الصنف السابق.

7. أسـر أخرى:

أ- أسر تسير من طرف ابن أعزب

ب- أسر ذات اليمين ببنى غير محددة.

و يمكن تركيز الرؤية على الأسرة من خلال البعد من جهة و من خلال التوجيه من جهة أخرى، فالبعد و الذي يتعلق بنمط الأسرة تتمثل غايته في تحديد اتجاه الأسر، بينما التوجيه لا يركز على درجة توسع الأسرة بل يركز النظر على الأجيال المتعايشة فيما بينها.

فإذا أخذنا معيار البعد الأسري (Dimention du ménage) كمعيار لتصنيف الأسر فإننا نتحصل على سبعة (07) أصناف و هي:

1- أسر وحدانية.
2- أسر دون بنية أسرية (عائلية).
3- أسر بسيطة.
4- أسر موسعة من الطراز (1).
5- أسر موسعة من الطراز (2).
6- أسر متعددة.
7- أسر أخرى.

أما إذا أخذنا معيار التوجيه الأسري (Orientation de la structure familiale) كمعيار لتصنيف الأسر فإننا نحصل على ستة (06) أصناف و هي:

1- البنية البسيطة(structure simple).
2- البنية التصاعدية (structure ascendante).
3- البنية التنازلية (structure descendante).
4- البنية ذات الجنب (structure collatérale).
5- البنية المركبة(structure complexe).
6- بنيـة أخرى.

كما يمكن تصنيف الأسرة الجزائرية من خلال ما سبق إلى ثلاثة (03) أنماط أخرى و هي[60،ص122]:

النمط الأول: و يتمثل في الأسرة النووية و هي التي تتكون من الزوج و الزوجة بالأطفال أو بدونهم، أو أحادية الوالدين (الأب أو الأم فقط) مع الأبناء.

النمط الثاني: و يتمثل في الأسرة الممتدة و هي التي تتكون من أسرتين فأكثر من الأسر النووية السابقة بالإضافة إلى وجود أشخاص آخرين أو دون وجودهم بصرف النظر عن طبيعة العلاقة التي تجمعهم، إلا أنه في الغالب ما تربطهم رابطة الدم.

النمط الثالث: و يتمثل في الأسرة شبه النووية أو المتسعة و هي التي تتكون من أسرة من الأسر النووية السابقة لكنها تعيش وحدها أو يعيش معها أشخاص آخرون من خارج الأسرة و التي تعرف في بعض البحوث بالأسرة المتسعة أو أنها تعيش مع الغير لسبب أو لآخر.

و من خلال الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) والمتعلقة بتحولات البنى السرية (MSF-2000) يتبين بأن تنميط الأسرة الجزائرية

جد متباين، هذا التباين يظهر - و ببساطة - في بعض الأحيان على أنه نتاج تلك التغيرات البنيوية للأسرة و التي حسب الدراسة ذاتها لا يمكن تقييمها من خلال مسح واحد فقط و محدود.

و لقد أظهرت الدراسة السابق ذكرها بأن نسبة الأسر البسيطة أي: زوج مع أطفا و التي تسمى في بعض الأدبيات بالأسر النووية هي الأسر الغالبة في عينة الدراسة إذ تقدر بـ 0,32 % ، و نشير هنا أن هؤلاء الأفراد أي الإخوة و الأخوات أغلبيتهم يتامى من الأب أو الأم . كما نشير أيضا أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون لوحدهم تقدر بـ 0,5 %، و من الملاحظ أيضا أن توزيع الأسر حسب المنطقة السكنية عادل إلى حد كبير فعلى سبيل المثال نسبة الأسر البسيطة في الوسط الحضري مقدرة بـ67,8 % مقابل 70,7 % في الوسط الريفي-انظر الملحق رقم (12)-، و الشكل رقم (22) يوضح التباين الموجود بين أنماط الأسرة الذي تطرقنا إليه سابقا بصورة جلية و أوضح ، و الجدير بالذكر أن توزيع السر حسب النمط و من خلال الشكل السابق الذكر يلاحظ أنه يتبع التوزيع الطبيعي إلى حد بعيد.

الشكل رقم (22): توزيع الأسر حسب النمط [154]

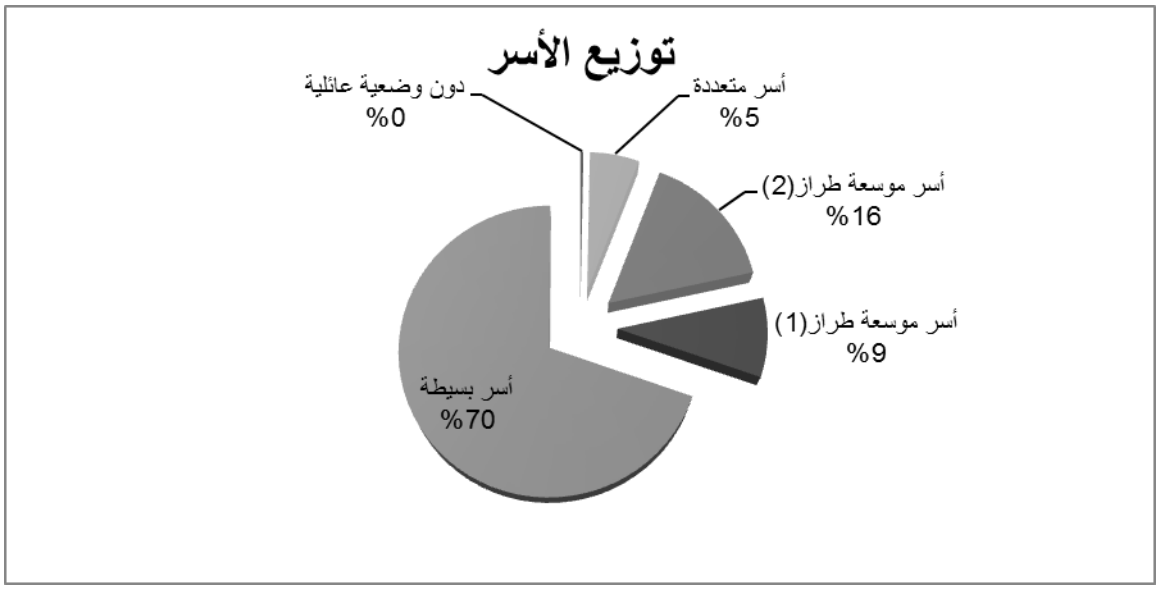

و إذا قمنا بتحليل المعطيات الإحصائية المستخرجة من التعدادات الأربعة الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة، نلاحظ أن الأسر النووية تطورت إذ انتقلت من 59,39% خلال العام 1966 منها (58,12% في الوسط الريفي و 63,3% في الوسط الحضري)إلى 71,06% خلال العام 1998 (منها 71,3% في الوسط الريفي و 70,88% في الوسط الحضري) أي خلال 32 سنة هناك زيادة مقدرة بـ12 نقطة، كما نلاحظ أن هناك تباينا بين الريف والحضر في نسبة الأسر الموسعة و الممتدة،

حيث عرفت هذه النسبة انخفاضا ملموسا خلال تلك الفترة إذ انتقلت من 13,4 و 21,3 بالمائة على الترتيب خلال العام 1966 إلى 9,99 و 13,39 بالمائة على الترتيب خلال العام 1998، أي بمقدار انخفاض 7,5% بالنسبة للأسر الممتدة، و3,4% بالنسبة للأسر الموسعة، و هذا دليل على أن الأسرة الممتدة في الجزائر هي التي عرفت الانخفاض الأكثر، و لقد كان هذا الانخفاض في أنماط الأسر خلال هذه الفترة المقدرة بـ32 سنة يتم بصفة تدريجية-انظر الجدول رقم(34)-، و من الملاحظ أيضا أن نسبة الأزواج بدون أطفال عرفت انخفاضا ما مقدار 6% خلال الفترة (1966-1998) و نسبة الأزواج مع الأطفال عرفت ارتفاعا ما مقدار 12% خلال الفترة نفسها و لعل الملفت للانتباه أن هذا التطور في نسبة الأزواج لم يكن متميزا بين الوسطين الريفي و الحضري-أنظر الملحق رقم (13)-.

الجدول رقم (34): تطور بنية الأسر من خلال معطيات التعدادات التالية: 1966، 1977، 1987، 1998(مقدرة بـ%) [19]

أنماط الأسر	تعداد 1966			تعداد 1977			تعداد 1987			تعداد 1998		
	منطقة السكن		المجموع	منطقة السكن		المجموع	منطقة السكن		المجموع	منطقة السكن		المجموع
	حضر	ريف		حضر	ريف		حضر	ريف		حضر	ريف	
معزولة	6,14	3,92	4,81	3,64	3,51	3,56	3,73	2,75	3,25	2,32	2,41	2,36
دون وضعية عائلية	1,48	0,91	1,14	1,23	0,92	1,05	0,94	0,55	0,75	0,72	0,52	0,64
نووية	61,30	58,12	59,39	59,08	58,58	58,79	65,99	64,27	65,14	70,88	71,33	71,06
موسعة	14,14	12,90	13,40	17,76	13,73	15,39	10,94	9,17	10,07	10,40	9,36	9,99
ممتدة	16,94	24,15	21,27	18,29	23,26	21,21	18,40	23,26	20,08	13,60	14,33	13,89
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	97,92*	*97,96	*97,9

و من خلال الدراسة التي قام بها مركز الدراسات السابق ذكره (MSF-2000)، نلاحظ أن البنية الأسرية (العائلية) داخل الأسر و التي تشكل انطلاقا من الأصناف الفرعية للأنماط الأسرية المتطرق إليها سابقا بحيث تكون رابطة القرابة هي الأساس في التمييز أن نسبة الأسر البسيطة هي التي تملك حصة الأسد إذ تقدر بـ69,3% تليها الأسر التنازلية (Descendante) و لكن بتباين كبير، إذ تقدر هذه الأخيرة بـ 14,3% أي: بفارق 55%، ثم تليها الأسر التصاعدية (Ascendante) بـ 7, %،بينما الأسر ذات الجنب(collatérale)والأسرالمركبة (complexe) فكانت نسبتها على التوالي بـ 3,2% و 4,7%، و تعود النسبة الدنيا في هذا التوزيع إلى الأسر دون أزواج ،و التي قدرت بـ 0,81% ، و من خلال الشكل رقم (23) يتضح لنا جليا هذا الاختلاف بين أنماط الأسر هذ

الشكل رقم (23): توزيع الأسر حسب البنية الأسرية [154]

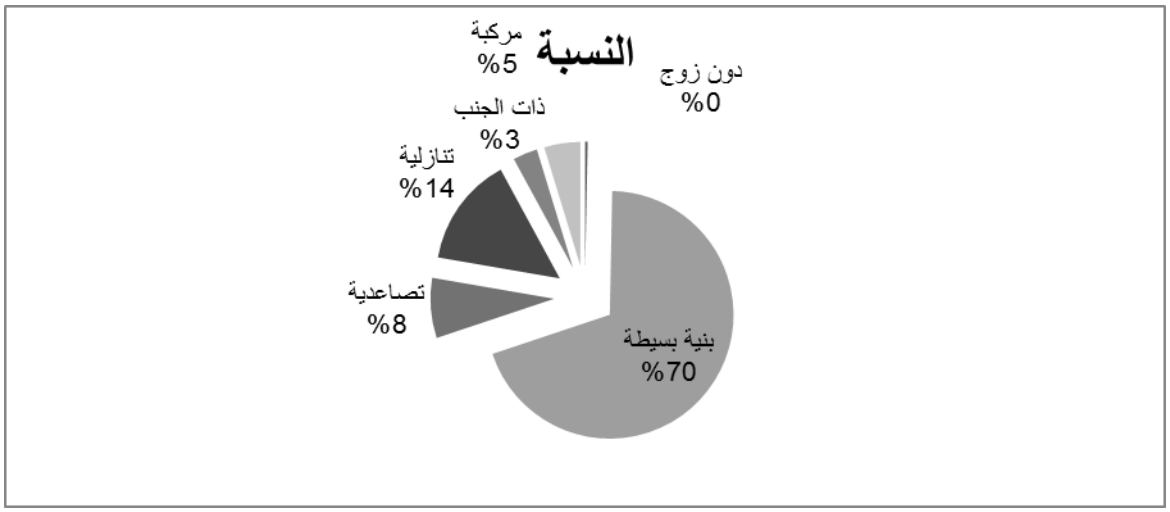

3-1-6 الخصائص البنيوية للأسرة:

لقد بين المسح المتعلق بالتحولات البنيوية الأسرية (MSF-2000) و الذي مس 14.817 فردا عبروا مختلف النقاط المتعلقة بحالاتهم الفردية و الاجتماعية أن 50,1% من المبحوثين من جنس الإناث و 49,9% من جنس الذكور، و هي النسب ذاتها إلى حد بعيد إذا أخذنا معطيات تعدادي 1998 و 2008، و يشير الديمغرافيون في هذا الصدد بأن هذا التوزيع هو توزيع جيد يوحي بأنه لا يوجد خلل في التوزيع السكاني حسب الجنس.

و فيما يتعلق بالحالة الزواجية للمبحوثين من خلال المسح المذكور سابقا تبين بان هناك وجود قوي لفئة العازبين داخل الأسر البسيطة (68,9%) بالنسبة للبنى الأسرية الأخرى، و تبين أن نسبة الأرامل داخل الأسر التصاعدية قدرت بـ 11,1%، كما لوحظ أن الزواج نسبته 36,8% مقابل 29% ما هو عليه داخل الأسر البسيطة و هو عكس ما كان متوقعا من طرف أصحاب المشروع*، كما بينت الدراسة نفسها أن نسبة الطلاق داخل الأسر التنازلية مرتفعة عما هي عليه داخل الأسر البسيطة (2,7% مقابل 0,35%).

و من الملاحظ أيضا خلال المسح أن 88,2 % من المبحوثين يعيشون ضمن أسرة واحدة و 9,6% يعيشون ضمن أسرتين و 2,2% يعيشون ضمن ثلاثة أسر أو أكثر.

* يقصد بأصحاب المشروع الذين أشرفوا على إعداد المسح الخاص بالتحولات البنيوية الأسرية (MSF-2000).

و لقد بين توزيع عينة المبحوثين حسب السن تعديلات هامة في البنية الأسرية، حيث لوحظ أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات لا أثر لهم في الأسر الموسعة سواء كانت ذات تركيبة أفقية (ذات الجنب).

و فيما يتعلق بالفئة السكانية القابلة للتمدرس [5-14 سنة] يتبين من خلال المسح أن الأسر البسيطة هي التي بها أكبر نسبة لهذه الفئة السكانية، إذ قدرت النسبة بـ 23,8% و تليها في ذلك الأسر التصاعدية بـ19% في حين أن الأسر التنازلية قدرت فيها نسبة هذه الفئة السكانية بـ 12,9%، و هو ما يترجم بأن الخصوبة مرتفعة نوعا ما في الأسر البسيطة، وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء الحديثة فهي في انخفاض مستمر.

أما فيما يتعلق بالحالة الفردية للمبحوثين تبين أن 20,8% منهم بطالون و هذا العدد يعكس معطيات الديوان الوطني للإحصاء الذي قدر معدل البطالة حينئذ بـ 28% في حين أنه قدر هذا المعدل في المسح الذي نحن بصدد معالجته بـ 27,5 %، و أشارت الدراسة المتعلقة بهذا المسح أن 28% من الأفراد المبحوثين هم من الطلبة أو المتمدرسين و 18% من النساء الماكثات في البيت، و هذا مؤشر يدل على أهمية هذه الفئة المستقلة.

و من الملاحظ أيضا من خلال الدراسة ذاتها أن نسبة النساء اللائي لديهن القدرة على الإنجاب بين طفلين و خمسة أطفال قدرت بـ 46,5%.

و فيما يلي بعض الخصائص الديمغرافية و الاجتماعية المتعلقة بالأسر الجزائرية المبحوثة خلال المسح أو الأسر العادية المحصاة في التعداد السكاني الأخير 2008، و التي لها علاقة بالخصائص البنيوية للأسرة.

4-1-6 خصائص بنية الحالة الزواجية:

نحاول من خلال معطيات المسح الخاص بالتحولات البنوية الأسرية و معطيات التعدادات العامة للسكان و السكن و على رأسها التعداد الأخير و بإيجاز معالجة الخصائص المتعلقة ببنية الحالة الزواجية للأسر العادية.

فلقد أظهرت الـــــدراسة المتعلقة بالتحولات البنيوية الأسرية (MSF-2000) أن 28,6% من المبحوثين الذين تفوق أعمارهم ثمانية عشر (18) سنة عزاب، و تشكل النساء نسبة 45% من إجمالي هذه الفئة، و بالعودة إلى معطيات التعدادات العامة الأربعة الأخيرة نلاحظ أن هناك تطور في نسبة العازبين الذين تفوق أعمارهم الـ15 سنة، إذ انتقل معدل العزوبية خلال 31 سنة أي: بين سنتي

1977 و 2008 من 31,7 % إلى 51,1 % عند الذكور، بينما عند الإناث فإن هذا المعدل انتقل خلال الفترة نفسها من 21,8% إلى 41,6%، كما نلاحظ أن هناك تطابقاً إلى حد بعيد بين معطيات التعدادات و المسح المذكور سابقا.

و من الملاحظ أيضا أن السن المتوسط للزواج الأول عرف هو الآخر تغيرا ملحوظا و خاصة في نهايات القرن العشرين و بدايات القرن الحالي، إذ انتقل عند النساء من 23,7 سنة خلال العام 1987إلى 27,6 سنة خلال 1998 بعدما كان خلال الستينيات حوالي 19 سنة ثم انتقل إلى 29,3 خلال العام 2008، بينما عند الذكور انتقل من 27,7 سنة خلال العام 1987 إلى 31,3 سنة خلال 1998 ثم إلى 33 سنة خلال 2008 أي:أن السن المتوسط للزواج الأول عرف خلال 20 سنة بين سنتي 1987 و 2008 ارتفاعا متزايدا قدره خمس (05) سنوات بالنسبة للنساء و سبع (07) سنوات بالنسبة للرجال.

و ترجع أسباب تأخر سن الزواج إلى تمديد فترة التمدرس و إلى قلة الإمكانات المادية وأزمتي البطالة و السكن عند الكثير من الشباب، حيث أظهرت الدراسة السابق ذكرها أن 17,3% من المبحوثين أخروا سن الزواج بسبب التمدرس، و 27% منهم لقلة الإمكانات، بينما 10,5% من المبحوثين أظهروا بأنهم يرفضون الزواج دون تحديد السبب.

و يمكن إرجاع تأخر سن الزواج أيضا إلى المشاكل الاجتماعية و خاصة الاقتصادية التي مرت بها البلاد من جهة، و من جهة أخرى إلى نسبة التركيبة العمرية المعتبرة التي لا تدخل ضمن الفئة المؤهلة للزواج.

و لقد أشارت الدراسة ذاتها إلى أن عدم إقبال الفتيات على الزواج يعود إلى عزوف من يطلبهن لذلك، بينما يعود عند الذكور إلى نقص الإمكانات المالية و المادية و المتمثلة في غلاء المهور و إقامة الولائم و تجهيز بيت الزوجية، و أشارت أيضا أن نسبة الذين يرفضون الزواج من كلا الجنسين لأسباب أو لأخرى كالمرض مثلا هي نسبة ضئيلة و متعادلة بينهما.

أما فيما يتعلق بالبنية الأسرية فإن أسباب تأخر سن الزواج من بنية لأخرى و بنسب متفاوتة، لكن هذه الأسباب تشترك فيما بينها من حيث الأولوية فبالنسبة للإناث يعود السبب إلى عدم طلبهن و إلى تمديد فترة تمدرسهن، أما بالنسبة للذكور يعود السبب إلى نقص الإمكانيات و إلى أزمة السكن.

و بينت الدراسة المتعلقة بالتحولات البنيوية الأسرية في هذا الصدد أن الفتيات المنتميات إلى الأسر النووية يأخرن سن الزواج و بنسبة كبيرة إلى عامل التمدرس بغية إكمال مشوارهن الدراسي، و بالنسبة للمنتميات إلى الأسر الصاعدة يرجعن ذلك إلى أزمة السكن، بينما يعود ذلك التأخر في سن الزواج عند المنتميات إلى الأسر التنازلية إلى أسباب مالية، أما اللواتي ينتمين إلى اسر ذات الجانب تبين أن لديهن مشكل صحي كبير فيما يتعلق بالزواج.

كما بينت الدراسة نفسها فيما يخص اختيار الشريك أن 41,4% من الفئة العازبة يرون أن هذا الأمر يعود للمعني، بينما 13,7% من ذات الفئة أشارت أن هذا الأمر يعود إلى العائلة في حين أن 25,5% من ذات الفئة المبحوثة ترى بأن ذلك يعود إلى الاثنين معا أي: المعني و العائلة في نفس الوقت.

بالإضافة إلى الفئة العازبة فإن المسح الوطني الخاص بالتحولات البنيوية الأسرية (MSF-2000) أخذ بعين الاعتبار الفئة المطلقة إذ تبين من المسح ذاته أن 69,8% من تلك الفئة لديها طفل تحت الكفالة و 21,7% من الفئة نفسها لديها طفلان تحت الكفالة، و تعود أسباب الطلاق حسب المسح المشار إليه في الأعلى و رغم أنه من الصعب في مثل هذه المسوحات تحديد أسباب الطلاق إلى الأسباب البينية بين الزوجين، إذ قدرت النسبة في هذا الباب بـ 69,8%، بينما تعود السباب إلى الحماة بنسبة 22,9%، أما الأسباب الأخرى للطلاق كعدم استقرار الحياة الزوجية أو المرض أو العقم فنسبتها ضعيفة إذ قدرت بـ9 %.

و يجب الإشارة هنا إلى أن الأسر التصاعدية هي التي يكون فيها سبب عدم التفاهم بين الزوجين هو السبب الرئيس في الطلاق، و أن الأسر المركبة و التنازلية يكون فيها مشكل الحماة السبب الرئيس في الطلاق.

و للإشارة هنا أن هناك تطور في الحالة الزواجية للجزائر بصفة عامة خلال الفترة الأخيرة فنسبة النساء المتزوجات انتقلت من 62,3% خلال العام 1977 إلى 49,4% خلال العام 2008 أي بمقدار انخفاض قدره 14%، بينما نسبة الرجال المتزوجين انتقلت في نفس الفترة من 60,7 % إلى 47,9 %.

كما عرفت نسبة المطلقات هي الأخرى تطورا ملموسا إذ انتقلت من 2,7 % خلال العام 1977 إلى 1,9 % خلال العام 2008، و الملاحظة نفسها نسجلها عند فئة الذكور، كما نشير في الأخير أن نسبة الأرامل عرفت المنحى نفسه الذي عرفته نسبة المطلقات-انظر الجدول رقم (35)- و لعل الشكل رقم (24) يوضح هذا التطور جليا عبر مختلف التعدادات الأربعة، و للتدقيق أكثر في الحالة الزواجية للسكان الجزائريين حسب فئات العمر خلال العام 2008، يمكن الرجوع إلى الملحق رقم (13).

الجدول رقم (35): تطور بنية الحالة الزواجية للسكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة حسب الجنس حسب التعددات: 1977، 1987، 1998، 2008 [150]

الحالة الزواجية	ذكـــور				إنـــاث			
	1977	1987	1998	2008	1977	1987	1998	2008
أعزب	37,1	45,2	51,1	51,1	21,8	31,5	40,5	41,6
متزوج	60,7	53,4	47,8	47,9	62,3	56,2	49,6	49,4
مطلق	0,8	0,5	0,4	0,4	2,7	2,4	2,0	1,9
أرمل	1,4	0,8	0,7	0,6	13,2	9,9	7,9	7,0
غير مصرح	/	/	0,01	0,0	/	/	0,03	0,1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

الشكل رقم (24): تطور بنية الحالة الزواجية للسكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة حسب الجنس حسب التعددات: 1977، 1987، 1998، 2008 [150]

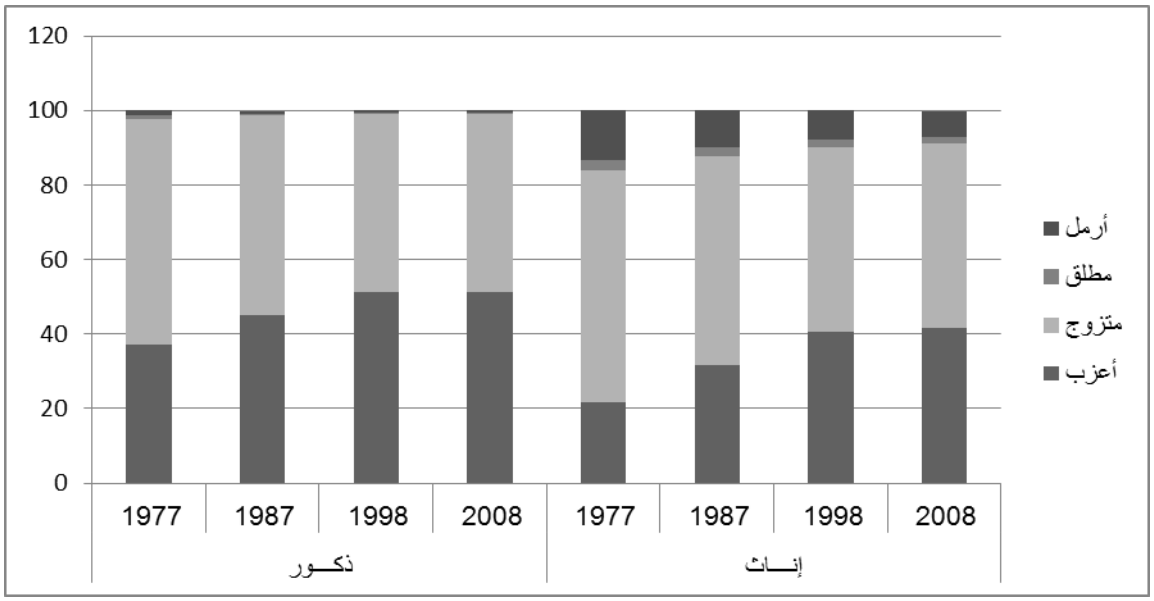

6-1-5 الخصائص الاجتماعية للأسرة:

من أهم الخصائص الاجتماعية التي أخذها المسح الوطني الخاص بالتحولات البنيوية الأسرية الفئة العاجزة و فئة الماكثات في البيت، فتم جمع البيانات عن هذين الفئتين و كانت النتائج كالآتي:

6-1-5-1 الفئـة العاجـزة:

الفئة العاجزة و هي التي تتكون من الأفراد المسنين الذين تفوق أعمارهم الستين (60) سنة و المعطوبين و الأفراد ذوي الأمراض المزمنة.

و حسب المسح المشار إليه سابقا قدرت نسبة المسنين بـ6,6% و هذا العدد يتوافق مع العدد الحقيقي المقدم من معطيات تعداد 1998 و على ما يبدو أن هذا العدد ارتفع خلال العام 2008 بـ نقطة واحدة إذ أصبح يقارب 7,6% ، و يعود هذا الأمر كما ذكرنا في الفصل السابق إلى ارتفاع أمل الحياة عند الولادة نتيجة تحسن الظروف الصحية و الاجتماعية بصفة عامة، و رغم هذا الارتفاع في هذه النسبة يبقى دائما المجتمع الجزائري مجتمعا شابا-أنظر الجدول رقم (36)-.

الجدول رقم (36): بنية السكان المقيمين للأسر العادية و الجماعية حسب فئات السن خلال 2008 [150]

فئات السن	%
أقل من 05 سنوات	10,0
14-5	18,0
59-15	64,4
60 سنة فما فوق	7,6
المجموع	100

و من الملاحظ من نتائج المسح أن حوالي ثلثي هذه الفئة السابق ذكرها مؤمنون اجتماعيا من طرف الضمان الاجتماعي، و حوالي نصف هذه الفئة لديهم معاش، كما أسفرت نتائج ذلك المسح أن 17,4% من تلك الفئة مستفيدون من إعانة المسنين التي تقدم في إطار التضامن الاجتماعي و التي كانت قبل سنة 2009 مقدرة بـ ألفي (2000) دينار جزائري فقط، أي ما يعادل ثلاثين (30) دولار أمريكي، و أن 11,2% من ذات الفئة يتحصلون على إعاناتهم من أقربائهم، كما أشارت النتائج ذاتها أن 14,6% من هذه الفئة يستفيدون من منحة المجاهدين.

و من أهم ما بينته نتائج المسح المشار إليه سابقا أن الفئة السكانية التي تفوق أعمارها 60 سنة موجودة بصفة غالبة ضمن الأسر التصاعدية بنسبة قدرها 14,4%، في حين أن التي توجد ضمن الأسر البسيطة أو النووية فنسبتها 4% فقط.

و من خلال ذات النتائج لوحظ أن 53,4% من الأفراد ذوي الأمراض المزمنة يملكون بطاقات الشفاء التي تمكنهم من تعويض نفقاتهم الصحية، و 23,2% يشترون الدواء دون مقابل.

أما فيما يخص فئة الأفراد المعطوبين (Handicapés) فإن 26,7% من هم عاجزون عن الحركة و 25,8% مختلون عقليا و 17,9% فاقدي البصر أو جزءا منه و 14,1% متعددو الأعطاب (Polyhandicapés)، و الجدير بالملاحظة هنا أن 41,9 % من أفراد هذه الفئة لا يملكون بطاقة المعوق و أن 52,5 % منهم مؤمنون اجتماعيا و 63,3% غير مستفيدين من إعانات مالية أو منح و 83,3 % لا يقومون بأي نشاط مهني.

6-1-5-2 فئة الماكثات في البيت:

من بين النساء الماكثات في البيت 8,5% منهن من يقمن بأعمال غير التي تتعلق بالمنزل، أي يقمن بأعمال أخرى تساهم في دخل الأسرة، فـ50% من هؤلاء النسوة يمتهن الخياطة و النسيج أو النسيج الصوفي أو الاثنين معا، و 11% يمتهن حرفة السجادة، و 5% يمتهن حرفة الصناعة العجائنية كالخبز و الديول و القطايف .... إلخ من العجائن المعروفة لدى الأسرة الجزائرية، و على ما يبدو أن ثلث هذا الإنتاج يوجه إلى السوق.

و الجدير بالذكر في هذا الباب أن أرباح هذه المنتجات المسوقة لا تعود بالفائدة بصفة كلية على الذي انتهجها، و أحيانا لا يستفيد منها نهائيا، فـ29% من هذه الحالات تعود الأرباح إلى رب الأسرة، و 21% توزع الأرباح بين رب الأسرة و المعني بإنتاجها.

و فيما يتعلق بالبنى الأسرية يلاحظ أن الأسر المركبة و الأسر ذات الجنب و بصفة غالبة هي التي نجد عندها هذا النوع من النشاط.

6-1-6 الخصائص الاقتصادية للأسرة:

يقصد بالخصائص الاقتصادية للأسرة المسكن الذي تعيش بداخله الأسر و كذا رفاهية المسكن من مستلزماته الضرورية و الكمالية كالحمام و المطبخ و التلفزيون و الاتصال ، شبكة قنوات صرف المياه .... الخ، و التي سنحاول إدراج أهمها.

فمن خلال المسح المشار إليه سابقا فإن حوالي نصف الأسر المبحوثة تقطن في مسكن تقليدي (46%)، و 30% من الفئة المبحوثة نفسها تتخذ من العمارات مساكن لها، و 15% تؤويهم فيلات (villas)، و 10% يشغلون مساكن مؤقتة (précaires)، و على ما يبدو أن هذه المعطيات غير متطابقة تماما مع معطيات التعداد الأخير لأن حسب هذا الأخير فإن نسبة المساكن المشغولة التقليدية هو 14,5% و المساكن داخل العمارات نسبتها 19,1% و المساكن المؤقتة مقدرة بـ3,8% أي بفارق 06 نقاط كاملة عن ما هو مستخرج من المسح، و يمكن القول بأن هناك تطور في تركيبة المساكن في الجزائر.

و بالعودة إلى معطيات المسح نجد أن 67% من الأسر يسكنون في مساكن تتسع لأقل من 04 غرف حيث 11% من هذه الأسر تملك مساكن ذات غرفة واحدة.

كما نجد أن 22,4 من الأسر من يملكون بيوتا تتسع إلى 07 غرف، و من خلال هذه الأرقام يمكن لأي باحث في أي مجال أن يستنتج الخصائص المميزة لهذا النوع من التجمعات السكنية، و سنحاول التطرق إلى ذلك لاحقاً.

و إذا ما أردنا مقارنة هذه المعطيات بمعطيات التعداد الأخير نلاحظ أن هناك تطور ملموس مهما كانت طبيعته و خاصة فيما يتعلق بالأسر التي تملك مساكن ذات غرفة واحدة إذ انتقلت من 11 % إلى 8,8 %، و على ما يبدو أنه لم يسجل تطور فيما يخص الأسر التي تملك مساكن تتسع لأقل من 04 غرف-أنظر الجدول رقم (37).

الجدول رقم (37): بنية الحظيرة السكنية المشغولة حسب عدد الغرف و منطقة السكن [150]

عدد الغرف	مناطق حضرية	مناطق مبعثرة	المجموع
1	8,2	13,1	8,8
2	21,0	27,8	21,9
3	34,5	25,4	33,4
4	17,8	19,0	18,0
5	6,0	5,3	5,9
6 و أكثر	5,8	4,9	5,7
غير مصرح	6,7	4,5	6,3
المجموع	**100**	**100**	**100**

و بالعودة إلى نتائج المسح فإننا نلاحظ أن 90% من الأسر من يملكون مطبخا و95,5% من يملكون بيت خلاء في حين أن 65% فقط من الأسر المبحوثة ذاتها تملك حماما ،حيث يبقى هذا الأخير بالنسبة لكثير من الأسر رفاهية عالية (commodité de luxe)، كما نلاحظ من خلال النتائج ذاتها أن 99,7% من الأسر ترتبط سكناتهم بقنوات المياه الجارية و 97,4% ترتبط سكناهم بالكهرباء و 98,5% من تتصل مساكنهم بقنوات صرف المياه، و إذا قارنّا بمعطيات التعداد الأخير نجد أن هذه الأرقام لا تتطابق مع نتائجه، و يمكن تحليل ذلك في أن المسح لم يكن شاملا مقارنة بالتعداد، لأنه لا يعقل بأن التطور في هذا المجال يكون باتجاه الانخفاض.

أما فيما يتعلق بالسلع الدائمة كالتلفاز و المدفأة و الثلاجة و الهاتف و السيارة و تجهيزات العمل، فإن نسبة امتلاكها تتفاوت من أسرة إلى أخرى، فمن خلال نتائج المسح نجد أن 71% فقط من الأسر من يملكون تلفاز ملون و 45% من يملكون تلفازا غير ملون، كما نجد أن نصف الأسر لا تملك مدفأة، و أن نصفها فقط من لديها مقعر هوائي (parabole) ، و أن ربعها من بحيازتها سيارة وأن نسبة 43,3% من تتوفر على خط هاتفي ثابت.

و بالمقارنة مع معطيات التعداد ما قبل الأخير نلاحظ - و في ظرف عامين فقط - أن هناك تطوراً فيما يخص رفاهية السكن، و مقارنة بمعطيات التعداد الأخير فيمكننا القول إن الجزائر قطعت أشواطا هامة في مجال تنمية الأسر من حيث رفاهية المسكن ، فهناك بعض التجهيزات لم تكن موجودة في السابق عند الأسر حيث كانت تعتبر مواد رفيعة و الآن أصبحت في متناول الكثير منها كالمكيفات و الغسالات، و مع تطور الثورة الرقمية أصبحت العديد من الأسر تملك المكيفات الهوائية إذ قدرت نسبة امتلاكها حسب معطيات تعداد 2008 بـ 73,5% و هي موجودة في التجمعات السكانية بقوة عما هي في المناطق المبعثرة (78,4% مقابل 41,4 %)، و نشير هنا أن هذه النسبة ارتفعت بمقدار 53 نقطة كاملة عن سنة 1998 ، و من الملاحظ أيضا من خلال معطيات تعداد 2008 أن نسبة لا بأس بها إن أمكن القول من الأسر تملك حواسيب إذ قدرت نسبة الامتلاك هذه بـ 12,3 % و البعض من هذه الأسر متصلة بشبكة الانترنيت ، و في رأيي كباحث متواضع فإن هذه النسبة ضعيفة وتعكس فعلا تخلف المجتمع الجزائري عن مواكبة عصر الثورة الرقمية، فمثلا في المجتمعات المتقدمة يتم اقتناء حاجيات الأسرة ومتطلباتها عن طريق الانترنيت حتى الاطلاع على الصحف و الإعلانات و كل ما هو معلومة تجارية أو قانونية أو تربوية تتم عن طريق الانترنيت، و على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار برنامج "حاسوب لكل أسرة" الذي يسمح للأسرة باقتناء الحاسوب عن طريق القرض الاستهلاكي، إلا أن العديد منها لم تحظ بعد بحاسوب، ناهيك عن اتصالها بالشبكة العنكبوتية(الأنترنيت) ، و للتدقيق أكثر في تفاصيل رفاهية المسكن للأسر -انظر الجدول رقم (38)- ، و لعل الشكل رقم (25) يوضح توزيع نسب الأسر حسب

امتلاكها للتجهيزات ذات العلاقة برفاهية المسكن بصورة جلية ، والشكل رقم (26) يوضح ذلك التطور خلال الفترة (1998-2008).

الجدول رقم (38): بنية الأسر حسب امتلاكها التجهيزات و منطقة السكن خلال العام 2008 [150] (مقدرة بـ100)

	مكان الإقامة		المجموع
	تجمع سكاني	مبعثرة	
	24.7	24.7	23.7
	مكان الإقامة		المجموع
	تجمع سكاني	مبعثرة	
سيارة	24.8	16.8	23.7
تلفاز	94.9	81.6	93.1
ثلاجة	90.4	70.9	87.8
آلة طبخ	64.1	26.4	59.1
غسالة	27.9	4.3	24.8
مكيف	15.5	2.0	13.8
حاسوب	13.9	2.1	12.3
هوائي مقعر	78.4	41.4	73.5
الاتصال بالانترنت	3.9	0.6	3.5

الشكل رقم (25): بنية الأسر حسب امتلاكها التجهيزات و منطقة السكن من خلال تعداد 2008

[150]

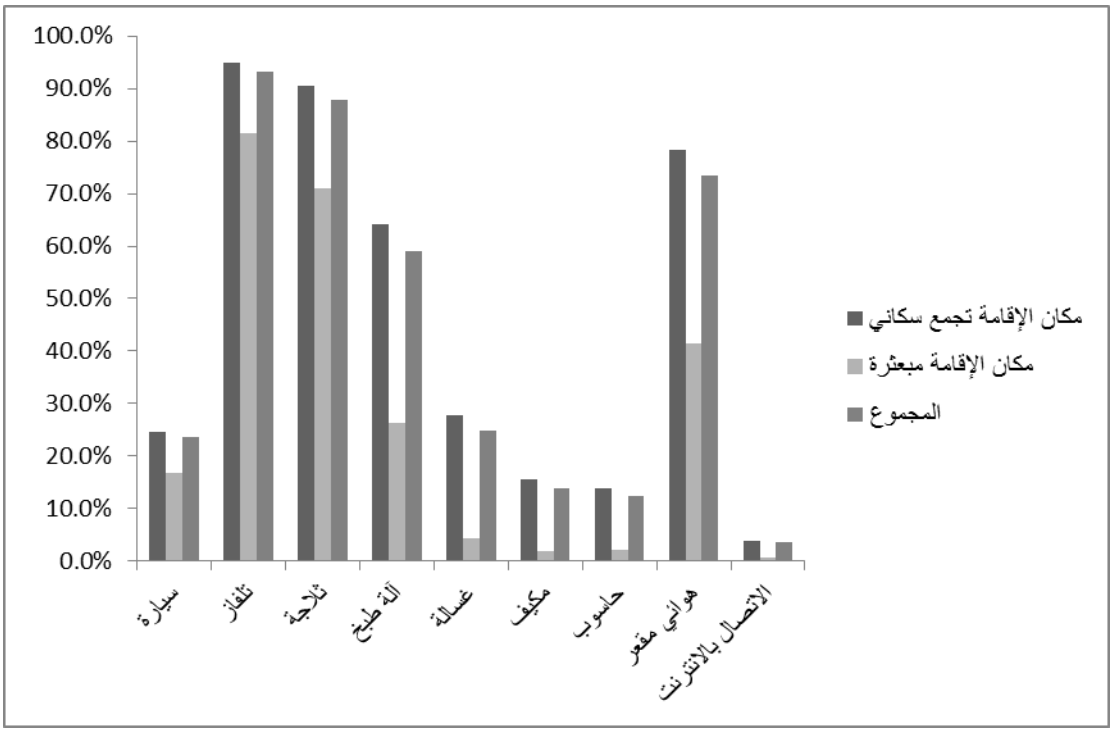

الشكل رقم (26): تطور نسب امتلاك الأسر للتجهيزات حسب منطقة السكن بين تعدادي 1998 و 2008 [150]

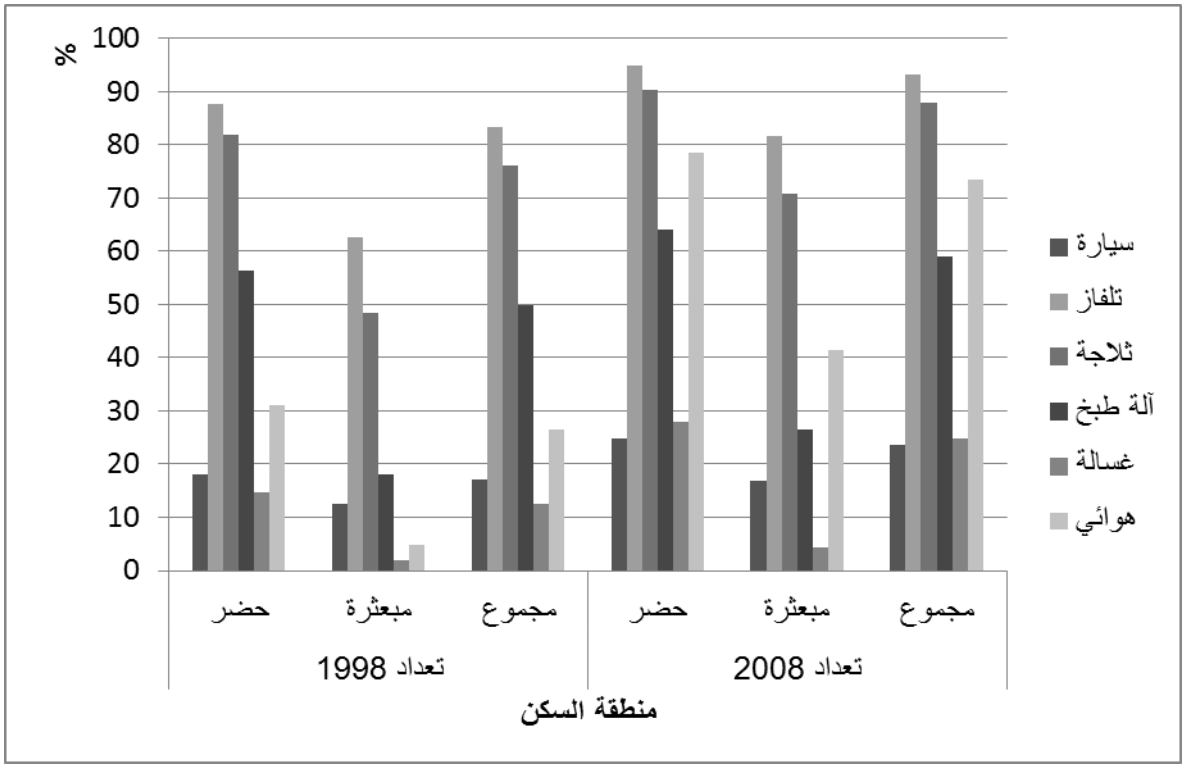

و من الملاحظ من نتائج المسح المشار إليه سابقا، أن 25 % من الأسر قامت بتعديلات في مساكنها لاسيما ذات الطابع الاجتماعي (Logement Social) منها، وأن 58 % ممن قاموا بالتعديلات أضافوا غرفة بغية السكن فيها و 5,2 % بغية تحويلها إلى محل تجاري.

و من أسباب هذه التعديلات حسب 27,7 % منهم :التمكن من الزواج و 5 % منهم قصد التمكن من العمل و هذا ما يعني بأن حوالي أكثر من نصف المساكن المشغولة لا تستجيب للمعايير التي يرغبها مستعملوها ، و من الملاحظ أيضا أن 45,4 % من الأسر تريد الحصول على مساكن تكون قريبة من المصالح المعنية.

أما فيما يتعلق بأنواع الأسر حسب البناء فتبين من ذات المسح أن كل أنواع الأسر موصولة بالكهرباء ، لكن فيما يتعلق بالتجهيزات الأخرى الخاصة برفاهية المسكن فإنها تختلف من نوع لآخر فإجماليا نلاحظ بأن الأسر الأقل تجهيزا هي الأسر التي لا نجد فيها أزواج ، كما نلاحظ أن الأسر الأكثر تجهيزا هي الأسر التي بها عدد الأفراد بكثرة و بعبارة أخرى فإن التجهيزات المنزلية تزداد كلما كان عدد الأفراد بالأسر أكثر، لأن هذا النوع من الأسر تكون فيه المداخيل متعددة ، كما نلاحظ أن التعديلات في المساكن تمس كثيرا العائلات التنازلية بالدرجة الأولى كما تمس بالدرجة الثانية العائلات المركبة ، فهذان النوعان من الأسر يحاولان من خلال ذلك تكييف الفضاء الموجود لديهم حسب عدد أفراد أسرهم دون التخلي عن تجهيز مساكنهم بالتجهيزات الحديثة.

2-6 سلوكيات و مواقف الأسرة الجزائرية المتغيرة:

من المؤكد أن سلوكيات الأسرة عبر العالم بصفة عامة تغيرت و أخذت منحى آخر غير الذي كانت تتميز به سابقا كالسكن الجماعي و توكيل مهمة إدارة البيت إلى رب الأسرة الذي غالبا ما يتمثل في الأب أو الجد، بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل و تمدرس البنات وما إلى ذلك من هذه السلوكيات التي يمكن حصرها في الوظيفة و الأدوار المنوطة بأفراد الأسرة.

و الأسرة الجزائرية باعتبارها جزء من هذا المجتمع العالمي شهدت تغيرات في السلوكيات نفسها التي تم التطرق إليها بصفة أدق في الفصل الرابع من بحثنا المتواضع ، و سنحاول معالجة أهم سلوكيات الأسرة الجزائرية المتغيرة في الآونة الحديثة من خلال آراء المبحوثين الذين مسهم المسح الوطني الخاص بالتحولات البنيوية الأسرية في الجزائر (MSF- 2000).

1-2-6 التجمع الأسري:

كانت الأسرة الجزائرية التقليدية- كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الرابع - تتجمع في مسكن عائلي واحد يضم كل أفراد الأسرة، أو تتجمع مساكن الأسر الزواجية المنطوية تحت الأسرة الكبيرة الممتدة فيما بينها و تكون تجمعا سكنياً واحداً و ذلك لغايات إستراتيجية و اقتصادية و اجتماعية، و مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر لم يبق ذلك النمط السكني للأسرة مثلما كان عليه في السابق.

فمن خلال آراء المبحوثين الذين مسهم المسح المشار إليه، نجد أن 76 % من أفراد العينة المدروسة يحبذون التجمع الأسري داخل مسكن واحد مقابل 24 % من يرفضون السكن الجماعي و من بين أهم العوامل التي تجعل أفراد الأسرة يحبذون السكن في مسكن جماعي عامل الرغبة في العيش معا ، إذ قدرت نسبة هذا العامل بـ 69,7 % في حين أننا نجد 22,4% منهم يحبذون السكن الجماعي من أجل سواد التضامن العائلي بين أفراد الأسرة و7,5 % من صرحوا بأنهم يحبون العيش تحت إمرة و سلطة رب الأسرة.

أما بالنسبـة للرافضين لمبدأ السكن داخل بيت جماعي يضم كل أفراد الأسرة ، نجد أن 70,5% منهم يرغبون في الاستقلال عن الأسرة الكبيرة و 13,6 % يرغبون في تسيير دخلهم الخاص دون إشراك فرد آخر، و هذا شكل من أشكال عدم التبعية ؛ في حين أن 15,5 % من هؤلاء الرافضين يريدون العيش بطريقة مختلفة عن ذويهم.

و بالمقابل هناك من يرى من المبحوثين بأن العيش معا داخل مسكن جماعي هو الصواب عينه بشرط أن يكون الفضاء السكني واسعا، و هذا الرأي يتقاسمه كثير من الأفراد المستقلين و بعبارة أخرى الذين يعيشون داخل أسر بسيطة بنسبة 79 % مقابل 66 % عند الذين يعيشون ضمن أسر تنازلية ، و من أهم أسباب هذا الاتجاه عند الأسر التنازلية هو الرغبة في تحقيق التضامن الأسري بين الأفراد، بينما تشكل الأسباب الاقتصادية عند الأسر ذات الجنب أهم الأسباب في هذا الاتجاه.

و من الملاحظ أيضا من هذا المسح أن الأسر التي تحتل الصدارة في كونها ترفض العيش في سكن جماعي واحد يشمل كل الأعضاء هي الأسر ذات الجنب وذلك بنسبة 37 % ، تليها الأسر التنازلية التي تريد العيش بطريقة مختلفة عن بقية أفراد الأسرة ، و تأتي في المرتبة الموالية الأسر البسيطة و الأسر التصاعدية التي ترغب في تسيير ميزانيتها بطريقة خاصة دون إشراك أحد.

2-2-6 تمدرس البنات:

يعتبر تمدرس البنات معيارا مهما في تقييم درجة مؤشر التنمية البشرية الجنسية ، و في مجال تمدرس البنات يرى 87,6 % من المبحوثين أن للفتاة الحق في مواصلة تعليمها و أنّ عليها الالتحاق بالجامعة، في حين أن 13 % من المبحوثين يخالفونهم الرأي و يرون أن الفتاة لا يمكن مواصلة تعليمها في الجامعة بل يجب عليها التوقف في المرحلة الثانوية، و 60,7 % من أصحاب هذا الرأي يعللون توقيف بناتهم عن الدراسة لغاية الزواج ليس إلا ، في حين أن أصحاب الرأي الآخر يحبون رؤية بناتهم في الجامعات فمنهم من يبرر رأيه ، و نسبتهم 38 % بأن الجامعة أصبحت أمرا ضروريا للبنت ، و منهم فئة أخرى نسبتها 38% تبرر رأيها بأن الجامعة هي بوابة سوق العمل.

إن الآراء المتعلقة بفترة تمدرس البنت- حسب المبحوثين في المسح- تختلف من أسرة إلى أخرى؛ إذ تسمح الأسر التنازلية بتمديد تمدرس بناتهم في المرحلة الثانوية كحد أقصى بغية تزويجهن، في حين أن الأسر التصاعدية و الأسر ذات الجنب تقوم بفصل البنات عن المدرسة حتى يقمن بالأشغال المنزلية، و هناك بعض الأسر التصاعدية التي تفصل البنات عن الدراسة لأغراض أخرى كبعد المسافة عن المدرسة أو أنها تعتبر دور المرأة يتمثل في التكاثر و الوظيفة الأساسية لها هي تربية الأولاد و العناية بهم، و الشكل رقم (27) يوضح جليا آراء الأسر حسب البنية حول التمدرس الأنثوي.

هذه الأرقام تشير إلى أن النسبة الغالبة من المجتمع الجزائري لا تمانع خروج البنت للتمدرس أو لمواصلة الدراسات العليا ، كما تشير أيضا إلى أن أغلب الأسر هي في الاتجاه ذاته، و هذا يوحي بأن الأسرة الجزائرية تغيرت فعلا في هذا الباب و أصبحت هي من يشجع البنت على ذلك.

الشكل رقم (27):آراء الأسر الجزائرية حسب بنيتها حول تمدرس البنات من خلال المسح (2000 MSF) [154]

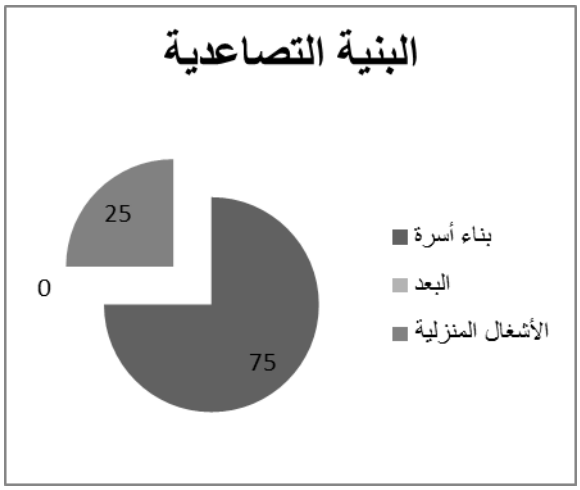

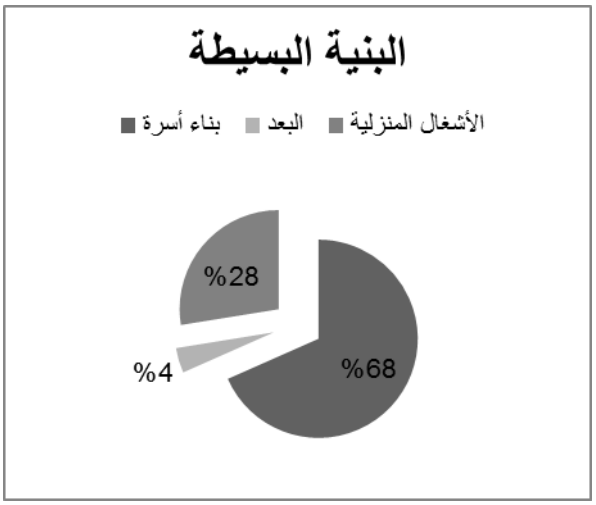

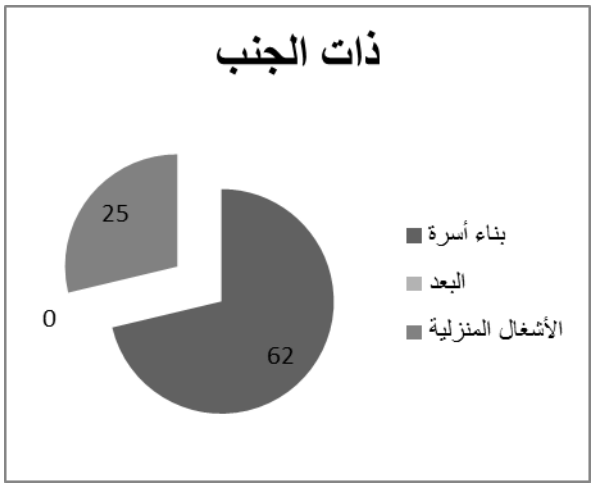

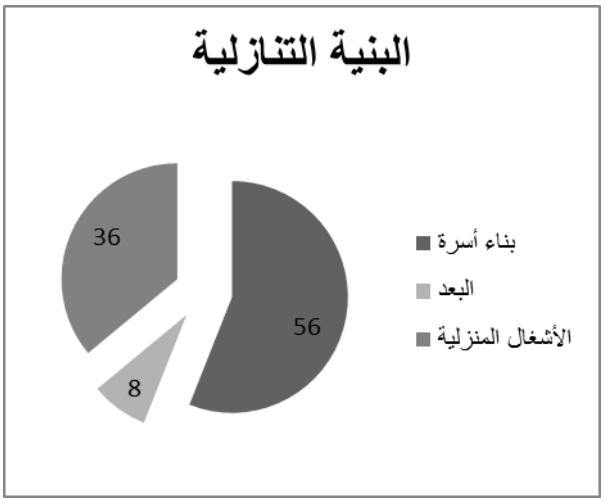

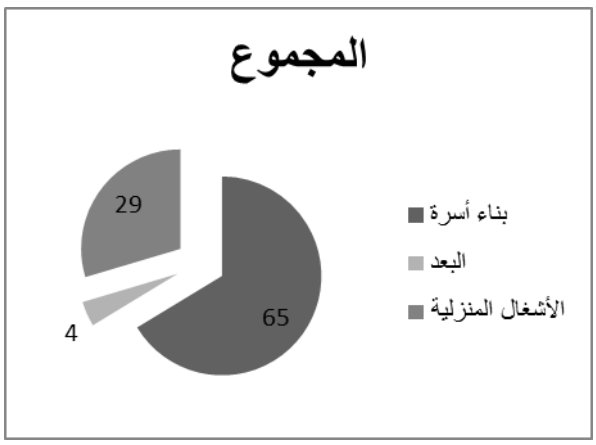

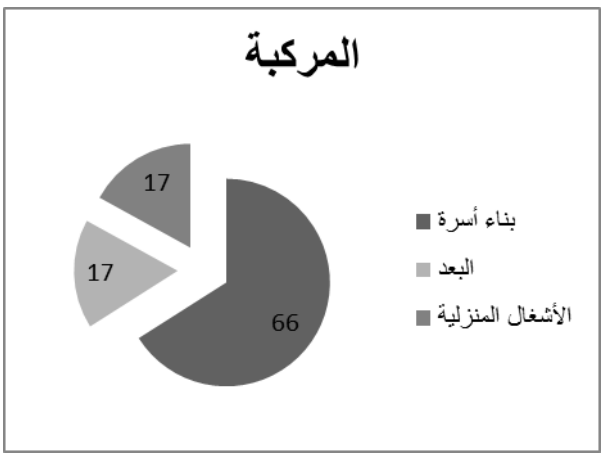

3-2-6 خروج المرأة للعمل:

على الرغم من التطور الذي عرفته الجزائر في مجال نشاط المرأة خارج البيت، تبقى مساهمتها في التنمية الاقتصادية ضعيفة، ولا أدلّ على ذلك من المرأة العاملة التي لا تتواجد في كل القطاعات، بل يقتصر تواجدها على قطاعات بعينها كقطاع التربية الذي يحتل الصدارة و يليه قطاع الصحة ثم قطاع الإدارة العمومية، أما باقي القطاعات الأخرى فيكون توزيع نشاط المرأة فيها مشتتاً.

و من خلال المسح الذي قام به مركز الدراسات التطبيقية و المتعلق بالتحولات البنيوية الأسرية (MSF 2000) تبين لنا بأن 85,9 % من المبحوثين اللذين مسهم هذا المسح يرون أن للمرأة الحق في العمل ، كما تبين أن 69,7 % من اللذين لا يمانعون خروج المرأة للعمل يشترطون بأن يكون هذا الأخير في مجالات معينة و محددة و يرون بأنه لا يمكن للمرأة أن تشغل أي منصب عمل مهما كان نوعه ، و من الملاحظ من المسح ذاته أن 59 %من الذين يرفضون خروج المرأة للعمل لسبب المدة التي تقضيها المرأة ا في العمل، في حين أن 14,4% من الرافضين يرجعون السبب إلى الاختلاط الجنسي في الوسط العمالي، وهم حسب رأيي لا يمانعون عمل المرأة خارج البيت إذا كان الوسط العمالي متكونا من النساء فقط، وهذه الفئة الرافضة للغرض الأخير هي فئة محافظة، تتصور بأن تكون المرأة في البيت أفضل لها من أن تكون في المعمل، و أن بعض الأعمال فقط ما يليق بها وينسجم مع طبيعتها الأنثوية كالتعليم و الصحة شرط ألاّ يكون هناك اختلاط بين الرجال و النساء داخل مؤسسات العمل، أما الرافضون لغرض مدة العمل يعللون رفضهم بعدم قدرة المرأة من الناحية البدنية على العمل في المؤسسات العمالية خاصة إذا كانت النشاطات الاقتصادية صعبة تتطلب مجهودات قد تفوق قدرتها.

و من الملاحظ أيضا أن 60,5 % من الرافضين لعمل المرأة المأجور، يرون بأن العمل خارج البيت هو وظيفة ثانوية ، و يرون بأنه من الأجدر لها أن تؤسس أسرة و تنشغل بها و تقوم بالوظيفة الأساسية المتمثلة في الإنجاب و رعاية الزوج و الأبناء.

و على ما يبدو أن النساء العاملات غالبيتهن من اللاتي تابعن دراستهن في الجامعات أو اللاتي لديهن شهادات مهنية و أن القلة منهن من يمتهنّ مهنا دون شهادات، و هذه الفئة تقوم بالنشاط الاقتصادي خارج البيت - على ما يبدو - للحاجة كالاحتياجات الاقتصادية إذا كان دخل الأسرة ضعيفا أو كانت المرأة أرملة تسهر على إعالة أبنائها، أو مطلقة لا يقوم أحد من ذويها بإعانتها.

و ما يمكن الإشارة إليه هو أن 84,2% من المبحوثين الذين شملهم المسح لا يمانعون خروج بناتهم للعمل، وأن 50,5 % يمانعون خروج الزوجة إلى العمل و 66,3% يرفضون عمل الأم خارج البيت؛ في حين أن عمل الأخت خارج البيت قوبل بالرفض من قبل 28 % فقط و البقية أي: 72% لا يمانعون ذلك ، فعلى الرغم من أن المرأة هي الأم و الزوجة و الأخت و البنت إلا انه في

المجتمع الجزائري، و حسب هذه الدراسة يبقى ذلك التمييز و تلك النظرة الضيقة للمرأة ، و لعل هذا الأمر متفشٍ بكثرة في الأسر الموسعة ، و الشكل رقم (28) يوضح لنا آراء الأسر حسب البنية حول خروج المرأة للعمل(28) يوضح لنا آراء الأسر حسب البنية حول خروج المرأة للعمل خارج البيت.

الشكل رقم (28):آراء الأسر حسب البنية حول خروج المرأة للعمل من خلال المسح (2000 MSF) [154]

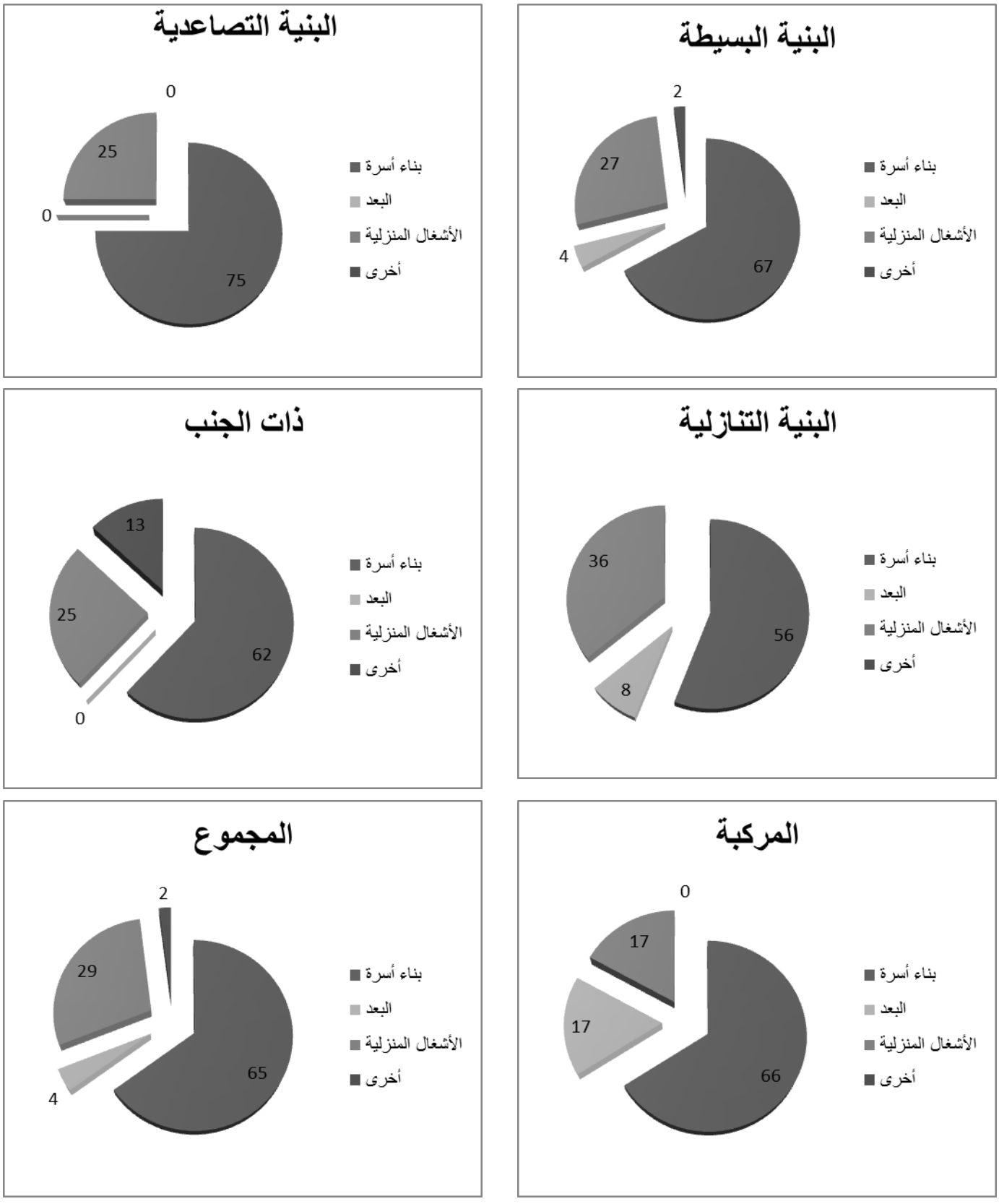

6-2-4 اتخاذ القرار داخل الأسرة:

إن اتخاذ القرارات خاصة الهامة منها تعكس طبيعة العلاقات الأسرية، كما تعكس مدى تدخل أفراد الأسرة و خاصة المرأة في تسيير شؤون الأسرة ، و من خلال نتائج المسح المذكور سلفا فإن 54,6% من الأسر تتم فيها مقتنيات الشراء من طرف الزوجة ، أما الأسر التي تتم فيها مقتنيات الشراء الكبيرة من طرف الاثنين معا أي الزوج و الزوجة نسبتها 22,2% ،بينما يلاحظ أن 14,5% من الأسر تكون فيها عملية الشراء مشتركة من طرف جميع أفراد الأسرة، و فيما يتعلق بالإنفاق اليومي أو الدوري فإنه يعود بنسبة 58% لرب الأسرة و 14% يعود إلى زوجته، في حين أن مساهمة باقي الأفراد فيه ضعيفة إذ تقدر بـ 9% فقط.

ويعود اتخاذ القرارات الهامة إلى رب الأسرة، فمن خلال المسح تبين أن 46,5% من الأسر يعود فيها اتخاذ القرارات الهامة إلى رب الأسرة فيما يعود إلى زوجته بنسبة 5,5%، في حين تبين أن 25,9% من الأسر يكون فيها اتخاذ القرار مشتركا بين رب الأسرة وزوجته، وأن 21,8% من الأسر يكون فيها اتخاذ هذا النوع من القرارات مشتركا بين أفراد الأسرة كلهم.

و من الملاحظ أيضا أن اتخاذ القرار من طرف الأم موجود بصفة شائعة عند الأسر التنازلية و المركبة، و يفسر ذلك بغياب الأب المتوفى و تعويضه من طرف الوالدة ، وهذا في حد ذاته تغير لأن مثل هذه الأمور كانت في السابق توكل إلى الابن الأكبر عند وفاة الأب، أما ما يلاحظ على الأسر التنازلية أن اتخاذ القرارات الهامة فيها يكون مشتركا بين جميع أطراف الأسرة ، على خلاف الأسر البسيطة و الأسر التصاعدية التي يكون فيها اتخاذ هذا النوع من القرارات حكرا على رب الأسرة.

6-3 أثرا لعوامل الاقتصادية على التغير الأسري:

من خلال هذا المبحث نحاول أن نبين أن التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية في النصف الثاني من القرن العشرين و العقد الأول من القرن الحالي كان نتيجة التغيرات الاقتصادية التي عرفتها البلاد و التي يمكن إدراجها كعوامل مستقلة أو مفسرة و مدى انعكاساتها على الأسرة باعتبارها العامل التابع أو النتيجة، و سنحاول التركيز على أهم العوامل الاقتصادية نظرا لعدم وجود معطيات إحصائية وافية في هذا المجال، و لعل أهم هذه العوامل هي سياسية التصنيع المصنعة و التعديل الهيكلي و الشغل و البطالة و السكن و رفاهية المسكن و التمدن.

1-3-6 سياسة التصنيع و التحديث:

لقد عرفت الجزائر كباقي دول العالم النامي و خاصة منها التي كانت تحت وطأة الاستعمار ثورات صناعية و زراعية و ثقافية بغية النهوض باقتصادياتها و تحديث مجتمعاتها و الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة لمسايرة الركب الحضاري المعاصر و كذلك لإحلال الحرمان الشامل من تعليم و صحة و سكن غير لائق ....الخ بالعيش في حياة أفضل.

بعد الاستقلال وجدت الجزائر تركة صناعية من الاستعمار الفرنسي تتمثل في هيكل صناعي ضعيف تقنيا و عدديا يكمل في أساسه الصناعة الفرنسية و يتركز في المدن الكبرى كالجزائر و وهران و عنابة [58،ص107]،هذا ما حدا بالدولة الجزائرية إلى التفكير في انتهاج سياسة التصنيع المصنعة عملا ببرنامج دوبرنيس (Dubernis) الذي أعطيت فيه الأولوية للصناعات الثقيلة التي تتطلب استثمارات كبيرة، أنشأت على إثرها مركبات صناعية ضخمة كمركب السيارات الصناعية بالرويبة و مركب الحجار للحديد و الصلب بعنابة، حيث يرى القائمون على هذا البرنامج أن الصناعة الثقيلة هي المحرك الأساسي لباقي الصناعات الأخرى بالإضافة إلى قطاع الفلاحة، و بعد الشروع في تطبيق الثورة الصناعية بداية من سنة 1966 ،تمركزت الصناعة الجزائرية في المناطق الشمالية (شريط التل الساحلي و بخاصة التل القسنطيني)[58،ص107]، و ما تجدر الإشارة إليه أن الصناعة الثقيلة التي أعطيت لها الأولوية، لم تتمكن من إيجاد فرص حقيقية للعمل مقابل الزيادة المعتبرة للسكان ، كما كانت سببا رئيسا في نزوح اليد العاملة الريفية نحو مراكز الصناعة و المدن المتوسطة التي ظهرت فيها الصناعات الخفيفة وذلك لسد احتياجات السوق المحلية.

و لقد أظهرت نتائج الإحصاء العام للسكان خلال العام 1966 أن عدد السكان القادرين على العمل بلغ 000 670 2 فرداً أي: ما يعادل 21% من مـجموع السكان، منهم 000 670 1 من يشتغلون أي: 34% بطالون ، هذا العدد الخاص بالسكان النشيطين لم يتطور كثيرا خلال الفترة(1966-1977)، إذ بقيت النسبة تدور في حدود 20% ،و الجدول التالي يوضح توزيع اليد العاملة حسب مختلف القطاعات خلال هذه العشرية.

الجدول رقم (39) :توزيع اليد العاملة حسب مختلف القطاعات

خلال الفترة (1966- 1977) [58]

السنــة / القطــاع	1966		1977	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفلاحـة	852355	%49,4	692160	%29,6
الصناعـة	172400	%10	401462	%17,2
البناء	90900	%5,4	345816	%14,9
التجارة+ البنوك	140100	%8,1	183580	%7,9
النقل	75500	%4,4	132420	%5,6
الإدارة	336800	%19,5	397211	%16,9
قطاعات أخرى	56900	%3,2	127715	%7,9
المجموع	**1 725 944**	**%100**	**2 280 364**	**%100**

فمن خلال الجدول أعلاه، يتضح أن الفلاحة بقيت تحتل الصدارة بالنسبة لتوزيع اليد العاملة إلى جانب وجود قاعدة صناعية ضعيفة و تقليدية، و هذه من سمات المجتمعات المتخلفة و بهذا حاولت الجزائر منذ أواخر الستينات إقامة صناعة ثقيلة بغية الخروج من دائرة التخلف و امتصاص البطالة ، إذ أصبح الميدان الصناعي يحتل المرتبة الثانية من حيث استيعاب اليد العاملة (17,2%) خلال العام 1977 بعد ما كان لا يستوعب سوى 10% فقط خلال العام 1966 ، كما انتقلت الإدارة من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الثانية ، و لعل ذلك يُعزى إلى اهتمام الدولة بهذا القطاع خاصة من حيث النوعية، ثم يليه قطاع البناء الذي يستوعب 14,9% من الأيدي العاملة و خاصة الريفية منها ذلك أن ظاهرة البطالة كانت مرتفعة أكثر في الريف.

إن الانخفاض الذي عرفه قطاع الفلاحة بالنسبة لتوزيع اليد العاملة خلال تلك العشرية حيث فقد حوالي 20 نقطة كاملة، دليل على أن المجتمع الجزائري تغير، إذ بدأ الكثير من سكان الريف يهجرون العمل الزراعي نحو العمل الصناعي، و هذا ما يسمى بالنزوح الزراعي الذي سبق وأن أشرنا إليه في الفصل الرابع، تبعته هجرة ريفية نحو المدن استهدفت أساسا الفئات الفقيرة غير المؤهلة مهنيا أو حرفيا والتي تفتقر إلى المهارة اللازمة التي تتطلبها بعض الأعمال في مجتمع المدينة، الأمر الذي دفع بها إلى البحث عن أي عمل كفيل بسدّ حاجيات الأسر التي احتشدت في الأحياء القصديرية العشوائية المنتشرة بضواحي المدن ، مما أسفر عن وجود مجتمع قائم بذاته -

يمكن لي تسميته **المجتمع البيني -** وذلك لتداخل الأنماط السلوكية المدنية بنظيرتها الريفية ، ويتجلى ذلك مثلاً في احتجاب المرأة، وتكريس السلطة الأبوية المهيمنة؛ في مقابل ذهاب البنت إلى المدرسة، واقتناء التجهيزات المنزلية الحديثة، وحصول العامل على امتيازات لم يتعود عليها في مجتمعه الريفي كالدخل الشهري المنتظم، والمطعم والنقل والرعاية الصحية وما إلى ذلك من المزايا المختلفة[58،ص105].

إن هذه الامتيازات ذات الصلة بالحداثة التي اكتسبها المجتمع الجزائري بصفة عامة، و الفئة النازحة من الريف إلى المدن التي تخلت عن النظام الزراعي بصفة خاصة، و التي كانت نتيجة سياسة التصنيع مما كان له الأثر في تغير سلوك المجتمع برمته من مجتمع زراعي إلى مجتمع غير زراعي يرى فرص العمل في قطاعي الصناعة و الخدمات فقط، كما أصبح مجتمعا استهلاكيا بالدرجة الأولى؛ و مع ازدياد نمو السكان أصبح الإنتاج الزراعي لا يلبي الاحتياجات، ما فتح أبواب الاستيراد لتغطية الناقص حتى في المجالات الأخرى التي أصبحت مطلبا جماهيريا كالأدوية الحديثة والسلع المعمرة ذات التكنولوجيا العالية والألبسة ذات النوعية الرفيعة و مواد الزينة ....الخ.

و لعل أهم الأثر لذلك التغير كان على الأسرة بصفة عامة و على الأسرة النازحة من الريف إلى المدينة بصفة خاصة، فأصبح من غير المعقول أن تترك هذه الأسر النازحة المدينة أو ضواحيها و تعود إلى الريف بعدما ألفوا المدينة.

إن هذا التأثير على الأسرة كان على مستوى الحجم فأصبحت لا تضم عددا كبيرا من الأفراد، و كان على مستوى الشكل فتغيرت من الأسرة الممتدة إلى الأسرة البسيطة أو النووية، و على مستوى الوظيفة فبعدما كان أفراد الأسرة يتعاونون فيما بينهم لغرض خلق الثروة أصبح كل فرد أجيرا يستهلك دخله، و السلطة التي كانت تعطى للجد أو للأب فقدت هيبتها ما دام كل زوج جديد ينشئ أسرة خاصة به ، كما كان لهذا الأثر انعكاس على العلاقات الأسرية الداخلية بما فيها العلاقات القرابية.

لقد كان للقرى الاشتراكية الفلاحية دور في تحديث الريف الجزائري[70،ص18] مثلما كان لعامل التصنيع دوره في تحديث مجتمع المدينة ؛حيث وفرت القرية للفلاحين الذين قدموا من الحياة الصعبة المسكن و الحمام و المقهى و المدرسة و المسجد و العلاج و الكهرباء .....الخ.

و لقد كان للقرية تأثيرعلى السلوك الاستهلاكي للأسرة التي أصبحت تستهلك أنواعا من المواد الغذائية الجديدة على حساب النظام الغذائي التقليدي القائم على الاستهلاك البسيط؛ إذ أصبحت المنتجات الغذائية من غير الحبوب مطلوبة بكثرة و كذلك الشأن بالنسبة للمعلبات و المنظفات كمزيلات الأوساخ، و تزايد الطلب على السلع المعمرة كالكراسي و الدواليب و أدوات المطبخ و المدفأة و هذا حسب إمكانات كل أسرة.

2-3-6 برنامج إعادة التصحيح الهيكلي :

لقد قام المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) خلال العام 1998 بمسح شمل 2500 أسرة، كان الهدف منه معرفة أثر برنامج إعادة التصحيح الهيكلي على الأسر الجزائرية ، هذا البرنامج كان وليد سياسة الاستدانة التي انتهجتها الجزائر خلال الستينات و السبعينات من أجل بلوغ تنمية شاملة، لكن و مع تراجع سعر البترول و تدهور قيمة الدولار في منتصف العقد الثامن من القرن السابق، لم تستطع الدولة الجزائرية التصدي لكل المتطلبات الاقتصادية للمجتمع من جهة، و مواجهة أزمة المديونية من جهة أخرى فلم يكن لها من خيار سوى تبني برنامج إعادة التصحيح الهيكلي طالما أن 95% من مداخيل الدولة عبارة عن محروقات.

إن من أهم ميزات برنامج إعادة التصحيح الهيكلي هو تخلي الدولة عن دعم الأسعار و عن الحماية الاجتماعية، و من ميزاته أيضا التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني (استقلالية المؤسسات، إنشاء صناديق للمساهمة ، تحرير الأسعار و الأجور و تحرير التجارة الخارجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة)، والتي يرى الكثير من الاقتصاديين بأنها أهم شروط ذلك البرنامج المقدم من طرف صندوق النقد الدولي بغية إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية.

لقد كانت نتائج برنامج إعادة التصحيح الهيكلي أو ما يسمى عند البعض ببرنامج الإصلاحات إيجابية بالنسبة للجزائر على المستوى الاقتصادي و المالي الكليين؛ حيث انخفض معدل التضخم (30% خلال 1995 ، 20% خلال 1996 ، 10% خلال 1997 و 1998) و تراجع العجز الذي كان يعرفه ميزان المدفوعات و حصة الاحتياطي من الدولارات بدأت هي الأخرى ترتفع (من 1.5 مليار دولار خلال 1993 إلى 6 مليارات دولار خلال 1997) كما تناقص العجز المالي للخزينة العمومية (من 8.6% من الناتج الداخلي الخام خلال 1993 إلى 3% خلال 1997).

إن ذلك التحسن في التوازنات المالية التي عرفتها الجزائر كان وليد سياسة التقشف التي تمثلت في التقليل من النفقات على الصحة العمومية و التربية و التجهيزات العمومية؛ من المؤكد أن الجزائر حققت توازنا اقتصاديا و ماليا على المستوى الكلي لكنه كان على حساب الطبقة الاجتماعية الضعيفة التي كانت تمثل غالبية المجتمع،مما كان له الأثر على غالبية الأسر و بالأخص في سلوكها الاستهلاكي.

و من أهم نتائج المسح الخاص بإعادة التعديل الهيكلي و أثره على الأسر ما يلي:

1. 91% من الأسر أصبحت غير قادرة على الادخار المالي نتيجة غلاء المعيشة و ثبات المداخيل نسبيا.
2. حوالي 89% من أرباب الأسر صرحوا بأنه بعد سنة 1993 لم يكن بمقدورهم التوفير.
3. 66,7 % من أرباب الأسر ترتبت عليهم ديون، و ذلك –حسبهم- بسبب عدم تغطيتهم النفقات المدرسية و الصحية، و فيما يتعلق بتسديد الديون صرح 89% منهم بأنه يتعذر عليهم ذلك.
4. عدم إقبال الكثير من الأسر على السلع الغذائية مثلما كان عليه الحال قبل سنة 1993 نتيجة ارتفاع الأسعار و تخلي الدولة عن دعمها ، فحسب المسح ذاته فإن 20,5 % من الأسر تغيرت مشترياتهم، و42% أصبحوا يشترون أقل مما كانوا عليه قبل سنة،1993 و 14 % تخلو عن بعض المشتريات تماما ، و أهم ما يشار إليه من نتائج المسح أن 50 % من الأسر قللوا من شراء اللحوم و الزيوت و السكر و الخضر و الفواكه ، و البعض الآخر منها لم يعد بمقدوره البتة شراء هذه السلع - انظر الجدول رقم (40).

الجدول رقم (40) :يبين تقليل الأسر لشراء بعض السلع أو عدم شرائها تماما [154]

	قللت من شرائها%	**لا تشتريها أبدا%**	**المجموع%**
1- بروتينات حيوانية	56,34	27,96	84,30
2- سكر و زيوت	46,28	16,92	63,26
3- خضر و فواكه	57,12	4,04	61,16
4- مشروبات	32,81	19,92	52,73
5- ألبان	42,04	7,10	49,14
6- مواد أخرى	34,86	8,12	42,98
7- خضر جافة	29,94	5,65	35,59
8- حبوب	28,54	3,13	31,67
9- مواد أخرى	20,52	0,03	20,59
10- المجموع	**42,24**	**13,83**	**56,07**

5. التسرب المدرسي، فإن نسبة معتبرة من الأسر كان لها دور في هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة؛ إذ أن 28,5 % من التسرب المدرسي كان بسبب الأسرة، إما بقرار من الولي أو بقرار من التلميذ يدعمه في ذلك وليه أو بقرار مشترك بينهما – انظر الشكل رقم (29) – و من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ارتفاع تكاليف التمدرس لدى الكثير من أرباب الأسر

مع الغلاء النسبي للمعيشة أو نقص في وسائل التنقل بالمناطق المعزولة ، و من خلال النتائج المتعلقة بالمسح ذاته يتبين لنا ما يلي :

- أن نسبة التسرب المدرسي عن طريق الفصل مرتفعة عند الذكور مقارنة بالإناث (63,4% مقابل 48%) أي بفارق 15 نقطة.
- الإناث أكثر عرضة لمغادرة الأقسام الدراسية بسبب قرار الولي (25,28% مقابل 4,26%)، و لعل رؤية الولي في هذه المفاضلة بين الجنسين تتمثل في أن البنت مآلها بيت الزوجية إذ لا حاجة لها بالمدرسة على خلاف الابن.

الشكل رقم (29) :حالات التسرب المدرسي حسب الجنس [154]

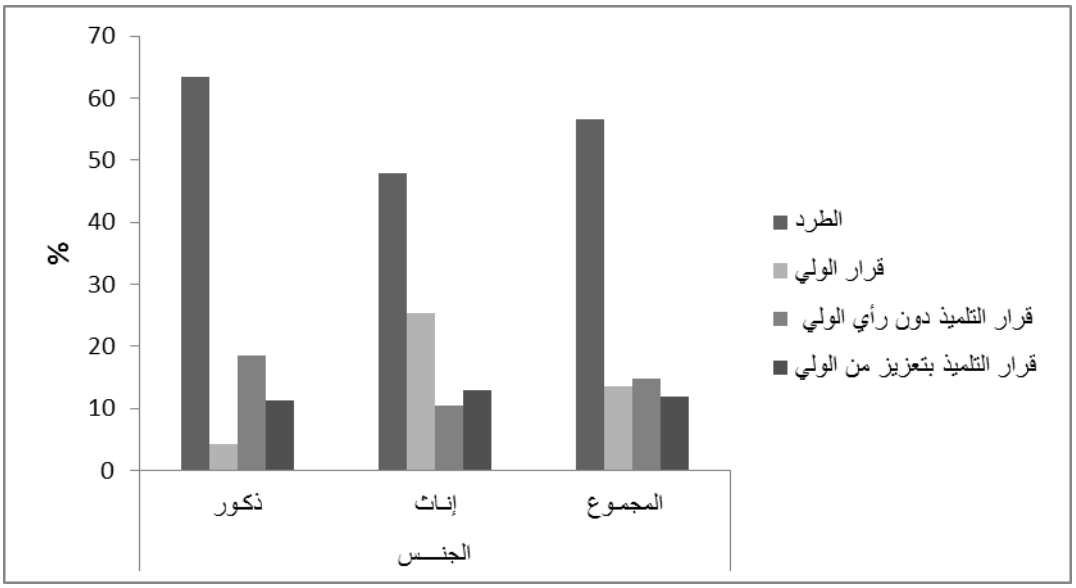

و أهم ما يمكن استخلاصه مما سبق نوجزه في النقاط التالية :

أ- انخفاض مداخيل الأسر نسبيا مع ارتفاع الأسعار أثر على نوع العلاقات الاجتماعية الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة و على العلاقات القرابية بين الأسر كالتقليل من الزيارات البينية إلاّ في بعض المناسبات المحددة.

ب- تغير السلوك الاستهلاكي للأسرة ؛ إذ قللت الكثير من الأسر من مشتريات السلع ذات الاستهلاك الواسع و تخلت عن شرائها أحيانا، فعلى سبيل المثال كانت اللحوم الحمراء من مشتريات الطبقة المتوسطة فتخلت عنها لتحل محلها اللحوم البيضاء، وأصبحت الفاكهة في متناول فئة قليلة من الأسر.

ج-التسرب المدرسي الذي كانت من ورائه بعض الأسر نتيجة ارتفاع تكاليف التمدرس، كما كان للدفع بالأولاد من قبل ذويهم إلى سوق العمل بغية معاونتهم على المعيشة سبب في ذلك.

د- عندما يتعلق الأمر بتوقيف الأولاد عن الدراسة تتم التضحية بالبنات للأسباب المذكورة.

ه- تراجع مستوى الخصوبة بسبب غلاء المعيشة ، فكثير من الأسر و خاصة منها الزواجية الحديثة أصبحت لا ترغب كثيرا في إنجاب الأطفال لعدم قدرتها على التكفل بهم تكفلا تاما، و هذا ما أكده بوسارب (E.Boserup) خلال العام 1985 عندما ربط انخفاض الخصوبة في البلدان الإفريقية شبه الصحراوية بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه البلدان خاصة غانا[83]، و دعمه بعد ذلك الباحث في مجال الديمغرافيا كورباج (Y. Courbage) خلال العام 1994 عندما تناول اتجاه و تطور الخصوبة في البلدان العربية و بالأخص سوريا؛ إذ لاحظ أن هناك ارتفاعاً في مستوى الخصوبة السورية نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية كتعميم التعليم و الصحة عكس ما كانت عليه الخصوبة عندما كانت سوريا تمر بأزمة اقتصادية خانقة[70،ص18].

6-3-3 الشغل و البطالـة:

قبل الحديث عن أثر عاملي الشغل و البطالة على الأسرة لا بأس أن نذكر بأهم المراحل الأساسية التي عرفها الشغل في الجزائر حيث تعلقت كل مرحلة بمختلف محطات التنمية وهي كالآتي[116،ص102-103] :

I. **المرحلة الأولـى (1970-1978):**

و تعلقت هذه المرحلة بسياسة التصنيع المصنعة التي بدأت الجزائر في تطبيقها فعليا بداية السبعينات حيث كثفت الدولة من استثماراتها بغية تعزيز قنوات التوظيف، إذ سجلت كل سنة ما يقارب مائة ألف (000 100) وظيفة أي ما يعادل نمواً قدره 4,4 % سنويا.

هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة سمحت بامتصاص البطالة التي عرف معدلها انخفاضا من 32,9 % إلى 22 % ما بين عامي 1966 و 1977.

II. **المرحلة الثانية (1980-1989):**

سمحت الاستثمارات في هذه المرحلة بخلق 000 140 منصب شغل سنويا أي: بمعدل 4,2 % سنويا خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ، مما أدى إلى تخفيض نسبة البطالة، حيث

سجلت الجزائر أقل معدل للبطالة في هذه المرحلة (8,7 % خلال العام 1984)، بينما في مرحلة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تم تسجيل 000 75 منصب شغل سنويا فقط أي: حوالي نصف ما تم إنجازه في المخطط السابق.

و تعود أسباب انخفاض توفير اليد العاملة خلال المخطط الخماسي الثاني مقارنة بالمراحل السابقة إلى بداية الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد، و بذلك عرف معدل البطالة تراجعا إذ ارتفع من 9,7 % خلال العام 1985 إلى 18,1 % خلال العام1989.

III. المرحلة الثالثة (1990-2000):

تعتبر هذه المرحلة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي انتقل من اقتصاد اشتراكي موجه إلى اقتصاد السوق وذلك بسبب أوضاع الأزمة الاقتصادية خلال منتصف الثمانينات.

و لقد تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق برنامج إعادة التصحيح الهيكلي خلال العام 1994 الذي قدم كوصفة علاج من طرف المؤسسات المالية الدولية للخروج من الأزمة الاقتصادية المالية التي كانت تتخبط فيها البلاد و كان أكبر هاجس لهذا البرنامج هو هاجس البطالة، فغياب الاستثمارات نتيجة نقص قدرات التمويل، و تسريح العديد من عمال مؤسسات القطاع العام و أديا إلى زيادة البطالة حيث ارتفع معدل البطالة في هذه الفترة بوتيرة سنوية سريعة (19,7 % خلال العام 1990 و 29,3 % خلال العام 2000) ، هذه الزيادة في البطالة تزامنت مع انخفاض وتيرة توفير مناصب الشغل و خاصة في الفترة (1990-1994) التي تم فيها تسجيل 000 50 منصب كل سنة.

و عندما نقارن معدل البطالة للمرحلة السابقة مع نظيره في المغرب الذي بلغ 19 % كأقصى حد له خلال العام 1998[124،ص43]، و يمكننا القول إن الجزائر عانت من أزمة البطالة أكثر من الجارة.

IV. المرحلة الرابعة (2001- 2008)*:

اتسمت هذه المرحلة بإعادة بعث الاقتصاد الوطني من خلال تلك الاستثمارات الضخمة التي أنجزت خاصة في مجال السكن و البناء و الأشغال العمومية (برنامج مليون وحدة سكنية، برنامج الطريق السيار شرق – غرب) و كذلك مجال الطاقة الكهربائية، حيث عرفت البطالة في هذه المرحلة انخفاضا محسوسا و لو بوتيرة بطيئة، لكن و مع مرور الأعوام بدأ معدل البطالة ينخفض تدريجيا حتى قارب حدود 10 و 15 في المائة خلال الأعوام 2006 ، 2007 2008 على الترتيب، و الشكل رقم (30) يوضح ذلك التطور الذي عرفته البطالة إبان تاريخ الجزائر المستقلة حديثا.

* ليس لدى الباحث معطيات خاصة بالبطالة،لكنه قدرها من خلال معطيات تعداد 2008 التي تتعلق بالنشاط السكاني.

الشكل رقم (30): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1966 و 2000) [154]

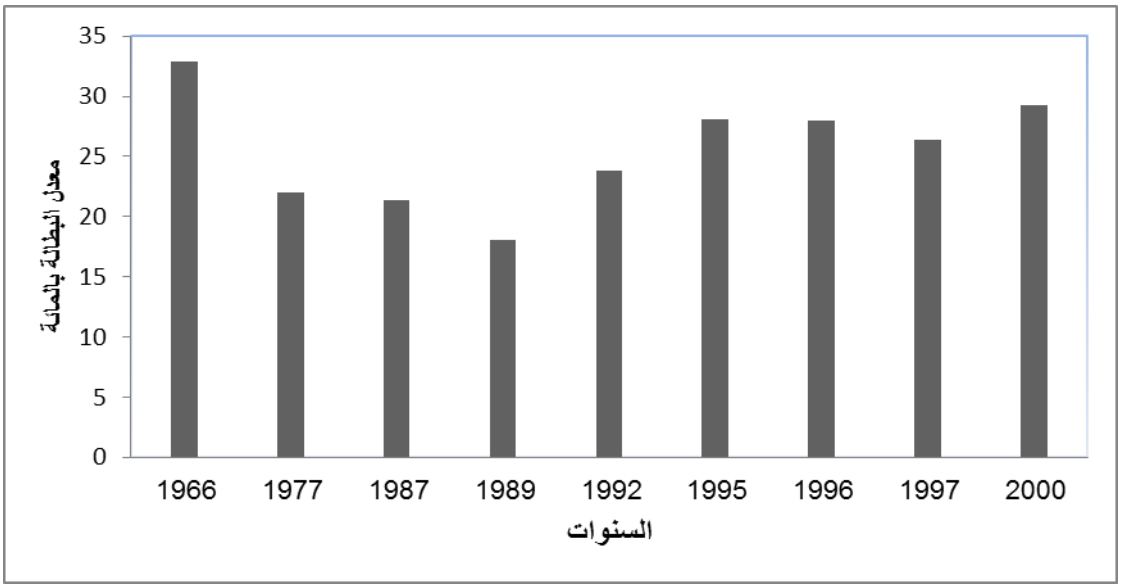

و ما يلفت الانتباه أن أزمة البطالة مست و بنسبة عالية الفئات التي تتراوح أعمارها بين 20 و 30 سنة وخاصة الفئة العمرية (20- 24) سنة إذ أن أكثر من نصف هذه الفئة بطالون.

و من الملاحظ من نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) و المتعلقة بالشغل و البطالة خلال العام 1999 تبين أن معظم البطالين ينتمون إلى الفئات العمرية الصغرى، و أن البطالة مست كثيرا فئة النساء العازبات بنسبة 51 % في حين أن نسبة النساء المتزوجات قدرت بـ 10 % فقط ، و من الملاحظ أيضا من خلال المسح ذاته تبين أن البطالين يمتازون بمستوى دراسي منخفض و بمؤهلات فنية منخفضة، كما يلاحظ أن البطالة متفشية كثيرا في الوسط الحضري، و من أهم ما يلاحظ من تلك النتائج أن البطالة مست جميع الأسر بكل أنواعها.

إن لأزمة البطالة دوراً مهماً في التغير الذي عرفته الأسرة و يمكن إيجاز ذلك الأثر فيما يلي:

أ- انخفاض نسبة الزواجية؛ فالكثير من الشباب لا يقبل على الزواج بداعي البطالة، و هذا ما أثر سلبا على الخصوبة.

ب- انخفاض المستوى العام للخصوبة عند الكثير من الأسر التي مستها البطالة و خاصة الأسر البسيطة التي أصبح فيها رب الأسر بطالا نتيجة سياسة برنامج إعادة التصحيح الهيكلي.

ج- تأثر العلاقات الاجتماعية الأسرية؛ فكثير من الأسر عرفت الطلاق و التفكك و التسرب المدرسي و انحراف الأحداث نتيجة الحالة النفسية للبطال الأمر الذي أدى إلى تزعزع العلاقات العائلية الزوجية بسبب عجز الزوج - باعتباره ربا للأسرة – عن تلبية حاجيات

أسرته ،وهذا ما أكده الباحث الفرنسي لويس ليفي(L.Louis Levy) في دراسته حول وضع البطالين داخل أسرهم و انعكاسه على العلاقات الأسرية[131]؛ و لكن ما لوحظ عند الأسر بكل أصنافها أن هناك تضامناً بين أفرادها، فالأب أو الأخ أو الأم أو الأخت في تضامن مع الفرد البطال أو الأفراد البطالين و هذه ميزة من ميزات الأسرة العربية و الجزائرية.

6-3-4 السكن و رفاهية المسكن:

تبقى أزمة السكن هي الهاجس الأول للمجتمع الجزائري ، فعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في بناء عدد معتبر من المساكن سواء كان ذلك في إطار برنامج السكن الاجتماعي أو برنامج السكن الإيجاري الترقوي أو برنامج السكن التساهمي لم تصل بعد إلى تلبية حاجيات أفراد المجتمع من السكن.

لقد عرفت حظيرة السكن خلال العقد الأول من القرن الحالي تطورا ملحوظا، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية 6,6 مليون وحدة منها 5,3 مليون وحدة مشغولة ، و مقارنة بتعدادي 1987 و 1998 نلاحظ أن هناك زيادة في عدد الوحدات السكنية المشغولة لكل عشرية أي بحوالي مليوني وحدة ما يعادل نسبة نمو بين 1987 و 1998 قدرها 2,7 % سنويا و بين 1998 و2008 معدل نمو قدره 2,6 % سنويا ، غير أن معدل شغل المساكن يبقى مرتفعا إذ قدر بـ 6,4 (6,3 في المناطق الحضرية و 7,1 في المناطق الأخرى) رغم أنه عرف ارتفاعا طفيفا مقارنة بتعداد 1998 أين قدر بـ 7,1.

إن لأزمة السكن دوراً مهماً في التغير الأسري على مستوى البناء و الحجم، فكثير من الشباب الجزائري- كما ذكرنا في السابق - لم يقبل على الزواج بسبب أزمة السكن، و هذا ما يجعل عدد الأسرة في انخفاض مستقبلا ، و يؤثر بالتالي في انخفاض المستوى العام للخصوبة، كما أن ضيق المساكن و التي تغير الكثير منها في هياكلها، أثر بطريقة غير مباشرة على تناقص الأسر الممتدة لتحل محلها أنواع أخرى من الأسر النووية أو الزواجية [135،ص115]، أما رفاهية المسكن و التي تطرقنا إليها سابقا أثرت هي الأخرى على الأسرة و خاصة الأسرة البسيطة من حيث الوظيفة، فأصبحت الكثير من النساء يقمن بوظائف تبدو بسيطة مقارنة بالنسوة اللاتي عشن في السابق حيث كن يقمن بالطهي و جمع الحطب و تنظيف الزريبة من فضلات المواشي و حلبهن و غسل الملابس و تنظيف المنزل .....الخ ناهيك عن الوظيفة الأساسية المتمثلة في تربية الأبناء و العناية بالزوج، أما النسوة حاليا سواء في الريف أو المدينة ما دامت الكثير من المساكن في المناطق الريفية تتشابه

في الرفاهية مع المساكن الموجودة في المناطق الحضرية لا يقمن بتلك الأعمال الصعبة، بل تقتصر أحيانا وظيفتهن على تنظيف المنزل و الطهي فقط و أحيانا لا يقمن بذلك إلا مرة واحدة في اليوم و بطريقة سهلة مادامت الوجبات الغذائية تباع في السوق نصف جاهزة، دون أن تنسى الوظيفة الأساسية لهن.

6-3-5 التمدن:

يرى علماء الاجتماع أن الحياة الحضرية أو الحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء و السلطة و الزواج و الإنجاب و الوظائف التقليدية الأسرية كالتربية و الضبط الاجتماعي و الدفء العاطفي لأفرادها[58،ص79].

إن ظاهرة التمدن ظاهرة عالمية مست كل المجتمعات بما فيها المجتمعات السائرة في طريق النمو، فيرى الباحث جاك فيرون أن نصف سكان العالم يعيشون في المدن و بالمقابل في بداية القرن السابق كان فرد من بين عشرة أفراد يعيش في المدينة نتيجة التزايد السريع للمدن و اتساع رقعة التمدن التي قد تكون نسبتها هي الغالبة خلال العام 2030 [112].

وتعتبر ظاهرة التمدن في الجزائر ظاهرة حديثة إذا نظرنا إليها من زاوية تزايدها بالشكل الذي هو عليه الآن؛ إذ من سنة 1886 إلى غاية سنة 1956 لم تتعد نسبة التمدن 13 % أي بمعدل 1,7 % كل عشر سنوات ، و خلال إحدى و عشرين(21) سنة أي من سنة 1956 إلى غاية 1977 ارتفعت نسبة التمدن إلى 40 % و لم تتوقف عند هذا الحد، بل وصلت حسب المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصاء خلال العام 2006 إلى أكثر من 60 %.

و لا شك أن النمو الحضري السريع في الجزائر لا يعتبر نموا طبيعيا ، إنما هو نتيجة الهجرة الداخلية التي عرفتها البلاد و التي تمثلت في تحرك السكان بين المدن نفسها أو من الريف إلى المدن، فكثير من المدن لم يتجاوز عدد سكانها 50 ألف نسمة،و خلال العام 1966 أصبح يفوق المائة ألف، و من بين هذه المدن نذكر باتنة و الشلف و المدية .....الخ ،أما المدن الكبرى مثل الجزائر (العاصمة) و وهران و عنابة و قسنطينة عدد السكان فيها جد مرتفع، فالعاصمة يفوق عدد سكانها الأربعة (04) ملايين و وهران يفوق المليون، و يرى محمد السويدي أن ظاهرة التمدن التي عرفتها الجزائر ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن :" فبانتهاء حرب التحرير و انفتاح المحتشدات ، نزح سكانها نحو المدن بعد إعلان الاستقلال سنة 1962 و اعتبارا من سنة 1966 اكتست عملية التحضر طابعا اقتصاديا على أساس أن عملية التحضر التي تتم في نطاق التنمية الصناعية أفضل

بكثير من مجرد القيام بعملية تحسين أو تحديث محدود في الوسط الريفي"[58،ص83]، ويرجع الباحث نفسه أسباب النمو المتزايد للحضر إلى العوامل التالية[58،ص84]:

1. النمو الحضري السريع : فبالرغم من انتهاء الحرب و خلاء السكنات من المعمرين بعد الاستقلال بقي النمو الحضري في تزايد مستمر.
2. تعَقّد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن و التي تقف وراءها عدة عوامل من أهمها:

- ♦ عوامل اقتصادية ناتجة عن الوضع الاقتصادي العام في الريف الجزائري و المتمثل في عدم التوازن بين الموارد و السكان.
- ♦ عوامل اجتماعية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقات الحيوية الريفية إلى جانب آثار حرب التحرير النفسية و الاجتماعية التي تسبب فيها تهديم القرى و المداشر.
- ♦ عدم تكافؤ الفرص في الميدان الاجتماعي و الثقافي بين أبناء الريف و أبناء المدن.

وبصفتي كباحث مبتدئ أوافق الباحث في رأيه عندما يعتبر أن ظاهرة التمدن في الجزائر ليست طبيعية و يعود سبب انتشارها السريع إلى النزوح الريفي- حتى في الآونة الأخيرة- و أقصد بها العقد الأخير من القرن السابق الذي ازداد فيه نمو المدن نتيجة النزوح الريفي الذي كان وراءه انعدام التنمية و انعدام الأمن ، و أوافقه الرأي عندما يفسر أسباب النمو الحضري المتزايد.

و من أهم آثار ظاهرة التمدن على الأسرة ما يلي :

أ- تحول الكثير من الأسر الممتدة إلى نووية أو شبه نووية بعدما أصبح المسكن في المدينة لا يسع ذلك العدد الهائل من أفراد الأسرة و الذي كان يصل أحيانا إلى 60 فردا .

ب- ارتفاع عدد الأسر الزواجية أو البسيطة نتيجة سياسة الإسكان المتبعة و التي تمثلت في انجاز مساكن ذات غرفتين و ثلاث غرف.

ج- التغير في نمط المسكن العائلي؛ إذ أصبحت الأسر الزواجية لا تتجمع في سكن عائلي واحد أو تتجمع في سكنات قريبة من بعضها البعض مثلما كانت عليه في السابق، و إن حدث ذلك فهو بنسبة قليلة.

د- تقهقر السلطة الأبوية وذلك بسبب عدم تجمع أفراد الأسرة في زمن مشترك أو مكان مشترك.

ه- تمدرس البنات في مراحل متقدمة من التعليم الثانوي أو الجامعي.

و- خروج المرأة للعمل أو للتسوق أو لقضاء الحاجة و خاصة في الآونة الأخيرة.

4-6 أثر العوامل الديمغرافية و الاجتماعية على تغير الأسرة :

من أهم العوامل التي لها دور مباشر في تغير الأسر من حيث البناء و الحجم و الوظيفة و الأدوار العوامل الديمغرافية و الاجتماعية، حيث ركزنا على أهمها و أخذناها بعين الحسبان، و هذا طبعا حسب توفر المعطيات الإحصائية لدينا، و لقد حصرنا تلك العوامل فيما يلي: تأخر سن الزواج، و استعمال موانع الحمل، و وفيات الأطفال، والخصوبة كعوامل ديمغرافية، و تطور ظاهرة التمدرس الممتد و خاصة تمدرس الإناث، و خروج المرأة للعمل كعوامل اجتماعية.

6-4-1 تأخر سن الزواج:

يعتبر تأخر سن الزواج من أهم العوامل التي تؤثر على التغير الأسري من حيث البناء و الحجم، فالزواج هو أصل الحياة العائلية و بدونه لن يتم الإنجاب لأن الإنجاب من غير الزواج يعتبر غير شرعي، و إذا تراجع أفراد المجتمع عن هذه السنة الطبيعية تغيرت أشكال الأسر و تغير المجتمع برمته، و أصبحت فيه الروابط الاجتماعية هشة و غير منتظمة ، فالولادات خارج الزواج هي السبب الرئيس في تطور الآفات الاجتماعية، و يبقى الزواج هو السبيل الوحيد لإشباع الرغبة الجنسية لبني البشر حتى يبقى المجتمع متماسكا.

و لقد تغيرت الأسرة تغيرا جذريا في الدول المتقدمة بسبب التراجع عن الزواج و نمو التعايش غير الشرعي و زيادة المواليد خارج الزواج و ارتفاع عدد العائلات أحادية القرابة [111].

و تأخر سن الزواج ظاهرة حديثة في المجتمع الجزائري، لأن الزواج المبكر من سمات المجتمعات العربية و الإسلامية على وجه العموم و خاصة عند المرأة ، ولقد دلت الإحصائيات على ذلك ، فالسن المتوسط للزواج قبل مرحلة التصنيع و مرحلة التمدن عند المرأة كان يتراوح بين 18 و 20 سنة ، أما عند الرجل فكان يتراوح بين 23 و 25 سنة ، و لقد بينا ذلك التطور الذي عرفه تأخر سن الزواج في الفصل الرابع.

و من خلال الجدول رقم (41) الموالي نلاحظ أن السن المتوسط عند الزواج الأول خلال 20 سنة تراجع بـ 06 سنوات كاملة عند الإناث و بـ 5، 3 سنة عند الذكور.

الجدول رقم (41) : تطور السن المتوسط عند الزواج الأول حسب الجنس [150]

السن المتوسط عند الزواج الأول	التعـــدادات		
	1987	1998	2008
الذكـور	27,7	31,3	33,0
الإنـاث	23,7	27,6	29,3

و من خلال الجدول السابق ، نلاحظ أن الفارق العمري بين الجنسين بقي على حاله خلال تلك الفترة، و لكن ما أشرنا إليه في الفصل الرابع أن الفارق كان متسعا و وصل أحيانا إلى عشر (10) سنوات، و تعود أسباب تأخر سن الزواج عند الذكور إلى أزمتي البطالة و السكن ، بينما عند الإناث فمردّها إلى تمديد فترة التمدرس و عدم طلبهن للزواج.

ومن أهم الآثار التي ترتبت على الأسرة من خلال تأخر سن الزواج ما يلي:

أ) تغير الأسرة من حيث البناء ؛ فالكثير من الشباب الذكور منهم و الإناث يؤخرون سن الزواج حتى يتمكنوا من إنشاء أسرة بسيطة بعيدا عن الأسرة المتوسطة أو الممتدة، لذا نلاحظ أن نسبة الأسر البسيطة و الأسر النووية في تزايد مستمر.

ب) تأخر العديد من النسوة في الزواج يقلص من خصوبتهن، و هذا ما لوحظ خلال العقد الأخير من القرن السابق و بدايات هذا القرن و سنشير إلى ذلك لاحقا.

ج) تقلص حجم الأسرة، فمتوسط حجم الأسر بلغ 5,9 خلال العام 2008 بعدما كان يتراوح بين 7 و 8 أفراد لكل أسرة ، لكن ما نشير إليه هنا هو أن هذا العدد (5,9) يختلف من منطقة لأخرى (5,7 في المناطق الحضرية و 6,5 في المناطق الريفية)، كما أنه يختلف من ولاية إلى ولاية ، فهو مرتفع في الولايات الداخلية كالمسيلة و أم البواقي و بالأخص الجلفة التي سجل فيها أعلى معدل ، و نجده منخفضا في كثير من الولايات الشمالية باستثناء البعض كجيجل (6,5) – انظر الملحق رقم (15) – و ما يمكن الإشارة إليه هنا، أن كل أنواع الأسر تقلص حجمها بما في ذلك الأسر الموسعة و الأسر الممتدة، لأن كثيرا من البالغين سن الزواج عزاب دون أطفال، لذا ينخفض متوسط الحجم داخل هذه الأسر الأخيرة.

كما لا يجب أن ننسى دور الطلاق في التأثير على الأسرة من حيث البناء و الحجم و العلاقات الأسرية الداخلية منها و الخارجية، و لعل أهم عامل في تقليص حجم الأسرة و تفككها في الدول المتقدمة كان الطلاق إذا انتقل معدله في تلك الدول من 8 % خلال العام 1968 إلى 38 % خلال العام 1976 و 45 % خلال العام 1987 [98]، و يرى الكثير من الديمغرافيين أن

الطلاق أو الانفصال عامل مهم في تخفيض الخصوبة و خاصة عندما يتعلق الأمر بالمرأة المطلقة التي لا تعيد الزواج لأن الطلاق معناه انقطاع العلاقات الجنسية و معناه انعدام النسل[101].

و على ما يبدو أن نسبة الطلاق في الجزائر تبدو ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية، و لكن على الرغم من ذلك فإن هذه الظاهرة أثرت على الأسرة الجزائرية من حيث البناء، فهناك نسبة معتبرة من الأسر التي يوجد بها أحد الوالدين مطلقاً – انظر الملحق رقم (13) – كما أثر الطلاق على العلاقات الأسرية الداخلية و الخارجية للأسرة كتسرب الأطفال من المدرسة و جنوح الأحداث، و فتور العلاقات القرابية.

6-4-2 استعمال موانع الحمل :

تعتبر موانع الحمل الحديثة أكثر العوامل مساهمة في انخفاض خصوبة الأزواج ، و هذه الظاهرة حديثة عبر العالم، فاستعمال موانع الحمل الحديثة الفعالة و خاصة الحبوب منها لم تظهر إلا في بداية الستينات من القرن العشرين ، فحسب الديمغرافيين لابيار (La Pierre) و بيرون(Peron) خلال العام 1983 أن الطبقات الثرية قبل الحرب العالمية الثانية كانت تستعمل الطرق التقليدية لمنع الحمل و عل رأسها السحب ، و لم يتسنّ لها استعمال الطرق الحديثة كالعقم و الحبوب إلا في منتصف الستينات ، و لكن مع نهاية الستينات أصبحت الوسائل الحديثة في متناول العديد من النساء المتزوجات [126]، و الجزائر لم تعرف هذه الظاهرة إلا في نهاية الثمانينات نتيجة برنامج السياسة الوطنية للتحكم في النمو الديمغرافي (PNMCD) التي انتهجتها الدولة الجزائرية بداية من سنة 1983، و كذا التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لنشر الوعي لدى الأسر عن طريق الجمعيات و التعاون مع المنظمات العالمية الحكومية، و كما أشرنا في الفصل الخامس أن نسبة استعمال موانع الحمل من طرف النساء المتزوجات شهدت تطورا ملحوظا خلال منتصف الثمانينات و العقد الأخير من القرن السابق؛ إذ انتقلت من 8 % خلال العام 1970 إلى 35,5 % خلال العام 1986 ثم ارتفعت إلى 50,8 % خلال التسعينيات و قاربت حدود 60 % بداية الألفية الثالثة ، مع العلم أن التباين بين المناطق الريفية و الحضرية يكاد يكون منعدما - و كما ذكرنا في الفصل السابق- بأن هذا يدل على مدى ارتباط الأسر الجزائرية باستعمال وسائل منع الحمل خاصة الحديثة منها التي تشكل 86,8 % من مجموع هذه الوسائل، وذلك من أجل تنظيم الأسرة.

و من المؤكد فإن تأثير هذا العامل كان بالدرجة الأولى على تخفيض الخصوبة و على حجم الأسرة ، كما ساهم في المحافظة على صحة الأم الإنجابية و صحة الطفل، و ما تجدر الإشارة إليه ههنا أن الجزائر في هذا المجال تصنف ضمن الدول الرائدة مقارنة بالدول العربية.

3-4-6 الخصوبة:

تعتبر الخصوبة عند علماء الاجتماع أو الديمغرافيا عاملا أساسيا في تغير الأسرة من حيث الحجم و البنية ، كما يعتبرها البعض من العلماء مظهرا من مظاهر التغير الاجتماعي أو الأسري، و لقد تميزت الخصوبة في الجزائر بمستوى عال في الستينيات و السبعينات؛ إذ بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة سنة 1964 (6,9) طفلا لكل امرأة و ارتفع 8,36 طفل لكل امرأة خلال العام 1970 ، و انخفض بنسبة طفيفة خلال العام ،1977 لكن في منتصف الثمانينات و خلال التسعينات كان المعدل المتوسط لكل امرأة يدور في حدود الأربعة (04)، و خلال هذا العقد الجاري فإن المعدل ذاته يتراوح بين 2,5 و 2,3 طفل لكل امرأة حسب آخر دراسة إحصائية قدمتها الأمم المتحدة [108]، و لذا تعبر الجزائر من بين البلدان العربية الأكثر انخفاضا في الخصوبة ، و لكن إذ ما قارنا الجزائر بدول الجوار (تونس و المغرب) نجد أن الجزائر تتقارب في مستوى الخصوبة مع المغرب و بدرجة أقل مع تونس[140].

و يرى كل من ويلسون و بيسون (C.Wilson et G.pison) بأن الدول السائرة في طريق النمو تحذو حذو الدول المتقدمة فيما يتعلق باتجاه الخصوبة إذ قدر المعدل المتوسط لكل امرأة بـ 2,1،و يشيران أيضا إلى أن العالم يسير نحو انخفاض في مستوى الخصوبة على الرغم من النمو السكاني المتزايد، و هذه هي إحدى التناقضات الديمغرافية[149].

و يشير ويلسون في دراسة أخرى بأن هناك خصوبة انتقائية بدأت تظهر في بعض البلدان الآسيوية؛ حيث أصبحت العديد من الأسر تريد إنجاب أقل عدد من الأطفال، و لكن في الوقت نفسه يبغون الحصول على مولود ذكر مهما كان الثمن مما جعلهم يلجؤون إلى الإجهاض الانتقائي للبنات علماً أنه- طبيعياً- يولد 105 مولود ذكر مقابل 100 أنثى، و هذا ما يهدد -حسبه دائما- هذه الدول و الإنسانية جمعاء [108]، لذلك يعتبر انخفاض الخصوبة الذي شهده العالم بأسره أحد أهم مظاهر التغير الاجتماعي و الأسري في كل المجتمعات، و الذي مس الأسرة الغربية أولا ثم جاء الدور على الأسر العربية.

و تعود أسباب انخفاض الخصوبة في البلدان النامية - كما أشرنا إلى ذلك في السابق- إلى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي مرت بها هذه البلدان.

و يعتبر الفقر كما أشار الباحث كوزيو زافالا (M.cosio- Zavala) خلال العام 1997 من أهم الأسباب التي أدت بالكثير من الأسر اللاتينية إلى تخفيض خصوبتها من أجل البقاء[95]؛ بينما تعود أسباب انخفاض الخصوبة في الجزائر - مثلما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا- إلى تأخر سن

الزواج عند النساء بسبب تمديد فترة تمدرسهن ، و إلى تأخر سن الزواج عند الرجال بسبب أزمتي البطالة و السكن، و إلى انتشار وسائل منع الحمل الحديثة بنسبة كبيرة عند النساء المتزوجات.

إن انخفاض مستوى الخصوبة الذي عرفته الجزائر ترتبت عنه آثار هامة على التغير الأسري نحاول بإيجاز ذكر أهمها:

أ- تقلص حجم الأسرة بما في ذلك الأسرة الموسعة و الأسرة الممتدة.

ب- انخفاض وفيات الأطفال حيث بلغ معدل وفياتهم خلال السنوات الأخيرة حوالي 26 في الألف بعدما كان يفوق 140 في الألف.

ج- التحسن في الصحة الإنجابية للمرأة.

د- التحسن في الظروف المعيشية لدى الكثير من الأسر.

ه- اهتمام الأمهات بتربية أولادهن بطريقة أحسن و تمكن الأسر من الاعتناء بالأولاد ماديا و معنويا.

6-4-4 التمدرس المتزايد:

إن أهم ما نقف عنده في المجتمعات المعاصرة ذلك التزايد المستمر لظاهرة التمدرس سواء كان في الدول المتقدمة أو في الدول النامية حيث أولت الحكومات أهمية كبيرة للمدرسة من خلال تكييف مناهجها التربوية مع ما يتطلبه سوق العمل في عصرنا الراهن من كفاءة و أهلية الأفراد.

و يرى العديد من علماء الاجتماع أن آثار التمدرس على البنى الأسرية عديدة من بينها امتصاص ذلك الكم الهائل من الأطفال البالغين سن التمدرس وذلك للحيلولة دون أن ينحرفوا أو يتسكعوا في الشوارع ، وتوزيع وظيفة التربية بين الأسرة و المدرسة تجاه السلوك العائلي للبالغين إلى ما هو أحسن، فكلما كان مستواهم الدراسي أعلى تحسن سلوكهم، و أهم أثر للتمدرس يتمثل في تقليص الحجم المتوسط للأسر[129،ص470-471]، كما يرى العديد من الديمغرافيين أن أهم عامل يساهم في تخفيض مستوى الخصوبة هو المستوى الدراسي، إذ لوحظ أنه كلما كان المستوى التعليمي للمرأة عاليا كانت الخصوبة منخفضة ، فالنساء المتعلمات وحدهن من يردن العيش في كنف أسرة قليلة العدد، كما لديهن المؤهلات الثقافية و الاقتصادية لتنظيم الولادات، و مما لوحظ أيضا أن المستوى التعليمي للرجل له دور في تخفيض الخصوبة لكن ليس بالدرجة نفسها عند المرأة [129،ص471-472].

و مما لا شك فيه أن ظاهرة تمديد التمدرس عند الإناث و الذكور - كما أشرنا إلى ذلك في السابق- كان لها الأثر البالغ في تأخير سن الزواج مادام التمدرس مجانيا حتى في المرحلة الجامعية،

و لقد أكدت ذلك الباحثة الكندية داندیرون (Dandurant) في دراستها المتعلقة بالأسرة و التغيرات الاجتماعية ، حيث بينت أن الكثير من النساء المتعلمات يؤخرن سن الزواج إما بسبب تمديد تمدرسهن في مراحل متقدمة، أو دخولهن عالم الشغل لأن النسوة المتعلمات العاملات يتقاضين أجورا أحسن بكثير من نظيرتهن غير المتعلمات، كما بينت أن عامل التمدرس يؤثر بدوره على المرأة المتزوجة عبر الزمن، إذ تحبذ الكثير من النساء المتعلمات تأخير سن الأمومة إلى ما بعد 30 سنة ، و في الوقت نفسه يؤثر التمدرس على الذكور في الجانب المتعلق بالزواج، إذ أن الكثير منهم يؤخرون سن الزواج بسبب تمديد فترة الدراسة و دخول عالم الشغل متأخرين مقارنة بالآخرين[97،ص362].

و لقد لعبت ظاهرة التمدرس لدى الإناث دورا هاما في تحقيق المآرب التي سعت إليها المرأة و من أهمها تعديل قانون الأسرة و إنشاء وزارة منتدبة تخص شؤون المرأة و عدم التمييز بين الجنسين [129،ص472]،و لذا -حسب الباحثة التونسية ليليا بن سالم- فإن البنت تجدها أكثر حرصاً على الدراسة من الابن لغرض أخذ مكانتها في المجتمع[128].

لقد قطعت الجزائر أشواطا جد هامة في مجال التعليم عبر كل أطواره ،و ذلك بانتهاجها سياسة التعليم المجاني لكل أفراد المجتمع دون التمييز بين الجنسين أو المناطق الجغرافية، حيث بلغ عدد المتمدرسين خلال العام 2008 (8.483.000) تلميذا منهم 4.294.000 تلميذة أي: بنسبة 50,6 % من الإجمالي و بنسبة نمو 11,8 % مقارنة بسنة 1998 أي بزيادة قدرها 893 ألف تلميذ – انظر الجدول رقم (42) –.

ومن الملاحظ من خلال معطيات التعداد الأخير فإن نسبة المتمدرسين بين الجنسين متقاربة نوعا ما 27,7 % للذكور (28,3 % في المناطق الحضرية و 24,6 % في المناطق المبعثرة) و 29 % للإناث (29,9 % في المناطق الحضرية و 23,3 % في المناطق المبعثرة).

الجدول رقم (42): تطور الفئة السكانية المتدرسة الي تفوق أعمارها 06 سنوات [150]

الجنس	التعدادات		النمو بـ %
	1998	**2008**	
ذكور	3.931.000	4.189.000	6,6
إناث	3.695.000	4.294.000	17,4
المجموع	7.590.000	8.483.000	11,8

وعلى المستوى الوطني 45,8 % من السكان المتمدرسين ينتمون إلى المؤسسات التربوية الابتدائية، و 30,2 % يزاولون الدراسة في الطور المتوسط و 13,5 % يتابعون الدراسة في المرحلة الثانوية و 10,1 % في الدراسات العليا و لعل الفروقات بين الجنسين و المناطق السكنية ليست ذات أهمية كبيرة – انظر الجدول رقم (43) –.

الجدول رقم (43): بنية السكان المتمدرسين اللذين تفوق أعمارهم 06 سنوات حسب المستوى الدراسي و الجنس و منطقة السكن (مقدرة بـ 100) [150]

المستوى الدراسي	متجمعة		مبعثرة		المجموع		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع
ابتدائي	47,5	42	54,7	53,7	48,4	43,3	45,8
متوسط	31,1	29,5	31,4	28,9	31,1	29,4	30,2
ثانوي	12,4	15,5	8,8	10,4	11,9	15,0	13,5
عالي	8,7	12,7	4,6	6,5	8,2	12,0	10,1
غير مصرح	0,3	0,3	0,5	0,5	0,4	0,3	0,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

و على إثر هذا التطور في نسبة التمدرس انخفض مستوى الأمية، إذ انتقلت من 74,6 % سنة 1966 إلى 22,1 % سنة 2008 ،لكن تبقى النسبة متفاوتة بين الجنسين ، فالنساء أكثر عرضة للأمية من الرجال ، ولا يجب في هذا الصدد أن ننسى الدور الذي لعبته الدولة في مكافحة الأمية من خلال برامج محو الأمية التي ساهمت في تخفيض النسبة التي كانت جد مرتفعة غداة الاستقلال.

و الملاحظ أن الجزائر تعتبر رائدة في مجالي محو الأمية وتطوير مستوى التمدرس عبر كامل مراحله ، إذ نجدها متفوقة على كثير من البلدان العربية كمصر و المغرب و الكويت و لبنان – انظر الملحق رقم (16) – و هذا راجع إلى السياسة الناجعة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية و المتمثلة في إجبارية التعليم و تعميمه و مكافحة الأمية.

و من أهم الآثار التي ترتبت عن ظاهرة تزايد التمدرس تجاه الأسرة ما يلي:

أ) تأخر سن الزواج لدى الذكور و الإناث و خاصة عند هذه الفئة الأخيرة التي أصبحت لا تفكر في الدخول إلى بيت الزوجية إلا و معها شهادة جامعية أو شهادة مهنية قصد مجابهة

التحديات و العقبات التي تكون في حياتها كالطلاق أو الترمل أو بطالة الزوج ، و بذلك تتمكن من التكفل بالأسرة.

ب) انتشار الوعي فيما يتعلق بتنظيم النسل و استعمال موانع الحمل الحديثة.

ج) انخفاض المستوى العام للخصوبة ، إذ تعتبر ظاهرة تزايد التمدرس أهم عامل في تخفيض خصوبة النساء الجزائريات ، حيث أصبح العديد من النسوة المتعلمات يحبذن إنجاب عدد قليل من الأولاد، و من خلال هذا يمكننا القول إن السلوك الإنجابي للنساء الجزائريات تغير في اتجاه عدم الاهتمام بكثرة الأولاد مثلما ما هو عليه في البلدان المتقدمة ، و هي الملاحظة نفسها التي نجدها عند الرجال المتعلمين.

د) تقلص الحجم المتوسط للأسرة و ارتفاع نسبة الأسر النووية أو الزواجية.

ه) تقلص في فارق السن بين الزوج و الزوجة، و أحيانا يكون منعدما عند الأزواج الذين يدرسون معا في الجامعة و يدخلون الحياة الزوجية مباشرة بعد التخرج.

و) دخول المرأة عالم الشغل، إذ أن الكثير من المتعلمات حظيت بفرص الحصول على الوظيفة و بالأخص في التعليم و الصحة و الإدارة ، و لقد أصبحت النسوة المتعلمات و الأمهات لا يستسغن حرمان الفتاة الجامعية من الحصول على وظيفة ، كما تبوأت المرأة بفضل تعليمها مكانة مرموقة في المجتمع، حيث أصبح الكثير من الرجال يفضلون النساء المتعلمات و العاملات لغاية تأسيس أسرة، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من النساء المتعلمات يشترطن العمل بأجر خارج البيت لمن يطلبهن للزواج.

ز) أصبحت الوظيفة للمرأة ثنائية وظيفة تتعلق بتربية الأولاد و الاعتناء بالزوج و الاهتمام بالبيت، و وظيفة أخرى تتعلق بالعمل المأجور خارج البيت، حيث أصبحت تساهم في الدخل الأسري سواء كانت ربة بيت أو فردا من أفراد الأسرة، كما أن الأدوار الأسرية التي كانت حكرا على الذكور فقط أصبحت مشتركة بين الجنسين، فكثير من الآباء بفضل تطور المستوى الدراسي أصبحوا يساعدون الأمهات في الاعتناء بالأولاد و شؤون المنزل.

ح) المساهمة في تحسين المستوى التعليمي للأولاد حيث أصبحت المرأة المتعلمة تحث الأولاد على الدراسة و تلقيهم دروسا إضافية عند العودة من المدرسة و متابعتهم و مراقبتهم باستمرار.

6-4-5 خروج المرأة للعمـل:

أكدت العديد من الدراسات الاجتماعية أن دخول المرأة عالم الشغل كان له الأثر البالغ في التغير الأسري الذي عرفته مجتمعات العالم الغربي، و تلتهم المجتمعات الأخرى في هذا السلوك و لكن بدرجات أقل.

من بين هذه الدراسات نجد دراسة كامبنيرس (Kempeneers) خلال العام ،1987 حيث بين هذا الأخير من خلال دراسته أن أهم الأثر الملحوظ على الأسرة يتمثل في تغير الأدوار بين الزوجين، إذ انتقلت الأسر الكندية من أسر زواجية أحادية الأجر إلى أسر زواجية ثنائية الأجر، حيث أصبح الأجر الوحيد لا يكفي سد حاجيات العائلة، و بذلك أصبحت مساهمة المرأة في الشغل ضرورة ملحة[117،ص68]،و على إثر ذلك قامت الحكومة الكندية بتقديم بعض المساعدات الاجتماعية للأمهات العاملات كعطلة الأمومة خلال العام 1972، و دور الحضانة العمومية خلال العام 1974 [97،ص361]،لأن العازبات كنّ يشكلن النسبة الغالبة من النساء العاملات حتى نهاية العقدين السادس والسابع من القرن المنصرم حيث قدرت هذه النسبة خلال العام 1961 بـ62,7 % [142،ص17]، و في نهاية الثمانينات انقلب الوضع، فأصبحت النساء المتزوجات العاملات يشكلن الأغلبية (62,2 % خلال العام 1987) ، و هذا بعد نضال طويل و بعدما أصبحت الأمومة لا تشكل عائقا في حياة المرأة المهنية[142،ص16].

و يمكننا القول من خلال ذلك إن دخول المرأة عالم الشغل ظاهرة حديثة حتى في الدول المتقدمة.

و من أهم التأثيرات التي ترتبت على دخول المرأة عالم الشغل التغير في سلوكها الإنجابي، ويتمثل أساساً في تعديل مشاريع الإنجاب و تواريخ الولادات خاصة بالنسبة للنساء اللواتي تابعن دراستهن في الجامعات حيث يقمن بتأخير أمومتهن إلى سن الثلاثين،وذلك بسبب دخولهن المتأخر عالم الشغل[97،ص362].

و يرى بيسون (Gilles Pison) أن تأخر سن الأمومة في الدول المتقدمة ناتج عن تمديد فترة التمدرس و تطور النشاط المهني للمرأة ، و يرى بأن هذا التأخر ينجم عنه تخفيض في الخصوبة و بالأخص في الدول التي تنعدم فيها السياسات العائلية[144].

و من خلال المسوح الخاصة بالخصوبة التي مست البلدان العربية خلال التسعينات، لاحظ الباحث فيليب فارق (Philippe Fargues) أن تطور النشاط المهني للمرأة يُعد أحد العوامل التي ساهمت في تأخير سن الزواج ، (إذ قدر معدل النشاط المهني عند النساء العازبات بـ 31 % مقابل 18 % عند النساء المتزوجات ، و يعود هذا - حسب الباحث دائما - إلى التحولات الاقتصادية

التي عرفتها هذه البلدان، و يضيف بأن العمل النسوي في الوطن العربي مركز في قطاعات الصحة و التعليم و الإدارة[104].

و الجزائر كبقية الدول العربية و الدول السائرة في طريق النمو عرفت ظاهرة خروج المرأة حديثا ؛ إذ لم يكن يسمح للمرأة الخروج من المنزل- كما ذكرنا ذلك آنفاً – إلا للضرورة.

ولقد عرف النشاط المهني النسوي بداية تطوره منتصف الثمانينات و بلغ أوجه خلال العقد الأول من القرن الحالي، إذ بلغ معدله خلال العام 2008 (15 %)، وكان قبل حلول الألفية الثالثة مقدرا بـ 1,8 % سنة 1962 و 9,72 % خلال سنة 1998.

إن دخول المرأة الجزائرية سوق العمل لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة خلفية تاريخية مهمة تمثلت في مشاركتها في حرب التحرير التي خاضها الجزائريون لطرد الاحتلال الفرنسي من ترابهم، فنالت بذلك احترام و تقدير الجميع حيث احتل الكثير من النساء غداة الاستقلال مناصب استراتيجية و هامة (طبيبات و طبيبات مختصات ، محاميات ، قاضيات ....الخ).

كما كان دخولها نتيجة السياسة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية الفتية الهادفة حينئذٍ إلى تحرير المرأة؛ و لعل خطاب الرئيس الراحل بومدين الشهير مؤشر على ذلك، والذي ألقاه سنة 1969 بمناسبة تدشينه مركب الحجار - وذلك نقلا عن المرجع المشار إليه أسفله-[40،ص11]: " لقد دعونا النساء للمشاركة في الانتخابات البلدية حتى يعتنين بأنفسهن بالقضايا المتصلة بالزواج و الطلاق و تعدد الزوجات و تنظيم الأسرة..." ، والذي حدد من خلاله ثلاثة أهداف رئيسة هي : السعي للقضاء على تعدد الزوجات، و المهر (في إطار قانون الأسرة)، و تطبيق سياسة تنظيم الأسرة كوسيلة لتحرير المرأة ورعاية صحتها و صحة أطفالها.

و يبدو أن هاتين الخلفيتين التاريخية والسياسية كلتيهما لم تسهم في دخول المرأة عالم الشغل وحسب، بل أسهمت في خروج المرأة من البيت بصفة عامة و دخولها عالم السياسة و الرياضة، و انخراطها فيما بات يعرف بالمجتمع المدني وما إلى ذلك من مجالات أخرى؛هذا من جهة، و من جهة أخرى - كما ذكرنا في الفصل الرابع - يرى البعض أن المكانة التي تحتلها المرأة حاليا كانت نتيجة نضال طويل و مستمر من طرف الجمعيات النسوية و على رأسها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

ومما لا شك فيه أن نظرة المجتمع بصفة عامة و الرجل بصفة خاصة نحو المرأة العاملة تغيرت؛ إذ أصبح العديد من شباب الجيل الحالي يفضل الزواج بامرأة عاملة بأجر قصد بناء أسرة زواجية تلبى فيها كل الرغبات و المتطلبات العصرية كالسيارة و المسكن الحديث، و قصد المساعدة المادية للزوج إن كانا متزوجين، لأن الدخل الوحيد أصبح لا يفي بالغرض ، و هو السلوك نفسه الذي حدث في المجتمع الكندي- مثلما ما أشرنا إليه في السابق -.

كما أصبحت للمرأة العاملة مهما كانت صفتها داخل الأسرة (أم ،زوجة أخت ، بنت) تساهم في الدخل الأسري ؛ إذ أن هناك عدداً لا بأس من النساء العاملات يقمن بإعالة أسرهن بغض النظر عن نمط الأسرة (بسيطة ، مركبة ، موسعة ، جانبية.....)، و لقد أشرنا إلى ذلك في المبحث المتعلق بخصائص الأسرة الجزائرية الحديثة من هذا الفصل (85,9 % من المبحوثين يرون أنه لا مانع للمرأة بأن تعمل خارج البيت بأجر و أن لها الحق في ذلك).

و على الرغم من أن العمل النسوي في الجزائر عرف تطورا ملحوظا و سريعا، غير أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تبقى ضعيفة؛ فلو قارنا معدل النشاط النسوي للجزائر (15 %) بنظيره التونسي الذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم العربي (21,8 % خلال العام 1985) ، نلاحظ أن الفرق جد شاسع.

على الرغم من المساهمة الضعيفة للمرأة في النشاط الاقتصادي، إلا أن الآثار التي ترتبت على الأسرة من جرّاء ذلك كانت في منتهى الأهمية، و سنوجز أهمها فيما يلي:

أ- تأخر سن الزواج عند الكثير من النسوة اللائي دخلن عالم الشغل و لاسيما المتعلمات منهن في الجامعات و المعاهد المتخصصة ، حيث لا يرغبن في الزواج إلا بعد الحصول على منصب شغل ، و إذا تزوجن تأخر سن الأمومة لديهن والذي قد يفوق سن الثلاثين مثلما هو عليه الحال في الدول المتقدمة.

ب- انخفاض الخصوبة العامة و الخصوبة الزواجية كنتيجة طبيعية لتأخر سن الزواج ؛ فكثير من النساء المتزوجات العاملات تفضل إنجاب عدد أقل من الأولاد حتى تتمكن من التوفيق بين العمل المنوط بهن كأمهات و العمل خارج البيت، وهذا ماأكده المسح الوطني الخاص بصحة الأم و الطفل (EASME) سنة 1992.

ج- ارتفاع نسبة الأسر البسيطة مقابل انخفاض الأسر الموسعة و كذا انخفاض المعدل العام لحجم الأسر.

د- تحول بعض الأسر الزواجية أحادية الأجر إلى أسر زواجية ثنائية الأجر؛ إذ أن الكثير من الأسر أصبحت تفضل العمل المزدوج لكل من الزوج و الزوجة قصد توسيع الدخل و تلبية حاجيات الأسرة و متطلباتها، لأن الدخل الوحيد لم يعد يفي بذلك.

ه- ازدواجية الوظيفة بالنسبة للنساء المتزوجات، حيث يقمن بالوظيفة الأساسية و المتمثلة في تربية الأولاد و الاعتناء بالزوج و شؤون المنزل و في نفس الوقت يقمن بالوظيفة الثانوية و المتمثلة في العمل المأجور خارج البيت.

و- مساهمة المرأة العاملة - مهما كانت صفتها داخل الأسرة (أم، زوجة، بنت، أخت) في تحسين الدخل الأسري.

خاتمـة الفصـل :

تطرقنا في هذا الفصل الأخير لأثر التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على الأسرة الجزائرية، وذلك بالاعتماد على معطيات المسح الوطني الجزائري حول تحولات البنى الأسرية المنجز من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) خلال العام 2000، و معطيات التعداد العام للسكان و السكن المعد من طرف الديوان الوطني للإحصاء خلال العام 2008، حيث تناولنا في هذا المبحث التعريف بالأسرة الجزائرية حسب الديوان المشار إليه، و أنواع الأسر و البنى المشكلة لها، كما عالجنا سلوكيات و متطلبات الأسرة الجزائرية كمكانة المرأة و الطفل داخل الأسرة و خصوبة الأسر و حجمها و العلاقات الأسرية الاجتماعية و القرابية و التضامن العائلي، بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى للأسرة كالتجمع الأسري في المسكن، و نظرة الأسرة لتمدرس البنت، و خروج المرأة للعمل و الرغبة في إنجاب الأولاد و تمدرسهم.

و لقد قمنا في المبحثين الأخيرين بمعالجة و تحليل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و أثرها على التغير الأسري الحادث بالجزائر في الآونة الأخيرة حيث حصرنا العوامل الاقتصادية فيما يلي:

- ♦ التصنيع و التحديث.
- ♦ التعديل الهيكلي.
- ♦ البطالة و الشغل.
- ♦ التمدن و السكن.
- ♦ رفاهية المسكن.

أما العوامل الاجتماعية فقد حصرناها فيما يلي:

- ❖ تأخر سن الزواج.
- ❖ استعمال موانع الحمل.
- ❖ الخصوبة.
- ❖ التمدرس المتزايد.
- ❖ خروج المرأة للعمل.

و ما يمكن أن نشير إليه في هذا الصدد أننا ركزنا على هذه العوامل دون غيرها، وذلك لتوفر المعطيات الإحصائية لدينا التي استقيناها من نتائج المسوح المنجزة من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) و المعطيات السنوية للديوان الوطني للإحصاء و نتائج التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008.

و ما نستخلصه من هذا الفصل أن الأسرة الجزائرية تغيرت في بنائها و حجمها و وظيفتها بشكل سريع و ملفت للانتباه، و لقد كان للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية المتداخلة فيما بينها والتي عالجناها آثار بالغة على هذا التغير الحادث نتيجة تلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، حيث يعد برنامج التعديل الهيكلي (1994) أهم عامل اقتصادي، بينما يعتبر التمدرس المتزايد و خروج المرأة للعمل أهم عاملين اجتماعيين.

وجدير بالتنويه أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى أرى أنها من الأهمية بمكان، غير أني لم أتمكن من معالجتها، وذلك لعدم توفر المعطيات الإحصائية الشاملة بشأنها، كالدخل الأسري، و العولمة، والتفتح على العالم الخارجي من خلال الثورة الرقمية، و الهجرة بنوعيها الخارجية و الداخلية و التي نسب إليها الباحث محمد السويدي بصفة شبه مطلقة ذلك التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية حيث شدد على الهجرة الداخلية التي وصفها بالنزوح الريفي.

♦ <u>النتائج العامة للدراسة:</u>

لقد عرفت الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر العربية نتيجة الاحتكاك بين دول العالم المعاصر، التي هي أشبه ما تكون بقرية صغيرة - كما يرى الكثير من الباحثين- تغيرات هامة من حيث هيكلها وبناؤها و حجمها و وظيفتها ، و مستوى العلاقات الاجتماعية الداخلية منها والخارجية، فضلا عن الأدوار المنوطة بكل فرد من أفرادها.

إن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي المتواضعة المتعلقة بالتغير الحادث على الأسرة الجزائرية كانت كالآتي:

أولا: بنـاء الأسـرة:

- أصبح الحجم المتوسط للأسرة يتراوح بين ستة (06) و سبعة (07) أفراد، إذ قدر خلال العام 2008 بـ5,9 (5,7 في الوسط الحضري و 6,5 في الوسط الريفي) بعدما كان يتراوح بين عشرين (20) و أربعين (40) فردا في بعض الأسر الممتدة.

- انخفاض المستوى العام للخصوبة؛ إذ انتقل المعدل العام للأطفال لكل امرأة من 8,36 خلال العام 1970 إلى 5,36 خلال العام 1986، ثم ازداد انخفاضا خلال العام 1992 حيث بلغ 4,4، و أهم انخفاض سجل كان خلال العام 2002 إذ قدر بـ 2,5، و بلغ 2,3 العام 2008.

- تأخر سن الزواج لكلا الجنسين، إذ كان يتراوح السن المتوسط للزواج الأول عند النساء خلال الستينيات بين 18 و 19 سنة و عند الرجال بين 23 و 25 سنة، و بدأ يرتفع تدريجيا ليبلغ خلال العام 1977 عند النساء 20,9 و عند الرجال 25,3، و انتقل خلال العام 1987 إلى 23,7 عند الإناث و27,6 عند الذكور، و ازداد ارتفاعا خلال التسعينيات و العقد الأول من الألفية الثالثة، إذ بلغ خلال العام 1998 و 2008 على الترتيب 29,3 و 27,6 عند النساء و عند الرجال 31,3 و 33.

- انخفاض فارق السن بين الأزواج، حيث عرف عند الزواج الأول انخفاضا من 5,5 خلال العام 1966 إلى 4,4 خلال العام 1977 ، و 3,7 خلال العام 1998، و بقي على حاله خلال العام 2008.

- ارتفاع نسبة الأسر الزواجية و البسيطة حيث قدرت نسبة هذه الأخيرة خلال العام 2000 بـ69%،و بالمقابل تقهقرت نسبة الأسر الممتدة و الموسعة التي قدرت خلال العام نفسه بـ 15%.

ثانـيا: الوظيفـة:

لقد تغيرت العديد من الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة الجزائرية قبل الاستقلال؛ إذ فقدت العديد من هذه الوظائف كمنح الأبناء التربية الروحية و الدينية و التعليم و وظيفة أداء الخدمات الترويحية أثناء وقت الفراغ و وظيفة منح الأبناء الأعمال و الحرف ... إلخ، ذلك أن مثل هذه الوظائف أوكلت للدولة و التنظيمات الاجتماعية الحديثة المختصة كالمسجد و المدرسة و المستشفى و المعمل و حلت محل العنصر المساعد للأسرة في منحها الوظائف الاختصاصية التي كانت الأسرة تؤديها لأبنائها.

و أهم التغيرات التي طرأت على الوظيفة الأساسية للأسرة على الرغم من الاحتفاظ بها بصفة شبه مطلقة تمثلت فيما يلي:

- أوكلت مهام التربية عند بعض الأسر و بالأخص الأسر التي تعمل فيها الأم خارج البيت إلى دور الحضانة.

- بعض الأسر و بالأخص الأسر البسيطة و الزواجية و ذات الجنب لا يتم الطهي فيها إلا مرة واحدة في اليوم أي: عندما يحل العشاء، و أحيانا لا يتم فيها الطهي إطلاقا ما دام الطعام الجاهز يباع في الأسواق و في كل حين، و يلاحظ هذا التغير أكثر في الأسر التي تعمل فيها الأم أو الزوجة خارج البيت.

أما أهم التغيرات التي طرأت على الوظيفة الثانوية تمثلت في الآتي:

- الوظيفة الاقتصادية تغيرت بشكل يكاد يكون مطلقا، فالأسرة التي كانت قبل التغير وحدة اقتصادية إنتاجية تقوم بخلق الثروة وتؤدي في الوقت ذاته وظيفة الاستهلاك، أضحت وحدة اقتصادية استهلاكية لا غير، ففي أدبيات الاقتصاد السياسي أصبحت الأسرة الحالية ذلك العون الاقتصادي الذي توكل إليه وظيفة الاستهلاك ، بينما الوظيفة الإنتاجية فتضطلع بها المؤسسات الاقتصادية المتخصصة، و التعاون الذي كان سائدا بين أفراد الأسرة الواحدة في أداء الوظيفة الاقتصادية سواء كان ذلك في الريف أو في الحضر تلاشى، و أصبح كل فرد من أفراد الأسرة عاملا أجيرا عند الغير، بالإضافة إلى ذلك أصبحت المرأة تعمل خارج البيت و تساهم بذلك في الدخل الأسري.

- كما أوكلت الوظائف الثانوية الأخرى كالتعليم و التربية و تحفيظ القرآن الكريم إلى مؤسسات اجتماعية أخرى كالمدرسة و المسجد.

ثالثا: اختيـار الشريك:

لم يعد اختيار شريك الحياة بالنسبة للمرأة مفروضا من طرف الأهل مثلما كان عليه الحال قبل التغير؛ إذ أصبح للمرأة الحق في اختيار الشريك ، فضلا عن أنّ الآباء و الأمهات في كثير من الأسر لم يعودوا يمانعون في أن تتعرف البنت على شريك حياتها قبل الزواج.

رابـعا: العلاقات الأسرية الاجتماعية و القرابية:

لم تعد العلاقات الأسرية الاجتماعية و القرابية سائدة- مثلما ما كان عليه الحال قبل التغير- نتيجة التمدن السريع الذي عرفته الجزائر و الناجم عن الهجرة الواسعة للسكان من الأرياف إلى المدن.

و أهم التغيرات التي استنتجاها من خلال الدراسة انحصرت فيما يلي:

- اتساع البعد الجغرافي بين أفراد الأسر الكبيرة الواحدة.
- تلاشي عقلية الانتماء القبلي (العرش) و العائلي خاصة في المدن الكبرى.
- تقلص الزيارات بين الأقارب واقتصارها على المناسبات نتيجة ضعف المداخيل من جهة، وتطور وسائل الاتصال الرقمية من جهة أخرى و على رأسها الهاتف الجوال.
- ظهور الفردانية لكن ليس بالحدة التي نجدها في العالم الغربي؛ إذ ما زال التضامن موجودا بين أفراد الأسرة كالذي نجده بين الآباء وأبنائهم، أو بين الأبناء و آبائهم إذا كانوا مسنين أو عاجزين، أوذاك الذي نلمسه بين الإخوة- خاصة في الظروف الصعبة- و هذا ما استنتجاه من خلال العلاقة بين البطالين و أسرهم.

خامسا: السكن:

أصبح الكثير من المتزوجين حديثا يسكنون في بيت جديد بعيدا عن المسكن الأصلي للزوج، ويعود ذلك إلى رغبة الكثير من الأزواج في بناء أسر زواجية مستقلة من جهة أو لضيق المسكن العائلي الأصلي للزوج من جهة أخرى ،و ما تجدر الإشارة إليه هنا أن الابن المتزوج حديثا أصبح لا تهمه الإقامة في مسكن بعيد أو قريب من مسكنه الأصلي، بل ما يهمه هو السكن في بيت مستقل مهما كلفه الثمن- و لو على حساب دخله الضعيف - و ذلك لتفادي المشاكل التي قد تقع بين زوجته و أفراد أسرته، كما تبين من دراستنا أن اتجاه الأفراد نحو السكن داخل العمارات في تزايد مستمر نظرا للسياسة السكنية المنتهجة من طرف الدولة أو لندرة العقار و بالأخص في الساحل الشمالي.

سادسا: مكانة الطفل و المرأة داخل الأسرة:

لم يعد للولد المكانة التي كان يحظى بها في السابق، إذ أصبح الطفل مكلفا عند الولادة و في مرحلتي الطفولة و الشباب أو حتى عند الزواج و الزفاف، و يتضح ذلك جليا من المستوى الذي آلت إليه خصوبة الأزواج، و لذا قلت تلك المفاضلة بين جنسي المولود.

أما المرأة فقد تبوأت مكانة معتبرة داخل الأسر بشتى أنواعها و أنماطها، و تتجلى هذه المكانة فيما يلي:

- التزايد المستمر لتمدرس البنات في كل أطوار التعليم بما في ذلك التعليم الجامعي والمتخصص.
- خروج المرأة للعمل بصفتها أما أو زوجة أو أختا أو بنتا و مساهمتها في الدخل الأسري.

سابعا: السلوكات الحديثة للأسرة المتغيرة:

إن أهم السلوكيات الحديثة للأسرة المتغيرة التي أظهرتها نتائج دراستنا المتواضعة تتمثل فيما يلي:

- الاهتمام باقتناء مسكن عصري فيه كل متطلبات الحياة العصرية (مطبخ، حمام، بهو للضيوف).
- الاهتمام بتأثيث المنزل بأحدث الأثاث و الأجهزة كالتلفزيون و الغسالة و المكيف الهوائي و كل ما هو رقمي.
- الاهتمام بشراء سيارة قصد التنزه و السياحة.
- الاهتمام بتعليم الأبناء و البنات في المدارس في مراحل متقدمة من التعليم على الرغم من ارتفاع تكاليف التمدرس، و هذا ما لوحظ عند جميع أنواع الأسر؛ غير أننا نلمس عند الأسر البسيطة- و خاصة المتعلمة منها - حرصا مضاعفا ومستمرا يتمثل في متابعة الأطفال و مراقبتهم.
- تغير السلوك الاستهلاكي لدى الأسر، إذ أصبح العديد من الأسر - و بالأخص الزواجية منها- تقبل على السلع الغذائية الجاهزة أو نصف الجاهزة كالدجاج الطازج و المواد المعلبة و المجمدة والعجائن الصناعية بما فيها الكسكس (الأكلة الشعبية للجزائريين) و الأكل الجاهز (البيتزا مثلا).
- قلة اجتماع أفراد الأسرة على مائدة الطعام (مرة في اليوم على الأكثر أي: إذا تعلق الأمر بالعشاء)، و في بعض الأسر المركبة و الموسعة يتناول كل طرف طعامه حسب الوقت الذي يدخل فيه البيت، أما في بعض الأسر الزواجية حتى العشاء يكون خارج البيت، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن أفراد الأسرة بمختلف أنماطها و أشكالها يجتمعون حول مائدة الطعام في شهر رمضان كله.
- قلة الاجتماعات الحميمية و المناقشات بين أفراد الأسرة،وذلك لانشغالاتهم الخاصة التي فرضتها وتيرة التغيرالاجتماعي السريع.
- مشاهدة التلفزيون لساعات طويلة في اليوم.

ثامنا: أثر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية على التغير الأسري:

لقد كان للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر أثر بالغ على التغير الحادث في الأسرة الجزائرية الحديثة، و أهم تلك العوامل تمثلت فيما يلي:

- عامل التصنيع و التحديث الذي كان وراء هجرة الكثير من السكان الريفيين إلى المدن بغية الحصول على منصب عمل لائق و العيش في المدينة التي تحوي كل متطلبات الحياة العصرية (طبيب، مصحة، مدرسة، مقهى، حمام، حوانيت ....الخ)،إذ فبفعل هذا العامل تحول المجتمع الجزائري من مجتمع زراعي بالدرجة الأولى إلى مجتمع غير زراعي.

- عامل التمدن السريع كان له الأثر في تغير سلوك الأسرة الإنجابي و الاستهلاكي و السكني، كما كان له الأثر على العلاقات الأسرية و الأدوار المنوطة بكل فرد منها.

- برنامج إعادة التعديل الهيكلي و الذي كانت الأزمة الاقتصادية و على رأسها أزمة المديونية الخارجية سببا رئيسا في تبنيه من طرف الحكومة آنذاك، كان له دور مهم و معتبر في تغير البنى الأسرية؛ فعلى أثره انخفضت الخصوبة الزواجية لعدم تمكن العديد من الأسر من التكفل بأبنائهم تكفلا لائقا نتيجة الارتفاع العام المفاجئ لمستوى الأسعار، و لا سيما أسعار اللوازم المدرسية و الألبسة والمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحليب، السكر، الزيت، القهوة ... إلخ) ، و بذلك تقلص حجم الأسرة و تسربت فئة معتبرة من المدرسة.

- أزمة السكن و البطالة كان لها دور أساسي في تأخر سن الزواج لكلا الجنسين، ما أدى إلى تراجع المستوى العام للخصوبة.

- خروج المرأة للعمل أسهم بقسط كبير في تغير الأدوار الأسرية، و سمح بظهور أسر زواجية ثنائية الأجر، كما أصبح للمرأة العاملة المتزوجة وظيفة مزدوجة الأولى داخل البيت و الثانية خارجه.

- التمدرس المتزايد و خاصة تمدرس الإناث أسهم بشكل كبير في تأخر سن الزواج و خروج المرأة للعمل ،مما كان له الأثر على حجم الأسرة و بنائها و وظيفتها و الأدوار المنوطة بكل فرد.

- الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل الحديثة أسهم بقسط كبير في تراجع الخصوبة الزواجية نتيجة تطور الوعي، وذلك بفضل انخفاض مستوى الأمية و تزايد ظاهرة التمدرس.

و ما يمكننا قوله في الأخير، أن هذه العوامل كانت لها آثار مهمة و بالغة في التغير الذي حدث على مستوى الأسرة و لعل أهم عامل في ذلك كان عامل الأزمة الاقتصادية و أزمة السكن و البطالة و تزايد ظاهرة التمدرس و خروج المرأة للعمل.

خاتـــــــــــمة

لقد عرفت الأسرة الجزائرية تغيرا ملحوظا من حيث البناء و التركيبة و الحجم و الوظيفة والعلاقات الاجتماعية و الأدوار، خاصة في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم و بداية القرن الجاري، فمن حيث شكلها عرفت الأسرة نمطا ثانيا لم يكن معهودا في السابق ألا و هو الأسرة النووية أو الزواجية بعدما كانت الميزة الأساسية للمجتمع الجزائري تلك الأسرة الممتدة التي كانت أساس التنظيم الاجتماعي، لكن و على الرغم من هذا التحول؛ إلا أن هناك نسبة معتبرة من المجتمع تفضل هذا النمط الأخير بما في ذلك سكان الحضر، و يعود هذا أساسا إلى روح التضامن والتكافل الموجودين بين أفراد الأسرة ، لكن ما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد أنّ وجود هذا النمط يعود أيضاً إلى أزمة السكن التي لها دور أساسي في عدم تمكن العديد من الأسر الزواجية من الاستقلال السكني، كما أن البطالة لعبت دورا هاما في هذا المجال إذ نجد 3/5 من أعضاء الأسرة في المتوسط بطالين، و بالتالي يكون ذلك التكافل الأسري بين الأفراد أمرا حتميا سواء أكان رب الأسرة (الأب) هو المعيل أم أحد أعضاء الأسرة مثل الأخ، الأخت، الأم.

كما عرفت الأسرة الجزائرية تغيرا من حيث الحجم؛ إذ انتقل معدل حجم الأسرة الزواجية على سبيل المثال من 8,9 خلال العام 1966 إلى 5,9 خلال العام 2008، و هذا راجع أساسا إلى عامل الوعي من خلال ارتفاع نسبة التمدرس لدى الجنسين، و تمديد مدة التمدرس لدى الإناث و بالأخص في الطور الجامعي، و هذا العامل الأخير أثر بدوره على عامل آخر يتمثل في تأخر سن الزواج لدى الجنسين، ما جعل الخصوبة تتناقص إلى ما أصبحت عليه الآن، حيث قدر المؤشر التركيبي للخصوبة خلال العام 2005 بـ2,1 طفل لكل امرأة.

هذا التغير الملحوظ في الأسرة الجزائرية موجود أيضا على مستوى الوظيفة، خاصة فيما يتعلق بالعمل المأجور الذي لم يعد حكرا على الأب و الأبناء، بل انتقل إلى الأم و البنت و الزوجة، فهناك العديد من الأسر الجزائرية التي تكون فيها الأم ربة أسرة نجدها تعمل خارج المنزل و تساهم بقسط كبير في دخل الأسرة، كذلك الشأن بالنسبة للأخريات؛إذ نجد في المتوسط أن 2/3 من مجموع الإناث يعملن خارج المنزل و يساهمن بدورهن في دخل الأسرة.

إن السياسة السكانية المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية كان لها أثر بالغ في تخفيض المستوى العام للخصوبة، مما أثر على تخفيض حجم الأسرة، و هذا بفضل تطبيقها المخطط الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي (PNMCD).

لقد مكنت هذه الدراسة- فيما يبدو لي - من الفهم الجيد لطبيعة العلاقات المتداخلة بين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي أثرت على تغير الأسرة، من حيث بناؤها، و تركيبها، و حجمها، ووظيفتها،وأدوارها، وعلاقاتها؛ و لعل أهم عامل في هذا التغير كان أزمة السكن و البطالة كعامل اقتصادي، و المستوى التعليمي للمرأة و خروجها إلى العمل كعامل اجتماعي، و قد تكون هناك عوامل أخرى تلعب الدور نفسه أو أكثر من ذلك مثل الدخل الأسري، العامل الثقافي و الديني، تكلفة الطفل، ونظرا لعدم وجود المعطيات اللازمة لم نتمكن من أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار.

و من خلال عرضنا للنتائج العامة للدراسة تبين لنا أن هذه الأخيرة جاءت مؤيدة لأكثر عناصر الفرضية الرئيسة القائلة أن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال قد تركت معالم آثارها في بناء الأسرة و حجمها و وظيفتها و أدوارها و طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها.

و من جملة ما أقترحه كباحث من خلال هذه الدراسة ما يلي:

أن يزداد اهتمام الدارسين بالأسرة الجزائرية آخذين بعين الاعتبار المتغيرات التي لم يُتطرق إليها، و التي أرى أنها ذات وزن مؤثر على تغير الأسرة، و من بينها الدخل الفردي و الدخل الأسري، التدين باعتباره ظاهرة متنامية، العولمة و على رأسها الثورة الرقمية، البيئة باعتبارها أحد العناصر الأساسية في التنمية الشاملة، التفتح السياسي، السوق السلعي و الخدماتي المتنامي.

أن تكون دراستي بداية مختبر بحث علمي و بداية انطلاقة فعلية بالنسبة لي كباحث يهتم بشؤون الأسرة و بكل النواحي المتعلقة بها ، و التخصص أكثر في هذا الميدان.

تمّ بِعَوْنِ الله وحمدِه

قائمة المراجع

- قائمة المراجع باللغة العربية:

1) إبراهيم عطاري، "أثر بعض العوامل الاقتصادية و الاجتماعية على الخصوبة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، جامعة البليدة، دفعة (2000-2001)،غير منشورة.

2) إحسان محمد الحسن،" **العائلة** و القرابة و الزواج: دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة و القرابة و الزواج في المجتمع العربي"، ط3، دار الطليعة، بيروت، 1985.

3) إحسان محمد الحسن،" العائلة و القرابة و الزواج "، الطبعة الثالثة، دار الطليعة، بيروت، 1998.

4) إحسان محمد الحسن، " مناهج البحث الاجتماعي "، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

5) إحسان محمد الحسن، "علم اجتماع العائلة "، دار وائل للنشر، ط1 عمان ، الأردن، 2005.

6) أحمد زايد ، " علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية "، دار المعارف، القاهرة، 1984.

7) أحمد زايد و اعتماد علام، " التغير الاجتماعي "،مكتبة الأنجلو مصرية،2000.

8) أحمد زايد،" مقدمة في علم الاجتماع السياسي"، دار قطري، الدوحة،1988 .

9) أحمد زكي بدوي، " معجم العلوم الاجتماعية "،مكتبة لبنان،بيروت،1982.

10) أحمد سالم الأحمر،" علم اجتماع الأسرة بين التنظيم و الواقع المتغير "، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.

11) إدوارد باستيل و آخرون، " البشرية في مفترق الطرق " ، ترجمة حسين عمري ، دار عكاظ للنشر، جدة، العربية السعودية، 1985 .

12) إسماعيل هاشم ،" محاضرات في التطور الاقتصادي "، دار النهضة النهضة العربية ، القاهرة 1978.

13) أنا ماريا جولداني،" تغيرات في الأسرة البرازيلية و الحاجة إلى سياسة عامة"، ترجمة فرحات بهجت توما، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 126، نوفمبر، 1990.

14) أنتوني غدنز ، " علم الاجتماع "، ترجمة فايز الصياغ ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة ترجمان، بيروت،2000.

15) بركات حليم،" المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985 .

16) بوتومور، "تمهيد في علم الاجتماع"، ترجمة محمد الجوهري و آخرون، دار المعارف، القاهرة، 1972.

17) بيار بورديو،"البيئة الداخلية للمجتمعات المغاربية"، ترجمة فريد الرويسي، مجلة نقد وفكر، العدد 04، المغرب، 1997 .

18) تقرير اللجنة الوطنية للسكان (1998).

19) التقرير الوطني للسكان والتنمية في الجزائر، 1998 .

20) جمال معتوق،" منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي "، دار بن مرابط، الجزائر، 2009.

21) جهينة سلطان سيف العبسي ،" التحديث في المجتمع المعاصر"،شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ،الكويت، 1979 .

22) حسين عبد الحميد رشوان،" الأسرة و المجتمع : دراسة في علم اجتماع الأسرة "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2003 .

23) دلال ملحس استيتية،" التغير الاجتماعي و الثقافي " ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008 .

24) دليل العداد، الإحصاء العام للسكان و السكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء،الجزائر، فيفري 2008 .

25) ذوقات عبيدات وآخرون،" البحث العلمي: مفهومه- أدواته وأساليبه "، **دن، دس ن** .

26) رابح درواش، "العائلة الجزائرية و آليات تكيفها مع التغير الاجتماعي (دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر(شمال، وسط، جنوب)" ،أطروحة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر، دفعة (2004-2005) ،غير منشورة.

27) ريشارد هوفمان/ **"** الأسرة في مهب رياح الحداثة**"** ، ترجمة أحمد خليل سليمان، مجلة الحياة، العدد 96، عمان، الأردن، 1998.

28) سلوي عثمان الصديقي،" قضايا الأسرة و السكان: من منظور الخدمة الاجتماعية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

29) سناء الخولي،" الأسرة و الحياة العائلية "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

30) سناء الخولي،" الزواج و العلاقات الأسرية " ، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1995.

31) السيد الحسيني،" التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية "، دار قطري، الدوحة، 1986.

32) صلاح مصطفى الفوال،" علم الاجتماع البدوي "، سلسلة كتب علم الاجتماع و التنمية، الكتاب الأول، القاهرة، 1974.

33) عبد الباسط حسن،" أصول البحث الاجتماعي "، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1963 .

34) عبد الباسط محسن،" التنمية الاجتماعية "، مكتبة وهبة، القاهرة 1986 .

35) عبد القادر القصير،" في مجتمع المدينة العربية : دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري" ، ط1، دار النهضة العربية ،بيروت **الأسرة المتغيرة** ، 1999.

36) عبد الله محمد عبد الرحمان،" مدخل إلى علم الاجتماع "،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2008 .

37) عبد الهادي الجوهري،" أسس علم الاجتماع "، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، 1983.

38) عبد الهادي محمد والي،" الاجتماع العائلي "،دن، 1990.

39) علي عبد الرزاق الحلبي،" علم الاجتماع الثقافي "، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1998 .

40) علي قواوسي،" السياسة السكانية في الجزائر: نشأتها و تطورها (1962-1994)"، الاتجاه الدولي لتنظيم الأسرة- إقليم العالم العربي تونس، د س ن.

41) علياء شكري و آخرون ، " دراسات في علم السكان " ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1992.

42) علياء شكري،" مشكلات أساسية حول الأسرة و التصنيع "، دار المعارف للطباعة والنشر،القاهرة 1974 .

43) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات،" مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001 .

44) عمران عبد الرحيم،" سكان العالم العربي حاضرا و مستقبلا "، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، 1988 .

45) فادية عمر الجولاني،" الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسر و تغير اتجاهات الأجيال "، المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2004.

46) فريدريك معتوق،" معجم العلوم الاجتماعية "، مراجعة و إشراف محمد دبس، أكاديميا للطباعة و النشر، بيروت، 1998 .

47) الفضيل رتيمي، "التنشئة الاجتماعية و إشكالية العلاقة داخل المنظمة الصناعية (دراسة ميدانية بمجمع صيدال-المدية-)، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، جامعة الجزائر دفعة (2004-2005)، غير منشورة.

48) فهد الثاقب،"التحضر و أثره على البناء العائلي و علاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 04، 1986.

49) فوزي رضوان العربي،" دراسات في المجتمع العربي "، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة ط1، 1985 .

50) كمال الدسوقي،" الاجتماع ودراسة المجتمع "، مكتبة الأنجلومصرية،القاهرة،1971 .

51) لوكو تيرس،"اتجاهات الأسرة و الحركة السكانية في إفريقيا"، ترجمة مدحت محمود أبو النصر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 126، نوفمبر 1990 .

52) محمد أحمد الزغبي ،" التغير الاجتماعي "، ط3،دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت، 1982 .

53) محمد أحمد بيومي و عفاف عبد العليم ناصر ،" علم الاجتماع العائلي : دراسة لتغيرات في الأسرة العربية "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2003.

54) محمد أحمد بيومي،" أسس و موضوعات علم الاجتماع "، د ن ، الإسكندرية ،دس ن.

55) محمد الجوهري و آخرون،" ميادين علم الاجتماع "، دار المعارف، القاهرة، 1974.

56) محمد الجوهري،" التغير الاجتماعي "،دار المعرفة،الإسكندرية،2000 .

57) محمد الرميحي،" قضايا التغير السياسي و الاجتماعي في البحرين "، مؤسسة الوحدة، الكويت، 1986.

58) محمد السويدي،" مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع المعاصر "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990 .

59) محمد أوسرير، "موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة و التقاليد (دراسة ميدانية بولايتي الجزائر و البليدة)، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، جامعة البليدة، دفعة (2005-2006)، غير منشورة.

60) محمد بومخلوف و آخرون،" واقع الأسرة الجزائرية و التحديات التربوية في الوسط الحضري"، الطبعة الأولى، مخبر الوقاية والأرغونوميا، جامعة الجزائر، 2008 .

61) محمد عاطف غيث،" المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي "، دار المعارف، الإسكندرية ، 1965 .

62) محمد عاطف غيث،" قاموس علم الاجتماع "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

63) محمد عفيفي،" التربية و التفسير الثقافي "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1975 .

64) محمد علي محمد و آخرون،" دراسات في التغير الاجتماعي "، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثاني عشر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974.

65) محمد علي محمد،" تاريخ علم الاجتماع "،دار المعرفية الجامعية،الإسكندرية،1985 .

66) مسعود كسال،" مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري "، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1996 .

67) مصطفى الخشاب،" دراسات في الاجتماع العائلي "، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

68) مصطفى الخشاب،" دراسة المجتمع "، دن، القاهرة، 1977 .

69) مصطفى الخشاب،" دراسة المجتمع "، كلية الأنجلو المصرية، القاهرة 1977 .

70) مصطفى الخشاب،" علم الاجتماع و مدارسه: تاريخ الفكر الاجتماعي و تطوره "، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1985 .

71) مصطفى بوتفنوشنت،" العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 .

72) **مقدمة بن خلدون**،تقديم وتحقيق إيهاب محمد إبراهيم،مكتبة ابن سينا، القاهرة،2009 .

73) موريس انجرس،" منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية "، ط2، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون تحت إشراف مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006 .

74) موسى أبوحوسة،" التغير الاجتماعي في الريف الأردني "،جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1981 .

75) نعيمة مدان، "التحضر و ظهور الأسرة النووية في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية في بلدية "يسر" ولاية بومرداس)، مذكرة ماجيستير، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، جامعة الجزائر دفعة (2007-2008)، غير منشورة.

76)الوردي علي،" طبيعة المجتمع العراقي "، مطبعة الغاني، بغداد، 1975 .

77)ولبرت مور،" التغير الاجتماعي "،ترجمة عمر القباني، دار الكرنك، القاهرة، 1970 .

78)ويي زانجلنج ،" الأسرة و بحوث الأسرة في الصين المعاصرة"، ترجمة عبد السلام رضوان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 126، نوفمبر 1990.

♦ قائمة المراجع بالأجنبية:

79. Alain de Benoist, "Famille et société: origines- histoires- actualité", Edition Lonari, Paris, 1996.

80. Anne Quémirat et Roch Hurtubise, "Nouvelles familiales, nouveaux défis pour la sociologie de la famille", sociologie et sociétés, vol xxx, n°1, printemps 1998, pp133-143.

81. Arlette Quantier, "Les politiques de planification familiale dans les pays en développement: du malthusianisme au féminisme", lien social et politique, n° 47, 2002, pp 67-81.

82. Benoun.M," El Akbia, Un siècle d'histoire Algérienne (1957-1975)" , OPU, Alger, 1980.

83. BOSERUP.E, "Economic and Demographic Inter relation in SUB-Saharan Africa",Population and Development Review, no 11,Marsh, 1985.

84. Bourdieu. P," Sociologie de l'Algérie", PUF, Paris, 1985.

85. Bourdieu. P,"A-propos de la Famille comme catégorie réalisée", Actes de la recherche en sciences sociales, n° 100, Décembre, 1993.

86. Boutefnouchet Mostafa," La famille Algérienne : Evolution et caractéristiques récentes", 2éme édition, SNED, Alger, 1982.

87. Bozon .M et Enoche .E,"Brésil: La transition démographique rapide d'un pays hétérogène", Population et Sociétés, n°345, INED, avril 1999.

88. CALDWEL.J , and RUZIKA.L, "The Australian fertility transition" ,in Population and Development, Review, 1978.

89. Casterline.JS, Williams .L et Mc Donald's," The age difference between spouses, variations among developing countries", Population Studies, n°40, Mars 1986.

90. Catherine Bonavalet, " Sociologie de la famille, Sociologie du logement: un lien à définir ", Sociétés Contemporaines, n°25, 1997.

91. Céline du Clément, "La famille, rupture et continuités à travers les générations", Thèse de Doctorat , U.F.R sciences sociales et administration, université Paris X- Nanterre, 2002.

92. Chapelière Isabelle, "Le changement social contemporain", Ellipses, Paris, 1996.

93. Chaulet .C," La terre, les frères et l'argent: stratégie familiale et production agricole en Algérie depuis 1962 ",tome I, OPU, Alger,1987.

94. Claudette Seze, "Evolution des activités des femmes induites par la consommation des substituts sociaux au travail domestique 1950-1980", Cris, Paris, mai 1988.

95. Cosio-Zavala M.E,"Singularités et modalités des transitions de la fécondité en Amérique Latine", in BENOIT.D et PILON.M,(éditions),Maitrise de la fécondité et planification familiale, Venés, Journées démographiques de l'ORSTOM, (Paris, 28-30 Septembre, 1994). Collection Colloques et Séminaires, éditions de l'ORSTOM, Paris, 1990.

96. Courbage .Y,"Evolution démographique et attitudes politiques en Syrie",Population, n°3, INED, Paris, 1994.

97. Dandurand .R, "La famille n'est pas une île. Changement de société et parcours de vie familiale", in le Québec en jeu. Comprendre les grands défis. Chapitre 13, les Presses universitaires de Montréal, Montréal, 1992.

98. Dandurand .R,"Des mères sans alliances .Monoparentalité et désunions conjugales au Québec ," Institut Québécois de Recherche sur la culture,(2eme ed), Québec, 1990.

99. Daniel Noin," La transition démographique dans le monde ", Paris, PUF, 1983.

100. Démographie de la Chine, Un article de wikipédia, l'encyclopédie libre.

101. Eva Beaujouan," Séparation, nouvelles unions; quelle influences sur la fécondité ?, " Population et Sociétés, N°464, Fev 2010, INED, Paris.

102. F. de Singly, "Les résistances théoriques des sciences sociales devant le changement familial", Academia- brylant/ l'Harmattan , 1999.

103. Fargues. P" La femme dans les pays Arabes vers une remise en cause du système patriarcal?", Population et Sociétés, n°387, INED, Paris, février, 2003.

104. Fargues .P, "La population de l'Egypte au xx siècle: une évolution déconcertante", in J-C-C Chasteland, JC chesnais (ed), la population du Monde, Cahier de l'INED, n°149, Paris, INED, 2002.

105. François de SINGLY, "Les résistances théoriques des sciences sociales devant le changement familiale", institut de démographie, université catholique de Louvain, Louvain- la-neuve, Academia- brylant/ l'harmattan, 1999, PP 551-564.

106. Gendreau .F," La population de l'Afrique ", KHARTALA, CEPED,1993.

107. George Martine," Brazil's fertility decline, 1965-95: a fresh look et key factors", Population and Development Review, Vol 22 n°1, March 1996.

108. Gilles Pison," Tous les Pays du Monde ", Population et Sociétés, n° 458, Juillet-Aout, 2009.

109. Gilles Pison,"Moins de naissances mais un garçon a tout prix :l'avortement sélectif des filles en Asie", Population et Sociétés, n° 404,Sep, 2004, INED, Paris.

110. Jacques Veron ,"Le Japon face au déclin annoncé de sa population", Population et Sociétés n°449, octobre, 2008, INED, Paris.

111. Jacques Veron, Sophie Pennec et Jacques Legare, "Âge, génération et contrat social, "les cahiers de l'INED, sous la direction de Jacques Veron, Cahier n°153, INED, Paris, 2004.

112. Jacques Veron,"La moitie de la population mondiale vit en villes",Population et Sociétés, n° 435,Juin,2007,INED, Paris.

113. JAQUES VALIN et autres, "France- Ukraine : des jumeaux démographiques que l'histoire a séparé" Population et Sociétés, N°413, Juin 2005, INED, Paris.

114. JAQUES VALIN, " La population mondiale ", éd La Découverte, Paris, 1986.

115. Kamel Kateb," La fin du mariage traditionnel en Algérie: 1876-1998(une exigence d'égalité de sexes)" , Ed Bouchene, Saint-Denis, Paris, 2001.

116. Kassis .N,"Emploi et comportement démographique",Revue du CENEAP, n°27,Alger,2003.

117. Kempeneers .M, "Questions sur les femmes et le travail : une lecture de la crise", Sociologie et Sociétés, XIX(1), 1987.

118. Kouaouci Ali, " La question de la population en Algérie", FNUAP, ALGER, 1991.

119. Kouaouci Ali," Familles, Femmes et contraception :Contribution à une sociologie de la famille Algérienne ", CENEAP, FNUAP, Alger,1992.

120. Kouaouci Ali," Eléments d'analyse démographique " ,OPU, Alger, 1994.

121. Kouidri, "Famille et démographie en Algérie", Revue du CENEAP Alger, Mars, 1999.

122. La Pierre Richard, " Social Change " , Mc gram-Hill book Company, N.Y, 1965.

123. Lacheraf Mostafa," l'Algérie : nation et société ", François Maspeur Ed, paris, 1965.

124. Lahlou .M,"Les problématiques de l'emploi et de la pauvreté et le programme d'Ajustement structurel au Maroc" ,Revue du CENEP, n° 17, Alger,2000.

125. Lahouari Addi ," Les mutations de la société Algérienne ", Ed la découverte, Paris, 1999.

126. LAPIERRE-ADAMCY.E et PERON.Y,"Familles et enfants au Québec :la toile de fond démographique ",Santé mentale au Québec, VIII (2).

127. Laurence Charton, "Diversification des calendriers familiaux en Europe: en interprétation à partir des enquêtes FFS et de récits de vie", communication(les lundis de l'INED), 20 juin 2005, INED Paris.

128. Lilia Bensalem, "Structures familiales et changement social en Tunisie", Communication présentée au Symposium d'Amman,<< The Family in the Middle-East>>, organisé par le département de Sociologie de l'Université d'Amman et la Fondation de K.Adenawer.

129. Locho Therese , "Structures familiales et changements sociaux ", in Population et Sociétés en Afrique au Sud du Sahara, Paris , l'Harmattan , 1988.

130. Loco Therese، " Afrique noire: La baisse de la fécondité ", in Population et Sociétés n° 338 sep 1998.

131. Louis Lévy .M,"Les chômeurs dans leur familles", Population et Sociétés, n° 350,1999,INED, Paris.

132. M.A- Barrere – Maurisson , " La division familiale du travail ", PUF, Paris, 1992.

133. MAkBOUL. El- HADI" Mutations des structures familiales", Revue du CENEAP, n° 27, Alger, 2003.

134. Martin L.C et Culter.S ,"Mortality decline and Japanese Family structure" ,Population and Développement Review, Sep 1983, n°4.

135. Maurice Guetta, Cyrille Megdiche,"Familles, Urbanisation et crise du logement en Algérie ", Sociétés Contfmporaines,n° 03,1993.

136. Michel. A, " La sociologie de la famille " ,éd Mouton, Paris, 1970.

137. National Institute of population social security, research- population Statistics of Japan 2008, www.IPSS.GO.JP .

138. Noureddine Toualbi, "Acculturation value conflicts and the place of the sacred family life in Algeria" International Social science, Changing family Patterns, n°126, UNESCO, 1990.

139. Ouadah Zahia - Bididi et Jaques Valin,"Ecarts d'âge entre conjoints en Algérie évolution depuis 1966 et disparités régionales", Revue Européenne de démographie, n°19, Pays-Bas,2003.

140. Ouadah-Bedidi.Z et Valin.J,"Maghreb :La chute inésistible de la fécondité", Population et Sociétés, n° 351, Juillet-Aout, 2000, INED, Paris.

141. Ouali Amar, "Typologie des ménages Algériens et structures familiales au recensement de 1987.(Evolution, caractéristiques et analyse des comportements féconds) ,Mémoire de magistère, Département de sociologie et de démographie, université de Blida, 2005, Ned.

142. Paquette .L," La situation socio-économique des femmes ", les publications du Québec, Québec, 1989.

143. Pierre Tripier, "Sociologie du travail et sociologie de la famille" Sociétés Contemporaines, n°25, 1997, PP 11-24.

144. Pison .G,"France 2009 : L'âge moyen a la maternité atteint 30 ans", Population et Sociétés, n° 465, Mars 2010, INED, Paris.

145. Pressat .R, " Dictionnaire Démographique **",** PUF, Paris, 1979.

146. Soukaina Bouraoui," Droits des femmes et évolution des rapports hommes- femmes depuis l'indépendance" in Population et Développement en Tunisie, La métamorphose, sous La direction de J. Locoh, CERES ED, Avril, 2001.

147. Tabutin.D et Shoumaker.B, "La démographie du monde Arabe et du Moyen-Orient des années 1950 aux années 2000", in Population, Vol 60, n°(5-6), INED,Paris, 2005.

148. Tapinos .G, " Eléments démographiques ", Armand Collection, Paris, 1985.

149. Wilson .C et Pison .G,"La majorité de l'humanité vit dans un pays ou la fécondité est basse", Population et Sociétés, n° 405,Oct, 2004, INED, Paris.

150. ONS, Collections statistiques, N° 142/2008.

151. Démographie de la Chine, Un article de wikipédia, l'encyclopédie libre.

152. Population et sociétés n° 387,Fev 2003.

153. Rapport des Nations Unies (2005).

154. Revue du CENEAP, n°27,Alger,2003.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01):الانتقال الديمغرافي في المناطق الثلاث والمنطقة الإجمالية لها.

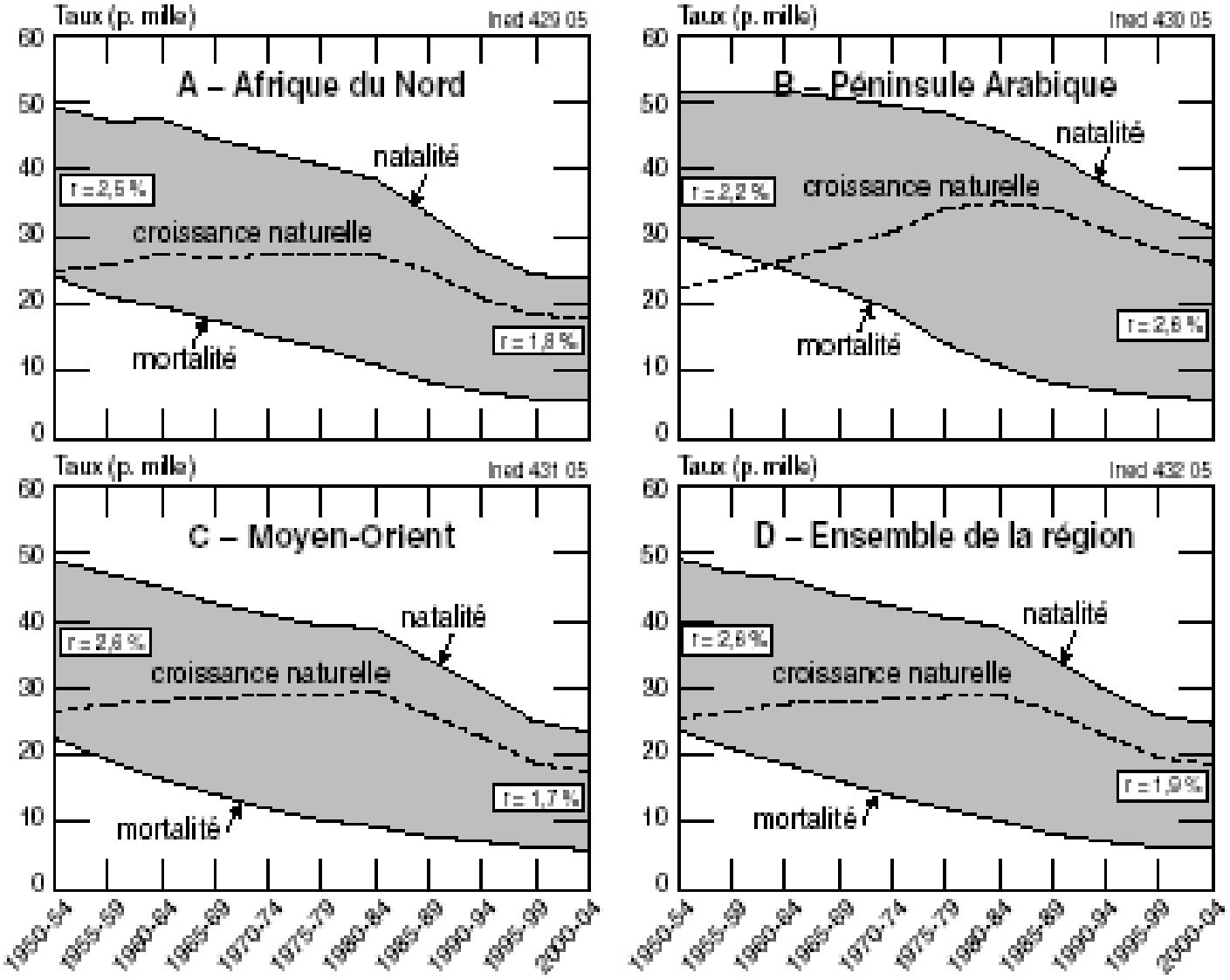

الملحق رقم (02): معدل الولادات، الوفيات، النمو الطبيعي خلال الفترة (1950-2005)

المناطق و البلدان	معدل الولادات بـ (1000)						معدل الوفيات بـ (1000)						المعدل السنوي العام للنمو الطبيعي					
	1950-1954	1955-1959	1960-1964	1965-1969	1970-1974	1975-1979	1980-1984	1985-1989	1990-1994	1995-1999	2000-2004	2005-2010	1950-1954	1955-1959	1960-1964	1965-1969	1970-1974	1975-1979
إفريقيا	49.3	47.5	42.7	38.6	28.1	23.7	24.2	19.8	15.2	11.2	7.1	5.6	2.5	2.8	2.8	2.7	2.1	1.8
الشمالية	51.0	50.4	48.0	41.2	28.8	20.8	23.9	19.4	15.4	9.9	6.1	5.0	2.7	3.1	3.3	3.1	2.3	1.6
الجزائر	48.6	45.4	39.8	38.4	28.9	26.3	24.0	20.4	15.3	12.3	7.9	6.0	2.5	2.6	2.5	2.5	2.1	2.0
مصر	48.0	49.0	49.0	45.6	24.8	23.3	22.5	18.3	14.8	10.9	4.5	4.0	2.6	3.1	3.4	3.5	2.0	1.9
ليبيا	50.4	50.1	45.6	36.9	27.3	23.3	25.7	19.6	15.7	10.9	7.1	5.8	2.5	3.1	3.0	2.6	2.0	1.8
المغرب	46.4	46.5	37.1	33.8	24.1	16.8	22.6	17.9	12.3	8.0	6.0	5.4	2.4	2.9	2.5	2.6	1.8	1.1
تونس																		
الخليج العربي	52.0	51.6	50.1	45.9	37.5	31.5	29.8	25.2	19.3	10.5	6.7	5.3	2.2	2.6	3.1	3.5	3.1	2.5
السعودية	49.0	48.9	47.6	41.0	34.6	28.5	25.9	21.3	16.9	7.6	4.6	3.9	2.3	2.8	3.1	3.3	3.0	2.5
البحرين	45.1	47.0	36.0	32.8	26.4	18.8	16.4	13.8	7.5	4.5	3.6	3.2	2.9	3.3	2.9	2.8	2.3	1.6
الإمارات	47.8	43.6	33.0	29.5	23.4	16.3	22.8	17.3	9.9	4.0	2.3	1.3	2.5	2.6	2.3	2.6	2.1	1.5
العربية																		
المتحدة	25.2	44.5	44.4	34.6	20.7	19.5	11.2	9.0			2.1	1.8	3.4	3.6	3.9	3.1	3.1	1.8
الكويت	51.4	50.4	49.5	46.0	34.4	25.6	27.1	21.7	5.0	3.2	3.6	2.8	2.4	2.9	3.5	3.8	3.1	2.3
عمان	46.3	40.8	31.3	28.7	21.2	19.1	22.2	16.7	14.6	7.7	3.4	3.2	2.4	2.4	2.0	2.4	1.8	1.6
قطر	54.8	54.6	54.5	56.7	48.2	41.0	34.2	30.0	24.6	17.0	11.8	8.7	2.1	2.5	3.0	4.0	3.6	3.6
اليمن									11.6	4.9								
الشرق الأوسط	48.7	44.5	40.7	38.6	29.5	23.3	22.3	16.5	11.9	9.4	7.0	6.2	2.6	2.8	2.9	2.9	2.3	1.7
إيران	47.0	45.4	42.5	45.5	30.6	18.6	22.8	18.0	13.2	10.7	6.5	5.3	2.4	2.7	3.2	3.5	2.4	1.3
العراق	52.6	46.9	45.4	39.8	39.0	35.7	20.7	15.3	11.5	8.3	9.6	9.7	3.2	3.2	3.4	2.9	2.9	2.6
الأراضي	32.5	25.5	27.4	23.8	21.5	20.7	6.9	6.0	7.1	6.8	6.3	5.7	2.6	2.0	2.0	1.7	1.5	1.5
المحتلة	46.7	52.5	50.0	42.3	34.4	27.8	26.0	22.0	13.0	8.9	5.8	4.2	2.1	3.1	3.7	3.3	2.9	2.4
الأردن	41.0	37.9	31.3	30.0	24.7	19.0	18.7	10.8	7.7	7.8	7.3	6.7	2.2	2.7	2.4	2.2	1.7	1.2
لبنان	46.7	52.5	46.6	44.6	45.6	38.8	26.0	22.0	16.8	9.1	6.9	4.2	2.1	3.1	3.6	3.6	3.9	3.5
فلسطين	48.1	48.5	46.8	46.2	32.7	28.7	20.5	16.6	11.3	7.2	4.6	3.5	2.8	3.2	3.6	3.9	2.8	2.5
سوريا	50.8	43.9	37.9	32.2	24.7	21.4	23.5	16.4	11.6	9.3	7.2	6.6	2.7	2.8	2.6	2.3	1.8	1.5
تركيا																		
إجمالي المنطقة	49.2	46.3	42.3	39.3	29.9	24.5	23.7	18.5	13.8	10.2	7.0	5.9	2.6	2.8	2.8	2.9	2.3	1.9

الملحق رقم (03): السن المتوسط للزواج (رجال و نساء) و شدة الزواج المتعدد و العزوبية النهائية

المناطق و البلدان	السن المتوسط للرجال		السن المتوسط للنساء		فارق السن بين الزوج و الزوجة		نسبة النساء في الزواج المتعدد نحو 1998 (%)	نسبة النساء العازبات (40-49 سنة) نحو 1998 (%)
	نحو 1975	نحو 1998	نحو 1975	نحو 1998	نحو 1975	نحو 1998		
إفريقيا الشمالية	25.3	31.3	20.9	27.6	4.4	3.7	3.1	4.2
الجزائر	26.7	27.9	21.4	22.3	5.3	5.6	-	1.9
مصر	24.6	32.0	18.7	29.2	5.9	2.8	5.2	2.3
ليبيا	25.0	28.8	19.6	25.0	5.4	3.8	3.5	5.1
المغرب	28.0	29.8	22.7	26.3	5.3	3.5	0	3.5
تونس								
الخليج العربي	-	25.2	-	21.8	-	3.4	-	2.4
السعودية	-	28.4	-	25.6	-	2.8	9.0	5.0
البحرين	25.9	25.6	18.0	23.1	7.9	2.5	-	1.9
الإمارات	26.5	27.5	19.6	25.2	6.9	2.3	-	6.0
العربيـــة	-	25.9	-	21.7	-	4.2	11.0	1.0
المتحدة	25.2	28.7	21.4	26.3	3.8	2.4	-	4.8
الكويت	-	27.6	-	20.7	-	6.9	7.1	1.3
عمان								
قطر								
اليمن								
الشـــرق الأوسط	24.2	25.3	19.7	22.1	4.5	3.2	2.8	1.6
إيران	25.3	26.3	20.8	22.3	4.5	4.0	-	4.3
العراق	25.4	27.9	22.8	25.0	2.6	2.9	-	6.4
الأراضي	25.9	27.0	21.5	24.0	4.4	3.0	6.8	4.8
المحتلة	28.5	-	23.2	-	5.3	-	-	-
الأردن	25.2	25.3	21.9	21.7	3.3	3.6	3.5	8.2
لبنان	25.9	29.4	70.7	25.6	5.2	3.8	5.1	-
فلسطين	23.7	24.6	20.1	21.8	3.6	2.8	-	2.0
سوريا								
تركيا								

الملحق رقم (04): مراحل النمو الحضري في الجزائر خلال الفترة (1830-1959)

السنـــة	جزائريون		أوروبيون		المجموع	نسبة التحضر
	العـدد	نسبة التحضر	العـدد	نسبة التحضر		
1830	-	-	-	-	3.000.000	%5
1856	2.307.349	-	180.330	-	2.487.679	-
1866	2.652.072	-	251.942	-	2.904.104	-
1876	2.462.935	-	344.749	-	2.807.685	-
1886	3.287.000	%8	465.000	%69	3.752.000	%15.6
1906	4.046.000	%10	475.000	%69	4.721.000	%18.6
1926	4.615.700	%13	828.600	%75	5.444.300	%22.5
1931	5.026.300	%14	875.700	%77	5.902.200	%23.8
1936	5.570.100	%16	939.500	%79	6.509.600	%24.7
1948	6.660.000	%20	909.700	%80	7.569.700	%27.3
1954	7.840.000	%20	971.100	%80	8.811.200	%27.4
1959	8.850.000	%23	1.025.000	%85	9.875.000	%29.6

الملحق رقم (05) : نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

كلا الجنسين Sexe : Ensemble

ناشطون	ماكثات بالبيت	طلاب /تلاميذ	متقاعدون	ذ و معاشات	آخرون غير ناشطين	غ م	سكان من 15 سنة فأكثر	**نسبة النشاط**	الولاية
Actifs	Femmes au foyer	Etudiants écoliers	Retraiités	Pension-nés	Autres inactifs	ND	Population 15 ans & +	**Taux d'activité**	
104322	89085	48707	5594	1513	10809	2595	262627	39.7	أدرار
292739	250655	107502	30328	10136	19605	3958	714923	40.9	الشلف
125431	95186	50498	10152	4237	10397	6101	302002	41.5	الأغواط
196490	148389	60066	18349	6914	12025	492	442726	44.4	أم البواقي
334095	263852	121291	35058	12907	23360	759	791322	42.2	باتنة
305907	203176	120071	42799	12281	19430	2237	705901	43.3	بجاية
206213	164744	72436	16524	6565	18457	363	485301	42.5	بسكرة
85254	61026	28166	10303	2587	3649	0	190985	44.6	بشار
316030	245356	96990	37453	7361	17677	2175	723042	43.7	البليدة
226725	161934	78448	25586	6771	14189	1808	515461	44.0	البويرة
51126	32700	18056	2451	493	4375	954	110154	46.4	تامنغست
189569	160592	64545	18255	9631	16230	191	459013	41.3	تبسة
310984	236465	75175	41196	19290	19731	3	702844	44.2	تلمسان
260364	204822	76221	25403	7178	19021	1482	594491	43.8	تيارت
417926	226810	137377	59790	23430	26793	2673	894798	46.7	تيزى وزو
1068275	635634	284740	160715	22957	48118	10776	2231215	47.9	الجزائر
282721	237605	104373	15107	6821	36625	4919	688171	41.1	الجلفة
198726	144948	80290	21881	6723	13071	183	465822	42.7	جيجل
457597	378399	140130	51297	12291	27305	439	1067458	42.9	سطيف
109288	77906	28763	12551	4497	6702	382	240090	45.5	سعيدة
295031	207441	93700	35510	8055	21205	435	661377	44.6	سكيكدة
200238	151415	47990	31753	6346	9448	1019	448210	44.7	سيدي بلعباس
213784	134616	64506	36369	6058	9458	494	465286	45.9	عنابة
166219	110235	48026	20565	7718	8292	104	361160	46.0	قالمة

تابع الملحق رقم (05) : نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

Sexe : Ensemble **كلا الجنسين**

ناشطون Actifs	ماكثات بالبيت Femmes au foyer	طلاب /تلاميذ Etudiants écoliers	متقاعدون Retraiités	ذ و معاشات Pension-nés	آخرون غير ناشطين Autres inactifs	غ م ND	سكان من 15 سنة فأكثر Population 15 ans & +	**نسبة النشاط** **Taux d'activité**	الولاية
320680	202229	102623	44845	10052	16650	400	697479	46.0	قسنطينة
250025	207625	82875	21399	9158	19660	2523	593264	42.1	المدية
227461	193496	56742	23398	8099	22030	338	531564	42.8	مستغانم
281767	236965	97906	20390	6463	28718	319	672527	41.9	المسيلة
242275	204988	54949	26604	11201	19708	2541	562266	43.1	معسكر
156685	109579	69942	11675	3141	11344	2476	364841	42.9	ورقلة
495406	336577	117961	71739	16023	25666	3642	1067015	46.4	وهران
66033	51010	21623	4953	4433	5803	277	154133	42.8	البيض
18592	8215	4208	754	114	868	240	32992	56.4	ايليزى
184821	154120	69004	22161	5664	10624	307	446701	41.4	برج بوعريرج
269785	193955	72437	33090	5754	14590	2480	592089	45.6	بومرداس
141988	93050	38125	19831	4845	7928	107	305873	46.4	الطارف
15119	9779	4370	956	300	2112	126	32762	46.1	تندوف
86317	71265	32057	8694	4050	8703	163	211248	40.9	تيسمسيلت
161765	135530	75226	11523	3969	14511	7707	410232	39.4	الوادى
116459	89392	41046	10114	5574	8955	156	271695	42.9	خنشلة
144484	103206	40854	16127	6072	10493	227	321462	44.9	سوق أهراس
197164	138355	53784	24080	6503	9940	1421	431246	45.7	تيبازة
239053	180428	82493	24482	7163	17419	151	551188	43.4	ميلة
227137	193448	77188	20501	9259	16237	2057	545827	41.6	عين الدفلى
59776	45165	16756	5132	2142	4152	466	133590	44.7	النعامة
126069	90223	27102	19373	5858	6927	395	275947	45.7	عين تموشنت
97564	78982	43613	8364	2090	6203	1872	238687	40.9	غرداية
217842	189975	67227	21546	6868	18887	1639	523984	41.6	غليزان
10759319	**7940548**	**3398175**	**1236718**	**357556**	**724100**	**76573**	**24492989**	**43.9**	**المجموع**

الملحق رقم (06) :نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

الجنس : الذكور Sexe : Masculin

ناشطون	طلاب /تلاميذ	متقاعدون	ذ و معاشات	آخرون غير ناشطين	ناشطون	سكان من 15 سنة فأكثر	نسبة النشاط	**الولاية**
Actifs	Etudiants écoliers	Retraiités	Pensionnés	Autres inactifs	ND	Population 15 ans & +	**Taux d'activité**	
91549	26608	5259	916	8176	1272	133780	**68.4**	أدرار
257134	52178	27041	3768	13938	1787	355847	**72.3**	الشلف
106060	25434	9347	2260	7465	2838	153404	**69.1**	الأغواط
166839	27875	16332	2831	8021	253	222151	**75.1**	أم البواقي
287598	56107	31559	4498	17255	370	397386	**72.4**	باتنة
250066	55321	38939	3266	11270	959	359821	**69.5**	بجاية
179508	33722	14843	2874	12714	189	243851	**73.6**	بسكرة
70088	13263	9186	648	2269	0	95453	**73.4**	بشار
273379	43683	33881	2244	12392	1083	366661	**74.6**	البليدة
189323	36062	23483	2086	9279	911	261144	**72.5**	البويرة
41403	9521	2216	275	2901	439	56755	**73.0**	تامنغست
165090	32141	16434	4221	10945	82	228915	**72.1**	تبسة
266947	37596	35404	5065	12008	1	357021	**74.8**	تلمسان
224785	35574	20473	3009	14122	842	298804	**75.2**	تيارت
317972	56925	51699	3818	14272	1339	446026	**71.3**	تيزى وزو
811986	123066	137771	4615	29776	5298	1112513	**73.0**	الجزائر
248114	55646	13997	4040	26068	2854	350718	**70.7**	الجلفة
167515	34625	20201	2196	8751	90	233377	**71.8**	جيجل
406933	64299	45828	3854	20030	225	541170	**75.2**	سطيف
91161	14003	9894	1632	3917	221	120828	**75.4**	سعيدة
240186	41339	32160	2914	14632	233	331464	**72.5**	سكيكدة
168137	23046	25177	1772	6705	550	225387	**74.6**	سيدي بلعباس
164530	28395	30110	1477	6292	231	231035	**71.2**	عنابة
133094	20532	18130	2871	6040	51	180719	**73.6**	قالمة

تابع الملحق رقم (06) :نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

الجنس : الذكور Sexe : Masculin

ناشطون	طلاب /تلاميذ	متقاعدون	ذ و معاشات	آخرون غير ناشطين	ناشطون	سكان من 15 سنة فأكثر	نسبة النشاط	الولاية
Actifs	Etudiants écoliers	Retraiités	Pensionnés	Autres inactifs	ND	Population 15 ans & +	**Taux d'activité**	
251825	43812	39082	2161	10322	222	347424	**72.5**	قسنطينة
222299	38932	19709	4318	14802	1434	301493	**73.7**	المدية
201339	29312	19651	2707	12572	175	265756	**75.8**	مستغانم
251547	47520	18616	3244	20777	173	341877	**73.6**	المسيلة
216305	28470	21710	4047	14047	1360	285939	**75.6**	معسكر
128900	34516	10730	1416	7893	1134	184590	**69.8**	ورقلة
397875	54101	57048	3352	16951	1724	531051	**74.9**	وهران
56398	10561	4404	2013	3857	171	77405	**72.9**	البيض
14508	2252	702	57	626	117	18262	**79.4**	ايليزى
164990	33485	19703	1870	7647	158	227853	**72.4**	برج بوعريريج
229837	30394	30540	1696	9957	1308	303733	**75.7**	بومرداس
110807	16424	17135	1527	5524	59	151476	**73.2**	الطارف
12068	2122	852	160	1570	21	16793	**71.9**	تندوف
76062	15531	7762	1645	5371	82	106453	**71.5**	تيسمسيلت
144111	37364	10772	2059	10229	3516	208051	**69.3**	الوادى
99089	19532	9092	2427	6288	77	136504	**72.6**	خنشلة
116693	18617	13989	2404	7491	104	159298	**73.3**	سوق أهراس
163008	23955	20739	1959	6819	768	217248	**75.0**	تيبازة
203593	36775	22255	2617	11303	79	276622	**73.6**	ميلة
202686	36928	18824	4160	12294	1214	276106	**73.4**	عين الدفلى
50910	8550	4694	964	2686	249	68054	**74.8**	النعامة
105774	12618	15492	1110	3791	191	138976	**76.1**	عين تموشنت
83963	22509	7894	992	4640	838	120836	**69.5**	غرداية
194546	34648	17691	2797	12828	860	263370	**73.9**	غليزان
9018529	**1585888**	**1078451**	**118853**	**489524**	**38154**	**12329399**	**73.1**	**المجموع**

الملحق رقم (07) :نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

الجنس : الإناث Sexe : Féminin

ناشطون	ماكثات بالبيت	طلاب /تلاميذ	متقاعدون	ذ و معاشات	آخرون غير ناشطين	غ م	سكان من 15 سنة فأكثر	**نسبة النشاط**	الولاية
Actifs	Femmes au foyer	Etudiants écoliers	Retraités	Pension-nés	Autres inactifs	ND	Population 15 ans & +	**Taux d'activité**	
12774	89085	22098	335	598	2633	1323	128847	9.9	أدرار
35605	250655	55324	3287	6368	5666	2171	359076	9.9	الشلف
19372	95186	25064	805	1977	2932	3263	148598	13.0	الأغواط
29651	148389	32191	2017	4084	4004	239	220574	13.4	أم البواقي
46497	263852	65184	3499	8409	6105	388	393936	11.8	باتنة
55841	203176	64750	3861	9015	8160	1277	346080	16.1	بجاية
26705	164744	38714	1680	3691	5742	174	241450	11.1	بسكرة
15166	61026	14903	1118	1940	1380	0	95532	15.9	بشار
42651	245356	53306	3572	5118	5286	1092	356380	12.0	البليدة
37401	161934	42386	2104	4685	4910	897	254317	14.7	البويرة
9722	32700	8534	235	218	1474	515	53399	18.2	تامنغست
24479	160592	32404	1821	5409	5285	108	230098	10.6	تبسة
44037	236465	37579	5792	14225	7723	2	345823	12.7	تلمسان
35579	204822	40648	4931	4169	4899	640	295687	12.0	تيارت
99953	226810	80452	8091	19612	12521	1334	448772	22.3	تيزى وزو
256288	635634	161674	22944	18341	18342	5478	1118702	22.9	الجزائر
34607	237605	48727	1110	2781	10558	2065	337453	10.3	الجلفة
31211	144948	45665	1680	4527	4321	94	232445	13.4	جيجل
50664	378399	75830	5469	8437	7275	214	526288	9.6	سطيف
18127	77906	14760	2657	2864	2785	161	119262	15.2	سعيدة
54845	207441	52361	3350	5141	6573	202	329913	16.6	سكيكدة
32100	151415	24944	6577	4574	2743	469	222823	14.4	سيدي بلعباس
49254	134616	36112	6259	4581	3165	263	234251	21.0	عنابة
33125	110235	27495	2435	4847	2252	53	180442	18.4	قالمة

تابع الملحق رقم (07) :نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

الجنس : الإناث Sexe : Féminin

ناشطون	ماكثات بالبيت	طلاب /تلاميذ	متقاعدون	ذ و معاشات	آخرون غير ناشطين	غ م	سكان من 15 سنة فأكثر	**نسبة النشاط**	الولاية
Actifs	Femmes au foyer	Etudiants écoliers	Retraités	Pension-nés	Autres inactifs	ND	Population 15 ans & +	**Taux d'activité**	
68855	202229	58811	5763	7891	6328	178	350054	19.7	قسنطينة
27726	207625	43943	1689	4840	4858	1090	291771	9.5	المدية
26122	193496	27430	3746	5392	9458	163	265808	9.8	مستغانم
30220	236965	50386	1774	3219	7940	146	330650	9.1	المسيلة
25970	204988	26479	4893	7154	5661	1182	276327	9.4	معسكر
27784	109579	35426	945	1725	3451	1342	180252	15.4	ورقلة
97531	336577	63860	14691	12672	8714	1919	535964	18.2	وهران
9635	51010	11063	549	2420	1946	106	76729	12.6	البيض
4084	8215	1957	52	57	242	123	14730	27.7	ايليزى
19831	154120	35519	2458	3794	2977	149	218848	9.1	برج بوعريريج
39948	193955	42042	2549	4058	4632	1172	288357	13.9	بومرداس
31181	93050	21700	2696	3318	2404	48	154397	20.2	الطارف
3051	9779	2248	104	140	542	105	15969	19.1	تندوف
10256	71265	16526	932	2404	3332	80	104795	9.8	تيسمسيلت
17654	135530	37863	752	1910	4281	4191	202181	8.7	الوادى
17370	89392	21514	1022	3147	2667	79	135191	12.8	خنشلة
27790	103206	22236	2138	3668	3002	123	162164	17.1	سوق أهراس
34156	138355	29829	3340	4544	3121	653	213999	16.0	تيبازة
35460	180428	45718	2227	4546	6116	71	274566	12.9	ميلة
24451	193448	40260	1677	5099	3943	842	269721	9.1	عين الدفلى
8866	45165	8206	437	1178	1467	217	65536	13.5	النعامة
20295	90223	14484	3881	4748	3136	204	136971	14.8	عين تموشنت
13601	78982	21103	469	1098	1563	1033	117851	11.5	غرداية
23296	189975	32579	3855	4071	6059	780	260614	8.9	غليزان
1740790	**7940548**	**1812287**	**158267**	**238703**	**234575**	**38419**	**12163590**	**14.3**	**المجموع**

الملحق رقم (08) :السكان القابلون للتمدرس والمتمدرسين ونسبة التمدرس للسكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين من 6-15سنة حسب الجنس وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

Masculin		الذكور	Féminin		الإناث	Total		المجموع	الولاية
متمدرسون	الفئة 6-15 سنة	نسبة التمدرس	متمدرسون	الفئة 6-15 سنة	نسبة التمدرس	متمدرسون	الفئة 6-15 سنة	نسبة التمدرس	
Scolari-sés	Pop. 6-15 ans	Taux de scolari-sation	Scolari-sés	Pop. 6-15 ans	Taux de scolari-sation	Scolari-sés	Pop. 6-15 ans	Taux de scolari-sation	
41481	45897	90.4	38671	44176	87.5	80152	90074	89.0	أدرار
90758	97855	92.7	85311	94358	90.4	176068	192213	91.6	الشلف
43910	50570	86.8	41474	48625	85.3	85383	99194	86.1	الأغواط
55227	60330	91.5	51475	57327	89.8	106702	117658	90.7	أم البواقي
104397	112970	92.4	98903	108436	91.2	203299	221407	91.8	باتنة
70349	74530	94.4	67146	71100	94.4	137495	145631	94.4	بجاية
71433	80535	88.7	67639	77022	87.8	139072	157557	88.3	بسكرة
24361	25451	95.7	23554	24677	95.4	47915	50128	95.6	بشار
84570	90857	93.1	81743	86852	94.1	166313	177709	93.6	البليدة
57750	61977	93.2	55393	59521	93.1	113143	121498	93.1	البويرة
17195	20841	82.5	15303	20003	76.5	32498	40844	79.6	تامنغست
62065	66761	93.0	57432	64491	89.1	119496	131253	91.0	تبسة
75752	80901	93.6	72029	78318	92.0	147781	159219	92.8	تلمسان
76723	84823	90.5	73354	82735	88.7	150077	167558	89.6	تيارت
78045	83476	93.5	75442	79652	94.7	153487	163128	94.1	تيزى وزو
221040	239331	92.4	214704	229295	93.6	435744	468626	93.0	الجزائر
106687	133880	79.7	96881	124281	78.0	203568	258161	78.9	الجلفة
58104	61440	94.6	56158	59206	94.9	114261	120646	94.7	جيجل
131572	141954	92.7	125989	137648	91.5	257561	279603	92.1	سطيف
27403	29541	92.8	26315	28913	91.0	53718	58455	91.9	سعيدة
77191	81867	94.3	74527	79107	94.2	151718	160975	94.2	سكيكدة
47333	50920	93.0	44964	49144	91.5	92297	100064	92.2	سيدي بلعباس
45516	48259	94.3	43932	46161	95.2	89448	94420	94.7	عنابة
38765	40819	95.0	37785	39754	95.0	76550	80573	95.0	قالمة

تابع الملحق رقم (08): السكان القابلون للتمدرس والمتمدرسين ونسبة التمدرس للسكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين من 6-15سنة حسب الجنس وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

Masculin		الذكور	Féminin		الإناث	Total		المجموع	الولاية
متمدرسون	الفئة 6-15 سنة	نسبة التمدرس	متمدرسون	الفئة 6-15 سنة	نسبة التمدرس	متمدرسون	الفئة 6-15 سنة	نسبة التمدرس	
Scolari-sés	Pop. 6-15 ans	Taux de scolari-sation	Scolari-sés	Pop. 6-15 ans	Taux de scolari-sation	Scolari-sés	Pop. 6-15 ans	Taux de scolari-sation	
76019	81147	93.7	73761	78048	94.5	149780	159194	94.1	قسنطينة
70626	76873	91.9	67263	73754	91.2	137890	150627	91.5	المدية
62175	68970	90.1	56538	67195	84.1	118713	136165	87.2	مستغانم
95941	106725	89.9	90633	102795	88.2	186574	209519	89.0	المسيلة
65104	71869	90.6	60279	69795	86.4	125383	141664	88.5	معسكر
58947	64109	91.9	56388	61647	91.5	115335	125756	91.7	ورقلة
114457	125020	91.6	111410	121126	92.0	225867	246146	91.8	وهران
22425	24682	90.9	21201	23770	89.2	43626	48452	90.0	البيض
5094	5825	87.4	4563	5562	82.0	9657	11387	84.8	ايليزى
57976	61724	93.9	54968	59374	92.6	112944	121098	93.3	برج بوعريريج
61961	67882	91.3	59356	63955	92.8	121317	131838	92.0	بومرداس
32511	34601	94.0	31277	33420	93.6	63788	68021	93.8	الطارف
4471	5052	88.5	4500	5125	87.8	8971	10177	88.1	تندوف
27595	29686	93.0	25554	28107	90.9	53149	57792	92.0	تيسمسيلت
69073	77603	89.0	65764	74453	88.3	134837	152056	88.7	الوادى
36025	39614	90.9	34100	38101	89.5	70125	77716	90.2	خنشلة
36861	39793	92.6	34060	37785	90.1	70921	77578	91.4	سوق أهراس
48305	52171	92.6	46527	50287	92.5	94832	102457	92.6	تيبازة
70552	75375	93.6	67950	73041	93.0	138502	148416	93.3	ميلة
69282	74918	92.5	65085	71652	90.8	134367	146570	91.7	عين الدفلى
16944	19116	88.6	15615	18454	84.6	32559	37571	86.7	النعامة
28291	30752	92.0	27255	29636	92.0	55546	60388	92.0	عين تموشنت
37107	40120	92.5	35304	38116	92.6	72411	78236	92.6	غرداية
62983	68990	91.3	58143	66355	87.6	121126	135345	89.5	غليزان
2938351	**3208403**	**91.6**	**2793615**	**3082357**	**90.6**	**5731966**	**6290761**	**91.1**	**المجموع**

الملحق رقم (09) : نسبة الأمية و نسبة الإلمام بالقراءة لدى البالغين 10 سنوات فأكثر حسب الجنس وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

Total	المجموع	Masculin	الذكور	Féminin	الإناث	
نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	الولاية
Taux d'analpha-bétisme	Taux d'alphabé-tisation	Taux d'analpha-bétisme	Taux d'alphabé-tisation	Taux d'analpha-bétisme	Taux d'alphabé-tisation	
23.1	76.6	14.1	85.6	32.3	67.3	أدرار
27.3	72.2	19.0	80.5	35.4	63.9	الشلف
26.3	72.3	21.3	77.5	31.4	66.9	الأغواط
23.7	76.2	16.8	83.1	30.6	69.3	أم البواقي
23.3	76.7	15.6	84.3	31.0	68.9	باتنة
24.2	75.4	14.4	85.2	34.4	65.1	بجاية
24.3	75.7	17.6	82.4	31.1	68.9	بسكرة
14.4	85.6	9.2	90.8	19.6	80.4	بشار
15.5	84.1	11.4	88.3	19.7	79.9	البليدة
22.4	77.2	14.2	85.5	30.9	68.7	البويرة
24.6	74.7	17.0	82.5	32.8	66.5	تامنغست
27.4	72.5	19.0	81.0	35.9	64.0	تبسة
23.4	76.6	16.6	83.4	30.5	69.5	تلمسان
30.1	69.6	23.2	76.5	37.0	62.6	تيارت
22.0	77.7	12.6	87.1	31.4	68.3	تيزى وزو
11.6	87.7	7.5	91.9	15.7	83.5	الجزائر
35.5	63.8	29.7	69.6	41.6	57.7	الجلفة
21.1	78.9	13.0	86.9	29.2	70.8	جيجل
22.2	77.8	14.7	85.2	29.9	70.1	سطيف
28.5	71.4	21.1	78.8	36.1	63.8	سعيدة
21.4	78.5	14.6	85.3	28.3	71.6	سكيكدة
20.5	79.3	15.0	84.9	26.1	73.6	سيدي بلعباس
14.5	85.3	10.2	89.6	18.6	81.1	عنابة
22.4	77.5	16.4	83.6	28.5	71.5	قالمة

تابع الملحق رقم (09) : نسبة الأمية و نسبة الإلمام بالقراءة لدى البالغين 10 سنوات فأكثر حسب الجنس وولاية الإقامة حسب تعداد 2008

Total	المجموع	Masculin	الذكور	Féminin	الإناث	الولاية
نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	
Taux d'analpha-bétisme	Taux d'alphabé-tisation	Taux d'analpha-bétisme	Taux d'alphabé-tisation	Taux d'analpha-bétisme	Taux d'alphabé-tisation	
14.7	85.3	10.1	89.8	19.3	80.7	قسنطينة
27.0	72.5	19.2	80.5	35.2	64.3	المدية
30.9	69.1	20.2	79.8	41.6	58.3	مستغانم
27.1	72.9	20.6	79.4	33.8	66.2	المسيلة
27.7	71.7	20.4	79.1	35.3	64.0	معسكر
15.4	84.1	10.1	89.4	20.8	78.6	ورقلة
15.4	84.2	11.0	88.6	19.7	79.8	وهران
30.6	69.2	24.6	75.1	36.6	63.2	البيض
18.8	80.6	12.2	87.2	26.8	72.7	ايليزى
22.7	77.1	15.3	84.5	30.5	69.5	برج بوعريرج
18.5	81.1	12.9	86.7	24.4	75.1	بومرداس
20.5	79.5	14.4	85.5	26.4	73.5	الطارف
23.3	76.3	19.0	80.5	27.7	71.9	تندوف
32.8	67.1	23.0	76.9	42.8	57.2	تيسمسيلت
17.8	80.9	12.6	86.3	23.3	75.3	الوادى
30.9	69.1	22.4	77.6	39.5	60.5	خنشلة
25.2	74.7	18.4	81.6	32.0	68.0	سوق أهراس
20.6	79.0	15.3	84.4	26.0	73.6	تيبازة
23.2	76.8	16.2	83.8	30.2	69.7	ميلة
28.2	71.4	19.7	79.9	37.0	62.7	عين الدفلى
28.3	71.5	22.4	77.4	34.4	65.3	النعامة
20.5	79.3	15.6	84.2	25.5	74.3	عين تموشنت
13.2	86.2	8.5	91.0	18.1	81.3	غرداية
31.4	68.2	22.6	77.1	40.4	59.1	غليزان
22.3	**77.4**	**15.6**	**84.1**	**29.0**	**70.6**	**المجموع**

الملحق رقم (10): بنية المساكن المشغولة المجهزة بالمرافق حسب تعداد 2008

مطبخ	حمام	مرحاض	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	شبكة الصرف الصحي	شبكة مياه الشرب	الولاية
Cuisine	Salle de Bain	Toilettes	Réseau électrique	Gaz naturel	Réseau d'égout	Réseau AEP	
90.1	84.6	89.0	96.0	6.6	36.7	75.2	أدرار
85.0	61.1	87.6	94.0	27.7	66.6	66.7	الشلف
87.1	62.4	84.4	86.7	66.2	82.7	80.7	الأغواط
92.7	54.7	93.7	95.3	66.6	82.1	82.2	أم البواقي
86.5	59.9	92.2	95.6	65.4	78.0	82.9	باتنة
85.9	70.4	92.6	96.3	27.9	81.8	86.1	بجاية
84.9	74.9	91.5	91.9	49.5	78.0	77.4	بسكرة
96.6	93.1	97.2	97.6	17.0	95.6	95.6	بشار
89.1	71.6	91.9	94.3	49.2	84.1	86.2	البليدة
85.0	67.1	90.4	94.2	37.0	69.2	68.8	البويرة
88.8	82.0	85.3	86.8	7.4	52.9	59.3	تامنغست
92.2	51.0	88.1	91.2	53.7	81.0	80.0	تبسة
93.9	71.4	96.7	97.4	46.0	90.3	90.3	تلمسان
92.7	50.5	91.0	92.5	59.8	83.4	78.8	تيارت
83.1	70.2	90.5	95.8	20.8	77.3	83.3	تيزى وزو
90.4	71.7	90.9	92.8	61.5	86.3	86.8	الجزائر
82.4	44.5	83.3	82.2	56.0	76.4	70.7	الجلفة
81.4	73.8	89.7	96.6	41.8	61.6	70.7	جيجل
84.3	58.1	92.8	96.8	50.1	70.9	78.8	سطيف
94.3	52.3	91.6	94.8	55.6	84.4	84.2	سعيدة
86.3	68.1	90.8	93.5	34.5	71.8	70.6	سكيكدة
96.3	62.0	97.2	97.4	46.1	94.2	92.9	سيدي بلعباس
93.8	79.0	94.6	95.5	62.8	87.4	89.0	عنابة
85.3	61.9	93.3	96.2	54.8	87.2	86.3	قالمة

تابع الملحق رقم (10): بنية المساكن المشغولة المجهزة بالمرافق حسب تعداد 2008

مطبخ	حمام	مرحاض	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	شبكة الصرف الصحي	شبكة مياه الشرب	الولاية
Cuisine	Salle de Bain	Toilettes	Réseau électrique	Gaz naturel	Réseau d'égout	Réseau AEP	
91.1	74.2	95.5	97.9	82.1	92.8	90.5	قسنطينة
83.3	58.6	88.5	94.2	34.5	66.2	65.8	المدية
86.0	51.3	83.9	96.4	26.4	58.1	65.7	مستغانم
82.9	55.3	91.1	91.9	40.9	70.3	80.7	المسيلة
92.2	49.7	93.6	96.8	43.2	79.1	85.5	معسكر
91.3	88.0	93.3	95.7	44.6	74.4	88.2	ورقلة
94.3	64.5	94.3	95.4	52.8	84.8	81.7	وهران
93.7	57.9	91.0	92.3	54.6	89.1	88.0	البيض
84.6	83.9	87.7	86.7	8.5	81.5	84.8	ايليزى
80.9	61.6	94.1	98.1	67.5	78.2	84.4	برج بوعريرج
88.3	78.3	91.3	94.6	22.8	73.1	81.4	بومرداس
84.4	68.9	89.6	91.9	13.4	73.9	77.6	الطارف
93.2	85.7	90.4	89.6	4.6	86.5	79.1	تندوف
85.4	48.5	89.5	95.1	29.2	65.7	60.6	تيسمسيلت
91.6	83.4	92.0	93.8	11.3	34.1	86.2	الوادى
89.7	51.2	88.3	93.8	52.7	76.7	75.0	خنشلة
81.4	51.8	89.7	94.5	53.5	72.8	72.6	سوق أهراس
87.1	66.4	89.2	95.3	32.6	80.4	79.2	تيبازة
83.3	58.8	92.9	97.2	44.4	71.4	73.6	ميلة
83.4	56.0	87.2	95.8	32.2	68.6	75.0	عين الدفلى
92.9	73.8	90.8	89.3	50.5	87.4	86.7	النعامة
95.6	67.1	95.9	98.4	39.2	92.4	94.1	عين تموشنت
91.3	90.1	95.0	96.5	65.9	86.4	89.4	غرداية
91.5	60.8	91.6	95.9	34.8	69.8	77.5	غليزان
88.3	**65.2**	**91.4**	**94.5**	**45.8**	**77.5**	**80.8**	**المجموع**

الملحق رقم (11): توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية حسب تعداد 2008

Type de construction			نوع البناية			المجموع	الولاية
عمارة Immeuble	مسكن فردي Maison individuelle	مسكن تقليدي Maison traditionnelle	مسكن آخر Autre ordinaire	بناية قصديرية Const. précaire	غ م ND	Total	
108	32479	29532	137	6215	50	68521	أدرار
14072	73792	28792	14808	5908	3218	140590	الشلف
7313	31018	17512	401	3513	2933	62690	الأغواط
18304	64433	15407	399	1060	1152	100755	أم البواقي
24523	126009	15235	693	1405	1674	169539	باتنة
23625	104822	11353	769	1256	3033	144858	بجاية
10772	79838	11717	413	1797	755	105292	بسكرة
6181	31376	2240	217	703	28	40745	بشار
38314	83840	16681	756	6398	3778	149767	البليدة
17766	61111	12713	866	2603	2377	97436	البويرة
354	10206	18562	66	607	1002	30797	تامنغست
15928	66321	18637	323	1489	916	103614	تبسة
20063	133092	8090	924	4348	148	166665	تلمسان
19355	76272	25042	683	3966	63	125381	تيارت
24272	134061	19608	2082	1762	3712	185497	تيزى وزو
190652	212439	31034	10742	46097	23780	514744	الجزائر
17032	83527	27699	369	4084	3523	136234	الجلفة
15755	52095	17010	541	2340	861	88602	جيجل
36446	157294	21778	701	2472	2323	221014	سطيف
12385	26038	9530	316	3193	34	51496	سعيدة
31864	73385	11763	1491	13980	1612	134095	سكيكدة
23547	55891	19286	511	909	78	100222	سيدي بلعباس
51408	41613	9298	439	9765	2158	114681	عنابة
17511	52494	7876	510	4698	694	83783	قالمة

تابع الملحق رقم (11):توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية حسب تعداد 2008

الولاية	المجموع Total	نوع البناية				Type de construction	
		غ م ND	بناية قصديرية Const. précaire	مسكن آخر Autre ordinaire	مسكن تقليدي Maison traditionnelle	مسكن فردي Maison individuelle	عمارة Immeuble
قسنطينة	160642	3853	6991	1693	9724	80143	58238
المدية	111630	2760	5322	1241	24565	55462	22280
مستغانم	112451	61	4541	305	28857	59238	19449
المسيلة	137333	1039	2247	325	13667	104593	15462
معسكر	123728	156	2225	409	25428	80496	15014
ورقلة	80090	1780	287	138	23203	45757	8925
وهران	255350	323	12088	1506	33013	125475	82945
البيض	36075	47	1954	102	6891	23665	3416
ايليزى	9859	325	422	115	2393	6347	257
برج بوعريرج	96338	942	390	222	9213	70207	15364
بومرداس	125450	3275	3586	12555	7686	79300	19048
الطارف	70314	423	5091	238	7334	46606	10622
تندوف	9273	42	645	50	266	7261	1009
تيسمسيلت	41631	27	2842	270	8395	23871	6226
الوادى	87914	1471	1573	192	24239	57761	2678
خنشلة	63931	564	1774	204	5465	46309	9615
سوق أهراس	74695	983	5213	257	10012	45224	13006
تيبازة	94021	1887	8437	623	15034	52987	15053
ميلة	114279	870	645	672	12932	83767	15393
عين الدفلى	105281	1947	7818	1075	18617	63263	12561
النعامة	30088	63	1262	74	2054	23222	3413
عين تموشنت	65012	47	689	576	5492	44996	13212
غرداية	54714	786	202	219	7469	45048	990
غليزان	107227	93	2922	329	26050	63808	14025
المجموع	**5304344**	**83666**	**209734**	**62547**	**734394**	**3198252**	**1015751**

الملحق رقم(12): توزيع الأسر حسب النمط بالتفصيل

الأصناف	الأصناف الفرعية	%
أحادية	أفراد يعيشون لوحدهم مهما كان الوضع الزواجي	0,50
	المجمـــــوع	050
أسر دون تركيبة	أ- إقامة مشتركة قرابية (إخوة و أخوات)	0,27
	ب- إقامة مشتركة قرابية أخرى	0,05
	المجمـــــوع	0,32
أسر بسيطة	أ- زوج مع أطفال	1,72
	ب- زوج دون أطفال	59,36
	ج- أرامل مع أطفال	4,71
	د- مطلقات أو منفصلات مع أطفال	1,77
	ه- آخـــرون	1,72
	المجمـــــوع	69,28
أسر موسعة طراز (1)	أ- أصول: أسر بسيطة مع أصول إضافية	4,30
	ب- فروع: أسر بسيطة مع فروع إضافيين	0,91
	ج- علاقات جانبية: أسر بسيطة مع إخوة و أخوات إضافيين	1,40
	د- أفراد آخـرون	2,17
	المجمـــــوع	8,79
أسر موسعة طراز (1)	أ- أصول: نواة ثانوية متعلقة بأصل،	3,49
	ب- فروع: نواة ثانوية متعلقة بفرع	10,83
	ج- ذات الجنب: نواة ثانوية متعلقة بالأخ	0,68
	د- آخر: نواة ثانوية متعلق بفرد قريب آخر أو غير مصرح به	0,63
	المجمـــــوع	15,63
أسـر متعددة	أ- أصول: أسر من صنف 5أ مع أصول إضافية	00
	ب- فروع: أسر من صنف 5ب مع أنوية ثانوية للفروع	54,20
	ج- ذات الجنب: أسر من الصنف 5ج مع أصول أرامل أو مطلقة مع أو بدون أبناء	1,00
	د-أصول و ذات الجنب: أسر من الصنف 5ج مع أنوية للأصول	0,91
	ه- أسر من الصنف 5ج مع أنوية جانبية	0,09
	و- أسر مركبة: أسر من الصنف 5ج مع أصول أو أنوية أصولية إضافية مع أو بدون أنوية فرعية مع أو بدون أنوية جانبية	0,54
	ز- اسر أخرى: أسر متعددة لا يمكن تقنينها	0,41
المجمـــــوع		5,48
المجمـــــوع الـــــعام		100

الملحق رقم (13): تطور نسبة الأزواج في الجزائر حسب نمط الأسرة بين سنتي 1966 و 1998 مقدرة بـ 100

نمط الأسرة	1966			1998		
	حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	المجموع
زوج دون أطفال	66,16	67,19	66,80	77,09	80,02	78,25
زوج مع أطفال	13,19	15,54	1465	8,13	8,43	8,25
آباء أو أمهات دون أطفال	14,34	13,61	13,89	13,33	10,21	12,09
دون أزواج و دون أطفال	6,31	3,67	4,67	1,46	1,34	1,41
المجموع	100	100	100	100	100	100
العدد بالآلاف	**984.850**	**1.612.935**	**2.597.785**	**3.083.877**	**2.024.214**	**5.108.091**

الملحق رقم (14): نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة حسب الحالة الزواجية و الجنس و السن حسب تعداد 2008

فئات السن	ذكـــــــور					إنـــــــاث				
	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غير مصرح	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غير مصرح
19-15 سنة	99,9	0,1	0,0	0,0	0,0	97,3	2,7	0,0	0,0	0,0
24-20 سنة	98,1	1,9	0,0	0,0	0,0	77,7	21,8	0,4	0,1	0,0
29-25 سنة	82,4	17,4	0,2	0,0	0,0	51,6	46,9	1,2	0,3	0,0
34-30 سنة	50,5	49,5	0,5	0,1	0,0	34,7	62,4	2,1	0,8	0,0
39-35 سنة	24,3	74,8	0,7	0,2	0,0	23,3	71,9	3,0	1,7	0,0
44-40 سنة	10,3	88,7	0,8	0,2	0,0	12,8	80,1	3,7	3,4	0,0
49-45 سنة	4,8	93,9	0,9	0,4	0,0	6,7	82,9	4,0	6,3	0,0
54-50 سنة	2,3	96,5	0,6	0,6	0,0	4,1	81,8	3,6	10,4	0,0
59-55 سنة	1,4	97,0	0,6	0,9	0,0	2,6	77,4	3,4	16,5	0,1
64-60 سنة	1,0	96,9	0,5	1,6	0,0	1,7	70,6	2,8	24,8	0,1
69-65 سنة	0,8	96,1	0,5	2,7	0,0	1,2	60,0	2,3	36,2	0,2
74-70 سنة	0,8	94,4	0,5	4,3	0,0	1,2	47,3	1,8	49,5	0,2
79-75 سنة	0,8	91,3	0,5	7,4	0,0	1,4	33,6	1,6	63,0	0,3
84-80 سنة	1,0	86,6	0,4	11,9	0,1	1,5	20,9	1,4	75,7	0,5
85 سنة فما فوق	1,0	78,4	0,8	19,8	0,1	1,5	12,2	1,3	84,5	0,5
المجموع	51,1	47,9	0,4	0,6	0,0	41,6	49,4	1,9	7,0	0,1

الملحق رقم (15): توزيع الأسر العادية والجماعية حسب ولاية الإقامة والتشتت ومتوسط حجم الأسر حسب تعداد 2008

Effectif MOC		عدد الأسر العادية والجماعية		Taille moyenne des Ménages		متوسط حجم الأسر		الولاية
المجموع	ت ح ر	ت ح ث	م م	المجموع	ت ح ر	ت ح ث	م م	
Total	ACL	AS	ZE	Total	ACL	AS	ZE	
68907	34207	30052	4648	5.8	5.9	5.6	6.3	أدرار
154289	83719	39894	30676	6.5	6.2	6.7	7.0	الشلف
67073	55294	3282	8497	6.8	6.7	6.8	7.3	الأغواط
111594	85513	7011	19070	5.6	5.5	5.8	5.9	أم البواقي
188654	133433	23941	31280	5.9	5.8	6.2	6.5	باتنة
156253	99442	39476	17335	5.8	5.6	6.1	6.5	بجاية
114666	91618	8831	14217	6.3	6.1	6.8	6.9	بسكرة
42616	38204	3515	897	6.3	6.2	8.0	6.4	بشار
178013	129496	34149	14368	5.6	5.6	5.9	5.8	البليدة
113171	63129	20826	29216	6.1	5.9	6.4	6.5	البويرة
31020	24103	3682	3235	5.7	5.7	5.9	5.6	تامنغست
109934	88067	4450	17417	5.9	5.9	5.8	6.2	تبسة
182096	130946	38737	12413	5.2	5.1	5.4	5.5	تلمسان
135121	103694	9521	21906	6.3	6.2	6.4	6.8	تيارت
197487	105660	75995	15832	5.7	5.5	5.9	6.1	تيزى وزو
571250	519902	40064	11284	5.2	5.2	5.3	5.4	الجزائر
144904	112517	6196	26191	7.5	7.3	7.9	8.3	الجلفة
98566	62306	21135	15125	6.5	6.3	6.7	6.8	جيجل
244820	145403	41563	57854	6.1	5.9	6.2	6.5	سطيف
56024	42788	6505	6731	5.9	5.8	6.2	6.2	سعيدة
152012	94565	29864	27583	5.9	5.7	6.0	6.4	سكيكدة
109315	94363	9493	5459	5.5	5.5	5.8	5.8	سيدي بلعباس
124812	92309	29064	3439	4.9	4.8	5.2	5.0	عنابة
94123	71971	10210	11942	5.1	5.1	5.2	5.5	قالمة

تابع الملحق رقم (15): توزيع الأسر العادية والجماعية حسب ولاية الإقامة والتشتت ومتوسط حجم الأسر حسب تعداد 2008

Effectif MOC		عدد الأسر العادية والجماعية		Taille moyenne des Ménages		متوسط حجم الأسر		الولاية
المجموع	ت ح ر	ت ح ث	م م	المجموع	ت ح ر	ت ح ث	م م	
Total	ACL	AS	ZE	Total	ACL	AS	ZE	
175545	135032	33334	7179	5.3	5.3	5.4	5.9	قسنطينة
130798	85871	8727	36200	6.3	6.0	6.5	6.7	المدية
119096	60140	15505	43451	6.2	5.6	6.3	6.9	مستغانم
147728	100984	18183	28561	6.7	6.6	6.9	7.0	المسيلة
138175	91729	23607	22839	5.7	5.6	5.9	5.8	معسكر
85728	72867	10525	2336	6.5	6.5	6.6	6.9	ورقلة
277520	224559	47785	5176	5.2	5.2	5.4	5.5	وهران
37241	31561	1740	3940	6.1	6.1	5.9	6.4	البيض
9895	6311	2869	715	5.3	5.2	5.4	5.9	ايليزى
101891	70320	19337	12234	6.2	6.0	6.5	6.5	برج بوعريريج
142050	83175	41900	16975	5.6	5.5	5.8	6.0	بومرداس
78224	45209	23084	9931	5.2	5.1	5.3	5.6	الطارف
8541	8327	136	78	5.8	5.8	4.9	4.6	تندوف
44759	30296	3221	11242	6.6	6.4	7.0	7.0	تيسمسيلت
92415	70904	17828	3683	7.0	7.0	7.0	7.4	الوادى
68372	51152	2927	14293	5.7	5.6	5.6	5.7	خنشلة
81838	58444	4234	19160	5.4	5.3	5.5	5.6	سوق أهراس
108979	65717	20335	22927	5.4	5.2	5.6	5.8	تيبازة
125724	74424	26163	25137	6.1	5.9	6.3	6.5	ميلة
122243	75336	25870	21037	6.3	6.0	6.6	6.9	عين الدفلى
30936	25917	1221	3798	6.2	6.2	5.3	6.9	النعامة
70011	57523	5886	6602	5.3	5.2	5.6	5.9	عين تموشنت
55686	54359	712	615	6.5	6.5	5.9	6.1	غرداية
115044	71210	15640	28194	6.3	6.1	6.4	6.9	غليزان
5815158	**4154015**	**908225**	**752918**	**5.9**	**5.7**	**6.0**	**6.5**	**المجموع**

الملحق رقم (16): التمدرس الابتدائي و مستوى المقروئية للبالغين حسب الجنس خلال العام 2000

المناطق و البلدان	معدل المقروئية للبالغين 15 سنة فما فوق (%)				المعدل الصافي للتمدرس الابتدائي (%)			
	رجال	نساء	المجموع	نسبة النساء على الرجال (%)	ذكور	إناث	المجموع	نسبة النساء على الذكور (%)
إفريقيا الشمالية	70	47	58	67	93	89	91	95
الجزائر	76	57	67	75	100	97	92	97
مصر	67	44	55	66	95	90	93	95
ليبيا	91	68	80	75	-	-	-	-
المغرب	62	36	49	58	82	74	78	91
تونس	81	61	71	74	100	99	99	99
الخليج العربي	77	53	66	67	73	58	65	80
السعودية	83	67	76	81	60	56	58	91
البحرين	91	83	88	91	95	97	96	101
الإمـــارات العربيـــة	75	79	76	106	86	87	87	102
المتحدة	84	80	82	95	84	82	83	98
الكويت	80	62	72	77	65	65	65	100
عمان	80	83	81	103	-	-	-	-
قطر	68	25	46	37	84	49	67	58
اليمن								
الشرق الأوسط	84	66	75	77	86	81	84	96
إيران	83	69	76	83	74	73	74	99
العراق	55	23	39	42	100	86	93	86
الأراضي المحتلة								
الأردن	95	84	90	89	93	94	94	101
لبنان	92	80	86	87	87	86	87	99
فلسطين	92	77	84	84	96	98	97	101
سوريا	88	60	74	68	99	94	96	95
تركيا	93	77	85	82	-	-	-	-
إجمالي المنطقة	77	57	68	72	87	81	84	93